٧٩

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٢

٣


بسم الله الرحمن الرحيم

(٧٩)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

البيئة المحلية والخارجية لتجربة الوحدة اليمنية			
اليمن	شئون الاوسط	92-06-01	162
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
اليمن ترحب ببيان السعودية بشأن الحدود			
وكالات الانباء اليمن	الاهرام	92-06-01	178
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
ثالثا : مقومات القوة والضعف في التجربة الوحدوية			
اليمن	شئون الاوسط	92-06-01	179
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
من المحيط الى الخليج			
اليمن	الاهرام	92-06-01	193
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
استمرار الاستعدادات للمؤتمر الوطني في اليمن واتهامات لرئيس الوزراء بتمييع الموقف			
اليمن	الشرق الاوسط	92-06-02	194
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
محاولة اغتيال			
اليمن	صوت الكويت	92-06-02	195
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
3 سناريوهات لما بعد المرحلة			
اليمن	الشروق	92-06-03	196
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			
محاولة اغتيال نائب رئيس الوزراء اليمني			
اليمن	صوت الكويت	92-06-03	199
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1992			



بعد مقتل مسؤول يمني في مكتبه

محافظ عدن يعقد اجتماعاً للمسؤولين لإقرار ضوابط أمنية وحظر حمل السلاح

عدن من لطفي شطاره

في اول رد فعل حكومي على مقتل عوض النامس نائب مدير عام مؤسسة المياه الغازية (كندا دراي) على يد احد العمال داخل مكتبه الاسبوع الماضي، دعا محمود عراسي محافظ عدن وكلاء فروع الوزارات ، والمديرين العامين [للمؤ]سسات والمصانع والاجهزة الامنية في عدن الى لقاء موسع صباح امس لمناقشة الاجراءات التي اقرها المحافظ مع الاجهزة الامنية في المحافظة، للحفاظ على الامن والاستقرار، وحماية المدينة التي يجري حاليا تحويلها الى منطقة حرة وتخليصها من كافة اشكال ومظاهر حيازة وحمل السلاح، ووضع ضوابط لمنع دخول السلاح اليها والى المرافق والمؤسسات العامة اثناء الدوام الرسمي. ومن الاجراءات التي تحدث عنها رشيد جرهوم وكيل وزارة الداخلية والامن في عدن تنظيم حمل السلاح بكافة انواعه داخل المرافق والمؤسسات والمستشفيات، بما فيها السلاح الابيض «الجنبية»، وتعزيز الدوريات الامنية في احياء المدينة، وبذل جهود مكثفة لتامين المرافق الاقتصادية، واعادة التعامل بنظام المسؤول الامني - كما كان عليه الحال في جنوب اليمن سابقا - في المرافق والمؤسسات، على ان يتم تعيينه من قبل فرع وزارة الداخلية والامن، لتنظيم ادارة الامن والزيارات، ومنع دخول الاسلحة الى تلك المرافق.

تضمن تلك الاجراءات ايضا القيام بحملة اعلامية واسعة النطاق داخل عدن، لنشر الوعي الامني بين المواطنين، واعادة الطمأنينة الى نفوسهم، بعد الحوادث التي تكررت مؤخرا، وأدت الى فقدان الثقة بين المواطن والاجهزة الامنية.

وكان مسؤولون قد اوضحوا خلال هذا اللقاء ان عدن اصبحت مدينة مفتوحة، وازداد معدل النزوح اليها سواء من الداخل (محافظات اليمن)، او من الخارج (دول القرن الافريقي) وخاصة الصومال، كما يدخلها المستثمرون واللصوص.

ودعوا الى الالتزام في تنفيذ القرارات التي اتخذت، بشأن المحافظة على عدن خالية من السلاح، وتشديد الرقابة على منافذ المدينة، وابعاد المظاهر المسلحة، مما يحقق الاستقرار وتثبيت الامن، وابعاد الخوف عن المواطنين



المصدر : الشرق الاوسط (لندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

خلاف في اليمن حول نظام الانتخاب

صنعاء: «الشرق الاوسط»

أعلن حزب التجمع اليمني للإصلاح ان ممثليه في مجلس النواب اليمني (البرلمان) رفضوا الموافقة على اقتراح الحكومة بأن تكون الانتخابات المقبلة على دورتين، على النحو الذي اقترحه الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني).

ونشرت صحيفة «الصحوة» - التي يصدرها التجمع اليمني للإصلاح في صنعاء - ان اغلبية اعضاء مجلس النواب، الذي يضم اعضاء من الحزبين الحاكمين واحزاب المعارضة، اقرت ضرورة ان تتم الانتخابات على دورة واحدة فقط، وقالت ان طريقة اجراء الانتخابات تثير خلافاً حاداً في الاوساط السياسية، بسبب اصرار الحزبين الحاكمين على اجرائها على دورتين، بينما يؤكد المستقلون على الاكتفاء بدورة واحدة فقط.



حملة الاغتيالات تستهدف قيادات مختلف الأحزاب

علي عبد الله صالح يؤيد تحالف «التجمع اليمني» و«البعث» لتطويق الحزب الاشتراكي سياسياً

صنعاء: «الشرق الاوسط»

صدر بيان مشترك عن حزبي التجمع اليمني للاصلاح والبعث العربي الاشتراكي، يعلنان فيه «توصلهما الى صيغة للتعاون والتنسيق» على أساس «يضمن استمرار التجربة الديمقراطية الثورية الوليدة.. المتمثلة في التعددية السياسية والحزبية، ويجذر الوحدة السياسية ويحافظ عليها». واكد البيان «ان هذا النهج سوف يرسخ قيم الشورى والديمقراطية والحرية والحوار السلمي، ونبذ العنف بكل اشكاله وادواته».

واكد التنظيمان «ان اتفاقهما ليس موجها ضد احد»، وانه «يهدف الى ترسيخ كل قيم الخير في مجتمعنا، وانضاج اساليب العمل السياسي، في ظل الثوابت الراسخة لشعبنا اليمني، وفي مقدمتها الاسلام عقيدة وشريعة، والانتماء للامة العربية والأسلامية وكذلك الحرص على مبدأ التداول السلمي للسلطة» عن طريق «انتخابات حرة ونزيهة، تتكافأ فيها الفرص.. لتتمكن كل القوى الخيرة الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، من المشاركة في بناء اليمن الموحد، وتطوره وتقدمه وازدهاره» وتؤكد مصادر يمنية مطلعة ان هذا البيان تضمن اتفاق الحزبين على «تنسيق المواقف»، واوضحت ان ذلك يعتبر نوعا من «التحالف المرن»، واستعداداً لخوض الانتخابات العامة المقبلة، المقرر اجراؤها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الحالي.

وجدير بالذكر ان الشيخ مجاهد ابو شوارب (وهو يحمل رتبة عميد في القوات المسلحة) احد ابرز قيادات حزب البعث اليمني، مرتبط بعلاقة اسرية وثيقة مع الشيخ عبد الله الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح، وشيخ قبائل حاشد. وقد أستقال ابو شوارب قبل نحو ثلاثة اشهر من عضوية المؤتمر الشعبي العام (المشارك في الحكم منذ تحقيق الوحدة اليمنية يوم ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠)، ومن منصبه كنائب لرئيس الوزراء، مفضلا توجيه اهتمامه الكامل لشؤون حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القطرية اليمنية)، بعد ان شارك في تأسيسه.

ويؤكد المراقبون في صنعاء ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والامين العام للمؤتمر الشعبي العام يبارك هذا التنسيق بين التجمع اليمني للاصلاح والبعث، ويفسر المراقبون هذا التأييد بأنه موقف من الحزب الاشتراكي اليمني (المشارك في الحكم مع المؤتمر)، وذلك بحكم العلاقة الوثيقة التي تربط بين الرئيس اليمني وكل من الشيخ الاحمر والشيخ ابو شوارب.

ويرى المراقبون ايضا ان التحالف بين التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث يمكن اعتباره محاولة سياسية لتطويق الحزب الاشتراكي اليمني، في الوقت الذي يتعرض فيه اعضاء منظماته للاغتيال في المحافظات الشمالية، بينما تشير اصابع الاتهامات في هذه الحوادث الى التجمع اليمني للاصلاح، وهي اتهامات ينفيها التجمع، ويقول انها راجعة الى عمليات تصفية داخل الحزب الاشتراكي نفسه، او الى حالة عدم قبول تجاهه في المحافظات الشمالية.

فقد نشرت صحيفة «الثوري» الاسبوعية - في عددها الاخير - نبأ مقتل عبد الله محمد علي سلطان، عضو منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة تعز في الاسبوع الماضي، واوضحت الصحيفة - التي يصدرها الحزب الاشتراكي - أن القاتل قد يكون من اعضاء التجمع.

ووصفت الصحيفة هذا الحادث بانه ضمن موجة الاغتيالات السياسية «في ظل الرفض والاستنكار الشعبي المناهض لتسييد العقلية التصفوية، واستباحة دم المخالفين في الراي تحت اي مسميات».

ومن جهة أخرى عبرت بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية، والمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والابداعية اليمنية عن قلقها البالغ من مسلسل الاغتيالات والجرائم السياسية، التي تستهدف زعزعة الامن والاستقرار في اليمن، وراح ضحيتها عدد من المواطنين الابرياء.

واشارت المنظمات الى ان هذه الاعمال تحاول تشويه الحياة الديمقراطية، القائمة على التعددية والحزبية، وادانت من يخطط لهذه الاعمال وينفذها ويحمي القائمين بها.

وعلى صعيد اخر ادانت صحيفة «الصحوة» اغتيال الشيخ ناجي بجاشي الشايف، وقالت انه كان من اوائل الذين انضموا الى حزب التجمع اليمني للاصلاح، وكرسوا جهودهم للاصلاح وحل الخلافات بين القبائل.

وجدير بالذكر ان الشيخ ناجي كان يحمل رتبة رائد في القوات المسلحة اليمنية، كما انه تولى عددا من المناصب الهامة، كان اخرها قائد مديرية الجوزة - بردا في محافظة صنعاء. ويوضح ذلك ان اعضاء الاحزاب الاخرى يتعرضون للاغتيال ايضا، وليس اعضاء الحزب الاشتراكي وحده، بسبب الحالة الامنية المتدهورة في اليمن.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .   التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

◄ قتيل جديد في صفوف الحزب الاشتراكي

تصاعد الصراع بين طرفي السلطة في اليمن

عدن - «صوت الكويت»: فقد الحزب الاشتراكي الشريك في الحكومة اليمنية عضواً آخر من اعضائه في حملة اغتيالات مستمرة ارتفع فيها عدد القتلى الى ١٤ شخصاً فيما امتنع الحزب الذي يقاسمه الحكومة ويراسه الرئيس علي عبد الله صالح عن شجب هذه الاغتيالات. فقد اعلن في صنعاء عن مقتل عبد الله سلطان احد قادة الحزب الاشتراكي الذي يراسه نائب الرئيس اليمني وذلك في بلدة «شرعب» في شمال البلاد في حين اتهمت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب السلطات بالتفرج على اعمال الانتقام التي يتعرض لها اعضاء وقادة الحزب، ولمحت الى مسؤولية التجمع اليمني للاصلاح وهو احد الاحزاب الرئيسية المتحالفة مع حزب الرئيس صالح بالعملية. وفي عدن اصدر ٢٥ حزباً ومنظمة سياسية بياناً جاء فيه «ان هذه الاعمال الارهابية تستهدف الامن والاستقرار» وطالب البيان وزارة الداخلية والنيابة العامة والقضاء بالقيام بواجباتها.. وبالكشف عن قتلة المهندس حسن الحريبي والاسراع في انهاء التحقيقات مع المتهمين باختطاف وقتل الفتاة لينا عبد الخالق.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

نائب الرئيس اليمني ينفي أي «مصالح خاصة»

البيض يؤكد الالتزام بإنهاء الفترة الانتقالية ويبدد مخاوف المعارضة من التنسيق مع المؤتمر

عدن: من لطفي شطارة

قال علي سالم البيض ـ نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ـ ان الديمقراطية يجب ان ترتكز على مبدأ التعددية السياسية والحزبية، والقبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الانسان وإرادة الشعب.

وأكد البيض ـ الذي كان يتحدث أمام اجتماع لجنة منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في أمانة العاصمة صنعاء أمس الأول ـ على أهمية انتهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد (نهاية العام الحالي)، ووصف الشائعات حول رغبة الحزب الاشتراكي في تمديدها «لمصالح خاصة» بأنها شائعات لا صحة لها، وعبر عن استعداد حزبه الكامل للدخول في الانتخابات العامة، وانه ليس لديه أي خوف من نتائجها.

وأوضح ان الحوار الدائر بين الحزب والمؤتمر (الشريكين في الحكم) لا يستهدف إلا الحفاظ على الوحدة، وتعزيز الديمقراطية، وترسيخ التحالفات والائتلاف الوطني والديمقراطي.

وطمأن الأحزاب عن استعداد حزبه للحوار معها، بهدف التنسيق وبلورة تفاصيل العملية الديمقراطية، وايجاد الضمانات الحقيقية التي تؤمن خوض انتخابات ديمقراطية حرة، تكفل ترسيخ الديمقراطية، وتوطيد دعائم الوحدة.

وقال في معرض رده على استفسار أثاره أحد الحزبيين في الاجتماع، حول موقف الحزب من الاغتيالات التي تستهدف أعضاءه «ان هذه الأساليب لا تستهدف الحزب الاشتراكي وحده فحسب، ولكنها تهدف الى ضرب الوحدة الوطنية، ووأد العملية الديمقراطية في اليمن، ودعا أعضاء حزبه الى التحلي بالصبر واليقظة، وتماسك الجبهة الداخلية».

ويكثف قياديون من الحزبين الحاكمين في اليمن من لقاءاتهم بالاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى في البلاد، لتأكيد نوايا الحزبين بشأن إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها، والدخول في انتخابات تشريعية حرة، هي الأولى من نوعها في اليمن، اضافة الى الالتزام بالثوابت التي حددها ميثاق العمل السياسي في التداول السلمي للسلطة، لإبعاد مخاوف الاحزاب من احتمالات التنسيق القائم بين الحزب والمؤتمر.

والتقول إنها محاولة للالتفاف على التعددية الحزبية والسياسية، والبقاء أطول فترة ممكنة في السلطة، عن طريق تمديد الفترة الانتقالية. غير ان الحزبين الحاكمين نفيا في أكثر من مناسبة تلك المخاوف.

وأكدا بشدة على التزامهما باتفاقية الوحدة بين الشطرين سابقاً، التي حددت انتهاء الفترة الانتقالية بعد عامين ونصف العام من قيام الوحدة.



إصابة وزير العدل اليمني في هجوم مسلح على سيارته

صنعاء ـ «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء:

اصيب وزير العدل اليمني عبد الواسع سلام في اعتداء تعرض له في وسط صنعاء، على ايدي عناصر مسلحة.



الوزير المصاب عبد الواسع سلام

فقد اطلق مجهولون ـ لم يعرف عددهم ـ النار على سيارة وزير العدل في وسط العاصمة اليمنية امس الاول. واجبروا الوزير وسائقه ومرافقه على النزول من السيارة، واطلقوا عليهم النار. واوضحت مصادر المستشفى ان الوزير اصيب في ساقيه، وأنه قد ينقل لتلقي العلاج في الخارج.

وأكد مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية وقوع الحادث، وقال ان الوزير عبد الواسع سلام «تعرض لحادث اعتداء غادر استهدف حياته» بعد خروجه من مكتبه بوزارة العدل في الساعة الواحدة والربع بعد الظهر، ونقل على اثره الى مستشفى الثورة العام في صنعاء. واضاف ان اجهزة الامن تجري تحرياتها حول الحادث.

وينتمي وزير العدل الى الحزب الاشتراكي اليمني، الذي يتقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي العام، وتعرض العديد من اعضاء الحزب لمحاولات اغتيال في الاشهر الاخيرة.



المصدر : الحيـــــــــاة (اللندنية)
التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

صنعاء : وزير العدل ينجو من محاولة اغتيال

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ تعرض وزير العدل السيد عبدالواسع سلام لمحاولة اغتيال، بعد ظهر امس في صنعاء، وأصيب ومرافقه بجروح نقلا على اثرها الى المستشفى. وتضاربت المعلومات حول مدى اصابة الوزير وخطورتها.

وذكر شهود عيان ان المسلحين كمنوا لسيارة وزير العدل (ينتمي الى الحزب الاشتراكي اليمني) في شارع الزبيري المؤدي الى «باب اليمن» على بعد مئتي متر من البنك المركزي اليمني، وأطلقوا النار على عجلات السيارة التي كانت تقله فتوقفت. ثم هبط منها الوزير ومرافقه والسائق فاطلقت عليهم النار من كل جانب. بعد ذلك نقل الجميع الى «مستشفى الثورة» الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد فقط عن مكان الحادث.

وقال مصدر في المستشفى ان الوزير سلام ادخل الى غرفة العمليات، وانه اصيب فقط بطلقات في قدميه، وان حارسه اصيب هو الآخر بجروح طفيفة. لكن شهود عيان قالوا ان



الوزير نقل، على اثر الحادث، الى سيارة (صالون) انطلقت به الى المستشفى، وأكدوا انهم شاهدوا دماً يسيل من رأسه ووجهه، الامر الذي يرجح ان تكون الاصابة خطيرة، كما يرجح قول مصدر في المستشفى ان الوزير ربما ينقل جواً الى الخارج لعلاج اصابته.

الى ذلك، اكد مصدر مسؤول في وزارة الداخلية والامن الحادث، فقال ان الوزير سلام «تعرض لحادث اعتداء غادر استهدف حياته بعد خروجه من مكتبه في وزارة العدل حوالي الساعة الواحدة والربع بعد ظهر اليوم (امس) ونقل على اثره الى مستشفى الثورة العام». واضاف المصدر ان الاجهزة المختصة تجري تحرياتها حول الحادث.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية ان رئيس مجلس الرئاسة واعضاءه «اتصلوا هاتفياً بوزير العدل وهنأوه بالسلامة وتمنوا له الشفاء العاجل».

وصرح السيد عبدالرحمن الجفري، رئيس رابطة ابناء اليمن (راي) لـ «الحياة» بان حزبه «يؤكد مجدداً رفضه اعمال العنف والاغتيالات جملة وتفصيلاً».



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

◄ محاولة اغتيال وزير العدل كرست الطلاق بين الحزبين

تظاهرات نقابية في عدن

عدن - عبد الرحمن خبارة:

اندلعت في مدينة عدن العاصمة اليمنية الثانية صباح امس تظاهرات شعبية احتجاجاً على قوانين اصدرها مجلس الرئاسة حول الاحوال الشخصية فيما تصاعد التوتر السياسي في صنعاء بعد يومين من محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام الذي يعتبر احد قادة الحزب الجنوبي شريك حزب الرئيس علي عبد الله صالح في الحكم حيث اكدت مصادر سياسية لـ «صوت الكويت» ان محاولة الاغتيال تعد فاتحة لانهيار اخر فرص استمرار هذه الشراكة.

وسارت امس تظاهرة شعبية في عدن من منطقة خورمكسر بدعوة من القطاع النسائي، في العاصمة الاقتصادية اليمنية شارك فيها عدد من المنظمات والنقابات منددة بالحكومة وبمجلس الرئاسة.

وقالت متظاهرات لـ «صوت الكويت» ان قانون الاحوال الشخصية الذي صدر مؤخراً والعديد من القوانين التي تصدرها الرئاسة ليست شرعية لأنها لا تستند الى اقرار من الاطر الدستورية ولم تتم مناقشتها من قبل المواطنين او المعنيين.

(التتمة في الصفحة ٦)



تظاهرات نقابية

وفي غضون ذلك تصاعد التوتر السياسي في صنعاء على خلفية محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام الذي يعتبر احد قادة الحزب الاشتراكي الشريك في الحكم مع حزب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، مؤتمر الشعب العام.

وقالت مصادر سياسية لـ «صوت الكويت» ان محاولة الاغتيال هذه كرست الطلاق بين الحزبين وقوضت فرص تجديد الشراكة بين الحزبين الحاكمين، حيث كانت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي قد اتهمت شركاء الحزب الثاني باغتيال مسؤول حزبي في وقت سابق من الاسبوع الماضي. وكان الوزير اليمني قد اصيب برصاصتين واحدة بالرأس واخرى بالساق اليمنى ونقل الى مستشفى «الثورة» في العاصمة حيث تم انقاذ حياته. وهو اول حادث يتعرض له وزير في حكومة الوحدة بعد وحدة الشطرين الشمالي والجنوبي في مايو (ايار) عام ١٩٩٠.

وقال شهود عيان لـ «صوت الكويت» ان سلام تعرض لمحاولة الاغتيال في الساعة الواحدة من ظهر امس الاول حين كان يهم بمغادرة مكتبه الذي يقع في احد الشوارع الرئيسية بالعاصمة صنعاء.. وقد امطره رجلان كانا في سيارة منتظرة في ساحة وزارة العدل بالرصاص ثم تواريا عن الانظار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

اليمن : مجلس النواب يطالب الحكومة بتقرير عن الامن

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عرض مجلس النواب اليمني (البرلمان) في جلسته التي عقدها امس برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان الحال الامنية في الجمهورية اليمنية وحوادث الاعتداء التي كان أخرها محاولة اغتيال السيد عبدالواسع سلام وزير العدل عضو مجلس النواب. وذلك في ضوء التقرير الذي قدمه المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس مجلس الوزراء. وشارك في الجلسة نواب رئيس الوزراء واعضاء الحكومة بناء على طلب قدمه النواب اول من امس الى الحكومة للبحث في الحال الامنية في البلاد.

واقرّ مجلس النواب في جلسة امس تكليف الحكومة تقديم تقرير شامل عن الاوضاع الامنية في عموم محافظات الجمهورية يشمل الحوادث السابقة والاجراءات المتخذة في صددها ونتائج التحريات والتحقيقات التي توصلت اليها الاجهزة المختصة، وذلك خلال فترة انعقاده الحالية.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

◄ اغتيالات وانتشار سلاح وعصيان في المعسكرات

الاحزاب اليمنية تحمل الحكومة مسؤولية الفوضى

صنعاء - وكالات: حذرت الاحزاب السياسية اليمنية من استمرار حالة الفوضى في البلاد ومن احلال قانون الغاب ودعت الحكومة الى القيام بواجبها لمواجهة حوادث الاغتيال المنتشرة التي كان آخرها محاولة اغتيال وزير العدل في الحكومة الاسبوع الماضي.

وقال البيان الذي اصدرته الاحزاب السياسية الاول من امس «ان جريمة الاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام تستهدف نشر الفوضى واحلال قانون الغاب.. فضلاً عن انها اعتداء على الديمقراطية». واضاف ان على الحكومة الانتهاء من التحقيقات وتقديم الجناة الى المحاكمة ودعا البيان المواطنين الى الوقوف ضد الجريمة والارهاب»

وحذر من دخول اليمن في دوامة العنف والفوضى وكان مجلس النواب اليمني قد كلف الاول من امس حكومة صنعاء بتقديم تقرير شامل عن الاوضاع الامنية في مختلف المناطق اليمنية واعلن رسميا ان التكليف يشمل الحوادث الامنية السابقة والاجراءات المتخذة بصددها ونتائج التحريات والتحقيقات التي توصلت اليها الاجهزة المختصة على ان يقدم التقرير الى المجلس خلال فترة انعقاده الحالية.

وتم اتخاذ هذا القرار بعد ان استعرض المجلس الحالة الامنية في البلاد وحوادث الاغتيال واقتحام البيوت والعصيان في المعسكرات وحوادث الابتزاز وانتشار السلاح بين القبائل والمجموعات المختلفة من السكان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

▶ الاحزاب كلها تشارك بعد ارتفاع عمليات الاغتيال السياسي

عدن تتظاهر ضد «الفلتان الأمني»

عدن . عبد الرحمن خبارة:

قرر ممثلو الاحزاب الرئيسية في اليمن القيام بتظاهرة كبيرة يوم الاحد المقبل احتجاجا على ما وصفوه بـ «الفلتان الامني» في البلاد. وقال ممثلو الاحزاب في اجتماع عقدوه امس لهذا الغرض ان التظاهرة تأتي ردا على الزيادة الحاصلة في عمليات الاغتيال والتي كان اخرها محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام. ودعا ممثلو الاحزاب وبينها الحزب الاشتراكي الذي يقاسم حزب الرئيس علي عبدالله صالح السلطة جميع المنظمات والنقابات الى المشاركة في هذه التظاهرة التي ستنطلق من ساحة العروض في حي خورمكسر. وقال احد قادة الاحزاب انه لم يعد من الجائز السكوت على الفلتان الامني كونه بات يهدد الامن والاستقرار والوحدة الوطنية. الى ذلك طالب مجلس محافظة عدن بنزع السلاح في المدن الرئيسية وتحريم حمله «والاسراع في اصدار قانون حظر حمل وحيازة السلاح» في اشارة الى انتشار هذه الظاهرة بعد وحدة الشطرين في مايو (ايار) من عام ١٩٩٠. وكانت عدن مسرحا لاصطدامات بين مسلحين جرت في نطاق مداهمات للمنازل تزايدت في الفترة الاخيرة. ودعا المجلس الى نزع السلاح داخل المدن، مشيرا الى محاولة اغتيال وزير العدل في صنعاء بوصفها علامة على الانفلات الامني.



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

الارياني يأمل باتفاق حدودي مع عُمان قريباً

٢٠ حزباً في تظاهرة صنعاء: الاغتيالات تهديد للوحدة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري وحسين محمد سعيد:

■ شهدت صنعاء امس تظاهرة حاشدة للتنديد باعمال العنف التي عصفت بالبلاد اخرها محاولة الاغتيال التي تعرض لها وزير العدل السيد عبدالواسع سلام الاحد الماضي. ونظم التظاهرة نحو ٢٠ حزباً من بينها الحزبان الحاكمان. وفي ختام التظاهرة امام مقر مجلس الوزراء، قدم المشاركون فيها مذكرة تحذر من عدم مواجهة ظاهرة العنف والاغتيالات «كونها ظاهرة خطيرة تستهدف كيان الشعب ووحدته». وطالبت الاحزاب بتشكيل لجنة تحقيق امنية على اعلى المستويات «للوصول الى عناصر الاجرام التي استهدفت حياة الوزير سلام خلال فترة زمنية محددة».

وعقد امس الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمني لقاء صحافياً عرض فيه السياسة الخارجية لبلاده، واكد ان «الجمهورية اليمنية تنوي توقيع اتفاق الحدود مع سلطنة عمان في اقرب وقت ممكن».

التظاهرة

وجرت تظاهرة صنعاء تحت شعارات «تحصين الجبهة الداخلية هو الضمان في وجه المخططات الخارجية» و«القانون هو اليد التي يجب الاحتكام اليها» و«اعداء اليمن هم المستفيدون من العنف» و«اعداء الوطن هم اصحاب المصلحة في الاغتيال والعنف». ومن ابرز الاحزاب التي شاركت في التظاهرة الى جانب الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني كان التجمع اليمني للاصلاح والحزب الجمهوري وحزب رابطة ابناء اليمن والاحزاب الناصرية والبعث والتجمع الوحدوي و«حزب الله» واحزاب اسلامية اخرى. وندد المشاركون في التظاهرة التي انطلقت من ميدان التحرير في قلب العاصمة بمسلسل العنف والارهاب وبمحاولة اغتيال وزير العدل. وامام مجلس الوزراء حيث انتهت المسيرة اعلن ان الاحزاب قدمت الى مجلس الرئاسة والوزراء مذكرة تطالب باصلاح الاوضاع الامنية والكشف عن الجرائم السابقة.

ودانت الاحزاب والتنظيمات السياسية في بيان لها «الجريمة التي استهدفت وزير العدل» واهابت بالحكومة والاحزاب والمواطنين «مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تستهدف كيان الشعب ووحدته (...) وان يتحمل الجميع كل ما يترتب على ذلك من مسؤولية (...) اذ لم تعد بيانات الاستنكار والادانة تجدي، كما لم تعد مطالبة الحكومة والاجهزة الامنية تكفي بعدما ظهرت تلك الاجهزة مكتوفة وعاجزة عن التصدي لتلك الجرائم ومرتكبيها». واعتبرت الاحزاب في بيانها الصادر في صنعاء ان «عدم الكشف عن الجناة والقتلة ومرتكبي جرائم تحول سابقة منذ قيام الوحدة وحتى اليوم، مما تسبب في «تفشي الارهاب وانتشار الجريمة من دون عقاب».

وفي المذكرة التي قدمتها الاحزاب والتنظيمات السياسية الى مجلسي الرئاسة والوزراء شددت على ثلاثة مطالب:

١- تشكيل لجنة تحقيق امنية على اعلى المستويات ومن مختلف الاجهزة الامنية توفر لها كل المستلزمات، وتلزمها الانتهاء من التحقيقات والوصول الى عناصر الاجرام التي استهدفت حياة الوزير سلام خلال فترة زمنية



محددة.

٢ - العمل بجد وبسرعة قصوى للانتهاء من التحقيقات في قضايا الاغتيالات السابقة وقيام الأجهزة المسؤولة بالكشف عما توصلت اليه.

٣ - انهاء حال التسيب الموجودة في الاجهزة الامنية لتقوم بمسؤولياتها كاملة في الكشف عن الجرائم وتقديم القتلة الى القضاء في اسرع وقت ممكن.

الحزب الجمهوري

ودعا الحزب الجمهوري الذي يتزعمه السيد محمد ابو عوم رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب اليمني في بيان اصدرته القيادة السياسية الى الاسراع في تشكيل حكومة ائتلاف وطني تنهي صيغة التقاسم وتضم في عضويتها اكبر عدد من القوى السياسية والشخصيات الوطنية الكفوءة على ان تناط بها المهمات الآتية:

١- العمل على انتشال البلاد من براثن الازمة الاقتصادية الخانقة، التي يعاني منها شعبنا.

٢- العمل على توطيد الامن والاستقرار في المجتمع.

٣- التحضير للانتخابات بما في ذلك تحديد الدوائر الانتخابية تحديداً واضحاً وقيادة البلاد نحو العملية الانتخابية وفق ضمانات تكفل نزاهة اجراءاتها وسلامتها.

٤- تطبيق قانون الاحزاب والذي يحرم العمل الحزبي في صفوف القوات المسلحة والامن.

٥- دمج الوحدات القتالية التابعة للقوات المسلحة والامن، اذ بات من الواضح ان عملية الدمج في مجال القوات المسلحة والامن لم تشمل سوى الدوائر المالية والادارية فقط ولم يشمل الدمج الوحدات القتالية للجيش.

وفي مؤتمره الصحافي قال وزير الخارجية اليمني ان «السياسة الخارجية اليمنية واضحة لجميع الاشقاء ومعروضة عليهم، وليست لدى اليمن اي شروط مسبقة لتطبيع علاقاتها مع الآخرين.

واشار الى مفاوضات الحدود مع عمان، فقال: «المفاوضات بين اليمن وعمان حول الحدود بدات عام ١٩٨٤ والموضوع في مراحله الاخيرة، ومن حق كل سائل ان يفسرها كيفما يشاء تنازل... تبادل... اما الجمهورية اليمنية فهي تنوي ان توقع اتفاقاً حدودياً مع الاشقاء في عمان في اقرب وقت ممكن، ولم تبق الا الخطوات الاخيرة... والبلد يملك السلطات التنفيذية والاشتراعية التي تجيز تلك الاتفاقات او لا تجيزها».



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

◄ قبائل السلطة ترفض منع حيازة الاسلحة

٥ آلاف جندي لفرض الأمن في اليمن

عدن ـ «صوت الكويت»: قرر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في خطوة تستبق الحرب الاهلية وتكشف عمق الأزمة الامنية التي يعيشها النظام نقل خمسة آلاف جندي وضابط من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية لغرض تعزيز اجهزة الامن في البلاد بعد تزايد اعمال الاغتيال والتصفيات الجسدية السياسية في الفترة الاخيرة. وابلغ مصدر يمني مطلع «صوت الكويت» ان تعزيز الاجهزة التي تتكفل حماية الامن والاستقرار هو امر طالبت به الفعاليات السياسية بعد الاغتيالات التي اندلعت في صنعاء وآخرها محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام. وعلم في عدن ان رئيس الوزراء ابو بكر العطاس يعد لاصدار قانون «حيازة الاسلحة» الذي ينظم حقوق حمل السلاح في المدن، في محاولة لكبح مظاهر العنف واستخدام السلاح بين المجموعات السياسية حيث اتهمت الحكومة بالتهاون ازاءها وحملت بعض الاطراف مسؤولين كبارا مسؤولية تغذيتها.

ويذكر ان قبائل كبيرة موالية للحكم تعارض اي ضوابط لمنع حيازة السلاح ويتوقع انها ستتحدى هذا القانون اذا ما جرى تنفيذه.

وكانت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الذي يتقاسم الحكم في اليمن مع مؤتمر الشعب العام قد حذرت من اندلاع حرب اهلية جراء انتشار حالة العنف في اليمن. الى ذلك اقتحم مسؤول حكومي مع مجموعة مسلحة مقرا للحزب الاشتراكي في بلدة مشرعة قرب محافظة تعز في شمال اليمن.

وقال بيان للحزب في تعز ان المسؤول الاداري لبلدة مشرعة اقتحم مقر الحزب بالقوة.. وطالب البيان باحالته للقضاء ورد الاعتبار لمنظمة الحزب هناك.

وعلى هذا الصعيد ايضا اعلن القضاء والمحامون في محافظات عدن وتعز والحديدة استنفارهم لمحاولة اغتيال الوزير سلام ودعوا الى القصاص من المجرمين الذين نفذوا المحاولة.

أزمـــة الاقتصـــاد اليمنـى والثـــروة البتروليـــة

محمد شبانة

تعكس الانباء المتوافرة حاليا عن النشاط الواسع في مجال الكشوف البترولية ف اليمن، رغبة ملحة لدى الحكومة اليمنية ف استغلال هذه الثروة البترولية باقصى طاقة ممكنة. وذلك حتى تتمكن من مجابهة المشكلات الاقتصادية التى تواجهها. والتي تفاقمت بعد أزمة الخليج، وما اعقبها من تراجع في حجم المساعدات المالية المقدمة من البلدان العربية الأخرى.

ولاشك ان التوقعات بوجود احتياطى بترولى ف اليمن يوازى الاحتياطى البترولى ف جارتها سلطنة عمان والبالغ خمسة مليارات برميل يعطى مؤشرا واضحا على أن اليمن تستطيع الإفادة من هذه الإمكانية في تغطية خسائرها الاقتصادية التى خرجت منها بعد حرب الخليج. إذ ينتظر ان تشهد اليمن ف النصف الثانى من العام الحالي بداية الإنتاج البترولى من منطقة «شبوه» ف حضرموت، وذلك رغم محدودية الإنتاج ف المرحلة الاولى فإن أهمية الأمر تكون ف دخول منطقة «شبوه» حقل الإنتاج والتصدير، وسيكون لهذه التطورات اثر إيجابي على الوضع الاقتصادى ف اليمن بصفة عامة. وعلي الرغم من أن تاريخ اكتشاف البترول في اليمن يرجع إلى عام ١٩٨٤، إلا ان بدء الإنتاج لم يتم إلا ف اواخر عام ١٩٨٧، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مستوى الإنتاج خلال السنوات الأربع الماضية لم يتجاوز ٢٠٠ الف برميل يوميا. ومع تداعى الاحداث والتطورات باليمن خلال عامي ١٩٩١،١٩٩٢ بدأت الدولة في التحول بقوة إلي الاستفادة من هذه الثروة بالاستعانة ببعض الخبرات العالمية، وفي هذا السياق تأتى زيارة نائب وزير الطاقة الامريكي «هنسون مور» لليمن ف ١٦ يناير الماضي وزيارته لحقول بترول «مارب» التي تبعد ٢٠٠ كيلومتر شرق صنعاء حيث التقى مع الخبراء الأمريكيين التابعين لشركتى البترول الأمريكيتين «اكسون» و«هنت أويل» اللتين تقومان بالتنقيب عن البترول والغاز الطبيعى ف اليمن وأشاد مور خلال الزيارة بالتسهيلات اليمنية لشركات التنقيب عن البترول الامريكية.

كذلك تم حفر أول بئر استكشافية ف حقل مارب ـ شبوه اليمني ف ٢ سبتمبر ١٩٩١، وأكدت النتائج وجود احتياطى بترولى كبير في هذه المنطقة مما اسهم ف جذب الشركات الاجنبية للبلاد وبدأت المنافسة على إبرام العقود مع الحكومة اليمنية للحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول في هذه الأرض البكر. ودفعت هذه الشركات حوالى ٧٠٠ مليون دولار للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول ف أنحاء اليمن.

وكانت شركة «بريتش بتروليوم» البريطانية و«اكسيدنتال بتروليوم» الامريكية وكذلك «أوكسيدنتال» الكندية و«شل» الهولندية، و«توتال اند إلف اكويتيين» الفرنسية و«هنت اويل» الامريكية من أبرز الشركات التي سارعت إلى التنقيب عن البترول ف اليمن.

أما التوقعات بشأن الإنتاج البترولى ف اليمن فهى تقترب من ٢٣٠ الف برميل يوميا ف ديسمبر المقبل، ترتفع إلى ٣٥٠ الف برميل ف نهاية عام ١٩٩٢ بعد بدء الإنتاج ف حقل أسعد الكامل «في «مارب» كما ينتظر ان يرتفع الرقم إلى ٥٥٠ الف برميل يوميا. بحلول عام ١٩٩٥، بعد تشييد خط أنابيب ثالث لنقل البترول من حقول «اوكسيدنتال» إلى خليج عدن، إلى جانب خطى أنابيب التصدير الحاليين لنقل بترول مارب للبحر الاحمر وبترول شبوه إلى خليج عدن.

والمهم ف الأمر، هو ان افاق الإنتاج البترولى المتزايد ف اليمن تفتح الباب واسعا امام حكومة صنعاء لتعويض خسائرها الفادحة بعد حرب الخليج، خاصة بعد ان قطعت عنها المساعدات الخليجية والدولية.

كما ان الاقتصاد اليمني يمر حاليا بفترة حرجة نتيجة ازدياد معدلات البطالة والارتفاع الملحوظ ف أسعار المواد الغذائية والتموينية.

وهكذا فإن الشارع اليمني يتطلع بلهفة إلي الأرقام المبشرة بالخير لهذه الكشوف البترولية لكى يتم مواجهة العجز في الميزانية وتغطية الديون الخارجية التي تتجاوز ٨ مليارات دولار، والقضاء على معدل التضخم الذى بلغ ٥٠٪ ومعدل البطالة الذى ارتفع ليصل إلى ٢٥٪.

لذا نجد اليمن تطرق بكل مالديها أبواب المرحلة الجديدة من الامتيازات البترولية والانتاج البترولى المتزايد، هذا بالإضافة إلي أن اليمن ترقد فوق واحد من أضخم احتياطيات الغاز الطبيعى ف العالم حوالى « ٢٠ تريليون قدم مكعب» مما يمكن صنعاء من تخطى ازمتها الاقتصادية والتطلع إلي المزيد من النشاط الاقتصادي خلال عقد التسعينات بعد فترة حرجة عاشتها ف العقود الاخيرة ووصلت إلي ذروتها ف اعقاب حرب الخليج الثانية.



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

الحزب ينفي اتهامه "التجمع" باطلاق النار على وزير العدل

الاغتيالات مستمرة في اليمن: مقتل مسؤول في الاشتراكي

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ قالت مصادر يمنية مطلعة لـ «الحياة» امس ان ضيف الله احمد الشويح المسؤول السابق عن فرع الحزب الاشتراكي اليمني في مدينة صعده التي تبعد نحو ٢٦٠ كلم شمال صنعاء اطلق النار على سعيد عبده القباطي المسؤول الجديد للفرع ويحيى جاد الله النبعي فقتلهما واصاب اربعة آخرين بجروح.

واوضحت المصادر نفسها ان الحادث وقع يوم الخميس الماضي في منطقة حيدان في صعده وسببه كان تعيين القباطي الذي يعمل سمكرياً مسؤولاً جديداً عن الحزب بدلاً من الشويح.

نفي

الى ذلك، نفى مصدر مسؤول في امانة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الانباء التي تناقلتها وكالات اجنبية عن اتهام الحزب «التجمع اليمني للاصلاح» بانه وراء محاولة اغتيال وزير العدل السيد عبدالواسع السلام.

ونفى المصدر في تصريح الى وكالة الانباء اليمنية الرسمية (سبا) ان يكون «القى المسؤولية على اي طرف محدد بالاسم او الصفة». ووصف ما تناقلته وكالات اجنبية بانه «يهدف الى زرع البلبلة والفتنة بين ابناء الشعب اليمني وأوساط قواه السياسية».

وزاد ان «الحزب الاشتراكي يترفع عن توجيه الاتهام الى اي جهة والقضية ما زالت تتابع على اعلى المستويات في الدولة وتتولى اجهزة وزارة الداخلية والامن مهمة البحث والتحري لمعرفة الجناة والدوافع الكامنة وراء هذه المحاولة الغادرة».

وطالب (الحزب) الاجهزة الامنية بتكثيف جهودها لكشف الجناة وتقديمهم الى القضاء لينالوا جزاء جريمتهم الآثمة».

تنقية الاجواء العربية

وعلى صعيد آخر، اكدت صحيفة «الثورة» اليمنية الرسمية امس «ان ما عاناه اليمن نتيجة ازمة الخليج يجب الا يشكل عائقاً في طريق اعادة العلاقات الاخوية الى ما كانت عليه قبل الازمة على اسس من الاخاء والاحترام المتبادل».

وخلصت «الثورة» الى ان «اليمن لا يزال عند قناعته بان الفرصة متاحة اليوم لتواصل الحوار وارساء الاسس الكفيلة بتجاوز مصاعب الماضي وعلى النحو الذي يضمن للجميع فرصة الحوار، لتنقية الاجواء العربية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر الفتاة
القاهرية

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

أوكــار التآمــر على اليمــن

وصفت احدى الصحف المصرية مؤخرا الشيخ عبد الله الاحمر بالزعيم القبلى الكبير بالرغم من أن المدعو هذا يبيح دم أعضاء الحزب الاشتراكى فى اليمن ولا نستطيع فهم وصفهم له .

والحقيقة التى قد لا تدركها تلك الصحيفة أن كافة أبناء الشعب اليمنى يدركون حقيقة ما يسمى بالمعاهد العلمية والتى هى جزء من العملية التربوية ويشرف عليها عبد الله الاحمر و أتباعه و الذين لا يالون فى التمهيد بعودة الامامة الكهنوتية الى حكم اليمن وبالرغم انهم غيروا وجههم القبيح السابق بوجه لا يقل قبحا الا أن الشعب اليمنى مدرك حقيقتهم تماما .

ان الأهداف والمبادىء التى رفعها الامام و استطاع بها الالتفاف على رقبة الشعب اليمنى هى نفسها التى يرفعونها اليوم ويدرسونها للشباب اليمنى بالرغم من معرفتهم بان هذه المبادىء هى التى أوصل بها الامام اليمنى الى درجة التخلف تثير الفزع .

نحن باشارتنا الى هذه الاوكار انما نشير الى معقل الفساد والتامر على دولتنا فى اليمن وان كل من يسكت على تواجد هذه الاوكار فوق أرضنا اليمنية فانه لا يمت الى العروبة بصلة .

ان التجاوزات الخطيرة التى تتم داخل المعاهد العلمية جعلت من انشائها تمزيق الشعب اليمنى وزرع الحقد و الكراهية بين أبنائه وطمس عقول طلابه وتزييف تاريخ بلادهم وجعلهم يعيشون فى أجواء جاسوسية بشعة .

ان الدولة اليمنية تعتبر من اكثر الدول حاجة الى النهوض بقطاع التعليم وتطويره لتستطيع مواكبة التطور العلمى والاكتفاء بخريجها المؤهلين وفى كل المجالات وتاكيدا القولى بخصوص تخلف المشرفين على هذه المعاهد ورفضهم لكل تقدم وتطور فى التعليم اذكر عبارة ذكرها أحد اعضاء مجلس الشورى فى الشطر الشمالى قبل الوحدة والذى ينتمى الى هؤلاء المشعوذين فى تعليقه على رفضه لفكرة التطوير العلمى فى اليمن وكانت الجلسة مذاعة على الهواء وهذه العبارة هى - كيف نعلم أولادنا السنتيمتر المربع والديسمتر المكعب ايش هذا الكلام نريد ان نعلم أولادنا الدين والفقه فقط .

هذه العبارة توضح الهدف من تواجد هذه الاوكار انهم لا يريدون الا شبابا يحمل السلاح وينظر خلفه ويدين لهم بالولاء انهم يعتبرون هذه الاوكار هى أملهم الوحيد بالرجوع الى الامامة مرة أخرى .

ان المعاهد العلمية هى أوكار للافاعى تنشر سمومها فوق الارض اليمنية وتلوث اجواءها وترتبط بدول متامرة على الوحدة وعلى الدولة واستقرار اليمن وسلامة شعبه مرتبط بتصفية هذه الاوكار والسيطرة عليها والسماح لهؤلاء بالسيطرة على تلك المؤسسات يناقض الديمقراطية التى تعطى الفرصة متساوية لكل الاحزاب على الساحة اليمنية .

هذه الكلمة البسيطة ماهى الا نقطة فى بحر عما يجرى داخلها ولهذا نتساءل كما يتساءل الشعب اليمنى متى تضع حكومة اليمن يدها على تلك المؤسسات ؟

عبد الفتاح محمد ميرغنى



صنعاء: الرصاص يستهدف اصحاب الملفات الحساسة

أكدت مصادر مطلعة في وزارة الداخلية اليمنية لـ«الوسط» ان محاولة اغتيال وزير العدل اليمني السيد عبدالواسع سلام مطلع الاسبوع الماضي، هي جريمة سياسية ذات بعد اقليمي، تتعلق بملف بالغ الحساسية وهو قضية ترسيم الحدود اليمنية مع سلطنة عمان. وكان الوزير اليمني تعرض لرصاص مباشر اطلقته سيارة عابرة امام مدخل وزارة العدل لدى مغادرة الوزير مكتبه، ما ادى الى اصابته في احدى عينيه واطرافه، وحتم نقله لتلقي العلاج في المانيا.

مجلسا الرئاسة والوزراء في اليمن عقدا اجتماعين استثنائيين واستنكرا «محاولة الاغتيال التي تستهدف الوحدة اليمنية»، حيث كان وزير العدل عبدالواسع سلام، وهو من القيادات المرموقة في الحزب الاشتراكي المشارك في الحكم، في طليعة الذين سعوا الى تحقيقها. وتشير دعوة مجلس الرئاسة الى التحلي باليقظة لافشال المؤامرات المعادية للوحدة الى وجود خيط رفيع يضع محاولة اغتيال وزير العدل في سياق محاولات اخرى مماثلة تعرض لها مسؤولون. ويدل مسلسل محاولات الاغتيال، التي اودت بحياة عدد من كوادر الاشتراكي، على استفحال ظاهرة العنف المسلح في صنعاء المرتبطة بملفات حساسة وشائكة، ابرزها ملف الحدود حيث تحمل وزير العدل عبدالواسع سلام مسؤوليات محددة في ملف ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، في مرحلة ما قبل الوحدة، وبعد اعلان الوحدة بين الشطرين. ويضاف الى هذا الملف عدد من القوانين المتعلقة بالاحوال الشخصية التي اقرت اخيرا، واعتبرت في اوساط المثقفين في الجنوب اليمني بمثابة «عودة الى الوراء وشبه تنازل عن مكاسب الماضي».

ملف ترسيم الحدود اليمنية – العمانية، الذي دخل دائرة الضوء مطلع الخريف الماضي اثار عاصفة من الاحتجاج الشعبي في اوساط معينة، واتهمت حكومة حيدر ابو بكر العطاس «بالتنازل عن اراض يمنية في محافظة المهرة الحدودية لصالح عمان»، ما حمل رئيس الوزراء على رفض هذه التهم، في حينه، ببراهين وحجج لم تقنع الناقمين.

مصادر وزارة الداخلية اليمنية ترجح ان تكون محاولة اغتيال وزير العدل رسالة تهديد مكشوفة موجهة الى كل المسؤولين عن ملفات حساسة ستصبح برسم التداول، بالتزامن مع انتهاء الفترة الانتقالية، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.



إغتيال ضابط

الأمين العام المساعد الدكتور احمد الأصبحي الى محاولة اغتيال العام الماضي. الى ذلك، طالب ممثلو عدد من الاحزاب منهم حزب التجمع والحزب الناصري بإقالة وزير الداخلية والأمن العقيد غالب القمش وبنزع السلاح في المدن فوراً «لوقف الانهيار الأمني الذي تشهده البلاد».

جاء ذلك خلال اجتماع للأحزاب السياسية يوم الأول من امس حيث ألقى المجتمعون على الوزارة مسؤولية التغطية على موجة الاغتيالات السياسية واعمال التصفية

الجسدية في صنعاء وبقية المدن واخذوا عليها «العجز عن الكشف عن الجناة والقتلة ومرتكبي الجرائم السابقة منذ قيام الوحدة وحتى الآن». أصدرت الاحزاب عقب هذا الاجتماع بياناً دعت فيه الى نزع السلاح تماماً وبخاصة في المدن وادانت الاغتيالات السياسية.

الى ذلك شهدت كل من صنعاء وعدن الاول من امس تظاهرات حاشدة احتجاجاً على «الارهاب السياسي» الذي يجري في البلاد، وعلى الاغتيالات السياسية. ففي صنعاء توجه آلاف المتظاهرين الى مقر مجلس النواب ثم الى مجلس الوزراء.. وتشكلت لجنة من المتظاهرين (من ٧ اشخاص) لمتابعة التحقيق في الاغتيالات التي سقط فيها وزير العدل عبد الواسع سلام جريحاً الاسبوع الماضي. وشهدت عدن (العاصمة الاقتصادية) تظاهرة صاخبة اتجهت من حي المعلا الى ساحة العروض في خور مكسر، حيث اغلقت الجامعات ومؤسسات الدولة والمصانع ابوابها للمشاركة في التظاهرة.



▶ المتظاهرون طالبوا بأقالة وزير الداخلية

إغتيال ضابط «اشتراكي» في صنعاء

عدن، صنعاء . «صوت الكويت»: شهدت المدن اليمنية موجة جديدة من الاغتيالات لقيادات واعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، الشريك الثاني في السلطة فيما حملت احزاب وشخصيات سياسية وزارة الداخلية واجهزة الأمن مسؤولية التغطية على التسيب الأمني، وطالبت باستقالة الوزير العقيد غالب القمش الذي يعتبر من اركان حكم الرئيس علي عبد الله صالح.

وبعد يوم من اغتيال مسؤول الحزب الاشتراكي اليمني في منطقة صعدة سعيد عبده القباطي على يد احد الاعضاء السابقين في الحزب تعرض قيادي عسكري في الحزب هو الملازم اول يحيى حزام قائد الى هجوم بالرصاص الأول من امس في شارع ثغر في العاصمة صنعاء وقتل في الحال.

وتفيد مصادر التحقيق ان القاتل حميد محمد حسن القي عليه القبض، ويجري التحقيق معه لكشف اسباب إقدامه على اغتيال قائد، فيما أكدت مصادر الحزب الاشتراكي لـ «صوت الكويت»، ان حملة الاغتيالات ضد قياداته واعضائه ذات دوافع سياسية «تتعلق بالخيارات التي تواجهها البلاد». وذكرت هذه المصادر ان الحزب يعد لدراسة هذه التطورات وابعادها وتقرير الموقف منها «ومن الجهات التي تقف وراءها».

الى ذلك نشرت الصحف المحلية، ان الغارات مستمرة على مقرات الحزب الاشتراكي في عدد من المدن اليمنية، وتشير الى ان مسلحين اعترضوا الخميس الماضي سيارة تقل مسؤولين حزبيين قرب قرية «قرب» في صعدة وصادروا الأموال التي كانوا يحملونها وتم حجزهم لساعات طويلة قبل أن يطلقوا سراحهم صباحاً.

وذكرت مصادر الأحزاب اليمنية، ان عمليات الاغتيال السياسية التي ادت الى مقتل (٢٩) شخصية سياسية تثير الذعر والقلق بين السكان، سيما وانها تتزايد بمعدلات كبيرة كلما اقترب موعد الانتخابات في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. وقالت ان اغلبية ضحايا الحملة (٢٣ قتيلاً) هم من الحزب الاشتراكي وقتيلان لحزب التجمع الوحدوي الذي يقوده عمر الجاوي وواحد من حزب مؤتمر الشعب العام الذي يقوده الرئيس صالح، حيث تعرض

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

حركة عمران نشطة على رغم عبارات التذمر والاستياء

عدن في دوامة الهموم الصغيرة والكبيرة. . . من الاسعار الى البناء العشوائي

□ عدن – من حسين محمد سعيد:

■ تعيش عدن، منذ تحولت عاصمة اقتصادية وتجارية لليمن قبل نحو ٢٤ شهراً، في دوامة من الهموم الكبيرة والصغيرة وفي حال من الأمل والترقب.

زائر عدن هذه الايام يسمع، الى ما يشاهده من اسواق عامرة وحركة عمران نشطة، عبارات الاستياء والتذمر ايضاً، سواء من الارتفاع الجنوني للاسعار في مدينة غالبية سكانها من ذوي الدخل المحدود، او من العشوائية التي عمت جوانب كثيرة من الحياة، ولم تعد ظاهرة مرتبطة بأعمال البناء فقط.

الى هذه الهموم الآخذة في التزايد، وحديث السلبيات الذي بات الحاضر في كل مجلس او منتدى يشارك فيه مسؤول زائر او مقيم، ثمة اصوات ترتفع مطالبة ابناء عدن الحريصين على مكانة مدينتهم، ودورها المستقبلي كمنطقة حرة، بالوقوف بحزم ضد تخريب سواحلها الجميلة وتشويه معالمها التاريخية باسم الاستثمار، وبتقديم مقترحات وحلول تساهم في التغلب على المشاكل الاخرى – وهي كثيرة – كالاتصالات الهاتفية والمجاري والكهرباء وتزفيت الطرق التي تعاني المدينة من رداءتها، بعيداً عن التباكي وتوزيع التهم جزافاً على هذه الجهة او تلك، والتعاون مع قيادة المحافظة والفاعليات الاجتماعية والمهنية، للتغلب على هموم المدينة ومشاكلها، ونبذ التشنج ونفسية القفز على الواقع ومستجداته وظروفه.

وأبرز الهموم التي تعاني منها عدن في الوقت الراهن، كما اكد لـ «الحياة» السيد توفيق عويلي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في المحافظة، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي)، هي تلك التي «افرزتها اجراءات مصادرة المساكن والممتلكات أو تأميمها في اوائل العام ١٩٧٢، والتي اضرت بالكثيرين. وتطورت المسألة بعد ذلك بصدور قانون تمليك المنتفعين سواء كانوا افراداً او مؤسسات قبيل الوحدة، وتحولت القضية بذلك معضلة شائكة، وباتت تنذر بما يمكن ان يكون فتنة بين المالك والمنتفع والمستأجر». اما في شأن الحلول المقترحة للمشكلة التي يعاني من مضاعفاتها المنتفع والمالك على حد سواء، يقول السيد عويلي الذي كان احد اشهر النقابيين في عدن قبل استقلال جنوب اليمن في العام ١٩٦٧، وتولى منذ ستة اشهر مسؤولية فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن: «حاول المؤتمر الشعبي العام، من خلال قنوات مختلفة، الاسهام في حل المعضلة. لكن الاجراءات التي كانت اقرتها حكومة الشطر الجنوبي سابقاً باصدار قانون قبيل الوحدة يمنح المستأجرين – المنتفعين حق تمليك المساكن والعقارات، لم تترك مع الاسف الفرصة امام تلك الحلول لبلوغ غايتها المرجوة». وفي سياق توضيحه الاجراءات العملية التي اتخذت للتوصل الى حلول ترضي المالكين والمنتفعين قال: «خلال الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة (اللجنة المركزية)، تقرر تعويض المالك بقطعة ارض تساوي في قيمتها قيمة العمارة او المنزل الذي صودر او أمم. كما اقر مبدأ تعويض المنتفعين أيضاً لأن قسماً كبيراً من العمارات التي يشغلونها لم يعد صالحاً للسكن كما ان صيانته تكلف الدولة مبالغ طائلة. ويشترط ان تكون الاراضي المخصصة للتعويض ضمن المخطط البلدي لمدينة عدن. ولكن بعد تلك الخطوة مباشرة وبحجة الاستثمار بدأت للاسف الشديد عملية بيع الاراضي الممتازة في مواقع عديدة من المدينة ومن بينها مساحات من الاراضي التي كانت خصصت للتعويض».

وسئل السيد عويلي عما اذا كانت عدن بحاجة الآن الى حل لمشكلة الاسكان ام التوجه نحو تشجيع الاستثمار العقاري، فقال: «هناك شكوك من استثمار الاراضي التي بيعت بثمن بخس في مشاريع عقارية، اذ نلاحظ مع الاسف ثمة متاجرة بها من جانب الذين حصلوا عليها، وهم يبحثون عن اصحاب رؤوس الاموال في الداخل والخارج لاستثمارها. عدن بحاجة ملحة الى انهاء قضية المنازل المصادرة وايجاد حل توفيقي لمشاكل الاسكان بما يضمن حقوق الملاك ولا يضر في الوقت ذاته بالمنتفعين». وكشف مسؤول المؤتمر الشعبي «ان توجيهات صدرت من الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً لتخصيص اراضي «معسكر طارق» في حي خور مكسر و«معسكر ٢٠ يونيو» في حي كريتر واراض اخرى في مناطق مختلفة من المدينة لمستلزمات التعويض». وعن دوافع حركة الاستيلاء على الاراضي والتجاوز على املاك الدولة قال: «ان اقدام وزارة الاسكان على بيع الاراضي بذريعة الاستثمار اثار تخوف المواطنين من غير المعنيين بمشكلة المنتفعين والملاك، ممن كانوا يبحثون عن قطعة ارض للبناء الشخصي، وبذلك بدأت حركة الاستيلاء على الاراضي الواقعة على سفوح الجبال المطلة على الميناء وفي اكثر من منطقة في المدينة واحيائها. كما ان لجوء بعض المسؤولين الى توسيع

احواش منازلهم بالاستيلاء على مساحات اضافية من الارض شجع المواطنين العاديين على البناء من دون اعتبار للاجراءات الرسمية في مثل هذه الحالات، وولدت بذلك ظاهرة البناء العشوائي، وضاقت فرص الحلول المرضية في مجال الاسكان والاراضي».

وشدد مسؤول المؤتمر الشعبي في عدن على «ان استعادة عدن مكانتها الدولية كميناء من خلال تحقيق مشروع اقامة المنطقة الحرة سيساعد على تجاوز الكثير من الهموم والمصاعب التي تواجه عدن التي ظلت طوال ربع قرن تتعرض لكل انواع التخريب، تحديداً منذ ان طبقت عليها قوانين التأميم والمصادرة».

ولالقاء المزيد من الضوء على ظاهرة البناء العشوائي ومشاكل الاسكان في عدن سألنا السيد محمد عبدالمولى المهندس البلدي للمحافظة عن حجم المشكلة، فقال: «حالات البناء غير المشروع الذي بات يعرف بالعشوائي تقدر بعشرة آلاف حالة. وترصد دائرتنا الآن تلك الحالات وتقومها لاعداد المساحات البديلة وتحويل المحتاجين الى سكن الى مناطق تستوفي الشروط الهندسية للبناء والتخطيط العام والتفصيلي للمدينة. كما ان الدولة ملزمة في مثل هذه الحال توفير كل الخدمات الضرورية للمواطن ومنحه الوثائق الخاصة التي تثبت شرعية سكنه في المنطقة المعينة».

وعن الضجة التي قامت حول الاستيلاء على الاراضي في عدن ومضاعفات البناء العشوائي والاجراءات التي اتخذت للحد من هذه الاعمال، قال المهندس البلدي لعدن: «ان الاستيلاء على الاراضي لم يقم به المحتاجون الى سكن وانما جهات ومواطنون من غير سكان المدينة، لذلك وجدنا تعاطفاً لدى ابناء المدينة مع السلطات البلدية عند تطبيق القانون في حق المخالفين. ونقوم حالياً برصد الحالات التي تشكل مخالفة من الناحية القانونية وانتفاعا غير مشروع بالملكية العامة لمعاونة الجهات الامنية على معالجتها وفقاً للقانون المدني وقانون العقوبات. وليس هدف حملة مكافحة البناء العشوائي الانتقام من المواطنين بل اعادة الاعتبار لهيبة السلطة واجهزتها والقانون».

وسئل عبدالمولى هل يعتقد ان ظاهرة الاستيلاء على اراضي الدولة والبناء العشوائي تهدف الى خلق جو من التوتر والفوضى على صعيد الاستثمار العقاري والاسكان والبناء للتشكيك بأهلية عدن كمنطقة حرة وكعاصمة اقتصادية وتجارية، فأجاب: «ان الهجمة الشرسة على الاراضي تعطي دليلا على محاولة البعض تعطيل عملية الاستثمار في المنطقة الحرة، لكنني على يقين ان اي مواطن غيور على سمعة مدينته لن يقف مكتوفاً ازاء مثل هذه التصرفات، بل سيدعم الجهات المسؤولة من الناحية المعنوية على الاقل، للتغلب على المشاكل والهموم التي تعاني منها عدن».



مسيرة في عدن ضد الاغتيالات ورقابة صارمة على حيازة السلاح

عدن: من لطفي شطارة

شهدت شوارع مدينة عدن امس مسيرة صامتة احتجاجاً على موجة الاغتيالات والاعتداءات المسلحة التي استهدفت عدداً من المسؤولين في الحكومة والإدارات كان اخرها محاولة الاغتيال التي تعرض لها وزير العدل عبد الواسع سلام الذي يتلقى علاجاً مركزاً في القاعدة العسكرية الامريكية في فيسبادن في المانيا الاتحادية.

وشارك في هذه المسيرة عدد من قادة فروع الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في عدن، ورفعوا شعارات معادية للعنف والارهاب طالبت بالكشف عن منفذي الاغتيالات السياسية ومحاكمتهم وتنفيذ قرار اخلاء المدن من المعسكرات والمظاهر المسلحة. واصدر المشاركون بياناً حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه طالبوا فيه القيادة السياسية وأجهزة الامن ان تتحمل مسؤولياتها في حماية الشرعية ووقف مسلسل الأغتيالات والإسراع في القبض على القتلة وتقديمهم الى القضاء بصورة علنية وفورية. ودعوا السلطات الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع حمل السلاح في المدن الرئيسية وتنفيذ قرار اخلاء تلك المدن من المعسكرات.

وكان مسؤول يمني في عدن اعلن ان الادارة المحلية فيها اتخذت كافة التدابير لإعادة الامن والاستقرار وفرض رقابة شديدة على حمل وحيازة السلاح داخل المدينة عقب مقتل عوض النامس نائب مدير مصنع المياه الغازية (كندا دراي) داخل مكتبه قبل اسبوعين.

ويذكر ان مسيرات قد خرجت لنفس الغرض في عدد من محافظات اليمن استنكاراً لاستمرار مسلسل العنف السياسي والارهاب المسلح، وان ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً ومهنياً ونقابياً وقعوا على نداء استنكار وتنديد لمسلسل الارهاب.

إجراءات يمنية لاعادة الامن ومكافحة الارهاب

بعد تصاعد حوادث الاغتيالات السياسية

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ قررت السلطات اليمنية منع المواطنين من حمل السلاح في المدن الرئيسية بدون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية ، وذلك اعتبارا من أمس.

وذكر راديو صنعاء أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح عقد اجتماعا مع وزيرى الداخلية ، والدفاع ورئيس جهاز المخابرات في العاصمة صنعاء لبحث وسائل مكافحة عمليات الجريمة والإرهاب التى تهدف إلى زعزعة وحدة اليمن

ونقل الراديو عن الرئيس اليمنى قوله ان الحكومة رصدت ٢ مليون ريال (٦٦ الف دولار) كمكافأة تشجيعية للمواطنين الذين يدلون بمعلومات من شأنها مساعدة اجهزة الامن في الكشف وإلقاء القبض على مرتكبى حوادث الاغتيالات والعنف

وقد شهد شمال اليمن في الاشهر الاخيرة سلسلة من عمليات الهجوم المسلح على المسئولين في الحكومة كان اخرها إطلاق مجهولين النار على وزير العدل اليمنى عبد الواسع سالم يوم الاحد الماضى ، مما ادى إلى إصابته بجراح



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

بعد اجتماع أمني عقد برئاسة علي صالح

اليمن: اجراءات لمنع السلاح

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري وحسين محمد سعيد:

■ باشرت السلطات اليمنية امس تطبيق اجراءات جديدة في المدن تقضي بمنع اي مواطن من حمل السلاح «الا بترخيص مسبق تصدره وزارة الداخلية والامن وذلك الى حين صدور القانون الذي ينظم عملية حيازة السلاح».

وجاءت هذه الاجراءات بعد اجتماع هو الاول من نوعه انعقد برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح مساء اول من امس ضم كبار المسؤولين الامنيين وذلك لمعالجة الوضع الامني في البلاد خصوصاً بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها قبل عشرة ايام وزير العدل السيد عبدالواسع سلام.

واعتبرت صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام احد الحزبين الحاكمين في اليمن ان «المحاولة الغادرة لاغتيال السيد عبدالواسع سلام جزء من مخطط واسع يستهدف قيادات الدولة والاحزاب والتنظيمات السياسية لاشعال نار الفتنة في البلاد والزج بها في متاهات من التناحر تبدد الجهود اللازمة لعمليات البناء الديموقراطي والتنموي».

وشددت الصحيفة التي صدرت بعنوان احمر هو «المؤامرة اكبر» على ان «هذه النزعات الحاقدة والمخططات التآمرية والافعال العدوانية ستاخذ سبيلها الى الخسران، وستسقط تلك المراهنات بفضل وعي الشعب وقواه الوطنية. ويتجسد هذا الوعي بالتزام وطني مسؤول في المحافظة على وحدة الوطن ومكتسبات الشعب وتعزيز الممارسة الديموقراطية بالتحرر من كل محاذير التوجس والاحباط».

وكان الفريق علي عبدالله صالح تراس اول من امس اجتماعاً ضم العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع والعميد الركن عبدالله حسين البشيري رئيس هيئة الاركان العامة والعقيد غالب مطهر القمش وزير الداخلية والامن وقيادات وزارة الداخلية والامن ومسؤولي اجهزة الاستخبارات والامن السياسي ومدراء الامن في محافظات الجمهورية. وفي كلمة الى المشاركين في اللقاء وهو الاول من نوعه الذي يعلن عنه منذ قيام الوحدة قبل نحو ٢٤ شهراً، شدد الرئيس اليمني على ان تكون يقظة وجاهزية الاجهزة الامنية «دائمة وغير موسمية او مرتهنة بردود فعل وان توضع الآليات الفعالة لتنفيذ الخطط الامنية الهادفة الى تعزيز جوانب الاستقرار والامن في المجتمع». ودعا الى ضرورة ان تضطلع «الاجهزة الامنية وفي الطليعة منها جهاز الاستخبارات والامن السياسي بواجباتها بفعالية وديمومة مستمرة في اطار المهمات التي حددها قرار مجلس الوزراء وبما يكفل مكافحة التجسس الخارجي والاعمال التخريبية المعادية



المصدر : الأهـــــــرام ٣١
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

حـــركة الأحـــداث

□ اليمن : مواجهة الانفلات الأمنى

تعتزم الحكومة اليمنية اصدار قانون حمل وحيازة الأسلحة ، في محاولة لضبط الأوضاع الأمنية ، ولمواجهة سيل الانتقادات التى وجهت اليها من قبل البرلمان والاحزاب السياسية وهذه الخطوة المنتظرة جزء من خطة امنية شاملة تهدف للسيطرة على العاصمة والمدن الكبرى وتأتى بعد موجة الاغتيالات ذات الطابع السياسى التى تعرض لها عدد من الشخصيات الحزبية واعضاء قياديون فى الحزب الاشتراكى

واجمالا فقد اثارت موجة الاغتيالات حالة من الاستنفار السياسى والأمنى لدى الحكومة والاحزاب وباقى قطاعات المجتمع المدنى ، وحدثت اعتصامات رمزية من اعضاء السلطة القضائية فى صنعاء وعدن ، وجرت بعض المظاهرات الاحتجاجية

كما تنادى المحامون ونقابيون اخرون للاضراب . وتأتى تلك الاعمال السياسية والرمزية فى ظل خطاب سياسى عام يركز على ان هناك « جهة معادية تخطط لضرب الوحدة اليمنية والاستقرار فى البلاد » ، عبر الاغتيالات السياسية وعمليات السرقة وقطع الطرق فى عدة مناطق ريفية ، والاعتداء على مقار الحزب الاشتراكى المشارك فى الحكم فى عدد من المدن والمحافظات خاصة فى الشمال ، واشاعة جو من الفوضى الأمنية ولاتتردد بعض الفعاليات الحزبية فى الاشارة الجازمة الى وجود تحالف واقعى وعملى بين جهات يمنية معادية للوحدة والاستقرار الداخلى واخرى فى المحيط الاقليمى ، وتنسب إلى هذا التحالف حالة الفوضى الأمنية فى البلاد .

ومن الملفت للنظر ثلاثة امور هى

○ الأول وهو سياسة ضبط النفس الذى يتحلى بها الحزب الاشتراكى اليمنى ، فبالرغم من كونه الحزب الاكثر تعرضا للاغتيالات والاعتداء على المقرات ، والتشويه الاعلامى المكثف ، الا انه اثبت - على الاقل حتى هذه اللحظة - اصراره على عدم الانزلاق فى مواجهة هذه الاعمال الاستفزازية بعمل استفزازى مماثل ، واصراره على ان تتم المعالجات لهذه التجاوزات بحقه كحزب وكاعضاء تحت مظلة الدولة واجهزتها الأمنية .

○ الثانى خاص بالحركية العالية والنشاط الكبير الذى يتميز به المجتمع المدنى عموما ، من احزاب ونقابات وتجمعات تطوعية ومظاهرات غضب واعمال رمزية كالاعتصامات وبيانات الاستنكار وغيرها ، وهى حركية ونشاط سياسى ومعنوى يصب فى خانة ادانة حالة الانفلات الأمنى عموما ، وموجة الاغتيالات السياسية خصوصا ومن شأن هذه الحركية ان تجسد الرفض الشعبى العام ، وتبلور الحاجة الى الحفاظ على الوحدة ومستقبلها .

○ الثالث وهو موقف القوى القبلية الاصولية الرافض للافكار الخاصة بتنظيم حمل السلاح تمهيدا لفرض هيبة الدولة ونظرا لقوة القبيلة فى المجتمع اليمنى فمن المتوقع الا يمـر القانون الخاص بتنظيم حمل السلاح ، الذى تعتزم الحكومة اصداره قريبا الا عبر مواجهة سياسية وربما امنية واسعة المدى

واذا كان الاعتباران الاولان يلعبان دور الضامن والكابح من الانزلاق الى هاوية الاقتتال الاهلى والفوضى الشاملة ، فان الاعتبار الثالث يمثل التيار المناقض ، والتفاعل بين الاعتبارات الثلاثة سيكون له الدور الاكبر فى تحديد مستقبل اليمن القريب والبعيد معا .

حسن أبو طالب



المصدر : الجمهورية
القاهرية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حب

●● قال سفير اليمن: عملنا المستحيل لاصلاح علاقتنا بدول الخليج .. ولم تنجح هذه المحاولات .. والسفير أدلى بهذه التصريحات فى حديث طويل مع الزميل سيد هانى فى جريدة المساء .. ولكن السفير ينسى أو يتناسى لماذا ساءت العلاقات بين دول الخليج واليمن .. ينسى ويتناسى أن اليمن أعلنت تأييدها الكامل لصدام حسين .. واعلنت انها توافق على الغزو .. وانها مع احتلال وضم الكويت وعرفنا فيمابعد أن المؤامرة أوسع . وان صدام اتفق مع اليمن على أن يكون لها نصيب فى أرض السعودية . أن تأخذ اليمن أرض جيزان ونجران .. وهى أرض سعودية .. فماذا كان ينتظر اليمن .. هل كان يتصور أن تأخذه دول الخليج بالأحضان .. وتقبل رأسه .. وتدعوه لاحتلال الأرض التى يطمع فيها في السعودية

●● نقطة أخرى ينساها السفير اليمنى .. ونحن نعلم تماما أن المظاهرات فى العالم الثالث تنظمها الحكومات .. وتسير بموافقة الحكومة وتباركها قوات الشرطة .. فهل يمكن أن ننسى أن مظاهرات اليمن قذفت بالطوب سفارة السعودية وسفارة مصر .. وأعلنت تأييدها لصدام بالهتاف .. وتوجهت إلى شركة مصر للطيران وحطمتها .. وتم كل ذلك بعلم الحكومة وتحت إشرافها .. فماذا كان يمكن أن يتوقعه السفير اليمنى .. وهو يعلم تماماً أن مصر قدمت كثيرا لليمن .. وأن ذهب مصر ذهب إلى اليمن .. ومساعدات مصر لليمن معروفة .. كما أن الكويت كانت تدفع لليمن معونات وتبرعات ومشروعات .. وتدفع أجور المدرسين المسافرين لليمن .. أما السعودية فإن دورها أكبر .. كانت تغطى عجز ميزانية اليمن .. وتقيم المشروعات وتدفع أجور الخبراء .. وتقدم تسهيلات بلاحدود لأبناء اليمن فى الأراضى السعودية .. وكان فى السعودية ٨٦٠ ألف يمنى لهم حقوق أبناء السعودية .. وكانوا يصدرون السلع المدعومة إلى اليمن .. مع أن السعودية هى التى دفعت الدعم .. ولم تكن السعودية تحاسب على ذلك .. كانت تعتبر اليمن أشقاء .. لهم حقوق الأخوة .

●● واليمن لم تتغير حتى يمكن أن تنسى دول الخليج كل هذه الاساءات .. حتى برغم أن الامام البدر أدلى بحديث لصحيفة (السياسة) الكويتية طلب فيه الصفح عن شعب اليمن .. لأنه لم يفعل شيئا . ونحن اتفقنا من قبل على أن الشعوب لابد أن تدفع ثمن أخطاء زعمائها ونحن ندفع حتى الآن ثمن أخطاء عبدالناصر فلماذا نعفى العراق من أخطاء صدام ونعفى اليمن من أخطاء على عبدالله صالح لابد أن تتحمل الشعوب أخطاء هؤلاء القادة مادامت تصفق لهم .. ولم تفكر حتى الآن فى الثورة عليهم .. خصوصا وأن الشعوب التى تستحق الرعاية هى أصحاب الأصوات العالية فقط .

محمد الحيوان



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

حياة صعبة بالعملة الصعبة

اليمن : الدولار سيد الأحكام

قادة الحزبين الحاكمين يتاجرون بالعملات الأجنبية

ويتنافسون مع قادة الجيش والشرطة على الاستيلاء على أملاك الغير

اغتيالات
القمة
بالرصاص
واغتيالات
القاعدة
بالجوع



المصدر : الوطن العربي
الجماهير

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

لعلعة الرصاص في صنعاء وعدن، صار طقسا اسبوعيا في المدينتين اللتين كانتا، حتى زمن قريب، رمزا للتآلف الاجتماعي. فالصراع بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي والاشتراكي، انتقل من الغرف المغلقة والمكيفة إلى الشوارع، ولم تكن محاولة اغتيال وزير العدل عبد السلام التي جرت مؤخرا في «عز الظهر»، وفي وسط العاصمة صنعاء، سوى نموذج حي لدراما الصراع الحزبي بين من يرفعون شعار الوحدة.

لكن الظاهرة الأخطر في حياة اليمن الذي كان سعيدا هي اغتيال المواطن اليمني، ليس بالقنص المباشر بالكلاشنكوف، وإنما بتضييق الحصار عليه. برفع الاسعار، أو بفرض ضرائب جديدة عليه.

مراقب سياسي يمني محايد وصف الحياة في بلاده بأنها صعبة، وشرح ذلك بأن التعامل المالي لم يعد بالريال اليمني الذي فقد قيمته، وإنما بالدولار وغيره من سلة العملات الصعبة.

وما قاله المراقب، تجسده القرارات واللوائح، ففي نبأ عاجل من صنعاء علمت «الوطن العربي» أن مدير شركة الخطوط اليمنية محمد الحيمي أصدر قرارا بوقف حجز التذاكر للمسافرين إلى الخارج بالريال اليمني، واستبدال ذلك بالحجز بالدولار أو ما يعادله من العملات الأجنبية. وقد أرجع مدير الشركة هذا القرار إلى عجز الدولة عن دعم مؤسسة الطيران، والغاء ٣٠ دولارا كانت تدفعها سنويا لدعم تذكرة السفر.

المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني اعترف بهذا العجز، وقال إنه حدث انكماش حقيقي في الموارد المالية بعد ازمة الخليج، خصوصا وأن اليمن كانت تعتمد على المصادر المالية الخارجية بصورة اساسية، وقدرت اوساط اقتصادية يمنية هذا العجز بـ ١٢ مليار ريال يمني في موازنة العام الجاري ١٩٩٣/٩٢ وكان الرد الجماهيري على العجز هو سلسلة من التظاهرات والاضطرابات بدأت عمالية، ثم سرعان ما انتشرت بين كافة فئات وقطاعات المجتمع، ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالسياسات التي استهدفت اغتيال المواطن اليمني، فيما استمرت عمليات القنص المتبادل بين الأجنحة المتصاعدة داخل الحزبين الحاكمين، فسقط خلال شهر نيسان (ابريل) الماضي ٣ قتلى و٥ جرحى.

اغتيالات على مستوى القمة .. والقاعدة

يقول قيادي يمني معارض هو علي السقاف عضو المستوى القيادي للتجمع الوطني اليمني ان الاغتيال السياسي الذي يتم في قمة السلطة هو الوجه الآخر لاغتيال يجري في قاع الهرم الاجتماعي اليمني، ويستهدف حياة اهل اليمن الذين يعانون الآن من انخفاض القيمة الشرائية الريال بواقع ٧٥٪، وارتفاع نسبة التضخم بنسبة ٣٥٪، وهذا يعني عجز المواطن اليمني عن تدبير احواله المعيشية. فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.

وإذا كانت السلطة اساليبها في فرض قوانينها على الناس، فإن الأخيرين يمتلكون أيضا سبل المقاومة وهذا ما أكده واقع الحال، فقد انتشرت التظاهرات الشعبية المنددة بالفساد والمفسدين في ١٣ محافظة يمنية، مما أدى إلى شلل تام في الحياة، وتوقف الانتاج، وانقطاع الاتصالات الداخلية، والخارجية بينما زاد الصراع بين الحزبين الحاكمين وانتشرت ظاهرة (حرب البيانات والمنشورات) بينهما.

في البرلمان اليمني قال نائب عمالي هو حسين صالح بهلول رئيس الاتحاد العام لنقابات اليمن ان الاضراب العمالي سيتم تصعيده ما لم تستجب الحكومة لمطالب العمال، ولخص المطالب في ثلاثة هي: زيادة الرواتب، وتجميد جنون الأسعار، وخلق فرص عمل جديدة تقضي على البطالة في البلاد، المترتبة على عودة ٩٠٠ الف عامل يمني كانوا يعملون في الخليج، ويحصلون على ارزاقهم وفق امتيازات خاصة بهم، قبل ان تنحاز حكومتهم للموقف العراقي من ازمة الخليج.

وفي محاولة منها للالتفاف حول المطالب العمالية التي هي في حقيقة الأمر مطالب جماهيرية، قامت الحكومة بإغراق البلاد بكميات كبيرة من الأوراق النقدية للريال اليمني الجديد الذي يحمل اسم (الجمهورية اليمنية) كدليل اعمى على دولة الوحدة «اللي ما يغلبها غلاب» وقد طبعت الحكومة ٣ مليارات ريال فجأة، ومن دون رصيد، ثم اعلنت- فجأة أيضا- عن زيادة في المرتبات بواقع ٢٥٪، وكانت النتيجة الطبيعية هي انخفاض قيمة الريال الشرائية، واعلان عدد من المؤسسات الخدمية عدم التعامل به.

ويقول مثقف يمني: إنها سياسة اغتيال جماعي، وباسلوب غير مباشر للشعب اليمني.. وإذا كانت الحكومة- كتعبير عن الحزبين الحاكمين- اصدرت بيانات متكررة تحذر فيها من انتشار ظاهرة الاغتيال السياسي، من دون أن تشير إلى الفاعل (المجهول)، فإن جماهير اليمن تعرف الجاني، الذي يهدد حياتها بالخطر.. إنه الفساد المستشري في قطاعات الدولة.

وهذا الكلام ليس تجريديا، وإنما يستند إلى وقائع يتداولها الناس علانية، منها قصة ذلك المسؤول الكبير في شركة الخطوط اليمنية الذي استغل منصبه لكي يحاول تهريب ٤٠ الف دولار في حقيبة وضعها «امانة» في يد قائد الطائرة، لكن «الأمانة» اقتضت قائد الطائرة ابلاغ السلطات بما جرى، ورغم ذلك لم يتم التحقيق في الحادث، فقد مر مرور الكرام، لأن المسؤول الكبير هو في حقيقة الأمر «زلمة» في عصابة كبيرة تمتد حتى رأس السلطة، تمارس منذ عدة اعوام تهريب النقد



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

الأجنبي إلى الخارج.

تاجر يمني ظن أن تهريب النقد الأجنبي إلى خارج أو داخل البلاد مسموح به للجميع فقام بحمل حقيبتين مليئتين بالدولارات وحاول دخول المطار في طريقه إلى عاصمة أوروبية، لكن سلطات الأمن في المطار ألقت القبض عليه، وصادرت الحقيبتين، فتساءل التاجر في نفسه: لماذا تحرمون على غيركم، ما تحللونه لأنفسكم؟!

هذا السؤال لم يسمعه - بطبيعة الحال - أحد، لأن التجار الكبار، وهم قيادات الحزبين الحاكمين كمموا أفواه الناس حتى لا ينقلوا القصص المريبة عن استغلال النفوذ لتكوين الثروات، إلى حد أن صالات البنوك الرئيسية وفروعها العاملة في اليمن تحولت إلى بؤر وأوكار للسمسرة، وتجارة النقد الأجنبي، وتقول مصادر يمنية أن هناك عصابات من العاطلين والصبية يتاجرون في النقد الأجنبي لصالح حلف التجار الكبار. كما أن عصابات قطاع الطرق انتشرت في طول البلاد وعرضها، في الوقت الذي انغمس فيه قادة أجهزة الشرطة الكبار في عملية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

المواطن عاشور

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى قصة المواطن عاشور عبير الذي يعمل محاسبا في جمعية استهلاكية بحضرموت، إذ تعرض هو وبعض زملائه لإطلاق النار عليهم من قبل مجهولين، بينما كانوا في طريقهم إلى منطقة «سيئون» لتسليم الايرادات وقد تمكن الجناة المجهولون من الاستيلاء على مبلغ ٦٠ الف دينار جنوبي وفروا هاربين.

ذهب المواطن عاشور وقدم بلاغا لقسم الشرطة، وانتظر أسبوعا، شهرا، شهرين، لكن أحدا لم يستدعه لابلاغه بالقبض على الجناة فاضطر المواطن إلى ابلاغ أهله وذويه علهم يساعدوه في البحث عن المال المسروق.

هذه القصة هي واحدة من عشرات تتكرر اليوم، وربما غدا في اليمن الذي كان سعيدا، ولسنا نحن الذين نقول ذلك، وإنما مسؤول في الدولة هو السيد عبد الرحمن الشاحدي الوكيل المساعد لشؤون الشرطة، وهو بطبيعة الحال ليس معارضا، أو مغرضا إلى آخر قاموس السلطة في التعاطي مع حقائق من هذا النوع، قال الشاحدي في تقرير تفصيلي: إن الجرائم الجنائية بلغت نحو ٧٨٩ جريمة بزيادة ١٧٦ جريمة عن الفترة نفسها من العام الماضي، وأن الجرائم الواقعة على الملكية الخاصة احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغت ٣٢٥ جريمة بزيادة ٦١ جريمة، وبلغت الجرائم الواقعة على الأشخاص ٢٥٧ بزيادة ١٦ جريمة، وتأتي في المرتبة الثالثة الجرائم الواقعة على الملكية العامة، أما الجرائم الواقعة ضد الأمن العام فقد بلغت ٧١ جريمة، واحتلت المرتبة الرابعة.

وعلى طريقة «شهد شاهد من أهلها»، ذكر تقرير قدمه نائب مدير المباحث الجنائية أن أسباب ارتفاع نسبة الجريمة ترجع إلى الزيادة المستمرة في الأسعار، وتدني مستوى المعيشة وتفشي البطالة.

وإذا عدنا إلى أحد الدروس الأساسية في علم الاجتماع السياسي نكتشف حقيقة أن لكل ظاهرة اجتماعية، بما فيها الجريمة عدة أبعاد، وأسباب وأن ما يحدث في اليمن لا يعود فحسب إلى سياسات الافقار الاقتصادي، وإنما - أيضا - الاستغلال الاجتماعي.

والمثير هنا، أن المستغل (بكسر الغين) هم الذين يتحدثون عن الطبقة العاملة والصراع الاجتماعي، وفائض القيمة.. إلى آخر ما في القاموس الماركسي المهجور في العالم كله، إلا اليمن.

هذا ما يقوله تقرير رفعه مؤخرا إلى مجلس الوزراء من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبات، وجاء فيه أن وزيرا «ماركسيا» ارتكب مخالفات مالية صارخة، وتجاوزات عديدة للنظم المالية المعمول بها، فقد اباح لنفسه استلام علاوات مقطوعة شهرية لعدد كبير من العمال في وزارته، وقدرها الجهاز بـ ٢ مليون ريال يمني، بالاضافة إلى مليون و٣٠٠ الف ريال حصل عليها من جراء التلاعب في بواليص شحن معدات خاصة بالوزارة.

تقرير آخر صادر عن لجان ادارية ومالية، قامت بالتفتيش على بعض الوزارات واكتشف المستور، ففي إحدى الوزارات حصيلة المال المنهوب ٣٦٠ الف ريال شهريا، كانت تصرف بأسماء وهمية، وتصل إلى جيب سعادة المسؤول «الاشتراكي» الكبير.

مجلة يمنية مستقلة هي «الآمال العربية» ذكرت في تقرير لها من صنعاء أن خلافا وقع بين محافظ عدن محمود عراس، ووزير الاسكان محمد أحمد سليمان حول أسلوب توزيع أراضي ومواد البناء، فالوزير المسؤول يصدر قرارات لأهل الحظوة، يفاجىء بها المحافظ، في الوقت الذي توجد فيه أكثر من ٥ آلاف أسرة بلا مأوى، يقيمون في الخيام وبيوت من صفيح.

المواطنون في عدن يتندرون ويتساءلون في آن واحد عن سر ظاهرة خارقة تكررت في الفترة الأخيرة تتمثل في خيمة كبيرة يراها الناس فجأة على قطعة معينة من الأرض، وبعد ثلاثة أيام فقط ترفع الخيمة لتظهر تحتها «فيلا» كاملة، لأحد كبار المسؤولين، تم بناؤها في الأيام الثلاثة.

ووفقا لعناصر يمنية معارضة فإن المسؤولين الكبار في الحزب الاشتراكي يتسابقون في الاستيلاء على أجود الأراضي الزراعية، أو العقارات القديمة، ينافسهم في ذلك قادة الجيش اليمني، أما النكتة الأكثر شيوعا في اليمن الآن، فتتعلق بالرئيس علي عبد الله صالح الذي أطلق على نفسه لقب الرئيس الاشتراكي، وتطبيقا على ذلك قام مواطن



المصدر: الوطن العربي

الجنائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ مايو ١٩٩٢

يمني بإعداد حصر شامل لموكب الرئيس ونائبه علي سالم البيض عندما قاما بزيارة مفاجئة لمدينة عدن.

فكانت المحصلة:

- ١٣ طقما عسكريا «دوشكا» وآر-بي-جي.
- ناقلة نفط برية طراز مرسيدس.
- ثلاث «بوزات» قيل إن بداخلها ماء معدنيا للشرب، وماء لتزويد السيارات متعددة الأشكال والأنواع التي يضمها الموكب.
- ٥٦ سيارة مرسيدس من موديلات مختلفة.
- ٧٤ سيارة «ابو دبة» لاند كروزر.
- عدد من الثلاجات الكبيرة المتنقلة، المخصصة لحفظ الأطعمة والمحمولة في سيارات كبيرة مخصصة لهذا الغرض.
- غذاء ليوم واحد، مائة رأس غنم من «مخبازة» التحالف التي يملكها حسن ياسين مع شريك له في السلطة بعدن.
- سيارة تحتوي على ذخائر للقوات المرافقة.

هذا ما استطاع المواطن اليمني أن يحصره، وهو يشاهد موكب الرئيس «الاشتراكي» ونائبه «الماركسي».. والباقي علمه عند الله.

صنعاء- الوطن العربي



العطاس قدم تقريراً موجزاً الى مجلس النواب

لجنة امنية عليا في اليمن واعتبار الثأر اعتداء على الدولة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ اختتم امس الاجتماع الموسع الذي انعقد برئاسة السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني وضم اعضاء مجلس الوزراء ومحافظي المحافظات وامانة العاصمة والقيادة العامة وقيادة المؤسسة العسكرية والامنية ومدراء الامن. وكرس الاجتماع الذي استمر يومين لمعالجة الاوضاع الامنية في انحاء الجمهورية والبرنامج الاستثماري للعام الجاري.

وتمخض الاجتماع عن عدد من القرارات الهادفة الى تعزيز الاجراءات الامنية ووضع الخطة العامة لها وتوفير القوى البشرية والامكانات والوسائل اللازمة لتنفيذها.

وتضمنت القرارات تشكيل لجنة امنية عليا ولجان امنية على مستوى المحافظات لتنفيذ هذه الخطة واستمرارها بصورة دائمة، اضافة الى قرار اعتبار جريمة الثار اعتداء على الدولة، الى جانب كونها اعتداء على الاشخاص.

وكلف الاجتماع المحافظين وضع برنامج عملي شامل لمعالجة قضية الثار.

وتناولت القرارات عدداً من الاجراءات الهادفة الى تحقيق الامن والاستقرار من خلال رفع اليقظة الامنية لدى منتسبي وزارة الداخلية والامن مع ضرورة الاهتمام باوضاعهم بما يمكنهم من القيام بالمهمات المناطة بهم على اكمل وجه.

وقدم العطاس الى مجلس النواب تقريراً موجزاً في مستهل الجلسة التي عقدها المجلس امس وكرست لمناقشة مشروع قانون الاسلحة والذخائر والمتفجرات. وتضمن التقرير الخطوط العريضة لاتجاهات مناقشة القضية الامنية في الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء.

وتقرر ان يطلع رئيس الوزراء اعضاء مجلس النواب في جلسة الاحد المقبل على تقرير تفصيلي عن نتائج الاجتماع الموسع للحكومة وقادة المؤسسة العسكرية والامنية ومدراء الامن في المحافظات والمحافظين، وعن اتجاهات الخطة الامنية التي اقرها الاجتماع المذكور والاجراءات الكفيلة تنفيذها. وكان مجلس النواب واصل صباح امس مناقشة مشروع قانون حيازة الاسلحة النارية والذخائر والمتفجرات في ضوء التقرير الذي قدمته لجنة الدفاع والامن في المجلس، ويشتمل مشروع القانون على ٦١ مادة موزعة على سبعة ابواب.

من جهة لخرى اكد وزير الشؤون

القانونية اليمني السيد اسماعيل الوزير انه ليس مقصوداً بقانون حيازة الاسلحة الذي بدأ مجلس النواب مناقشته تجريد المواطنين من اسلحتهم، ولكن تنظيم امتلاك السلاح في شكل قانوني.

وقال الوزير في تصريح الى صحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية الصادرة امس ان مشروع القانون يوضح ان حمل السلاح في العاصمة والمدن الرئيسية يجب ان يخضع لتراخيص مسبقة من الجهات المختصة. واضاف «ان القانون ينظم عملية شراء (الاسلحة) وحيازتها والاتجار بها» مشيراً الى ان الحكومة كانت طلبت من مجلس النواب ان ينظر في القانون على وجه السرعة.

واوضح ان مشروع القانون يحتوي على ٦١ مادة وفصول عدة. وقال ان الفصل الثالث يتناول حيازة الاسلحة النارية بانواعها، وحملها ونقلها والاتجار بها. اما الفصل السادس فيتضمن العقوبات على مخالفي هذا القانون، موضحاً انها تصل الى عشرة الاف ريال غرامة والسجن لمدة سنة للمخالفين.

واكد العقيد احمد علي حسن مدير مباحث امانة العاصمة للصحيفة ان ادارة المباحث تمكنت اخيراً بالتعاون مع رجال الامن من القبض على عصابة مكونة من ستة اشخاص تقوم بسرقة السيارات.

وقال ان ذلك يأتي في اطار النشاط المكثف للاجهزة الامنية في متابعة الجريمة والحد منها.

واشار الى ان ادارة المباحث وضعت خططاً دقيقة ومكثفة للكشف عن الكثير من السرقات واعادتها الى اصحابها.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

رفض قبوله لأنه لا يريد أن يكون طرفاً في الصراع

العفو عن علي ناصر محمد و٥ من أنصاره

لندن، صنعاء - «صوت الكويت» ا.ش.ا: قال مصدر مسؤول في صنعاء ان قرارا صدر عن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يقضي باسقاط جميع العقوبات المحكوم بها الرئيس السابق علي ناصر محمد وخمسة من كبار انصاره من المسؤولين اليمنيين السابقين الذين حكموا بالاعدام في اعقاب احداث يناير (كانون الثاني) في عام ١٩٨٦ في جنوب اليمن.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الاوسط عن هذا المصدر قوله ان المشمولين بقرار العفو بالاضافة الى الرئيس السابق الذي يقيم في دمشق، هم وزير امن الدولة السابق احمد مساعد حسين ومحافظ ابين محمد علي احمد وقائد القوات البحرية احمد عبد الله حسن ورئيس هيئة الاركان عبد الله علي عليوة ونائب رئيس الاركان عبد ربه منصور هادي. (تقرير اخباري ص ٦).

وكان الرئيس اليمني السابق قد اعلن اعتزاله العمل السياسي عام ١٩٨٩ وغادر صنعاء الى دمشق ليقيم بصفة دائمة، وقال انذاك انه يترك المجال امام وحدة الشطرين ويوقف نشاطه السياسي حتى اعلان الوحدة.

وابلغ مصدر قريب لعلي ناصر «صوت الكويت» امس ان الرئيس السابق لم يبلغ بأي قرار للعفو حتى الان، وانه لم يكن يسعى لهذا العفو الذي كان ينبغي ان يصدر منذ اكثر من عام، وفقاً لاتفاق مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

وذكر المصدر ان الظروف التي تمر بها اليمن تستوجب تغييرا كاملا في السياسات والقيادات التي دفعت البلاد الى هذه النقطة من الضياع والعنف والأزمة الاقتصادية، واضاف ان علي ناصر محمد لا يود ان يكون طرفا في حمامات الدم والاغتيالات وعمليات الانتقام الجارية في اليمن.



العفو عن علي ناصر و٥ مسئولين سابقين باليمن بعد الحكم باعدامهم

صنعاء - ا . ش . ا - صرح مصدر يمني مسئول بان قرارا جمهوريا صدر في صنعاء يقضي بالعفو عن كافة العقوبات المحكوم بها على السيد علي ناصر محمد الرئيس الاسبق للشطر الجنوبي من اليمن وخمسة من كبار المسئولين الجنوبيين السابقين .

وكانت احكام بالاعدام قد صدرت بحق المسئولين الستة ، في اعقاب احداث يناير عام ٨٦ التي تفجرت بين قادة الدولة والحزب الاشتراكي .

ويشمل القرار بالاضافة الى السيد علي ناصر محمد الذي يقيم حاليا في سوريا كلا من السادة احمد مساعد حسين وزير امن الدولة وعضو المكتب السياسي السابق بالحزب الاشتراكي ومحمد علي احمد محافظ ابين وعضو المكتب السياسي السابق واحمد عبدالله الحسن قائد القوات البحرية وعضو اللجنة المركزية السابق وعبد الله علي عليوة رئيس هيئة الاركان العامة وعضو المكتب السياسي السابق وعبد ربه منصور هادي نائب رئيس هيئة الاركان السابق .



المصدر : ....صوت الكويت..............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....٩....مايو....١٩٩٢..............

«فرق الموت» تتولى السلطة الفعلية في اليمن

تفجير مقرات «الاشتراكي» واغتيالات في الشوارع

صنعاء، لندن، بون - «صوت الكويت»: اصبحت «فرق الموت» وهي تشكيلات انتقامية محلية هي السلطة الفعلية في غالبية المحافظات الاحدى عشرة في شمال وجنوب اليمن وشهدت مدن يمنية انفجارات كبيرة في نطاق موجة العنف التي تجتاح البلاد حيث شكلت الحكومة لجنة عليا للاشراف على منع حمل السلاح ومن اعضائها وزير الداخلية والامن الذي طالبت احزاب سياسية باقالته وتحميله مسؤولية التسيب الامني.

وقالت مصادر يمنية معارضة في بون ان السلطة الفعلية الان هي «فرق الموت» التي تعمل برعاية ودعم مسؤولين كبار في حكومة الرئيس علي عبدالله صالح.

وابلغت هذه المصادر «صوت الكويت» ان وعود صالح بتقديم اموال لمواطنين يبلغون عن مسلحين يقومون بعمليات اغتيال لمسؤولين وسياسيين، تستهدف التغطية على مسؤولية النظام في انتشار العنف في البلاد.

الى ذلك ذكرت صحيفة «الميدل ايست انترناشيونال» الاول من امس ان الازمة التي فجرتها محاولة اغتيال وزير الداخلية اليمني عبد الواسع سلام «لم تعرض التحالف السياسي القائم بين الحزبين (الشمالي والجنوبي) للخطر وانما تهدد بالمثل استقرار منصب رئاسة الجمهورية ذاته». واضافت «هذه اول مرة يتعرض فيها وزير يمني لمثل هذه الهجمات على الرغم من ان المسلحين قاموا بتوجيه انذار على طريقة المافيا»... «وحيث ان الحالة الامنية في صنعاء واليمن برمتها قد اصبحت كابوسا فقد جرى نقل الوزير الى المانيا للعلاج».

واشارت الصحيفة الى «فرق الموت» التي تنظم الاغتيالات السياسية ضد انصار ومسؤولي الحزب الاشتراكي الشريك الثاني في الحكم، وقالت ان بينهم عسكريين وعسكريين سابقين وقالت «وحيث ان مرتكبي تلك الاعمال يقومون بعملياتهم في وضح النهار دون ان تنجح السلطات في اعتقال واحد من مرتكبيها فقد تزايدت الظنون من ان تلك العمليات تحظى بمباركة مسؤولين داخل التحالف الحاكم.. مثل جهاز الامن التابع لوزارة الداخلية».

واوضحت «الميدل ايست انترناشونال» انه ما لم يتم القبض على افراد «فرق الموت» فان ظلالا من الشك ستخيم على مستقبل التحالف بين الحزبين وعلى مصير الوحدة بين الشطرين ذاتها في وقت «ما زال توحيد القوات المسلحة قضية بالغة الحساسية»، كما ان نشاطات قبلية اصبحت خارج سيطرة السلطة حيث تقوم قبائل شمالية بالحاق الاضرار ليس فقط بالقوات المسلحة بل وبالمستثمرين الاجانب ايضا.

الى ذلك شهدت مدينة خمر انفجارات كبيرة شملت سوقا ومقرا لاتحاد الشباب التابع للحزب الاشتراكي اليمني ومنزل احد اعيان المدينة، بالاضافة الى مكتب الحزب في المدينة، وقد اخفقت اجهزة الأمن في الكشف عن الجهات التي تقف وراء هذه التفجيرات.

وفي مدينة تعز التي تشهد المزيد من اعمال العنف اطلق الرصاص على احد المواطنين علنا في احد الشوارع الرئيسية. وابلغت مصادر «صوت الكويت» ان المواطنين القوا القبض على الجاني.

وعلى صعيد آخر علمت «صوت الكويت» ان «لجنة امنية عليا» جرى تشكيلها في صنعاء الاول من امس لتتولى وضع التفاصيل للخطة الامنية التي بحثت في الاجتماع الذي عقده الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مع كبار المسؤولين في وقت سابق من هذا الاسبوع.

وتتكون اللجنة، وفقاً لمصادر مطلعة، من وزير الدفاع هيثم قاسم ورئيس هيئة الاركان عبدالله البشيري وممثل لدائرة الامن بالاضافة الى وزير الداخلية غالب القمش الذي كانت احزاب سياسية قد طالبت باقالته وحملته مسؤولية التسيب الامني في البلاد.

وقد اجتمعت اللجنة امس برئاسة رئيس الوزراء ابو بكر العطاس وقررت اعتبار جريمة الثار بمثابة جريمة اعتداء على الدولة الى جانب كونها اعتداء على اشخاص.

وصرح مصدر مسؤول في صنعاء ان المجتمعين اتخذوا العديد من القرارات والاجراءات الهادفة الى تعزيز الاجراءات الامنية.



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

الرئيس السابق لـ "الحياة": المهم المحافظة على الوحدة

عفو رئاسي يمني وشيك عن علي ناصر ورفاقه

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ دمشق – «الحياة»:

■ اكد مصدر مسؤول في صنعاء امس ان قراراً سيصدر عن مجلس الرئاسة اليمني يقضي بالعفو عن الرئيس علي ناصر محمد الرئيس السابق لما كان يسمى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، والسيد احمد مساعد حسين وزير امن الدولة عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في عهد علي ناصر، والسيد محمد علي احمد محافظ أبين وعضو المكتب السياسي للحزب، والسيد احمد عبدالله الحسني قائد القوات البحرية وعضو اللجنة المركزية، والسيد عبدالله علي عليوه رئيس هيئة الاركان العامة عضو المكتب السياسي، والسيد عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الاركان عضو اللجنة المركزية انذاك.

وقال المصدر المسؤول ان القرار الجمهوري سيصدر ليل الجمعة – السبت.

وقال علي ناصر محمد لـ «الحياة» انه «لم يشعر يوماً



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 مايو 1992

انه معني بالاحكام الصادرة في حقه وفي حق رفاقه ولم تمنعه هذه الاحكام من ممارسة ما يعتبره واجباً وطنياً تكلل باعلان الوحدة اليمنية التي سعى دائماً من اجل تحقيقها». واضاف انه «لم يطلب في يوم من الايام صدور العفو وانه ينظر الى احداث ١٣ يناير من زاوية اخرى هي انها كانت الخطوة الحاسمة في تحقيق الانجاز التاريخي المتمثل في الوحدة اليمنية. وان التاريخ سيحكم في النهاية على كل شخص لعب دوراً في هذه الاحداث المأسوية». ولدى سؤاله عن نيته العودة الى العمل السياسي وتشكيل حزب يمني، لم يستبعد هذا الاحتمال وكرر انه سيظل دائماً جندياً في خدمة اليمن على استعداد لتنفيذ كل ما يطلب منه في سبيل بلده وفي سبيل المحافظة على انجاز الوحدة».

وكانت محكمة خاصة في عدن اصدرت أحكاماً غيابية بالاعدام في حق الرئيس السابق ورفاقه الخمسة اواخر عام ١٩٨٦ بعد نزوحهم من عدن الى صنعاء نتيجة الاقتتال الذي حدث في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ بين علي ناصر محمد وانصاره من جهة والجناح المتشدد في الحزب الاشتراكي بقيادة عبدالفتاح اسماعيل وعلي عنتر وصالح مصلح قاسم. وقتل الثلاثة مع نحو ١٠ آلاف شخص آخر في الاحداث الدامية التي شهدها ما كان يسمى اليمن الجنوبي. واقام علي ناصر محمد في صنعاء بعيد مغادرته عدن ثم انتقل الى دمشق قبيل اعلان الوحدة حتى لا يقف حجر عثرة امام اعلانها بسبب وجوده في صنعاء.

ويعيش علي ناصر محمد حالياً مع بعض رفاقه المحكوم عليهم بالاعدام في العاصمة السورية والبعض الآخر في العاصمة صنعاء.

وعلمت «الحياة» ان علي ناصر يعكف على تأليف كتاب عن الثورة اليمنية في الشطر الجنوبي مدعّم بالوثائق المحلية والوثائق الاخرى التي سجلتها السلطات البريطانية في «كتابها الابيض».

وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٩١، شهدت صنعاء مسيرة رمزية ضمت نحو الف شخص يمثلون انصار الرئيس علي ناصر محمد طالبت باغلاق ملف احداث ١٣ يناير ٨٦ بما في ذلك الغاء الاحكام الصادرة في حقه وفي حق رفاقه الخمسة.

وطالب منظمو المسيرة مقابلة الرئيس علي عبدالله صالح، وقدّم وفد مكون من ٤٠ شخصاً مذكرة طالبت باعتبار مسؤولية احداث ١٣ يناير مسؤولية قيادة الحزب والدولة وقتذاك واغلاق ملف الاحداث من خلال الاعلان عن اسقاط القضايا الرقم ٣ لعام ٨٦ والرقم ٤ لعام ٨٧ والرقم ١ لعام ٨٩ والاعلان عن «اعادة الاعتبار للشهداء فاروق علي احمد وهادي احمد ناصر وعلوي حسين فرحان ومبارك سالم وأحمد حسين موسى والدكتور علي مفتاح».

وعلمت «الحياة» آنذاك من اعضاء الوفد الذي قابل الرئيس اليمني ان مجلس الرئاسة يعكف على درس قضية العفو عن علي ناصر محمد ورفاقه واتخاذ قرار بشأنها الا ان بت القضية واجه تشدداً من قبل اعضاء في الحزب الاشتراكي وجمد قرار مجلس الرئاسة باصدار العفو العام.

ويذكر ان علي ناصر محمد اعلن قبيل مغادرته صنعاء عشية اعلان الوحدة في بيان رسمي اصدره انه «تخلى عن العمل السياسي واكد انه سيظل جندياً مخلصاً لليمن الموحد».

وعلمت «الحياة» ان عدداً من انصار علي ناصر محمد غادروا صنعاء هذا الاسبوع، الى دمشق لابلاغه فحوى القرار الجمهوري المتعلق بالعفو عنه وعن رفاقه والذي كان مقرراً صدوره الاثنين الماضي.

وذكرت مصادر مطلعة في صنعاء ان علي ناصر محمد ينوي انشاء حزب سياسي، واعلان عودته الى الحياة السياسية مرة اخرى، وان نحو ٣٠ الفاً من انصاره الذين نزحوا معه الى صنعاء سينضمون الى الحزب الجديد.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

عفو شامل عن المتهمين في أحداث يناير في عدن

مساعي توسيع الحكم اليمني تشمل علي ناصر ورفاقه

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: «الشرق الاوسط»

اكدت مصادر يمنية رفيعة المستوى أن عفواً شاملاً سيصدر قريبا جداً عن عدد من المحكوم عليهم بالاعدام عقب أحداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ في عدن، التي تضمنت مواجهات مسلحة بين أنصار الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد، والجناح المتشدد الذي كان يتزعمه علي سالم البيض - في ذلك الوقت - وتمكن من حسم الصراع لصالحه.

وأضافت المصادر أن العفو المتوقع يشمل الرئيس السابق علي ناصر محمد نفسه، وعدداً من كبار المسؤولين السابقين، ومن ضمنهم أحمد مسعد حسين وزير أمن الدولة، ومحمد علي أحمد محافظ ابين، اللذين كانا عضوين في المكتب السياسي، والعقيد البحري أحمد عبد الله الحسني قائد القوات البحرية، والعقيد علي عليوة رئيس هيئة الاركان العامة، والعقيد عبد ربه نصر هاوي نائب رئيس هيئة الاركان، الذين كانوا اعضاء في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وتشير المصادر الى ان قرار العفو ربما كان تمهيداً لعودة الرئيس علي ناصر الى اليمن والى العمل السياسي، بعد ان قرر اعتزال السياسة قبل قيام الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠، واختار سورية مكانا لإقامته.

وعلى الرغم من اعتزال الرئيس علي ناصر العمل السياسي، فإنه ادلى بعدد من الاحاديث الصحافية، اكد فيها متابعته لأحداث اليمن، واهتمامه بمصالح الشعب اليمني.

وتفسر الدوائر السياسية في صنعاء قرار العفو، بانه يمثل محاولة من جانب القيادة اليمنية لتوضيح قاعدة الحكم، ودعوة ضمنية الى علي ناصر للعودة الى اليمن والى العمل السياسي، على أمل الحصول على دعمه، وتأييد انصاره.

ولا تستبعد هذه الدوائر ان يصل موقف القيادة اليمنية الى حد دعوة الرئيس السابق للمشاركة في الحكم، بسبب المكانة التي يتمتع بها هو شخصيا في الساحتين اليمنية والعربية، وكذلك لإرضاء انصاره الذين يشكلون نسبة كبيرة من اليمنيين، وينتشرون في مواقع حساسة ومهمة في أجهزة الدولة.

وكان الرئيس السابق قد رفض العفو في تصريحات ادلى بها لـ «الشرق الاوسط»، واكد متحدث باسمه ان «العفو لا يكون الا على المجرمين، وهم ليسوا كذلك». كما اعرب علي ناصر عن عدم نيته في العودة القريبة الى اليمن، «لأن الصراع هناك لم يحسم بعد»، واوضح انه يترفع عن ان يكون طرفا فيه، «حفاظاً على مصلحة الشعب اليمني ومستقبله»، وينشغل حاليا بدراسة تجارب العمل الوطني في اليمن واعداد مذكراته.

وكان هؤلاء الذين يتوقع صدور العفو بحقهم قد تمكنوا من مغادرة عدن الى اليمن الشمالي (حينئذ)، في اعقاب الاحداث التي بدأت بخلاف داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، واسفرت عن مقتل عدد كبير من كبار المسؤولين، ونجا علي سالم



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

البيض، الذي انتخب في ما بعد امينا عاما للجنة المركزية.

وصدرت احكام بالاعدام على علي ناصر نفسه وعدد من انصاره، اضافة الى احكام اخرى بالسجن على عشرات اخرين، ونفذ الحكم بحق اولئك الذين لم يتمكنوا من اللجوء الى الشطر الشمالي او الى دول عربية اخرى، وصدر عفو شامل عن المسجونين في تلك القضية قبل انجاز الوحدة اليمنية، ولكن تأخر البت في امر اولئك المحكوم عليهم بالاعدام غيابيا.

وظل علي ناصر متمسكا بزعامة المعارضة للنظام الحاكم في عدن، ورفض شرعية الحكم هناك حتى بدأت الخطوات العملية لتحقيق الوحدة، على اساس انها كانت هدفا اساسيا من أهداف حكمه، فاعتزل العمل السياسي وقرر الحياة في سورية، واختار بعض انصاره الاقامة في الخارج، بينما فضل البعض الآخر البقاء في اليمن حتى قامت الوحدة، وعاد كثيرون منهم الى منازلهم وأهليهم، بعد سقوط الاحكام عنهم.

اما بالنسبة الى العسكريين والموظفين المدنيين فقد عانوا من تباطؤ السلطة في ترتيب اوضاعهم المالية والوظيفية، واستمروا يتقاضون رواتبهم من حساب خاص في البنك المركزي حتى اوائل العام الحالي، عندما تقرر ضمهم الى جهات العمل التي تناسب تخصصاتهم، وان كانوا ما زالوا محرومين من ميزات عديدة حصل عليها اولئك الذين استولوا على السلطة في يناير ١٩٨٦.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عالم بلا حدود

اليمن بعد عقدين (١)

عدت إلى صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية بعد غياب دام عشرين عاماً تخللته زيارتان قصيرتان لم تتجاوز الواحدة ثلاثة ايام. ولم اقم بعد بزيارة عدن العاصمة الاقتصادية كما تسمى او كما اتفق الطرفان المتفاوضان في الشطرين على تسميتها عند توقيع اتفاقية الوحدة التاريخية.

وقد بدأت معرفتي بصنعاء اثر قيام الثورة في سبتمبر ١٩٦٢، اذ كنت اول صحفي جنوبي غطى احداثها بعد عبوري الحدود من عدن. وفي الواقع لم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه بالرغم من خضوع اليمن للحكم الإمامي والجنوب العربي سابقا للاستعمار البريطاني. فقد كان المواطنون يتنقلون بين الجنوب والشمال بدون سمات او تاشيرات او جوازات كما حدث لهم بعد استقلال الجنوب عام ١٩٦٧ وتوتر العلاقات بين النظامين القائمين في صنعاء وعدن بعد ذلك العام مما ادى إلى نشوب حربين وافتعال ازمات دامية وسعت الهوة بين الشطرين وان لم تؤثر على العلاقات الحميمة بين رافدي الشعب الواحد. ولما هبطت بي الطائرة اليمنية في ارض المطار هذه المرة لاحظت فورا بعض الفروق بين زيارتي الاخيرة لصنعاء عام ١٩٧٢ وزيارتي الحالية عام ١٩٩٢. فبناية المطار حديثة إلى حد ما، ومعاملات الجوازات والجمارك سريعة ومهذبة، وموظفوا الجوازات يرحبون بكل مواطن ومغترب زائر بحفاوة بالغة وظاهرة وكانهم كانوا في انتظاره منذ أمد بعيد. كذلك فعل مسؤولو الجمارك معي فهم يعلمون بان القادمين من المملكة العربية السعودية لا يمكن ان يحملوا معهم أياً من المحظورات بل العكس هو الصحيح فهم يحملون عادة المال والمواد والهدايا لذلك فهم يحلون اهلا وينزلون سهلا. وعند المطار رجوت صديقي ان يتمهل في السير ليتيح لي فرصة التفرج على صنعاء التي لم ارها منذ عشرين عاما بالرغم من انه كان على عجل لاستكمال مقيلة بمضغ القات الذي يميز اليمن عن اي بلد اخر تقريبا بكمية المزروع والمستهلك منه يوميا. وربما عدت إلى الحديث عنه يوما ما على ضوء النقاش الجاري هناك وما ابديته من راي فيه. وفي الطريق من المطار إلى مقر اقامتي المؤقت في شارع الستين بجانب مجمع عمائر الاوقاف رأيت مدينة جديدة من المباني متوسطة العلو وعددا كبيرا من المنازل المستقلة ومجمعات سكنية تكررت عدة مرات خلال الايام التي قضيتها هناك متنقلا من بيت اخ إلى منزل صديق وهم كثر عددا وكرما ومودة.فقد اتسعت العاصمة سيما بعد تحقيق الوحدة لتضم حسب اقوال مراجعي ما يقرب من المليون نسمة، وذلك يعني ان القائمين على الخدمات فيها فوجئوا بالتدفق السكاني الذي صاحب الوحدة وتنامي الحاجة إلى ماء الشرب والطاقة والطرق والمدارس والمصحات. ولما كان ذلك قد تزامن مع ازمة الخليج وتلاشي الموارد المالية التي كانت تتدفق على الدولة من جاراتها ومن تحويلات المغتربين اليمنيين وجدت الدولة نفسها في ضائقة مالية في اعسر الاوقات.

فاروق لقمان



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

اتفاق بين الحزبين الحاكمين على الخطوط العريضة

مسألة تعديل الدستور اليمني صارت كلاماً يسمع في الشارع

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ منذ شهور، اي مع دخول الفترة الانتقالية في اليمن مرحلة العد العكسي، اذ لم يبقى سوى ٣١ اسبوعاً قبل انتهائها، وبعد اجتماع مجلس الرئاسة اليمني اواخر كانون الثاني (يناير) الماضي، ولجتماع المجلس الاستشاري، واللقاء الموسع بين الامناء الاوائل للحزب الاشتراكي ومسؤولي فروع المؤتمر الشعبي العام، الذي كان الاول من نوعه منذ تقاسم الحزبان السلطة بقيام الوحدة، بات الحديث عن تعديلات دستورية يقترحها الحزبان الحاكمان – الاشتراكي والمؤتمر – مسموعاً، بعدما كان مجرد همس. ولم يعد مثل هذا الحديث يثير حساسية بعض الاحزاب كما كان الامر قبل الاستفتاء على مشروع الدستور قبل عام. ويبدو ان حوار الكواليس – على حد تعبير لحد العناصر القيادية في المؤتمر الشعبي العام – بين الحزبين الحاكمين توصل بالفعل الى اتفاق اولي على الخطوط العريضة لتلك التعديلات التي يعزوها الحزبان – الى مقتضيات «استكمال مهمتهما التاريخية» – وهي عبار فسرها بعض الاحزاب خارج دائرة التقاسم بانها ربما عبرت عن رغبة في تمديد الفترة الانتقالية واستمرارها ولكن باساليب اخرى مستحدثة، واحد هذه الاساليب خوض الحزبين الحاكمين – بعد التوصل الى ابرام تحالف استراتيجي بينهما – الانتخابات النيابية في قوائم موحدة في معظم المحافظات او المناطق لتامين الفوز باغلبية مقاعد المجلس الاشتراعي المقبل الامر الذي سيكفل لهما امكانية تشكيل الحكومة وتقاسم السلطة مجدداً ولو بنسب متفاوتة هذه المرة.

وكانت صحيفة «الصحوة» الاسبوعية القريبة من حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد، نشرت اخيراً نص وثيقة التحالف تلك الى جانب الخطوط العريضة لتعديلات دستورية اقترحتها لجنة كان شكلها الحزبان الحاكمان لهذا الغرض، ولم يعلن قوامها.

ومن الملفت ان وثيقة التحالف التي نشرتها الصحيفة لا تحمل تاريخاً معيناً، ويرجح انها مجرد مشروع ما زال في طور المناقشة، تتضمن ديباجة قصيرة لا تتجاوز الثمانين كلمة تلخص هدف التحالف بين الحزبين في رسم علاقة استراتيجية بين التنظيمين، بما «يمكنها من ترسيخ الوحدة، بعدما حققاها، ومواصلة بناء الدولة العصرية، بمختلف مؤسساتها المدنية، والقضائية والعسكرية، والامنية» الامر الذي يتطلب كما تقول الوثيقة ايجاد صيغة تنظيمية لهذا التحالف «تكون نواة لعلاقة طويلة المدى» اضافة الى تولي «المهمات العاجلة اثناء الفترة الانتقالية وما بقي منها وما بعدها». وربما كانت هذه الاهداف وبالصيغة التي وردت في الوثيقة دليلاً على صحة ما تذهب اليه الاحزاب من وجود نية لدى الحزبين لتمديد الفترة الانتقالية، ومواصلتها تحت تسميات اخرى كـ «المرحلة الانتقالية» كما ورد على لسان رئيس مجلس الوزراء خلال مقابلة تلفزيونية في سياق الحديث عن ضيق «الفترة الانتقالية» وعدم كفايتها لتنفيذ المهمات الواسعة والكبيرة للبرنامج الوطني للاصلاح التي تحتاج الى «مرحلة انتقالية» ربما تعدت نهاية هذا القرن.

اما اهداف التحالف فلخصتها الوثيقة في تسع نقاط هي:

١ – اعتبار برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري والمالي اساساً لاقامة التحالف الاستراتيجي بين التنظيمين.

٢ – العمل المشترك لبناء الدولة العصرية الحديثة.

٣ – ايجاد صيغة تنظيمية (اسم وقيادة) مع بقاء الاستقلالية الذاتية لكل من التنظيمين.

٤ – تحقيق الاصلاحات السياسية المذكورة آنفاً.

٥ – وضع برنامج انتخابي مشترك.

٦ – العمل على استقطاب الاحزاب والتنظيمات الاخرى للانضمام الى تحالف انتخابي على اساس برنامج الحزب والمؤتمر.

واوصت اللجنة التي صاغت الوثيقة في شان هذه الفقرة ان يكون هذا البرنامج على درجة من المرونة لتحقيق هذا الهدف.

٧ – الدخول المشترك كتحالف في الانتخابات، سواء اقتصر هذا التحالف على الحزب والمؤتمر، او انضم اليه الاخرون، فلا بد ان تكون الاغلبية فيه للحزب والمؤتمر، اي ان اختيار المرشحين لا يخضع الا لمقدرة الشخص في كسب الدائرة، بصرف النظر عن انتمائه التنظيمي داخل التحالف، فالمرشح يمثل التحالف ككل.

٨ – يلتزم اعضاء التحالف اقتصار مرشحيهم على الدوائر المخصصة لكل عضو في التحالف.

٩ – وبما ان التحالف الانتخابي لن يكون مقتصراً على الحزب والمؤتمر، فإن الضرورة تدعو الى ان يتفق الحليفان الاستراتيجيان على قصر مفاصل معينة في الدولة عليهما قبل الدخول في حوار مع اي طرف اخر.

واستنتجت «الصحوه» من تاكيد وثيقة التحالف تمسك الحزبين ببرنامج البناء الوطني للاصلاح كبرنامج انتخابي التخلي عن الميثاق الوطني الذي يعد الاساس النظري للمؤتمر الشعبي العام. كما ان خوض الحزب الاشتراكي الانتخابات في قائمة واحدة مع المؤتمر الشعبي دليل على يأس الحزب – على حد تعبير «الصحوة» – من نتائج الانتخابات، مما دفعه الى الدخول تحت عباءة المؤتمر، وهي خطوة ذكية منه ستنقذه من اضاعة فرص النجاح في حال خاض الانتخابات بمفرده. واعتبرت الصحيفة ان قبول المؤتمر الشعبي هذا التصرف سيضعه في موقع «المن على الاشتراكي لانه مد اليه يد الانقاذ» في لحظات حرجة. وخلصت

الى القول: «ولان الاشتراكي يعلم مسبقا انه لن تكون له اغلبية في البرلمان المقبل فسيصر على تقسيم الحقائب الوزارية الرئيسية بالتساوي بين الحليفين، ومعنى ذلك استمرار الفترة الانتقالية او تمديدها عملياً ولكن باسلوب آخر جديد».

اما الخطوط العريضة للتعديلات الدستورية المقترحة من اللجنة التي شكلها الحزبان - المؤتمر والاشتراكي كما نشرتها «الصحوة» فتمس المواد ذات العلاقة باسس الدولة، وحقوق المواطنين الاساسية وواجباتهم وتنظيم سلطة الدولة والرئاسة والعلاقة بين راس الدولة ومجلسي النواب والوزراء.

وفيما دعت اللجنة الى ضرورة التوكيد في الباب الاول من الدستور على ثوابت لا يجوز الخروج عليها او السعي الى تعديلها، وهي: الاسلام دين الدولة، والشريعة الاسلامية مصدر التشريع، والنظام الجمهوري، والوحدة اليمنية، والديموقراطية ممثلة بمبدأ التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، وتكافؤ الفرص امام المواطنين في كل المجالات، اقترحت ان تجرى تعديلات في الفصل الثاني من الدستور والخاص بالاسس الاقتصادية (المواد ٦، ٨، ٩) فتحدد العلاقة بين صيانة الملكية الخاصة وعدم جواز المساس بها الا للمصلحة العامة والتعايش الكامل بين القطاع العام والخاص والتعاوني، وفقاً لما ورد في برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي.

وفي ما يتعلق بالمادة (٣٩) من الدستور الحالي التي تمنح المواطنين حق تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والتي على اساسها تمارس الآن الديموقراطية والتعددية الحزبية، ترى اللجنة ضرورة اعادة صياغة هذه المادة لتتضمن بشكل صريح وواضح مبدأ التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وتنص على وجوب ان ينظم كل ذلك بقانون.

وترى اللجنة ان الصلاحيات الواردة في مواد الباب الثالث من الدستور بشأن تنظيم سلطة الدولة في حاجة الى بعض التعديل ايضاً، اذ ان مبدأ ترسيخ الوحدة الوطنية واتاحة الفرصة لاكبر عدد من القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية للمشاركة في الحياة السياسية يستدعي استحداث مجلس ثان يحل محل المجلس الاستشاري (٤٥ عضواً) شرط ان تثبت صلاحيات المجلس المقترح في الدستور وبما لا يتعارض مع الواجبات الاساسية لمجلس النواب. ولكي تكون للمجلس الجديد صلاحيات دستورية محددة، اقترحت اللجنة تعيين اعضائه (١٠١) جميعهم على ان تتساوى المحافظات في عدد المندوبين. ومن الصلاحيات المقترحة للمجلس: طلب تعديل الدستور، وبحث دستورية القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية، والفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة والسلطة التشريعية (عدا الخلاف مع رئاسة الدولة)، ومشاركة مجلس النواب في بعض المهمات غير الاشتراعية:

كمناقشة بيان الحكومة والقرارم، والموازنة العامة، والخطة الاقتصادية، والاتفاقيات الدولية.

وبشأن مواد الفصل الثاني من الباب الثالث من الدستور الخاصة بمجلس الرئاسة اشارت اللجنة «ان التجربة العملية اثبتت ان هناك ضرورة لتحويل مهمات مجلس الرئاسة الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس وتوخياً لتحقيق التوازن بين صلاحيات كل من رئيس الدولة ومجلس النواب من المستحب انتخاب رأس الدولة ونائبه» وفق البدائل الثلاثة الآتية:

● اما الانتخاب المباشر من قبل الشعب او ترشيحهما من قبل مجلس النواب باغلبية الاصوات ثم عرض ذلك على استفتاء شعبي، او تبني ترشيح الرئيس ونائبه من قبل ٢٥٪ من اعضاء مجلس النواب ثم عرض المرشحين على الشعب للاختيار.

وعلى صعيد العلاقة بين رئاسة الدولة ومجلس النواب، ترى اللجنة ان الدستور الحالي يتضمن نصوصاً لا بد من الابقاء عليها وهي صلاحيات سيادية ممنوحة لرأس الدولة. ونظراً الى اهمية العلاقة بين السلطة التنفيذية (رئاسة الدولة + الحكومة) ومجلس النواب اقترحت اللجنة منح رأس الدولة، انطلاقاً من المصلحة العامة، الحق في الدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة في حال عدم امكانية الانسجام والتعاون بين السلطتين، مما يتطلب صياغة مواد دستورية جديدة. كما ان العلاقة بين الحكومة ورئاسة الدولة حظيت بنقاش مستفيض في اللجنة مع اخذ مبدأ التعددية الحزبية ودور الاحزاب في الاعتبار، وتبلورت ابان النقاش اربعة بدائل لوضع صيغة تكبح الى حد ما سلبيات احتكار الاغلبية للسلطة التنفيذية والصلاحيات الاشتراعية معاً. وهذه البدائل هي:

● اعطاء حزب او ائتلاف الاغلبية حق تشكيل الحكومة.

● اعطاء رأس الدولة الحق في اختيار رئيس الحكومة ممن يرى فيهم الكفاءة والمقدرة على تحقيق الوفاق الوطني بصرف النظر عن انتمائه الحزبي على ان يزكي المرشح مجلس النواب باغلبية عادية.

● ان يختار الرئيس، رئيس الوزراء من بين اعضاء حزب او ائتلاف الاغلبية

● استمرار العمل بالنص الموجود في الدستور الحالي وهو تخويل الرئاسة تكليف من يرى تشكيل الحكومة.

واخيراً توصلت اللجنة المكلفة تقديم مقترحات لتعديل الدستور من قبل اول برلمان منتخب، بشأن العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب ورأس الدولة الى رأي يؤكد ضرورة ان يوضح الدستور اسلوب ترشيح رئيس الحكومة في ضوء ما ذكر عن العلاقة بين الحكومة ورأس الدولة: ودور الاغلبية في تعيين رئيس الوزراء واعضاء الحكومة بما يكفل مبدأ الحفاظ على الوفاق الوطني وتوسيع قاعدة المشاركة وحق رأس الدولة في رسم سياسة الحكومة لدى اعداد بيانها لنيل ثقة مجلس النواب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٤

صنعاء: النظام مستهدف من محاولات الاغتيال

■ صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

بلغت ظاهرة العنف السياسي في اليمن مرحلة خطيرة، تمثلت في انتقالها الى داخل صفوف الحزب الاشتراكي اليمني بعد ان كان مستهدفاً من قبل جهات اخرى في السابق. وطرح سقوط المسؤول الجديد لمكتب الاشتراكي في صعدة سعيد القباطي يوم ٣ ايار (مايو) الجاري برصاص المسؤول القديم ضيف الله الشويخ، طرح تحدياً جديداً على حكومة حيدر ابوبكر العطاس، في الوقت نفسه تواصلت ردود الفعل الواسعة على محاولة الاغتيال التي تعرض لها وزير العدل اليمني عبدالواسع سلام عضو اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي، في الاوساط الرسمية، فاشارت الى استياء عارم من الاسلوب المتبع للنيل من الرموز السياسية في البلاد، وادانت المجالس الثلاثة (الرئاسة والنواب والوزراء) محاولة الاغتيال، ودعت الاجهزة المختصة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للكشف عن المسؤولين وتقديمهم الى المحاكمة. واعتبرت هذه المجالس ان المستهدف في محاولة الاغتيال، التي تعرض لها وزير العدل، هو النظام بصورة عامة، ودفع الموقف الرسمي المتشدد الى البحث عن الاسباب والدوافع الحقيقية، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحيلولة دون تكرار الحادث.

وفي هذا السياق انعقدت جلسة المكاشفة الساخنة بين اعضاء مجلس النواب والحكومة، حيث قدم العطاس تقريراً الى المجلس النيابي اتخذ طابع النقد الذاتي الصريح النبرة، هو الاول من نوعه منذ تشكيل الحكومة وجاء فيه، نقلا عن صحيفة «٢٢ مايو» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام المشارك في الحكم ان «الوحدة تمت من خلال تبادل الوظائف، بينما كان يفترض ان تكون في توحيد الرؤى والبرامج، واستقطاب الاحزاب الاخرى ومشاركتها في تقاسم السلطة». واعترف رئيس الحكومة بعدم قدرة حكومته على تنفيذ برنامج الاصلاح الذي اعدته بداية العام الحالي وباركه مجلس النواب. كذلك عدم استطاعة الحكومة توحيد القوات المسلحة. واشار رئيس الوزراء الى ان وزارة الداخلية تنقصها الامكانات، وانها بحاجة الى ستة آلاف جندي من القوات المسلحة، الى جانب حاجة الداخلية الى جهاز امني متكامل لمتابعة القضايا الخارجية. وكشف رئيس الوزراء امام مجلس النواب ان وزارة الداخلية تابعت خمس قضايا جنائية، وتعرفت على الجناة. واكد العطاس ان مجلس الوزراء اتخذ في اليوم السابق على جلسة المكاشفة قراراً بالقبض على هؤلاء الجناة. غير ان القرار لم يعلن رسميا، مشيراً الى ان عدم وجود القوانين المنظمة لحيازة الاسلحة يشل من قدرة الحكومة في الحفاظ على الامن. وفي مداولات اعضاء مجلس النواب، طالب بعضهم بتشكيل حكومة جديدة لما تبقى من الفترة الانتقالية تتولى توفير الامن والتحضير للانتخابات النيابية المقبلة.

واكدت صحيفة «٢٢ مايو» «ان رئيس الوزراء اكد في تقريره ان موعد الانتخابات لم يتحدد بعد، كما لم يتحدد بعد اي موعد دقيق لانهاء الفترة الانتقالية». وقد اقر مجلس النواب في اجتماعه في الثالث من الشهر الجاري، اعلان الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وان يوجه رئيس مجلس الرئاسة دعوة الى الشعب اليمني قبل الموعد المحدد بشهر كامل، يحضه فيها على اهمية المشاركة في الانتخابات النيابية.

على المستوى السياسي، اعلن وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني «ان الحكومة ستضع خطة امنية خاصة بالعاصمة ومراكز المحافظات الاخرى»، في حين لم يصدر عن قيادة الحزب الاشتراكي اي بيان عن محاولة اغتيال وزير العدل، عضو لجنة المركزية، عبدالواسع سلام. ولوحظ، بالمقابل، ان الحزب الاشتراكي سارع، بالتزامن مع وقوع حادث صعدة بين كوادره، الى نفي ما نسب اليه من تصريحات تتهم حزباً يمنياً آخر باعمال العنف التي تستهدف كوادر الحزب الاشتراكي ■



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطان قابوس يستقبل اللجنة العُمانية ـ الاماراتية

محادثات الأرياني في مسقط تحقق تقدماً في ترسيم الحدود

□ مسقط ـ
من حسين عبدالغني:

■ علمت «الحياة» من مصادر عمانية موثوق بها في مسقط ان الزيارة التي قام بها وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني اول امس لعمان وسلم خلالها رسالة الى السلطان قابوس بن سعيد من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ادت الى تحقيق تقدم كبير في اتجاه حل القضايا الباقية في اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين.

واعطت الرسالة التي حملها الارياني والمحادثات التي اجراها مع السلطان قابوس ثم مع السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية دفعة جديدة لمحادثات البلدين من اجل الاتفاق على نقاط حدودية قليلة ومسائل فنية باقية، وعلى الظرف السياسي او الاخراج السياسي الملائم لانجاز مهم كهذا.

واكدت هذه المصادر ما ذكره الارياني لدى مغادرته مسقط مساء اول امس ان المحادثات كانت «مثمرة للغاية»، لكنها نفت تماماً ما نشر عن تعيين البلدين شركة لتعليم الحدود بينهما على الارض. وذكرت بان عملية الترسيم الميداني للحدود «لا تتم قبل التوقيع على اتفاق الحدود نفسه وتبادل وثائق المصادقة على هذا الاتفاق».

واوضحت ان هناك شركة المانية ترسم الحدود ميدانياً بين السلطنة والمملكة العربية السعودية اللتين وقعتا بالفعل على اتفاق حدود بينهما في حفر الباطن عام ١٩٨٩ وتبادلتا وثائق المصادقة على هذا الاتفاق. ولم تستبعد تكرار التجربة والاستعانة بشركة عالمية متخصصة بعد التوصل الى الاتفاق النهائي على الحدود بين مسقط وصنعاء، خصوصاً ان دقة «العلامات» الحدودية تتطلب الافادة من التكنولوجيا التي تملكها هذه الشركات والتي قد تصل الى حد استخدام الاقمار الاصطناعية واجهزة



المسح والرسم والتصوير الاخرى.

واعتبرت ان التشاور السياسي بين البلدين ستظل له الاولوية حتى في هذه المراحل الفنية، خصوصاً مع ما قد تظهره عمليات التصوير والتحديد الدقيق لعلامات الحدود من الحاجة الى تعديلات طفيفة لا تتجاوز ملليمترات أو سنتيمترات لتجنب حجر او اكمة او اي عائق طبيعي.

وتوقعت هذه المصادر ان تحافظ نتائج الزيارة التي قام بها الارياني لمسقط والرسالة الجوابية التي بعث بها السلطان قابوس الى الرئيس اليمني على قوة الدفع لمفاوضات الحدود وعلى حسم المراحل الاخيرة منها سريعاً، وفي غضون فترة قصيرة.

وفي صنعاء «الحياة» صرح الوزير اليمني اثر عودته الى وكالة الانباء اليمنية الرسمية (سبا) بانه يحمل رسالة جوابية من السلطان الى الرئيس علي عبدالله صالح لم يشأ كشف مضمونها. واكتفى بالقول ان الرسالة «تتعلق بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وتعزيزها».

وكان الارياني اعلن في مؤتمر صحافي عقده في صنعاء قبل نحو اسبوع من زيارته لعمان ان «المفاوضات في شان الحدود مع عمان في مراحلها الاخيرة، ومن حق كل سائل ان يفسرها كيفما يشاء: تنازل... تبادل، اما الجمهورية اليمنية فتنوي توقيع اتفاق حدود مع الاشقاء في عمان في اقرب وقت ممكن، ولم تبق هناك الا الخطوات الاخيرة والبلد يملك السلطات التنفيذية والاشتراعية التي تجيز تلك الاتفاقات او لا تجيزها».

اللجنة العليا

من جهة اخرى، عقد السلطان قابوس اجتماعاً امس مع الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد ابو ظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة حضره اعضاء اللجنة العليا المشتركة العمانية - الاماراتية التي تعقد اجتماعاتها حالياً في مسقط.

وركز السلطان قابوس على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والامنية. ولاحظ المراقبون حضور جميع اعضاء اللجنة من الجانبين، وهي اشارة سياسية الى حرص العاهل العماني على اطلاع اللجنة مباشرة على اهتمامه باعمالها وطرح تصورات محددة عليها تعمل في اطارها. ولفت هؤلاء الى المستوى الرفيع للتمثيل في اللجنة والحضور الواضح للعسكريين والمسؤولين عن الامن فيها اذ تضم اضافة الى الشيخ خليفة رئيساً عن الجانب الاماراتي والسيد فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية رئيساً عن الجانب العماني، وزيري الداخلية في البلدين ووزير الدفاع في الامارات ونائب رئيس الاركان فيها، ووزير شؤون مكتب القصر السلطاني ورئيس الاركان العماني.

وتعقد اللجنة جلستي عمل رسميتين اليوم وغداً. وقد اصطحب وفد الامارات مسؤولين في التخطيط والاستثمارات مما يوحي بان قضايا التعاون الاقتصادي ستاخذ حيزاً مهماً اضافة الى قضايا الامن والتعاون السياسي في منطقة الخليج التي ما زالت تواجه عدم الاستقرار.

وكان لافتاً ايضاً تشديد رئيس اللجنة في بيانين مستقلين، على ان التعاون الثنائي الوثيق بين البلدين سيدعم العلاقات الجماعية لمجلس التعاون الخليجي، وهي اشارة تنفي، كما يبدو ما طرحه بعضهم من ان «السلطنة والامارات ستكونان «جناحاً» في المجلس او المنطقة».



المسلحون يحاصرون مجلس النواب اليمني احتجاجا على قانون الاسلحة

محاولة اغتيال الرجل الثاني في «الاشتراكي»

عدن - «صوت الكويت»: صنعاء - أ ف ب: نجا عضو المجلس الرئاسي اليمني الموقت سالم صلاح محمد ليل السبت - الاحد من محاولة اغتيال تعرض لها في مسكنه في صنعاء.

وقال مصدر قريب من المسؤول اليمني ان سالم صلاح محمد وافراد عائلته في صحة جيدة لكنه امتنع عن اعطاء مزيد من التفاصيل. ويذكر ان سالم صلاح محمد هو الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتقاسم السلطة في صنعاء مع المؤتمر الشعبي العام. وقال سكان في العاصمة اليمنية ان انفجارا سمع ليل امس تبعته رشقات نارية عدة. واوضحت اوساط المسؤول اليمني ان اجتماعا للمجلس الرئاسي كان من المتوقع ان ينعقد خلال الليل نفسه في مقر المسؤول الا انه الغي قبل الحادث يذكر ان المجلس الرئاسي - اعلى هيئة سياسية في اليمن - هو قيادة جماعية يرأسها (العقيد) علي عبد الله صالح في حين يشغل الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض منصب نائب الرئيس.

واضافة الى سالم صلاح محمد يضم المجلس الرئاسي عبد الكريم العرشي رئيس المجلس الاستشاري السابق وعبد العزيز عبدالغني رئيس الوزراء السابق في اليمن الشمالي سابقا.

واتخذت اليمن سلسلة من القرارات لتعزيز الامن في البلاد التي تضربها منذ اشهر موجة من الهجمات المسلحة السياسية، وكان الهجوم الاخير استهدف في اخر ابريل (نيسان) وزير العدل اليمني عبد الواسع سلام الذي اصيب بجروح ونقل الى الخارج للعلاج.

وفي تطور اخر حاصر مسلحون امس مجلس النواب اليمني في تظاهرة احتجاج على رفض قانون تنظيم الاسلحة النارية. وتمت المحاصرة بينما كان المجلس يناقش مواد القانون حيث احتج احد اعضاء الاحزاب المتطرفة على القانون ودعا انصاره الى اقتحام الجلسة. من جهة اخرى رفض زعماء القبائل القريبة من العاصمة (صنعاء) في شكل صريح مشروع القانون المذكور وذلك خلال اجتماع عقدوه في بيت احد هؤلاء الشيوخ امس.

الى ذلك كشف النقاب امس عن ان مجهولين اطلقوا النار الاربعاء الماضي على مدير التربية والتعليم في محافظة الجوف واصابوه بعدة طلقات في ساقيه.



اليمنيون اطلقوا النار ابتهاجا بالعفو عن علي ناصر

اعتكف البيض احتجاجا فردوا بمحاولة نسف نائبه

لندن - «صوت الكويت»: عمت صنعاء امس موجة من الفرح واطلاق النار ابتهاجا باعلان العفو عن الرئيس السابق علي ناصر محمد فيما انتشر التوتر الى جنوب اليمن عقب محاولة اغتيال عضو مجلس رئاسة الجمهورية والشخص الثاني في قيادة الحزب الاشتراكي الذي يتقاسم السلطة مع حزب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

وقالت مصادر يمنية امس ان انصار رئيس الجنوب اليمني السابق واصلوا التعبير عن ابتهاجهم بالعفو الذي صدر السبت الماضي عنه واعادوا وضع صوره على واجهات السيارات ومنعطفات الطرق الرئيسية للعاصمة صنعاء.. واضافت ان استعدادات تجري في الجنوب لاقامة مهرجانات واحتفالات في عدن وكبرى مدن جنوب اليمن مثل ابيني مسقط رأس علي ناصر وحضرموت وشبوه ولحج.

وكانت مصادر الرئيس السابق اعلنت في وقت سابق انه يدرس الان خططا للتحرك السياسي عشية الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها في نهاية العام الجاري.

على صعيد آخر، انتقل التوتر امس من صنعاء الى العاصمة الاقتصادية لليمن عدن اثر محاولة نسف منزل عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد في العاصمة اليمنية حيث كان سيعقد اجتماع لقيادة الحزب الاشتراكي اليمني الذي يحتل فيه منصب الامين العام المساعد.

واكدت انباء من عدن ان اجواء التوتر تعيد الى الاذهان اجواء مماثلة سبقت احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ حين انفجر الصراع المسلح بين فرقاء المجموعة الحاكمة، وكان سالم صالح محمد احد اقطاب ذلك الصراع، واشارت الى ان اشد حالات التوتر تركزت في اطراف عدن حيث قبائل يافع التي ينتمي لها صالح محمد.

(التتمة في الصفحة ٦)



اعتكف البيض

ويذكر ان سالم صالح محمد (٥٤ عاما) كان قد تقلب على عدد من المواقف السياسية خلال الصراع بين مراكز الجبهة القومية الماركسية والحزب الاشتراكي فيما بعد، وقد وقف مع قرار اعدام ابن عمه وزير خارجية جنوب اليمن الاسبق صالح مطيع في اواخر السبعينات منحازا الى مجموعة زعيم الجبهة عبد الفتاح اسماعيل ثم انقلب على الاخير عام ١٩٨١ وشارك بقرار طرده الى موسكو، ثم انحاز اليه عام ١٩٨٥ عشية احداث يناير ١٩٨٦ الدامية، واخيرا تصدر قرار التحالف مع نظام علي عبدالله صالح في الشمال والاندفاع في تأييده حتى محاولة تفجير منزله يوم السبت الماضي.

وكتبت صحيفة «التجمع» الناطقة باسم حزب التجمع الوحدوي الذي يقوده عمر الجاوي الاول من امس انه بعد فترة قصيرة من وقوع الانفجار تصادف ان اذيع في التلفزيون قرار مجلس الرئاسة بالعفو العام عن علي ناصر محمد الرئيس السابق لليمن الجنوبي ورفاقه «حيث انبرى انصار علي ناصر باطلاق الرصاص في الهواء ابتهاجا فبادر حراس منزل سالم صالح محمد الى اطلاق الرصاص عشوائيا».

وتشير مصادر المعارضة اليمنية في الخارج الى ان تفجير منزل الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي في صنعاء من شأنه ان يعجل بالطلاق بين الحزبين الحاكمين سيما وان سالم صالح محمد هو آخر المتحمسين بالحزب الاشتراكي لمواصلة الشراكة السياسية في ادارة الحكم باليمن.

وتؤكد هذه المصادر ان زعيم الحزب الاشتراكي الذي يتبوأ منصب نائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض انسحب من المسرح منذ اسبوعين عقب اطلاق النار على وزير العدل عبد الواسع سلام تاركا متابعة الامور لسالم صالح محمد..

وتضيف ان محاولة قتل الاخير سوية مع اعضاء قيادة حزبه قد كشفت عن اجواء التآمر بين الحزبين الحاكمين حيث جرى التعتيم عليها سابقا. وكانت صحف الحزب الاشتراكي اليمني قد نسبت الاسبوع الماضي لسالم صالح محمد قوله انه لا يحمل اية جهة سياسية محددة مسؤولية عمليات الاغتيال التي تطال قادة ومسؤولي الحزب الاشتراكي منذ اكثر من شهرين.



العفو عن ١٦ آخرين فى اليمن

□ صنعاء ـ أ.ش.أ:

صدر فى صنعاء قرار جمهورى بالعفو عن ستة عشر شخصا من المحكوم عليهم بعقوبات فى قضايا مختلفة من الذين أدينوا خلال عقدى الثمانينات والسبعينات.

ونص القرار على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة منح تعويضات القتل الخطأ «الدية» للغير والتى سيترتب عليها هذا العفو الذى يأتى تنفيذا لبرنامج البناء والإصلاح الوطني فيما يتعلق بإنهاء موروثات الخلافات السياسية التى نشأت قبل إعادة توحيد شطرى اليمن.

ويتضمن القرار أن العفو يأتى تجسيدا لروح التسامح وحرصا على مساهمة جميع أبناء الشعب فى مسيرة البناء ويأتى كذلك تنفيذا لقرار اتخذه مجلس الرئاسة اليمنى فى الشهر الماضى.

وذكرت مصادر يمنية مطلعة أن عددا من الذين شملهم قرار العفو كانوا قد أدينوا فى أحداث تخريب وأعمال عنف وقتل نسبت فى حينها إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية التى كان ينظر إليها وقتها كأداة لتنفيذ أهداف الحزب الاشتراكى الحاكم فى الشطر الجنوبى من اليمن داخل أراضى الشطر الشمالى من اليمن.

ويذكر أن قرارا جمهوريا كان قد صدر بالعفو عن الرئيس اليمنى الجنوبى الأسبق على ناصر محمد وخمسة من كبار المسئولين الجنوبيين عقب أحداث يناير عام ١٩٨٦.

عاد الى منزله في صنعاء قبل ساعة من الانفجار

سالم صالح محمد لـ "الحياة": المخلّون بالامن يحتمون بالقبائل

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد عضو مجلس الرئاسة اليمني السيد سالم صالح محمد لـ «الحياة» ان «الخيوط الاولى بدأت تتكشف للاجهزة الامنية» وان المسؤولين عن حوادث الاخلال بالامن والاستقرار في البلاد «يحتمون بالقبائل اليمنية خارج ضواحي العاصمة صنعاء». لكنه لم يحدد الاتجاه الذي تعيش فيه تلك القبائل.

وروى الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني الذي زارته «الحياة» في منزله الذي تعرض لمحاولة تفجير ليل السبت، انه كان في اجتماع خارج منزله وعاد اليه في السابعة والنصف مساء، اي قبل حدوث الانفجار بساعة واحدة فقط.

واضاف: «ان الحادث وقع في الساعة الثامنة والنصف مساء حين سمعنا دوياً هائلاً هزّ المنطقة السكنية جنوب العاصمة صنعاء، وتحديداً منطقة حدّه وكان الانفجار الشديد ناتجاً عن عبوة ناسفة موقتة. واطلق الحرس من موقعين نيران آلياتهم في اتجاه موقع الانفجار».

وتفقدت «الحياة» موقع الانفجار ولم تشاهد اثراً لأي تخريب او اضرار بمنزل المسؤول اليمني اذ وضعت العبوة الناسفة في شارع ضيق يتسع لمرور سيارة واحدة ويفصل بين المنزل ومبنى آخر لا يزال قيد الانشاء من الجهة الشمالية والى جانبه من الجهة الجنوبية منزل سفير دولة قطر ومقر اقامة السفير الكوري الجنوبي والملحق العسكري الاميركي من الجهة الغربية. اما الجهة الشرقية فهي مزارع مكشوفة امام البوابة



الرئيسية للمنزل حيث يقف الحرس.

وعن الاسباب والدوافع وراء هذا الانفجار قال السيد سالم صالح لـ «الحياة» انها تاتي في «اطار مسلسل محاولات الاغتيالات والتخريب الجارية».

من جهة اخرى، واصل مجلس النواب صباح امس مناقشة مشروع قانون حيازة الاسلحة النارية والذخائر والمتفجرات او المتاجرة بها. ودعا النواب في سياق مناقشتهم بنوده الى منع اي شخص من حمل اي سلاح ناري في العاصمة ومراكز المحافظات والمدن التي سيصدر في شانها قرار من الوزير، ما لم يكن يحصل على اذن سار بموجب احكام القانون من الجهات المختصة.

ونشرت الصحف الرسمية امس نص القرار الجمهوري الثاني الذي قضى بالعفو عن: علي عبدالله مثنى، محمد طالب عبدالرشيد، مهدي عبده حيدر صالح السالمي، حمود علي المساح، عثمان محمد سعيد حمزة، سعيد نصر علي، احمد علي القاحزي، حسن خالد محمد، عبدالله احمد حفيظ، عبدالله علي سلطان، احمد احمد سلطان، ثابت محمد سعيد النشمي، محمد محمد رذاذ ناجي، خالد نصر علي، سعيد ردمان هزير، احمد قحطان حسن.

وجاء في القرار ان الخزينة العامة للدولة تتحمل منح الديات المستحقة للغير والمترتبة على هذا العفو.



المصدر : الحياة (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

صنعاء: اللجنة الامنية تضع يدها قريباً على خيوط مهمة في قضايا الاغتيالات

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ نسبت صحيفة «الثوري» الاسبوعية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني الى مصدر مسؤول في اللجنة الامنية المكلفة التحقيق في محاولة اغتيال وزير العدل اليمني السيد عبدالواسع سلام «ان اللجنة ستضع يدها قريباً على خيوط وتفاصيل مهمة جداً في هذه القضية، وقضايا اخرى من الطراز نفسه».

واعرب المصدر عن تفاؤله بنجاح مهمة اللجنة التي يرأسها نائب وزير الداخلية والامن العقيد حسان حسين.

وافادت الصحيفة ان التحقيق جار مع عدد من المتهمين بالتورط في محاولة اغتيال عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني السيد سالم صالح محمد الذي قال في تصريح الى «الثوري» عن موقف الحزب الاشتراكي من العنف المتصاعد، ان حزبه «دان الارهاب السياسي في الماضي ويدينه في الحاضر، وسيواصل في المستقبل وبثبات سياسة نبذ العنف والارهاب السياسي في كل اشكالها والوانها. ان الحزب الاشتراكي، قيادة وقاعدة، لن ينجر وراء ردود الافعال».

ونعت منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في منطقة الجعاش في مديرية ذي سفال في محافظة إب مهيوب احمد حسن عضو منظمة الحزب في المنطقة الذي قالت ان عناصر «ارهابية آثمة» اطلقت عليه النار عصر الاثنين الماضي وتوفي متاثراً بجروحه في اليوم التالي للحادث. وفي سيئون في محافظة حضرموت تعرض السيد عاشور بلحاصل احد اعضاء الحزب الاشتراكي في بلدة القارة (مركز شبام) الى عيارات نارية فاصيب في احدى قدميه.



المصدر : الحياة (الدولية)

التاريخ : 12 مايو 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن وسلطنة عمان تتفقان على أسس ترسيم الحدود

صنعاء: انفجاران ليلاً قرب منزل العطاس

☐ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ تلقى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس رسالة من السلطان قابوس فيما توقعت مصادر سياسية في صنعاء توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان اواخر شهر ايار (مايو) الجاري او مطلع حزيران (يونيو) المقبل.

في غضون ذلك افادت مصادر مطلعة ان انفجارين وقعا مساء يومي الخميس والجمعة الماضيين قرب منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني في صنعاء الا انهما لم يسفرا سوى عن اضرار مادية طفيفة.

واوضحت هذه المصادر ان الانفجارين نتجا عن عبوتين زرعهما مجهولون في مكان قريب من منزل العطاس ثم فروا.

ونقل رسالة السلطان قابوس الى الرئيس اليمني السيد عبدالعزيز الرواس وزير الاعلام العماني الذي قابل امس علي صالح.

وقالت وكالة الانباء اليمنية «سبا» الرسمية «ان اليمن وسلطنة عمان اتفقتا على الاسس المشتركة لترسيم الحدود بينهما».

وكان الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية نقل رسالة من الرئيس اليمني الى قابوس الاسبوع الماضي



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

بعد استقباله سفير عمان في صنعاء.

على الصعيد الامني اكد مواطن يقيم في منطقة قريبة من منزل العطاس ما ذكرته المصادر المطلعة عن وقوع الانفجارين.

واوضح ان الانفجار الاول وقع قرب حديقة للاطفال في منطقة تقع امام وزارة النفط والثروات المعدنية خلف شارع الزبيري اكبر شوارع العاصمة صنعاء.

واتصلت «الحياة» بالعطاس للحصول على تفاصيل ما حدث فكان الجواب ان رئيس الوزراء في اجتماع ويمكن معاودة الاتصال لاحقاً.

ونفى موظف في منزل رئيس الوزراء ان تكون اي اضرار لحقت بالمنزل من جراء الانفجارين.

وقدم امس العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع شرحا لمجلس النواب عن الدور الذي تقوم به القوات المسلحة خصوصا الشرطة العسكرية في دعم اجهزة الامن الاخرى على صعيد «التطبيق الخلاق» للخطة الامنية المرسومة من الحكومة.

وعلمت «الحياة» من ان سلطات الامن القت القبض على شخص قرب سفارة عمان المجاورة لمنزل رئيس الوزراء يشتبه بان له علاقة بحادث الانفجار.

وعلى صعيد آخر التقى وزير الخارجية امس رؤساء البعثات الديبلوماسية العربية والاجنبية المعتمدين في صنعاء في اطار اللقاء الدوري الشهري.



المصدر: صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

المشـــهد السيـــاسي في اليمـــن

علي ناصر محمد على خط الاحداث

لندن - عبد المنعم الاعسم:

شهدت العاصمة اليمنية الاولى (صنعـــاء) اول من امس اطلاق نار كثيف ابتهاجا بالعفو عن الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد حيث عزم انصاره الى الاعلان عن «حضـــورهم» في السبـــاق الى الانتخابات البرلمانية التي تقرر اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) من هذا العام وسط صراع الخيارات ودخول الوحدة بين الشطرين عنق الزجاجة الشديد الحراجة، وانتشار رصاص الثأر السياسي على نحو افقي بحيث شمل رجل القبيلة والحزبي والقائد السياسي والوزير وعضو الرئاسة اخيرا.

واذ يتفق المراقبـــون على ان الحكومة اليمنية فقدت سلطتها على الشارع الذي انحرف فجاة العنف ضمن لعبة تصفية الحسابات السياسية، فانهم يلاحظون ان احد خيوط هذا الانحراف يمتد الى مراكز عليا في النظام بقيت حكرا للرئيس علي عبد الله صالح.. وقد استأثرت بالحكم والقرار خلافا لموجبات تأسيس وحدة الشطرين على قاعدة السماحة والانفتاح وضبط العلاقات الاقليمية... ويبدو ان هذه المراكز تذكرت بعد فوات الاوان ان وجود علي ناصر محمد خارج اللعبة من شأنه ان يضاعف رصيده الشعبي من جهة، ويحيل قطبي الحكم (مؤتمر الشعب العام والاشتراكي اليمني) الى سؤال ثقيل حول مغزى ابعاد الرجل عن المسرح السياسي بعد طي صفحة ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ واطفاء مسؤولية الفرقاء الذين تورطوا في حرب الحزب الواحد انذاك حيث اوقعت ما يزيد على ستة الاف قتيل ودمرت الشواهد القليلة من «الانجازات» الصناعية والعسكرية في الشطر الجنوبي من اليمن منذ استقلاله عن بريطانيا عام ١٩٦٨.

علي ناصر محمد

ووفقا لمصادر يمنية معارضة في الخارج فان اقدام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على العفو عن علي ناصر محمد جاء مفاجأة للجميع، وبخاصة لشركائه في الحكم قادة الحزب الاشتراكي اليمني الذين اعتبروا الامر بمثابة امعان في توسيع جبهات الهجوم المحلي ضدهم باحياء «عداوة» دفينة، مؤجلة، ومحاولة لاكثار مصادر الرصاص الموجه الى مواقعهم وشخوصهم منذ اعلن عن التحضير للانتخابات لانتهاء فترة الانتقال. وذكرت تلك المصادر ان صالح ضرب عصفورين بحجر واحد. فهو دفع شركاءه (خصومه) في السلطة الى جبهة مواجهة جديدة تزيد في انهاكهم، وهو سحب الرئيس السابق من نقطة «المعارضة الصامتة» الى المشاركة المباشرة بالمشهد السياسي حيث كان طيلة الاعوام الثلاثة يخوض بـ «الصمت» معارك طاحنة ضد الفريق المنشق عن حزبه من جانب وضد مؤسسة الرئاسة وحزبها من جانب ثان. وقد جنبه هذا الصمت محاولات غادرة حين زرع طرفا معادلة الحكم افخاخا قاتلة في مجموعة حمايته في صنعاء، قبل مغادرتها، وفي دمشق بعد ذلك، وقد نشرت الصحف واجهزة الاعلام طائفة من «محاولات اغتيال» فشلت في الايقاع برئيس اليمن الجنوبي السابق.

ويقلل علي ناصر محمد من جانبه من شأن الاعلان عن العفو «ليس لأن المحكمة التي اصدرت الحكم كانت باطلة، ولكن لأن للطرف الثاني الذي يشارك في حكم دولة الوحدة حصة في احداث يناير (كانون الثاني) ولرموزه سجل في عمليات قتل سافرة ما زال يجري السكوت على ضحاياها» ويذكر ان محكومين بالاعدام وباحكام طويلة من انصار علي ناصر محمد كانوا قد اعفوا من محكومياتهم في خريف عام ١٩٩٠ واطلقوا من السجن ليصبحوا منذ ذلك الحين مسؤولين في قيادة حزب الرئيس صالح (وزير التربية د. حسن

السلامي، مسؤول الشباب رياض العكبري) وانضم اخرون الى فرع حزبهم السابق (الحاكم) بمسؤوليات قيادية (مسؤول التنظيم ابو بكر باذيب، مسؤول الاقتصاد انيس حسن يحيى) وشكل آخرون تنظيما مستقلا سرعان ما تهاوى في غارات من الطرفين الحاكمين (مسؤول الاعلام علي باذيب، وزير شؤون مجلس الوزراء عبد الله غانم) ويرى علي ناصر محمد ان طي صفحات الماضي ميتبغي ان يتم عبر تطابق النوايا مع الخطوات الملموسة... لأن الكثير من الكلام يدور حول صدق النوايا».

وتفيد انباء صنعاء ان اطلاق النار على منزل عضو الرئاسة والرجل الثاني في الحزب الاشتراكي الحاكم سالم صالح محمد وهو ينتمي الى منطقة يافع شديدة الالتفاف حول سياسييها وابناء جلدتها يعني ان السكوت لم يعد مقبولا خاصة بعد ان بلغ التذمر في صفوف الحزب الجنوبي حدا يهدد بالانقلاب على القيادة التي تهتم بالمساومة او بقبول «الرشوة» من المناصب والأموال والضياع لقاء السكوت عما يجري.

وتلفت مصادر يمنية الانهان الى دلالة اطلاق النار في وقت سابق من العام الماضي على رئيس المحكمة التي ادانت علي ناصر محمد وأجد انصاره الدكتور مصطفى عبد الخالق ومقتل ابنته في صنعاء فيما استبعد مسؤولون حزبيون ان يكون أنصار الرئيس السابق وراء المحاولة كما استبعدوا ان يكون وراءها احد من عائلة او اقارب من اعدموا جراء حكم المحكمة وكانوا من اشد انصار الرئيس السابق (مسؤول التثقيف فاروق علي احمد، مسؤول عدن هادي احمد ناصر، مسؤول الامن فرحان، مسؤول الحماية مبارك سالمين) وكان هذا الموقف قد فتح الطريق على مصراعيه لاتهام شريك الحزب الاشتراكي بالعملية وبسواها من محاولات الاغتيال، خاصة بعد ان نفى مسؤولو الحزب الاشتراكي اتهاما سابقا موجها الى حزب الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله الاحمر بالقيام بحملة الاغتيالات.

وعلى خلفية هذا السباق نمت بموازاة حملة الاغتيالات ازمة خطيرة داخل المؤسسة العسكرية حيث بدات خطوات توحيد الجيش اليمني على اساس قرارات مايو (ايار) ١٩٩٠ التوحيدية، بما يعنيه ذلك الخوض في وحل «الملاكات» شديد الخطورة.

ووفقاً لتقارير صحافية من اليمن فانه عدا عن الحاجة الى مناقلة القيادات العسكرية من موقع لآخر والاعتبارات القبلية والحزبية التي تمنع الاستطراد في هذه المناقلة فان ملف القطعات العسكرية التي هربت الى شمال اليمن في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ بقيادة علي ناصر محمد قد طرح نفسه، اولا، لأن هذه القطعات تضم ملاكات عسكرية هامة، وثانيا، لانها وضعت على نحو استثنائي في معسكرات تديرها القيادة الشمالية، وثالثا، لأن صرفها عن الخدمة سيضيف عنصرا جديدا للوحة الانشاق الداخلي...

وتلاحظ تلك التقارير ان استمرار قرار العزل السياسي على الرئيس السابق كان سيؤدي الى حركة تمرد بين هذه القطعات التي بقيت ملتزمة جانب الانتظار حتى تتم معافاة الوضع السياسي في البلاد.

وعلى مسافة من هذا المشهد السياسي يقف قادة اكثر من ٤٠ حزبا سياسيا وهم يبحثون عن بوابة للبرلمان.. ويقول احدهم «لقد ضاعت الفرصة.. وعلينا البحث عن رهان آخر». ولكن آخرين يعتقدون ان دخول الرئيس السابق على خط الاحداث من شانه ان يهيئ فرصة افضل للاحزاب الصغيرة غير الممولة من الدولة او من الخارج. وربما سيتولى علي ناصر محمد - كما يامل آخرون - الحملة من اجل نزع فتيل الحريق قبل ان تهب العاصفة.



المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد محاولة اغتيال وزير العدل في وضح النهار

من يغتال من ف...

محاولة الاغتيال التي تعرض لها وزير العدل اليمني عبد الواسع سلام ظهر الاحد ٢٦ ابريل (نيسان) في شارع الزبيري - وهو واحد من اشهر شوارع العاصمة - تفتح احد اكثر الملفات اهمية وخطورة في تاريخ اليمن المعاصر، انه ملف الاغتيالات السياسية الذي يدخل منعطفاً خطيراً بكل ما تعنيه الكلمة من ابعاد.

مكمن الخطورة في فتح ملفات الاغتيالات السياسية ان اليمن شعب مسلح، ويعيش الآن تجربة انفتاح سياسي هي اقرب الى الفوضى في كل شيء قبل ان تكون تجربة سياسية لها قواعدها القانونية ولها ضوابطها على صعيد الاخلاقيات العامة والمبادئ التي تصيغ الحد الادنى من الاتفاق العام حول الاهداف وحول الوسائل وحول القيم السياسية الكبرى. وقد يحلو للبعض الربط الميكانيكي بين تلك الظواهر وبين الوحدة اليمنية، وهو ربط ميكانيكي لا يخلو من مغالطات وقفز على الاسباب الجوهرية والحقيقية لما تعانيه اليمن اليوم من مشكلات وما تواجهه من تحديات كبرى.

—



المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ١٢ مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابعاد المحاولة

المهم ان حادثة الاغتيال ابرزت خطورة الحالة اليمنية، وادت الى استنفار امني واستنفار سياسي شاركت فيه الرئاسة والحكومة والاحزاب على كافة اشكالها والوانها. فمحاولة الاغتيال استهدفت وزيرا من وزراء الدولة، شارك في مهام كبرى مثل اعداد اتفاق الحدود مع عمان والذي يتعرض لانتقادات كبرى ولم يوقع بعد. وهو عضو بارز من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم والمشارك في السلطة مع المؤتمر الشعبي. وهو قبل هذا وذلك جزء من التوازن العام بين الحزبين. وثمة اسباب اخرى تكشف ابعاد المحاولة، فهي - اي محاولة الاغتيال - قد تمت في وضح النهار وفي احد اشهر الشوارع التي لا تخلو من حركة مرور وضغط الحياة اليومية.

وثانيا، فأن الجناة استطاعوا ان يفلتوا على الاقل حتى كتابة هذا التحليل ويذوبوا في ارجاء العاصمة.

وثالثا فأن المحاولة لا تخلو من جرأة وحسن تخطيط ومتابعة دقيقة لتحركات الوزير الذي كان يشارك في اجتماعات وزراء العدل العرب بالقاهرة ولم يعد الى بلاده الا قبل ساعات محدودة من محاولة الاغتيال.

ورابعاً انها اتت في ظل ظروف عامة اقل ما توصف بأنها عصيبة للغاية، فهناك ازمة اقتصادية خانقة وضاغطة على كل ابناء اليمن دون استثناء، وهناك ازمة سياسية تزداد اتساعا سواء بين الشريكين في الحكم والسلطة، او بينهما معاً وباقي الاحزاب والقوى السياسية في الساحة، وهناك تعثرات كبرى في استكمال مهام الفترة الانتقالية، وهناك ايضاً غموض واسع المدى حول الموقف من الانتخابات وتوقيتها والتحالفات السياسية العريضة الممكنة والمحتملة ومسألة الالتزام بأنهاء الفترة الانتقالية في موعدها المقرر او التفكير في تمديدها لفترة اخرى غير محددة، وهناك ما هو اخطر من كل ذلك، اي عدم استكمال عملية دمج القوات المسلحة ووجود صعوبات كبرى في هذا الصدد.

خامسا واخيرا، انها اتت في سياق محاولات سابقة استهدفت اعضاء بارزين في الحزب الاشتراكي وصل عددهم خلال الفترة الماضية الى اربعة عشرة مسؤولا، الامر الذي يوحي للمراقبين بوجود مخطط عام للنيل من الحزب الاشتراكي والعديد من اعضائه ومسئوليه.

اجتهادات وتفسيرات

وهنا يبدو التساؤل الجوهري: من هي تلك القوى التي وراء هذه المحاولات او هذا المخطط؟ انه تساؤل كبير ومن الصعب تقديم اجابة حاسمة عليه، ولكن لا بأس من بعض الاجتهادات

اول هذه الاجتهادات تلك التي يقول بها الحزب الاشتراكي نفسه حيث يشير مسئوليه كما تركز مطبوعاته الحزبية على تسمية الفاعل «بقوى الظلام والرافضة للتقدم والمستهدفة النيل من التجربة الديمقراطية، ومن دور الحزب الاشتراكي في الوحدة والديمقراطية». انه توصيف عام، يبدو الحذر فيه من التورط بأدانة جهة معينة. اكبر من التصريح بماهية هذه الجهة. ومع ذلك فأن بعض ذوي العلاقة القوية بالحزب او المحسوبين عليه بدرجة او بأخرى يعني اتهاما للقوى الاصولية والقبلية التي رفضت الوحدة بالطريقة التي تمت بها، وبالدور الذي اضطلع به الحزب الاشتراكي في اتمام الوحدة وربطها عضويا بالديمقراطية او على الاقل ببعض الحريات العامة. ووفقا للتقاليد اليمنية السياسية المعاصرة فان تعبيري القوى الاصولية والقبلية يعنيان اشارة الى التجمع اليمني للاصلاح كتنظيم حزبي، وذوي الاتجاهات الاسلامية المتشددة كتيار سياسي.



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

الصراعات والتصفيات الداخلية بينهم، وانهم هم الذين يصفون بعضهم بعضا كما هي عادتهم، وانه ليس هناك اي اغتيال حصل لاعضاء الحزب الاشتراكي بتدبير قوى اخرى، خاصة حزب التجمع اليمني للاصلاح، ولا يخلو تفسير الشيخ الاحمر من القول ان الحزب الاشتراكي ما زالت لديه ميليشيات مدربة عسكريا والتسليح جار لها، في الوقت الذي ينفي فيه مثل هذا الامر بالنسبة للتجمع.

مثل هذا التفسير يحاول الاستناد على وقائع الصراع التي عانى منها الحزب الاشتراكي حين كان حاكما وحيدا في الشطر الجنوبي طوال الفترة السابقة على قيام دولة اليمن الموحد، وهي وقائع عديدة بداية من التخلص من الرئيس قحطان الشعبي ومرورا بالتخلص الدموي من الرئيس الاسبق سالم ربيع علي في يونيه ١٩٧٨، ونهاية بالقضاء على الرئيس عبد الفتاح اسماعيل ورفاق له وعدة آلاف من اعضاء الحزب والناس العادية كما حدث في يناير ٨٦، وهي الاحداث الاكثر دموية في تاريخ الشطر الجنوبي سابقا. وهو من هذه الزاوية يراه البعض تفسير سلفيا يسقط الماضي على الحاضر حرفيا وميكانيكيا، ولا يأخذ في اعتباره ما جرى للحزب الاشتراكي من تحولات كبرى في صفوفه ومبادئه وافكاره الحاكمة بعد احداث يناير ٨٦. وهي التحولات التي جعلت منه حزبا آخر تماما عن ذلك الحزب الذي كان قبل الوحدة.

وقد أثار هذا التفسير ما يمكن ان نسميه «غضب الحزب الاشتراكي»، والذي ادلى ناطق رسمي بأسمه بتصريح عبر فيه عن الاستغراب مما قاله الشيخ عبد الله الاحمر، وواصفاً تفسيراته بأنها قلب للحقائق، وان خطورتها انها تبلبل الرأي العام وتصرف انظار اجهزة التحقيق عن التركيز على مصادر العنف المحتملة، وطالب التصريح من الشيخ الاحمر ان يدين العنف ضد الحزب الاشتراكي وان يقدم اي ادلة تفيد جهات التحقيق على كشف الجناة.

وبغض النظر عن غضب الحزب الاشتراكي، فإن تفسير الشيخ عبد الله الاحمر لا يفسر محاولة الاغتيال التي تعرض لها ابنه صادق عبد الله الاحمر، عضو مجلس النواب والامين العام للحزب الجمهوري، والذي - اي الحزب

ابرز محاولات الاغتيال

● محاولة اغتيال عمر الجاوي رئيس اللجنة التحضيرية العليا للتجمع الوحدوي اليمني وحسن الحريبي عضو السكرتارية العليا رئيس منظمة التجمع الوحدوي اليمني بصنعاء. حدثت المحاولة في ٩ سبتمبر، اصيب خلالها عمر الجاوي، وقتل فيها الحريبي الذي اعتبر اول شهيد للديمقراطية في اليمن. لم يعرف الجناة بعد.

● محاولة اغتيال صادق عبد الله الاحمر، الامين العام للحزب الجمهوري اليمني، وتمت لاسباب قبلية سياسية، عرف الجاني فيها وطبق عليه قانون القبائل. اصيب فيها السيد صادق، ونجا من الموت.

● اكتشاف ثلاثة حوادث قتل غامضة في عدن والحوطة بمحافظة لحج في شهر اكتوبر ٩١، لم يعرف المجني عليهم او جناتها.

● اغتيال عضوين في المؤتمر الشعبي العام في جنوب اليمن في فبراير ٩٢

● محاولة اعتداء بالرصاص على العقيد الركن الدكتور عبد الله احمد بن احمد رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة مع افراد اسرته. نتج عن المحاولة اصابات مادية خفيفة.

● اغتيال الشيخ ناجي بجاشي الشايف احد رجال القبائل البارزين وعضو حزب التجمع اليمني للاصلاح في شهر ابريل.

● مقتل عوض صالح النامس نائب مدير المؤسسة الوطنية للمياه الغازية، وهو من مؤسسي الميليشيات الشعبية التي اقيمت في جنوب اليمن سابقاً على غرار التجربة الكوبية.

● مقتل مصلح صالح الشهواني عضو لجنة منظمة لحزب الاشتراكي في محافظة صعدة في نهاية مارس ٩٢.

● اغتيال عبد الله محمد لطف عضو الحزب الاشتراكي في منظمة تعز اوائل ابريل ٩٢.

تناقضات الحزب الاشتراكي

وما دمنا في اطار الحزب الاشتراكي فهناك من يرى ان جزءا من الاغتيالات التي يتعرض لها اعضاء الحزب راجعة الى عدم حسم مسألة العفو العام عن عدد من ابرز القياديين السابقين في الحزب الاشتراكي والذين تورطوا في احداث يناير ٨٦، ولم يشملهم العفو العام الذي اصدره الحزب الاشتراكي حين كان حاكماً في الجنوب قبل الوحدة. وهم ستة على رأسهم الرئيس علي ناصر وخمسة من انصاره وهم محمد علي احمد وأحمد مساعد، وعبد الله عليوه، وعبد ربه منصور واحمد عبد الله الحسني.

هذا التفسير يحاول ان يربط بين المعارضة التي يقودها انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد ويسمون انفسهم مجموعة كوادر ١٣ يناير - تحت عنوان المطالبة بأغلاق ملفات يناير ٨٦ اغلاقا كاملا والمطالبة بعودة الحقوق المهدورة اليهم، ورد الاعتبار الى بعض الشهداء من زملائهم وبين اغتيالات اعضاء الحزب الاشتراكي. بعبارة اخرى تحميل هؤلاء وزر الاغتيالات في صفوف الحزب، وبالتالي اخراجهم من دائرة التعاطف التي تشملهم من قبل الكثير من القوى السياسية، واظهارهم على انهم قتلة. وبالتالي يتم تحقيق اكثر من غرض بهذا الاتهام.

كوادر ١٣ يناير ٨٦ بدورها تدافع عن نفسها بنفي هذا الاتهام، وبتوجيه اتهام آخر قوامه ان الذين يتعرضون للاغتيالات من اعضاء الحزب هم من الذين كانوا ينتمون الى الجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب الوحدة الشعبية، وان وراء ذلك تصفية حسابات قبلية وشخصية وانتقامات من الحقبة الماضية. والمعروف ان كلا من الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية هم من الشمال، وكانوا يمثلون المعارضة التي احتضنها الجنوب غضون التشطير ومعظم عقد الثمانينات، ومع الوحدة تم اندماج هؤلاء في الحزب الاشتراكي اليمني وصاروا من قياديه البارزين.

رؤية الشريك الثاني

الاجتهاد الثاني وهو خاص برؤية الشريك الثاني في السلطة، انه المؤتمر الشعبي العام، والذي يرى - حسب تصريح يحيى المتوكل رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام - ان تلك الحوادث هامة بالفعل، ولكن يجب عدم المبالغة فيها. فالشعب في اليمن شعب مسلح، وهناك خلافات قديمة نتيجة الصراعات السياسية السابقة، وهناك ثارات، واحيانا يوجد تنافس وصراع داخل الحزب الاشتراكي نفسه او بين الحزب وآخرين. وان هذه كلها افرزت بعض الحوادث، التي يمكن ان يكون الكثير منها بلا دوافع سياسية. والتفسير على هذا النحو لا يحدد سبباً وحيداً او جهة بعينها، وانما يترك الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات السياسية وغير السياسية، الشخصية والعامة، ما بين الحزب ونفسه وبين الحزب وآخرين. ويمكن بالطبع مد هذا التفسير على تلك الحوادث التي استهدفت اعضاء

بارزين في المؤتمر الشعبي العام ذاته. مثل المحاولة التي استهدف فيها الدكتور احمد الاصبحي في اغسطس ٩١. وقيل ان دوافع الجاني شخصية بحتة، في حين ان المجني عليه ظل بعيدا لفترة طويلة في الاردن بعد اتمام علاجه بها دون تفسير مقنع لهذا الغياب الطوعي. وهناك اغتيال العضوين سعيد محمد السماوي، واحمد علي البحري اللذين قتلا في جنوب اليمن في ٧ فبراير ٩٢ على يد مجموعة مسلحة مجهولة اطلقت عليهما النار. ثم لاذت بالفرار.

اسقاط الماضي على الحاضر

التفسير الثالث وهو الذي اختص به الشيخ عبد الله الاحمر، الزعيم القبلي الكبير وشيخ مشايخ قبيلة حاشد ورئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح، والذي يمثل التحالف القبلي على نطاق واسع من النفوذ والقوة والانتشار العددي. ويقول التفسير صراحة ان الاغتيالات في صفوف الحزب الاشتراكي هي نتيجة

السلاح سواء داخل المدن او في الريف، ويستحسن ان تكون البداية في داخل المدن، ثم في مرحلة تالية تنظيمه في عموم اليمن، والدعوة الى تسجيله لدى جهة مختصة في وزارة الداخلية، ووضع ضوابط لهذا الغرض. وللحقيقة فقد كانت تلك المعضلة واحدة من القضايا التي اثيرت بقوة اثناء الاعداد لقيام الوحدة. ولعبت فيها القوى القبلية دوراً بارزا في منع اتخاذ اي اجراء يمس قيمة امتلاك وحمل الاسلحة، بل انها سعت الى نشر تلك العادة الاجتماعية بكل ما فيها من قيم الى الجزء الجنوبي من اليمن، والذي كان قد استطاع ان يحد من تلك الظاهرة ويضع قوانين معينة لتنظيم حمل الاسلحة. ومع اعلان دولة الوحدة وسريان القوانين الشطرية الى ان تعد القوانين الموحدة، صار طبيعيا لاهل الجنوب ان يماثلوا اخوانهم من اهل الشمال في مثل تلك العادة.

وهناك حديث منذ مطلع العام الحالي عن مشروع قانون حيازة الاسلحة مزمع مناقشته في مجلس الوزراء اليمني قبل عرضه على مجلس النواب لاقراره، ويحتوي على عدد من الضوابط مثل تحديد نوعية السلاح الذي سيتم له صرف

حالة الطالبة لينا

الطالبة لينا مصطفى عبد الخالق، وهي ابنة نائب وزير الشؤون القانونية، اختفت عن منزل اهلها في عدن، ووجدت مقتولة بطلق ناري في صدرها امام منزل الشيخ عبد المجيد الزنداني، الداعيةالاسلامي المعروف يوم ٢٦ يناير. اثارت الحادثة تكهنات عدة من ابرزها ان القتل نوع من الانتقام من والد الطالبة لينا الذي كان يشغل منصب النائب العام خلال احداث يناير ٨٦ في الجنوب. وتفسير آخر قال بانتحار الطالبة نتيجة ظروف خاصة. ولم يعرف بعد القاتل والاسباب وراء القتل. وتم تشكيل لجنة حزبية للضغط على الحكومة للاسراع بكشف الجناة ومعرفة الملابسات. لم يعرف بعد نتيجة التحقيق حتى هذه اللحظة. الجريمة اثارت حالة من الاستياء العام في البلاد. واوضحت حالة الانفلات الامني فيها..

تصريح الحمل والحيازة، ومنع حمل السلاح في المدن، ومنع تنقل الحراس المرافقين للشخصيات الهامة داخل المدن بأسلحتهم في حالة اذا لم يكونوا في حالة المرافقة، وتنظيم عملية الحمل والحيازة بالنسبة للقادمين من الريف الى المدينة، وتحديد جهة واحدة لصرف التصاريح وهي وزارة الامن والداخلية، والمتوقع ان يواجه هذا المشروع معارضة شعبية، ومن كل الجهات التي تعتقد ان مصير اليمن معلق على مواجهة محتملة سيلعب فيها السلاح دورا حاسما.

■ ضعف الاجراءات الامنية والقضائية

الجانب الآخر الذي يساهم في شيوع الاغتيالات السياسية كما الثأرية ذات الاسباب الاجتماعية العامة، خاص بضعف الاجراءات التنظيمية في البلاد على اكثر من مستوى، مثل شيوع ظاهرة وجود السيارات الغير مسجلة، والتي لا تعرف الدولة عنها شيئا، وندرة الكادر الاداري والفني المختص في مجالات الضبطية القانونية، وضعف الهيكل الامني على وجه العموم، وبطء اجراءات التقاضي وبالتالي تأخر صدور الاحكام. اضف الى ذلك ان هناك بناء قيميا عرفيا قبليا يلجأ اليه الكثير من ابناء اليمن لحل قضاياهم ومشكلاتهم ومن بينها قضايا قتل او محاولات اعتداء. وبالرغم من الجوانب الايجابية الكبيرة في هذا الامر، الا انه على صعيد الواقع يقود الى ازدواجية بين القانون والقضاء العام، وبين القانون والقضاء العرفي، وهو ما يسمح احيانا بعدم القدرة على معاقبة الجاني وفق قوانين الدولة وقضائها. ولا شك ان هناك من يستطيع ان يستغل هذا الوضع في

الافلات من العقاب المناسب والمطلوب.

إلى جانب تلك الاسباب الفنية التنظيمية القيمية، علينا الا نغفل الجو السياسي العام الذي تعيشه التجربة اليمنية في الانفتاح والديمقراطية، وهي كما سبق القول اقرب الى الفوضى العامة الشاملة، ويزيد من حدتها احساس عام لدى كافة القوى السياسية دون استثناء ان الوحدة بالطريقة التي تمت بها قد استبعدتهم ولم تتح لهم قدرا من المشاركة، وان ما يقال عنه ديمقراطية لا يعدو ان يكون حرية رأي ممسوخة، وان الفساد يضرب في كل مكان وفي كل جهة، وان القيادة السياسية والسلطة عموما متورطة فيه بدرجة او بأخرى. انها اتهامات عديدة الكثير منها لا يستند الى دليل قوي وجازم، ولكنها تعبر عن حال من الاستياء العام والضجر غير المحدود. وفي ظل تلك البيئة السياسية المتوترة تحدث الاغتيالات السياسية ولا يعرف جناتها من هم وماذا يريدون، وهل هناك مخطط معين لتحقيق اهداف ، ومن الذي ينبغي ان يقوم بالمواجهة وكيف تكون. اسئلة كثيرة واجابات غير موجودة، وان وجدت فقدت الاساس الذي يمكن ان تتحول وفقا له الى عمل جاد وحقيقي.

ولا شك ان تلك البيئة العامة الاكثر توترا الى جانب ضعف اجراءات الانضباط القضائي تبدو اكثر وضوحا في حالات الاغتيال السياسي التي تصادف حدوثها في غضون نصف العام الماضي، مثل حالة الجاوي والحريبي، ومثل حالة الطالبة لينا، وحالات اعضاء الحزب الاشتراكي وبعض قياديه واخيرا حالة وزير العدل. ومن شأن ترك الجناة مطلقي السراح لسبب او آخر ان يظل ملف الاغتيالات السياسية مفتوحا، ومن شأنه ايضا ان يجعل اليمن معرضا لاحتمالات شتى من الفوضى والانقسام، والبعض من المتشائمين جداً يرون ان الحرب الاهلية تدق الابواب بالفعل، لكنه احتمال غير منطقي في نظر السياسيين ■



بعد محاولة نسف منزل سالم صالح محمد

هل هناك مخطط للتخلص من قيادات الحزب الاشتراكى اليمنى؟

□ تقرير اخبارى - كتبه مجدى الدقاق:

فى تطور جديد حاول مسلسل الاغتيالات الذى يجرى بانتظام فى اليمن الوصول لقيادات الصف الأول، فبعد المحاولة التى استهدفت وزير العدل اليمنى وهو عضو بارز فى المكتب السياسى للحزب الاشتراكى فى اليمن.. جاءت محاولة اغتيال «سالم صالح محمد» عضو مجلس الرئاسة اليمنى والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى الذى يشارك مع المؤتمر الشعبى العام فى إدارة حكم البلاد منذ إعلان الجمهورية اليمنية فى ٢٢ يونيو ٩٠.

وقد جاءت محاولة نسف منزل الرجل الثانى فى الحزب الاشتراكى فى الوقت الذى قيل إن اجتماعا مهما سيعقده المكتب السياسى للحزب والذى يشكل أعلى قيادة حزبية فيه وتشارك فى نفس الوقت فى تولى مقاليد الحكم فى البلاد مما دفع عددا من المراقبين بأن هناك خطة محكمة للتخلص من قيادات الحزب الاشتراكى ودفع البلاد إلى اتون الحرب الأهلية.

وتعانى اليمن منذ حوالى عام من تصاعد أعمال العنف والاغتيال التي وصلت حتى العاصمة صنعاء وهو الأمر الذى دفع بحكومة المهندس أبو بكر حيدر العطاس معمل لإعداد قانون لتنظيم حمل السلاح. ففى الشهور القليلة الماضية اطلق النار على أحد زعماء أحزاب المعارضة، واغتيل عدد من القيادات الوسيطة فى الحزب الاشتراكى فى عدد من المدن، كما تعرض أحد قيادات المؤتمر الشعبى العام وهو الدكتور أحمد الأصبحى لمحاولة اغتيال فى مكتبه وشهدت العاصمة صنعاء عددا من حوادث العنف بين الأفراد والتى لم تكن ذات طابع سياسى إلا أنها تسببت فى ضغوط جماهيرية لتنظيم حمل السلاح واستخدامه، وشهدت المدن اليمنية سلسلة من المظاهرات تطالب بالحد من استخدام السلاح.

ويرجح المراقبون أن مسلسل العنف الذى يتزامن مع مرور الذكرى الثانية لقيام الوحدة اليمنية سوف يتصاعد مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية والتي من المفترض بعدها إجراء أول انتخابات تشريعية فى البلاد على أساس التعددية الحزبية والمحدد موعدها فى نوفمبر القادم.

ويرفض المسئولون اليمنيون توجيه الاتهام لجهات داخلية أو خارجية بعينها وهو الأمر الذى يثير غضب اليمنيين الذين يودون معرفة هوية تلك الجهات التى تقف وراء هذه الحوادث.

ويرصد المتابعون للحياة اليمنية تطورا جديدا فى نوعية حوادث العنف، فلم يحدث من قبل أن وضعت عبوات ناسفة او سيارات ملغمة بجوار منازل مسئولين أو داخل منشات عامة وكانت معظم حوادث الاغتيال أو محاولاتها الفاشلة تتم بإطلاق الأعيرة النارية.

ويعتبر سالم صالح محمد أحد القيادات المهمة داخل الحزب الاشتراكى اليمنى وبحكم مسئوليته كأمين عام مساعد للحزب يتولى ضمن خمسة أعضاء عضوية مجلس الرئاسة الذى يضم الفريق على عبد الله صالح رئيس المجلس ونائبه على سالم البيض، وهو الأمين العام للحزب بالإضافة إلى كل من القاضى عبد الكريم العرشى وعبد العزيز عبد الغنى.

ويتولى سالم صالح محمد الذى يعتبر الرجل القوى فى الحزب الاشتراكى مهمة الحوار والتنسيق مع المؤتمر الشعبى ومع بقية أحزاب المعارضة الاخرى وكان مكلفا بالإعداد للمؤتمر العام للحزب الذى تم تأجيله لاسباب لم تعلن حتى الان.

ويرى المراقبون أن اليمن عليه أن يواجه هما جديدا وهو العنف الذى أضيف إلى همومه الاقتصادية والاجتماعية التى يحاول التصدى لها منذ عامين.

اليمن وحكومة الوحدة الوطنية

■ كلما اقترب موعد انتهاء الفترة الانتقالية المحدد في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، زاد الوضع تعقيداً كأنما المقصود ايصال البلد الى استحقاق ٢١ تشرين الثاني والوضع فيه قابل للانفجار في أي لحظة.

الواقع ان عوامل كثيرة ساهمت في جعل الوضع اليمني ينتقل من خضة الى اخرى. لكن اهم هذه العوامل هو الخيط الذي يربط بين محاولة اغتيال السيد عبدالواسع سلام وزير العدل والقاء القنبلة على منزل السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي المشارك في السلطة. فالهدف من الحادثين اللذين يفصل بينهما اسبوعان توجيه رسالة فحواها ان اي مسؤول من اصل جنوبي انتقل الى صنعاء بعد قيام دولة الوحدة يجب الا يشعر بالامان. بل اكثر من ذلك، يبدو مطلوباً من الحزب الاشتراكي اليمني ان يرد على الاعتداءات التي تتعرض لها كوادره كي تدخل البلاد بالفعل في دوامة الصراعات الدامية التي هي اقرب ما تكون الى حلقة مفرغة ليس معروفاً متى تنتهي او كيف ستنتهي.

فالذي يجمع بين سالم صالح ابن يافع وعبد الواسع سلام وهو من المنطقة الوسطى لكنه كان وزيراً في الجنوب قبل الوحدة، الانتماء الى الحزب الاشتراكي. واذا كان من وسام يعلق على صدر الحزب الذي تخلى عن النظرية الماركسية وبات اقرب الى الاحزاب الاصلاحية الغربية، فهو وسام القدرة على ضبط النفس في ظروف اقل ما يمكن ان توصف به انها عصيبة. والذي لا شك فيه ان الحزب تعلم الكثير من التجارب الدموية التي مر بها وكانت اخرها تجربة ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التي قضت عملياً على النظام في الجنوب.

هذه صورة عامة عن الواقع اليمني، لكن السؤال يتعلق بالطبع بما الذي يمكن عمله اذا كان المطلوب الوصول الى مرحلة انتهاء الفترة الانتقالية والبلد في وضع القادر على الانتقال الى الفترة التالية. المطلوب الكثير، وأول هذا الكثير تلك الخطوة المتواضعة المتمثلة في صدور مرسوم رئاسي بالعفو عن الرئيس علي ناصر محمد ورفاقه الخمسة. والمفترض الآن استخدام هذه الخطوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم وزراء من فئات مختلفة. وفي هذا المجال سيكون مطلوباً من الحزب الاشتراكي ان يقدم تضحية جديدة هي التخلي عن نصف المقاعد الوزارية. ان مثل هذه الحكومة تبدو في الوقت الراهن مطلباً شعبياً يمنياً في ضوء الحاجة الى قرارات كبيرة على المستوى الوطني. وبالطبع ان هذه القرارات ليست من النوع الذي يفترض ان يتخذ على الصعيد المحلي فحسب، بل لا يمكن في اي لحظة تجاهل البعد الاقليمي للوضع اليمني وهو بعد يحتاج اول ما يحتاج الى سد اي ثغرات داخلية.

مرة اخرى يبدو على الحزب الاشتراكي اليمني ان يضحي. وسيكون اقدامه على خطوة في هذا الاتجاه اسهل متى توفرت له الضمانات اللازمة، فمن يقدم هذه الضمانات؟

خيرالله خيرالله



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

بعد قرار العفو عن علي ناصر:

خطوات متلاحقة لإغلاق ملف «١٣» يناير» اليمني؟

□ مجدى الدقاق

لم يكن قرار مجلس الرئاسة اليمني بالعفو عن الرئيس السابق علي ناصر محمد وعدد من مؤيديه مفاجأة لكل المتابعين للتطورات الداخلية التي تشهدها الجمهورية اليمنية التي تحتفل بالعام الثاني على قيامها خلال الأيام القليلة القادمة.

فمنذ شهور ألحت قيادات سياسية عليا، سواء في «المؤتمر الشعبي العام» أو «الحزب الاشتراكي» وهما شريكا الحكم اللذان يتوليان السلطة في اليمن، إلى هذا التوجه. بل إن برنامج حكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس تحدث عن «المصالحة الوطنية» وهي عبارة تعني إنهاء كافة الخصومات بين عدد من القيادات داخل الأحزاب وخاصة الحزب الاشتراكي.

وقد سبق إعلان العفو عن الرئيس علي ناصر قرار بإسقاط كافة التهم الموجهة للمشاركين في أحداث يناير ١٩٨٦ والإفراج عن الذين صدرت ضدهم أحكام في ذلك الوقت. ويأتي القرار الأخير كخطوة ضرورية لإغلاق ملف أحداث «١٣ يناير» نهائيا وهي الأحداث التي اندلعت في مدينة عدن بين تيارين داخل الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم «اليمن الديمقراطي» سابقا وأسفرت عن مقتل ١٠ الاف شخص من بينهم ٤ من زعماء الحزب في الجنوب وتولى قيادة جديدة للحكم بعد لجوء علي ناصر محمد وعدد من مؤيديه إلى صنعاء ثم اختياره للعيش في دمشق.

وكانت قد صدرت أحكام بالإعدام غيابيا على الرئيس السابق علي ناصر محمد وخمسة من القيادات المؤيدة له هم أحمد مساعد حسين -الذي كان وزيرا لأمن الدولة ومحمد علي أحمد محافظ «أبين» وحسن عبد الله الحسني -عضو اللجنة المركزية وعلي عبد الله عليوه رئيس الأركان وعبد ربه منصور هادي نائب رئيس الأركان ولم تنفذ الأحكام لوجودهم في الخارج.

وظل الوضع على ما هو عليه حتى تم إعلان قيام الوحدة اليمنية الذي سبقه إعلان شهير للرئيس السابق بتخليه عن العمل السياسي وتأييده لقيام الوحدة -الذي ناضل من أجلها- وأنه سيظل جنديا وفيا لبلاده.

وبدأ العديد من أنصاره العودة إلى صنعاء وعدن والانخراط في الحياة العامة وتولى عدد من المسئوليات سواء الإدارية أو الحزبية.

ويرى المتابعون للأحداث اليمنية أن قرار العفو يعني بالفعل رد الاعتبار للرئيس السابق علي ناصر ومحاولة يمنية لتجميع الصفوف في مواجهة اشتداد قوى التيار الأصولي في البلاد استعدادا لإجراء أول انتخابات تشريعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية ولا يستبعد هؤلاء عودة علي ناصر لليمن مرة أخرى للمشاركة في العمل العام رغم أن كثيرا من الأحداث قد تجاوزت مرحلته إلا أن عودته ربما تعطي دعما لأنصاره الذين قد يشكلون حزبا لهم ضمن التعددية السياسية التي تعيشها اليمن الان. ويخشى بعض المراقبين من أن عودته المحتملة للبلاد قد تسبب حرجا لعدد من القيادات السياسية في الحزب الاشتراكي الذي كان علي ناصر أمينا عاما له ويقولون إن عددا من أسر ضحايا أحداث العنف في ١٣ يناير ١٩٨٦ قد يطالبون بفتح ملف التحقيق في الأحداث مرة أخرى.

إلا أن قيادات الحزب الاشتراكي تؤكد أن قرار العفو قد صدر بعد مشاورات معهم وأن إسقاط كافة الأحكام بقرار رئاسي تعني إغلاق الملف نهائيا.

وكان الرئيس السابق علي ناصر أحد أبرز وجوه الاعتدال فيما كان يعرف سابقا باليمن الديمقراطية وبدأ العديد من الإصلاحات الاقتصادية في الداخل وسعى لتحسين علاقات بلاده مع دول الخليج وشهد عصره عددا من الاتفاقيات الوحدوية مع شمال اليمن -حينذاك- ولكن إحدى المفارقات أن الجناح الذي كان يوصف بالتشدد والذي تولى الحكم بعد إقصائه هو الذي حقق الوحدة وتخلى عن الكثير من الأفكار والمواقف القديمة.

وتؤكد مصادر سياسية يمنية في صنعاء والقاهرة أن عودة علي ناصر متروكة لقراره الشخصي كمواطن يمني له أن يقرر العيش في بلاده أو خارجها.

وتقول هذه المصادر -إن علي ناصر سوف يتمتع بكافة حقوقه السياسية والمدنية كرئيس سابق أدى دوره الوطني في فترة من الفترات.



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

اليمن والعنف السياسى

بلغت ظاهرة العنف السياسى فى اليمن مرحلة خطيرة. ويلقى الحادث الذى تعرض له وزير العدل، وعضو اللجنة التنفيذية فى الحزب الاشتراكى عبد الواسع سلام، ومن قبله سقوط المسئول الجديد لمكتب الحزب فى مدينة صعدة، سعيد القباطى، مقتولا برصاص المسئول السابق فى المدينة، شكوكا عديدة حول مدة المرحلة الانتقالية والتى يفترض من بعدها اتمام اجراءات الوحدة اليمنية، حيث بات من شبه المؤكد، اللجوء إلى تمديد هذه الفترة الانتقالية، المفترض أن تنتهى رسميا فى ٢٢ نوفمبر القادم، لمدة عامين أو ثلاثة قادمة. مما يؤثر على عملية الاسراع بتدشين مرحلة جديدة من الديمقراطية ، واحلال الياتها التنافسية، محل اليات العنف والتصفية الجسدية، فى حسم الاختلافات فى الرأى ما بين الجماعات والقوى السياسية اليمنية.

فعملية الوحدة اليمنية تمت من خلال ما يمكن أن نطلق عليه وظائفية المرحلة الانتقالية، بمعنى تبادل الوظائف فى ادارة الدولة، خلال هذه المرحلة ما بين الحزبين الحاكمين فى شطرى اليمن، بينما كان يفترض أن يكون توحيد الرؤى والبرامج، واستقطاب الاحزاب والقوى الاخرى ومشاركتها فى تقاسم السلطة، هى مقومات هذه المرحلة، وهى العملية التى ارجئت إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وإتمام خطوات الوحدة، حيث بدا للعيان عدم استطاعة الحكومة اليمنية تنفيذ برامج الإصلاح الذى اعدته من قبل، او توحيد القوات المسلحة ونزع سلاح القبائل أو على الاقل ضبط استخدامه.. ومن هنا لابد أن يترافق الاتجاه لتمديد الفترة الانتقالية مع اتجاه مواز لتوسيع مشاركة القوى والاحزاب اليمنية فى الحكم، من خلال تاليف حكومة يمنية ائتلافية جديدة، تضم الحزبين الحاكمين: المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكي إضافة إلى القوى غير المشاركة في الحكم.



المصدر : الشرق الأوسط (السعودية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/١/مايو ١٩٩٠

الزنداني في حديث لـ الشرق الأوسط

هناك خلاف بيني وبين الشيخ الأحمر في وجهات النظر

ندعو الحزب الاشتراكي الى التوبة ونطالب بتعديل الدستور

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اثارت الانباء التي ترددت في العاصمة اليمنية الاسبوع الماضي - بشأن احتمالات تمديد الفترة الانتقالية، وتأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل - ردود فعل عنيفة وتخوفات متفاوتة في الدرجة من جانب احزاب المعارضة، خاصة وان تلك الانباء تضمنت ما يفيد اتجاه الحزبين الحاكمين الى الاندماج، لقطع الطريق على احزاب المعارضة في الفوز بالسلطة على اساس صناديق الإقتراع.

وهاجم الشيخ عبد المجيد الزنداني - الداعية الاسلامي المعروف، وعضو الهيئة العليا لحزب «التجمع اليمني للاصلاح» - هذه الانباء، وقال - في حديث خاص لـ «الشرق الاوسط» - ان اي حديث عن تمديد الفترة الانتقالية في اليمن، يعتبر مخالفة لاتفاقية الوحدة، وان اي تأجيل للانتخابات العامة، يعتبر مصادرة وحرمانا للشعب من ممارسة حقه في اختيار حكامه.

واضاف الزنداني ان «الذين يعلنون انهم يحترمون ارادة الشعوب، عليهم ان يثبتوا انهم حريصون على ان تختار هذه الشعوب حكامها بكامل حريتها».

وأكد ان مطالبة التجمع اليمني للاصلاح بتعديل دستور دولة الوحدة - الذي جاء فيه ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع - ما زالت قائمة، واوضح ضرورة ان يكون الدستور في ظل القرآن والسنة، وان «كل ما يعارضهما فهو باطل».

واعتبر القيادي اليمني الذي يوصف بأنه من كبار قادة المعارضة، ان الازمة الكبيرة التي يواجهها الشعب اليمني، هي الدستور الذي تضمن قواعد تمكن الحكومة من مخالفة شرع الله، مستشهدا في ذلك باعتماد الحكومة اليمنية ميزانية لمصنع ينتج الخمر، (وهو مصنع المؤسسة العامة «صيرة» في عدن.

وقال «أن هذا الامر هو اكبر ما يزعج الشعب اليمني المسلم، موضحا ان «ما اصاب البلاد من مشاكل عديدة بعد الوحدة، هي نتيجة للشذوذ عن قاعدة ان الحكم لله، والسيادة لشرعه، وان حل هذه المشاكل يتطلب ازالة السبب، والاحتكام الى كتاب الله وسنة رسوله».

التوبة عن الاشتراكية

وردا على سؤال حول رأيه في التعددية السياسية، قال الزنداني «نحن نؤمن بالتعددية على انها تعددية اجتهادات، وليست تعددية اديان، فالذي يتصور انها تعددية اديان في شعب مسلم فهو واهم»، ودعا الى عدم تبني المفهوم الغربي للتعددية، حتى لا يفاجأ اي مجتمع مسلم بتعددية الاديان باسم التعددية، وقال «فحتى المعارضة لها مفهوم اسلامي عندنا، نحن نقف مع الحق وندور معه حيثما يذهب».

وحول موقفه من الحزب الاشتراكي اليمني - الذي تبناه منذ بداية الحديث عن الوحدة اليمنية وحتى تحقيقها، قال «اننا نطلب من قادة الحزب الاشتراكي ان يصححوا مواقفهم تصحيحا حقيقيا، كما اننا لا نيئسهم من التوبة، لان ديننا الحنيف يقبل التوبة، واضاف اننا نطالبهم بالتغيير، وان يثبتوا لنا أنهم قد غيروا منهجهم السابق، «فإن تابوا واقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، فاخوانكم في الدين» مشيرا الى ان التوبة لها أربعة شروط في مثل حالتهم، «اولا: الاقلاع عن الذنب، يجب ان يقلعوا عن الدعوة للاشتراكية، والمبادئ التي كانوا يروجون لها.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٢

ثانيا: الندم على ما فات، فالذي يتوب يجب ان يظهر الندم، لا ان يظهر تباهيه بما كان منه.

ثالثا: ان يعزموا على عدم العودة الى ما فعلوه.

رابعا: اعادة الحقوق الى اصحابها.

وقال «ان تابوا التوبة بشروطها الاربعة، واقاموا الصلاة، واتوا الزكاة فاخوانكم في الدين» واضاف «وقد سمعنا مؤخرا انهم (الحزب الاشتراكي اليمني) بدأوا يأمرون باقامة الصلاة، وهذا شيء طيب، ونسعد به ونشجعه، ونقول لهم الى الامام، ونطالب بالباقي فنحن نريد لهم الخير، ونحب ان يدخلوا الجنة، كما نحب ان تكون بينهم وبين شعبهم مودة ومحبة وسلام، حتى لا يعيشوا حالة خوف تضطرهم ان يكونوا في وضع لا يأمنون فيه الا بقهر الشعب واذلاله، والاستعانة بقوة اجنبية عليه، كما حدث من قبل، وهو وضع لم يكن ليدوم ابدا».

ودعا الشيخ الزنداني اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني للحوار، الذي يعتبره بداية الطريق معهم، قائلا «نريد ان نتحاور معهم حول الاصول الفكرية التي يدعون اليها، وحول مبادئ الاسلام وقواعده، وعندئذ سيكتشفون انهم كانوا وقعوا تحت التضليل الاستعماري، الذي ساعدته اوضاع المسلمين السيئة في عهود الاستعمار، وتقصير المسلمين انفسهم، وهي العوامل التي ساعدت على نشوء الحزب الاشتراكي اليمني، وغيره من الاحزاب التي لا تستند الى الاسلام عقيدة وفكرا وعملا».

وحول إصرار التجمع اليمني للاصلاح على تعديل الدستور اليمني لدولة الوحدة، قال «يجب ان يكون الدستور تحت القران والسنة، فهما مصدران نتمسك بهما، وبينما هناك من يعلن ان عنده الدستور والقانون، نحن نعلن وسنبقى نعلن ان القران والسنة يجب ان يكونا فوق الدستور، وان كل ما يعارضهما فهو باطل».

موقف ثابت

واضاف «هذا هو ديننا وعقيدة امتنا، ومقتضيات الاسلام الذي نتمسك به، وموقفنا ثابت، عندما يكون الاسلام هو الحكم نقيس كل شيء عليه، ما الذي يقبله الاسلام وما الذي لا يقبله، وعندما يكون هناك اختلاف، يقدم ما فيه المصلحة العامة، وتبقى المسائل الاخرى قيد البحث، يقررها من توكل اليهم الامة تقرير تلك المصلحة، بشرط ان يكون لهم علم فيما يتصدون له».

واستطرد الشيخ الزنداني قائلا: «نريد تعديل الدستور بالاتجاه الايجابي لا بالاتجاه السلبي، ولا نريد مزيدا من الاستبداد ومصادرة الحريات، نريد مزيدا مما يضمن لهذه الامة حريتها، ويحفظ لها دينها».

وتناول تخوفات البعض من ان يشهد اليمن تكرار ما حدث في الجزائر، فقال «انا لا اعلم الغيب، واقول ان في اليمن عقلاء يستفيدون من العبر حولهم».

واشترط القيادي البارز من اجل ان يتحالف التجمع اليمني للاصلاح مع اي قوى سياسية في اليمن خلال المرحلة المقبلة «الالتزام بالاسلام عقيدة وشريعة، قولا وعملا وقال: «هذا هو شرطنا الوحيد عندما نتحاور مع اي جهة، واي حزب، فمن التزم في قوله وعمله بالاسلام سنتعاون معه».

القبائل مسلمون

وردا على ما يشاع عن خلاف حاد بينه وبين الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، وحول صراع داخل التجمع بين التيار القبلي والتيار الديني، قال الشيخ الزنداني «الشيخ الاحمر من كبار زعماء اليمن، ومن شخصياتها المعروفة على المستوى المحلي والعربي والدولي، وهو صديق عزيز لي، وانا ايضا صديق عزيز له، وكل منا يحرص على استمرار صداقتنا، لكن هناك ايادي يعجبها ان تصطاد في الماء العكر، وتبالغ في تصوير اي خلاف، اذا كان هناك شيء منه، حتى ولو كان في وجهات النظر».

واستطرد قائلا «هناك خلاف بيني وبين الشيخ عبد الله بن حسين في وجهات النظر، حول النظام الاساسي للتجمع اليمني للاصلاح، وقد اتفقنا في الهيئة العليا على ان اي خلاف يتصل بالمسائل الدينية، فالمرجع يكون العلماء او رجال الدين، واي خلاف يتصل بالانظمة الاساسية للتجمع، فمرجعه المؤتمر التأسيسي.

وما يروج له البعض حول هذا الخلاف هو تضخيم، لا ارى له مناسبة او داعيا، واعتبره من باب الاكاذيب الباطلة».

واستمر يقول: اما بالنسبة لما يقال عن صراع بين التيار القبلي والتيار الديني، فهذا ايضا لا اساس له، فالقبائل عندنا متدينة، ولا يمكن ان نقول ان القبائل في عموم اليمن بعيدة عن التيار الديني، بل هي من اسس هذا التيار، كما اننا لا يمكن ان نتصور ان هناك تيارا قبليا غير متدين، الا القلة القليلة ممن امن ببعض الافكار المستوردة، وهؤلاء لا يمثلون التيار القبلي الاصيل».

واضاف الشيخ الزنداني «هناك تيار قبلي اسلامي، وكل رجال الدين والدعاة والمصلحين في هذا البلد المسلم تعود اصولهم الى قبائل ما، فكيف يمكن ان يقفوا ضد عشائرهم واهلهم وقبائلهم؟».

وفي معرض اجابته على سؤال



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

عما اذا كان سيرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية المقبلة في اليمن وعن فرص التجمع اليمني للاصلاح في هذه الانتخابات، قال «بالنسبة لترشيحي للانتخابات فهذا امر سابق لأوانه، واما فرص نجاح التجمع اليمني للاصلاح، فأقول ان شعبنا شعب مسلم، وقد برز التجمع بين الناس على أنه من دعاة الاسلام، وحريص على اقامته وفي الاخير سيكون التقرير للشعب، الذي سيختار من يمثلونه».

اجرناها ولم نختطفها

وتطرق الحديث الى قضية مقتل الطالبة لينا ابنة الدكتور مصطفى عبد الخالق نائب وزير الشؤون القانونية، الذي وجه الاتهام للشيخ عبد المجيد الزنداني انه اختطفها، بعد ان وجدت مقتولة بطلق ناري بجوار منزله في صنعاء، وتركت رسالة تؤكد فيها انها انتحرت. فقال الشيخ الزنداني ان «والدها بالرغم من وضوح الادلة يريد ان يطيل في هذه المسألة، ولا ندري ما الذي يدفعه الى ذلك».

واستمر يقول «وفي هذه المرة (الاسبوع الماضي واثناء التحقيق) اظهرنا رسالة من لينا الى ابنتنا، تشكرها فيها، وتمتدح ما وجدته من المعاملة في بيتنا، وتقارن بين المعاملة عندنا وعند والدها، كما انهم عثروا على بطاقتها الشخصية، وقارنوا بين توقيعها والتوقيع الذي في رسالتها الاخيرة، التي ذكرت فيها انتحارها، واكتشفوا تطابق التوقيعين».

وقال «ان التحقيقات التي اجريت في عدن - أثبتت ان والد الفتاة كان له ماض يخيف الناس، وان الفتاة كانت على خلاف دائم مع ابيها، وانها كانت تعيش تحت ضغط وتهديد».

واستطرد «ولا أدري لماذا يحاول الرجل ان يرمي تهما لا ادلة عليها، بل ان الذي قد ظهر يكفي لاثبات انها كانت مستنجدة بنا، واننا كنا نهيئ لها الجو للجلوس في المحاضرات والندوات النسائية حتى لا تشعر بغربة، وابلغنا وزارة العدل - وهي الجهة المسؤولة عن العقد لها بالزواج لأن والدها ولي عاضل، فاخبارنا عنها انها موجودة، واتصالنا بالجهات المختصة، ليس شأن مختطفة كما يحاول الأب ان يقول، وانما هو شأن مجير لمظلوم».

واختتم الشيخ الزنداني حديثه قائلا «وقد اثبتنا اننا نحتفظ بحقنا فيما لحق بنا من اضرار ادبية او مادية، ولدينا أدلة على ان الجهات المسؤولة قد اتضح لها الامر، وظهر جلياء».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

اعتقال شقيق زعيم حزبي يمني في محاولة اغتيال وزير العدل

صنعاء: «الشرق الأوسط»

تمكنت سلطات الامن اليمنية من التوصل الى بعض الخيوط التي قد تكشف قريباً عن مدبري محاولة الاغتيال التي تعرض لها عبد الواسع سلام وزير العدل اليمني، ونجا منها بعد اصابته اصابات خطيرة. فقد اكدت مصادر مطلعة في صنعاء ان سلطات الامن ألقت القبض على بعض المتهمين في الحادث، وما زالت تواصل جهودها للتعرف على اولئك الذين خططوا للجريمة ودوافعهم.

وأشارت المصادر الى انه من بين الذين تحتجزهم اجهزة الامن شقيق احد زعماء الاحزاب السياسية في البلاد، ممن كانت لهم مواقف معارضة للنظام في شمال اليمن قبل الوحدة، وعادوا الى ممارسة نشاطهم السياسي، بعد اعلان الوحدة .

وتبذل اجهزة الامن اليمنية في الفترة الحالية اقصى جهودها لتعقب الخارجين عن القانون والمتهمين في حادث محاولة اغتيال الوزير سلام امام مبنى وزارة العدل. وكذلك تفجير عبوة ناسفة في منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني في اوائل الاسبوع الحالي.

وتفسر المصادر اليمنية مضاعفة سلطات الامن جهودها في المرحلة الحالية لتعقب الجناة، بأنها محاولة لإرضاء علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني الذي يعتكف في منزله في عدن حالياً، احتجاجاً على «تهاون الأجهزة الامنية بشأن الاعتداءات التي تتعرض لها قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني».





المصدر : الوفد

القاهرة

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن .. على حافة الهاوية

اليمن .. إلى اين يتجه ؟ هل يتجه نحو الهاوية ؟ ام يتجه نحو الديمقراطية ؟ الاجابة . الاثنين معا . لان الاثنين في واحد . وبوضوح فإن الاتجاه نحو الديمقراطية . هو الطريق نحو الهاوية عند العرب . لماذا ؟ تجربة الجزائر تجيب على ذلك . فقد فتح الشاذلي بن جديد الطريق امام الديمقراطية . وكان الطريق نحو الهاوية . فقد عصفت به رياح الديكتاتورية . وعادت الاحوال الى اسوا ما كانت عليه . العسكر على راس المؤسسة السياسية والأحوال الاقتصادية من سيىء إلى اسوا .

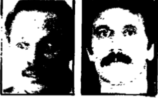
واليمن حددت موعد الانتخابات في نوفمبر القادم . وذلك قبل نهاية الفترة الانتقالية (عامان ونصف العام من تاريخ الوحدة) في ٢١ نوفمبر القادم . الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ينفي تكرار تجربة الجزائر في بلاده . لماذا؟ يجيب «صالح» . لان لليمن «خصوصيتها وتجربتها» .. ولكنه يقول : «ساسلم السلطة . اذا فرضت الديمقراطية ذلك . وساكون جنديا مخلصا في اليمن» . ولكن تجارب التاريخ تؤكد ان العسكريين لم يتركوا السلطة في انتخابات . خاصة في العالم الثالث .

طفل الوحدة اليمنى ما زال صغيرا (عامان) . ومرحلة فطامه ستحين في نوفمبر القادم . فهل يستطيع ان يعيش في ظل معارك سياسية بين اكثر من ٤٤ حزبا سياسيا . خصوصا وان الانشقاقات ظهرت في بعض الاحزاب . وبدات الحرب بين بعض الاحزاب وبعضها الاخر . الغام الطريق كثيرة . اخرها . محاولة اغتيال سالم صالح محمد الامين المساعد للحزب الاشتراكي . (الرجل الثاني في الحزب) . ورئيس لجنة التنسيق مع حزب المؤتمر الشعبى العام . واحد ٥ اعضاء في مجلس الرئاسة اليمنى . ومحاولة اغتيال صالح محمد لم تكن الاولى . وليست الأخيرة . فقد سبقها اغتيالات ومحاولات اغتيال عديدة . سبقها محاولة اغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل اليمنى . وهو ينتمى الى الحزب الاشتراكى ايضا . كما سبقها اغتيال مسئول فرع الحزب الاشتراكى في مدينة «صعده» (٢٦٠ كيلومترا شمال صنعاء) . واتهم مسئول الفرع السابق بقتله . سبق هذا وذاك . مصرع ٤ ضباط تبادلوا اطلاق الرصاص داخل مقر الرئاسة اليمنية . وليس بمستبعد . قبل ذلك . ان يتعرض مستشار رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة وافراد اسرته لمحاولة اغتيال في منزله بجنوب صنعاء .

لكن على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى يقول : «مشكلتنا نحن العرب اننا نرى نقاط الخلاف . ونترك نقاط الاتفاق وهى كثيرة .. علينا ان ناخذ بنقاط الاتفاق .. ونترك نقاط الخلاف القليلة» .. قياسا على كلام سالم البيض .. صدر قرار جمهورى بالعفو عن على ناصر محمد رئيس اليمن الجنوبى سابقا مع ٥ من كبار المسئولين . ثم تلاه قرار اخر بالافراج عن ١٦ شخصا مدانين في قضايا مختلفة . لم يقتصر الامر على ذلك . فقد سبق العفو عن «ناصر» ورفاقه (الموجود في دمشق) . ترتيب الاوضاع الوظيفية للكوادر القيادية من انصار «ناصر» .. ولكن .. اضرابات العمل تشل الحياة .. حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى يدعو الى الفصل بين العمل النقابى والسياسى . من اجل المصلحة الوطنية العليا .. لم تفلح مسيرة احتجاج شارك فيها ٢٢ حزبا وتنظيما في وقف نزيف الدم المتصاعد في اليمن .. فهل تفلح اللجنة الامنية العليا (المشكلة حديثا) فيما فشلت فيه مسيرة الاحتجاج ؟.. البعض ينادى بتشكيل حكومة ائتلافية تنهى صيغة المناصفة السياسية في الحكم بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام .. الرئيس عبدالله صالح لا يمانع .. ولكن المؤتمر الشعبى بزعامته يرى ان التحالف مع الحزب الاشتراكى يتوقف على مسؤولى الاخير .. «صالح» يستعد للانتخابات ويقوم بدعاية مستترة لنفسه .. ولكنه يرفض الاجابة حول سؤال عن ترشيح نفسه للرئاسة ام لا .. «صالح» يقوم بجولات ميدانية .. مما يجعل من الصعوبة وجود منافس له .. الامر الذى دعا عبدالرحمن الجفرى رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (راى) الى اقتراح تحويل وسائل الاعلام الرسمية الى شركات مساهمة تطرح اسهمها على المواطنين لانها غير محايدة .

ويرى عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد وزعيم حزب التجمع اليمينى للاصلاح . وهو اكبر الاحزاب بعد الحزبين الحاكمين . ان تاخير الانتخابات مؤامرة على الديمقراطية .. وينفى اغتيال مسئول الحزب الاشتراكى .. الجميع يؤكد ان الاغتيالات تتم لاسباب ثارية وليست سياسية .. و«الجفرى» يدعو الى استقالة الرئيس اليمنى ونائبه من حزبيهما مع بقائهما في منصبيهما لمدة ٥ سنوات اخرى . لكن الاسئلة تبقى .. ما هو شكل نظام الحكم المنتظر في اليمن ؟

ما هو شكل الدولة في المستقبل ؟.. من يتولى الحكم ؟.. ائتلاف وطنى . ام حكومة ائتلاف . ام حزب الغالبية ؟ هل سيكون هناك التزام بالديمقراطية ؟ ام ستعود الديكتاتورية؟



على عبدالله صالح   على ناصر محمد

اشرف علام



المصدر : الحـــوادث اللبنانية

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الدولة للشؤون الخارجية اليمنية لـ «الحوادث»

ندعو اشقاءنا الى حوار حول القضايا المعلقة واوضاعنا الداخلية الى الاحسن

اليمن ما زالت تعاني من الآثار السلبية لأزمة الخليج، فمحاولاتها لتطبيع العلاقات مع دول الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية لم تحقق نجاحا ملحوظا. وما زالت صنعاء تحاول العودة الى الخليج عبر «بوابة مسقط» بعد نجاح البلدين في التوصل الى اتفاق لترسيم الحدود بينهما. الدكتور عبد العزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية اليمني يؤكد في حواره مع «الحوادث» ان بلاده ستستمر في محاولات تجاوز الازمة و اثارها. وان هناك ضرورات تفرض اجراء حوار مباشر وصريح بين الدول العربية وخصوصا بين دول الجوار.

«الحوادث»: نتساءل في البداية عن امكان تجاوز اليمن للآثار السلبية التي القت بظلالها على العمل المشترك. واقصد بها ازمة الغزو العراقي للكويت؟

د. عبد العزيز الدالي: من المؤكد ان الآثار السلبية لأزمة الخليج مست الكل، ومست اليمن بشكل خاص فكانت اثارها كبيرة على المستوى الاقتصادي بعد عودة ٨٠٠ الف يمني، بالاضافة الى توقف التعاون الاقتصادي الذي كان قائما بين اليمن وشقيقاتها وبالذات في الخليج. واستطيع القول اننا تجاوزنا الى حد كبير جدا اثار الازمة داخليا. ولكننا لا نزال نحاول جاهدين تجاوز اثارها على مستوى العلاقات اليمنية العربية. ونبذل جهودا ايضا لكي يتم تجاوزها عربيا ـ عربيا ونشعر بان الامور تسير ببطء ولكن الى تقدم، وهذا من طبيعة الامور، فما تركته الازمة من اثار، لم يكن متوقعا ان يمحى بسرعة. ونامل ان يتغلب التفكير السليم على الانفعالات التي تلت الازمة، معتقدين ان هناك مصالح استراتيجية تربط كل الاطراف العربية بعضها ببعض، ومن الضروري ان تغلب على غيرها من العوامل الاخرى...

«الحوادث»: يبدو ان سلطنة عُمان هي الباب اليمني للعودة الى دول الخليج، وتطبيع العلاقات مع العواصم الخليجية. هل نجحت مسقط في القيام بهذا الدور؟

د. عبد العزيز الدالي: نحن نقدر جهود الاشقاء ومن بينهم بالطبع سلطنة عُمان، لما بذلوه من جهود لعودة العلاقات العربية ـ العربية، او علاقات اليمن مع بعض الاطراف الخليجية، الى وضعها الطبيعي، ولكننا ايضا نؤكد ان اليمن يبذل من جانبه جهودا مباشرة في هذه المرحلة لفتح باب الحوار مع الاشقاء في الجزيرة العربية لبحث الامور والمصالح المشتركة التي تربطنا بهذه الاطراف، ونتمنى ان تنجح جهودنا، وان تستجيب الاطراف الاخرى لهذا الجهد اليمني.

«الحوادث»: هل يمكن تحديدا، رصد ما قامت به صنعاء من جهود لفتح باب الحوار؟

عبد العزيز الدالي: بدانا الاتصال بالاشقاء في المملكة العربية السعودية واقترحنا عليهم الجلوس على مائدة المفاوضات لفتح حوار حول كل القضايا المعلقة ومن بينها مسالة الحدود.

«الحوادث»: ولكن كيف يمكن فهم حادث احتجاز السفير السعودي في صنعاء من وجهة نظركم؟

د. عبد العزيز الدالي: بدون شك في اطار الحياة الديمقراطية والتعددية الحزبية وتباين توجهات الاحزاب و ارائها ونشاطها، حدث هذا الحادث المؤسف من عضو ينتمي الى تنظيم ديني متطرف. وكان يهدف تعكير العلاقات اليمنية ـ السعودية، واجهاض المبادرة اليمنية للاتصال المباشر مع المملكة العربية السعودية، ولكن انهاء هذه المشكلة في وقت قصير والطريقة التي انتهت بها وفك احتجاز السفير والعناية والاهتمام من المسؤولين اليمنيين لانهاء هذه المشكلة، قطعت الطريق على المحاولة وامكان نجاحها.

«الحوادث»: اعلن وفد شعبي شكّل من احزاب يمنية عن بداية تحرك باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج، هل كان هذا التحرك بايعاز او تشجيع من الحكومة؟

د. عبد العزيز الدالي: كانت فكرة تشكيل الوفد جهدا خاصا من الاحزاب الوطنية، فنحن نسير في اتجاهين اتجاه حكومي واتجاه شعبي، ولكن اجهضت فكرة التحرك الشعبي اليمني لاسباب ليست عينية، وتتعلق بالآخرين.

«الحوادث»: شهدت الساحة مباحثات مكثفة بين اليمن وعمان حول ترسيم الحدود، ولكن يبدو ان الحماس لانهاء هذه القضية قد فتر قليلا، الى اين وصلت القضية؟

د. عبد العزيز الدالي: نحن مع الاشقاء في عمان. وفي اطار العلاقات المميزة استطعنا ان ننهي كل المراحل الخاصة بالمباحثات حول الحدود. واتفقنا على كل الامور في هذا الاطار ما عدا مسائل صغيرة، ونتوقع خلال



الاسابيع القليلة المقبلة الاتفاق حولها، لنبدأ في البحث عن الترتيبات الخاصة بالتوقيع على هذه الاتفاقيات.

«الحوادث»: رغم مرور اكثر من عام ونصف العام على الغزو العراقي للكويت، الا ان الموقف اليمني منه ما زال غامضاً، هل لديك تفسير الآن لهذا الموقف؟

د. عبد العزيز الدالي: موقفنا لم يكن غامضا، منذ البداية كنا واضحين في ادانة الغزو العراقي واستنكرناه،

ورفضناه لان ما تم يتعارض تماما مع مبادىء السياسة الخارجية اليمنية وقد تغيّب مندوبنا في مجلس الامن عن الاجتماع الاول لمناقشة الغزو لانه لم يكن لديه تعليمات. ولكن عمليا نحن ادنا الغزو واستنكرنا احتلال دولة عربية من قبل دول عربية اخرى. واعتبرناه خرقاً لكل المبادىء. وللعلاقات العربية ـ العربية وللعلاقات العربية ـ الدولية. وقد حاولنا مرارا وتكرارا ان نوضح حقيقة موقفنا والخلاف حقيقة لم يكن حول موضوع ادانة الغزو ولكن حول كيفية حل هذه المشكلة، لقد كنا ندعو الى حل عربي وتعارض هذا الحل مع قرار مجلس الامن باستعمال القوة. واعتقد ان الموقف اليمني الان اصبح اكثر وضوحا من ذي قبل لدى كثير من دول العالم.

«الحوادث»: هل انعكس هذا الفهم على علاقات اليمن مع الدول الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية؟

د. عبد العزيز الدالي: نعم بدليل ان مظاهر التعاون بين اليمن ودول اوروبا وامريكا عادت الى كامل حجمها كما كانت قبل الغزو.

«الحوادث»: ويبقى الامر متوقفا على رؤية عربية للخروج من المأزق الحالي الذي نعيشه على المستوى العربي، هل هناك تصور يمني لمعالجة هذا المأزق؟

د. عبد العزيز الدالي: نحن نعتقد في اليمن ان الاسلوب الامثل للخروج من هذا المأزق هو الحوار المباشر بين الاطراف العربية، وبالذات المتجاورة، لا بد من الحوار المباشر وبشكل واضح وصريح وكامل، لمحاولة الاتفاق على ارساء قواعد واسس جديدة لعلاقات المستقبل ومحاولة تجاوز كل سلبيات الماضي.

«الحوادث»: ولكن الجامعة العربية قد تكون مظلة حقيقية لمثل هذا الحوار؟

د. عبد العزيز الدالي: الجامعة العربية يمكن ان تكون اطارا بالفعل لمثل هذا الحوار، ولكنها في اعتقادي بديل ثان، لن يحل محل ما نطالب به من الاتصال المباشر بين الدول العربية على المستويات جميعها.

«الحوادث»: اليمن كانت احدى الدول المعنية بما يجري في الصومال بحكم الجوار، مع تنامي وتصاعد موجات الاقتتال والتناحر الدامي بين الفصائل، هل انتهى الاهتمام اليمني وما هي رؤية صنعاء للخروج من المأزق الحالي في الصومال؟

د. عبد العزيز الدالي: لقد شارك اليمن بجهد متواضع في مؤتمر المصالحة الصومالية الذي عقد في جيبوتي تحت اشراف الرئيس حسن جوليد، ولكن المؤسف ان المؤتمر فشل في تطبيق قراراته ومصدر هذا الفشل في اعتقادي عاملان: الاول داخلي يتعلق بخلاف الفصائل الصومالية، والثاني عامل خارجي لم يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

«الحوادث»: كيف يمكن تصور مستقبل الاوضاع الداخلية في اليمن، في ضوء الانفلات الامني، والاغتيالات والحديث عن مد المرحلة الانتقالية؟

د. عبد العزيز الدالي: اوضاعنا تتطور في الداخل نحو الافضل والعلاقات تسير بشكل ممتاز بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وايضا بينهما وبين الاحزاب غير المشاركة رسميا في السلطة. وهناك اتصالات جارية وقطعنا شوطا كبيرا في الاتفاق على صيغ تحالفية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وكل حزب آخر يريد المشاركة في المرحلة المقبلة تهدف الى ايجاد صيغة للوحدة الوطنية بين كل الاحزاب على الساحة اليمنية كما يبدو وان الحوادث ومحاولات التخريب المتمثلة في محاولات الاغتيال هي اوراق تلعب بها قطاعات مناهضة للوحدة لكي تجهض هذه الخطوات المحققة على الساحة اليمنية، والتي تنقلنا من المرحلة الانتقالية الى المرحلة الاخرى بسلام، والوضع عموما في اليمن يسير الى الافضل، وهذا لا يعني ان الوحدة اليمنية لا تواجه مصاعب او تحديات، او تآمرا عليها. فهذا الانجاز الوطني والقومي من الطبيعي ان يواجه محاولة اجهاض وتحديات من اطراف عديدة، لا تتفق مصالحها مع مصالح اليمن..

القاهرة: اسامة عجاج

اغتيال عضو آخر في الحزب الاشتراكي اليمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قتل عضو اخر في الحزب الاشتراكي اليمني في حادث اغتيال بالرصاص في احدى قرى منطقة انحعاش الواقعة في مديرية ذي السفال في محافظة اب

وقالت صحيفة «الثوري» الاسبوعية ـ التي يصدرها الحزب الاشتراكي في صنعاء ـ ان اسم «الضحية الجديدة» هو مهيوب احمد حسن، وشهرته «عمرو». واوضحت ان الحادث يأتي ضمن سلسلة الاعتداءات والتصفية التي يتعرض لها اعضاء الحزب منذ اشهر

وأضافت الصحيفة ان عدداً من المواطنين الذين كانوا موجودين في مكان الحادث لحظة وقوعه حاولوا جاهدين انقاذ حياة المصاب، «الا ان اجهزة الامن أعاقت ذلك، مما أدى الى استمرار تدفق النزيف من جسده، حتى لفظ أنفاسه الأخيرة في صباح اليوم التالي».

ولم تشر الصحيفة بالتحديد الى يوم وقوع الحادث، الذي من المعتقد ان يكون في الاسبوع الماضي. وهو يأتي بعد نحو عشرة ايام من محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها وزير العدل اليمني عبد الواسع سلام، ونجا منها بعد ان فقد احدى عينيه واصابته في ساقه. وبعد اربعة ايام من تفجير عبوة ناسفة بجوار منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين المساعد للحزب الاشتراكي قبيل عقد اجتماع هناك للمكتب السياسي للحزب

وجدير بالذكر ان الحزب الاشتراكي اليمني يتهم القوى التقليدية المحافظة بتصفية اعضائه في المحافظات الشمالية، ولكن مصادر بعض الاحزاب الاخرى تشير الى ان الاغتيالات في صفوف الحزب تدخل في اطار عملية تسوية حسابات داخلية بين اعضائه



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

استمراراً لمسلسل العنف في اليمن

نجاة العطاس من محاولة اغتيال في منزله

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

نجا المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني من محاولة اغتيال قام بها في الساعة السابعة والنصف من مساء أمس الاول ٣ اشخاص القوا عبوات «تي.ان.تي» ناسفة خلف سور منزله في العاصمة صنعاء.

وأكدت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان العطاس كان داخل المنزل في ذلك الوقت، ومعه بعض الضيوف والأصدقاء، ولكن المنزل لم يصب بأي اضرار مادية.

وأكد رئيس الوزراء وقوع الحادث في حديث هاتفي مع مراسل «الشرق الأوسط» في عدن، وقال ان قوة الحراسات التي كانت موجودة داخل المنزل تمكنت من إلقاء القبض على الجناة، وان احدهم ذو لحية كثيفة.

وأوضحت مصادر مأذون لها لـ «الشرق الأوسط» ان التفجيرات وقعت في المساحة الخالية خلف منزل رئيس الوزراء، وانها استهدفت تصعيد الاضطرابات الأمنية وزرع المخاوف في النفوس، وزعزعة موقف الحكم في الداخل وصورة اليمن في الخارج.

وجرت هذه المحاولة بنفس الطريقة التي جرت بها محاولة اغتيال سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني في الاسبوع الماضي.

وفي خطوة لطمأنة الرأي العام اليمني، أعلنت اجهزة الأمن انها تمكنت من وضع يدها على عناصر وخيوط مهمة، قد تؤدي الى الكشف عن مرتكبي تلك الاعمال التخريبية، التي استهدفت بعض الشخصيات الحزبية، لا سيما قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني.

وتأمل وزارة الداخلية والأمن ان تؤدي التحقيقات مع المتهمين الثلاثة - الذين قبض عليهم - الى الكشف عن بقية العناصر المشاركة في هذه العمليات.

وكان العطاس قد دعا الى تشديد الرقابة على مداخل المدن الرئيسية والعاصمة صنعاء لمنع ادخال السلاح اليها، بعد تعرض عبد الواسع سلام وزير العدل لمحاولة اغتيال امام مقر وزارته في الشهر الماضي. وكان وزير الداخلية والأمن العقيد غالب مطهر القمش قد تعرض لحملة من النواب طالبت باستقالته بسبب استمرار اعمال العنف.

وتجاوباً مع الضغوط الشعبية والبرلمانية، طالب العطاس المسؤولين الأمنيين والمحافظين في الاجتماع الموسع الذي عقده قبل اسبوعين بتشديد اجراءات الأمن، وحملهم المسؤولية بصورة جادة، وحذر من انه سيطالبهم بالاستقالة اذا لم يتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم على الوجه الأكمل.

المصدر : العالم اليوم
القاهرية
التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الخارجية اليمنى لـ«العالم اليوم»:

نسف منزل سالم صالح محمد.. مبالغات صحفية وحزبية!

□ كتب ـ مجدى الدقاق:

وصف الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية اليمنى أن الأنباء التى ترددها وسائل الإعلام حول تصاعد أعمال العنف السياسى فى البلاد غير صادقة وأنها اتسمت على قدر كبير من المبالغة، فلم يكن هناك محاولة نسف لمنزل عضو مجلس الرئاسة اليمنى والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى سالم صالح محمد.

وقال د. الاريانى فى تصريحات خاصة لـ«العالم اليوم» إن مناخ التعددية السياسية وكثرة عدد الصحف الحزبية، ساهم فى تضخيم مايحدث فى البلاد لان كل صحيفة حزبية تتعامل مع الأنباء من وجهة نظرها.

وحول موعد إجراء الانتخابات التشريعية فى اليمن قال وزير الخارجية اليمنى إنها ستجرى فى موعدها وستتم فى إطار تحالفات بين القوى والأحزاب السياسية الكبرى، وأكد أنها ستكون انتخابات حرة وديمقراطية على أساس نائب لكل دائرة وليس بطريقة القوائم مشيراً إلى أنه لن تكون هناك قيود على حق الأحزاب الصغيرة والمستقلين فى دخول هذه الانتخابات.

وحول استمرار التحالف بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اللذين يحكمان البلاد الان قال الدكتور الاريانى: نحن نتفاوض لدخول هذه الانتخابات كحلفاء وسيكون تحالفنا مفتوحاً لكافة القوى السياسية الاخرى التى تقبل بقيادة الأغلبية.



الدكتور عبد الكريم الأريانى

وأضاف قائلاً: أما من يرى أنه يستطيع أن يحصل على الأغلبية بمفرده فسنكون سعداء له.

وأوضح الدكتور الاريانى أن تحالف الحزبين الحاكمين سيكون مفتوحاً أيضاً لحزب «حركة الإصلاح».

وحول إمكانية قيام تنسيق مع تيار الرئيس السابق على ناصر محمد.. قال الدكتور الاريانى أولاً: يجب أن نعلم أن القرار الخاص بالرئيس السابق كان إسقاط أحكام، وهى الأحكام التى كانت تعيق حق من صدرت أحكام ضدهم فى الحياة بصورة طبيعية. وصدرت أيضاً لصالح أشخاص اخرين حتى يستطيعوا ممارسة حياتهم وحقوقهم، ويجب التأكيد هنا أنه لايوجد حزب باسم جماعة أو أنصار «على ناصر» فهذا التنظيم غير موجود وقد التحق مؤيدوه باكثر من حزب، ولا أعتقد أن شخصاً مثل على ناصر سيسعى لتشكيل حزب يمثله شخصياً.

وفى هذا الإطار ـ يقول وزير الخارجية اليمنى: إن من كانوا يمثلون تياراً قبل الوحدة قد التحقوا بأحزاب أخرى، صحيح أن أغلبهم التحق بالمؤتمر الشعبى العام، إلا أن بعضهم التحق بالحزب الاشتراكى، بل إن بعضهم انضم لحزب الإصلاح.

واختتم وزير الخارجية اليمنى تصريحاته مؤكداً أن الفترة الانتقالية ستنتهى فى موعدها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

اجتماع طارئ للحزب الاشتراكي اليمني لبحث الاعتداءات

العطاس لـ الشرق الأوسط : لا علاقة لترسيم الحدود بمحاولة اغتيالي

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الاوسط»

في الوقت الذي عقد فيه المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعا طارئا مساء امس لبحث الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تامين الامن في البلاد خاصة بعد محاولات الاغتيال التي استهدفت اعضاءه، نفى رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان تكون لخطوات ترسيم الحدود مع سلطنة عمان اية علاقة بالحادث الذي تعرض له يوم الجمعة الماضي، وقال: «ان هناك من يعمل ضد اليمن ووحدتها وضد نهجها السياسي».

واضاف العطاس في اول تصريح له عقب محاولة الاغتيال التي استهدفته ان بلاده وسلطنة عمان توصلتا الى اسس واضحة ومحددة لترسيم الحدود. وابلغ «الشرق الاوسط» ان لجنة فنية مشتركة ستبدأ خلال الاسبوع المقبل عملية المسح الميداني لتحديد النقاط على الخط الحدودي الجديد لما تم الاتفاق عليه بين صنعاء ومسقط.

واشار رئيس الوزراء اليمني الى ان عملية المسح تعتبر اساسا للاتفاقية التي ستوقع قريبا لاغلاق ملف الحدود بين البلدين.

من جهة اخرى قال جار الله عمر وهو قيادي بارز في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الاوسط» ان الانفجار الذي وقع قرب منزل العطاس هو اختبار لاعصاب الحزب وللخطة الامنية التي وضعتها الحكومة والتي اكد انه بدأ تنفيذها بصورة اكثر جدية ابتداء من امس بعد ان تزايدت عمليات الاعتداءات المسلحة على القيادات البارزة في الحكومة والسلطة ومن بينها الحادث الذي وقع قرب منزل سالم صالح محمد الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي اليمني عضو مجلس الرئاسة في الاسبوع الماضي.

واضاف جار الله عمر أن الحزب الاشتراكي اليمني لا يمكن ان يثنيه أي نوع من انواع الارهاب عن الدرب الذي يسير عليه، موضحا ان حزبه يراهن على الشرعية القانونية ودولة النظام والقانون دون الانجرار الى ردود الافعال لمواجهة هذه الاعمال الارهابية.

من جهته قال سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٢

للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ان الاسابيع المقبلة ستشهد سلسلة من الاجتماعات التي سيعقدها الحزب مع الاحزاب الاخرى وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام وحزب البعث والتجمع اليمني للاصلاح والناصريون.

واضاف في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان المكتب السياسي للحزب قرر تنشيط عمل هيئات الحزب المركزية على صعيد المحافظات وفق الخطط المعدة سلفاً، كما قرر تفعيل دور الحزب في المرحلة المقبلة وتحديد مسؤوليته في هذه اللحظات في ما يتعلق بالجانب الأمني في البلاد.

واشار عضو مجلس الرئاسة اليمني الى ان المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وقف امام ما تبقى من قضايا معلقة خاصة في الفترة الانتقالية واكد على التحضير الفعال والمسؤول للفترة المقبلة.

ورداً على سؤال حول ما اذا كانت السلطات المختصة قد تمكنت من القبض على الجناة في حادث تفجير منزله في الاسبوع الماضي، قال صالح محمد ان اجهزة الامن ما زالت تواصل التحقيقات، وحتى اليوم لم يتم التوصل الى شيء. ومن جهة اخرى تلقت «الشرق الاوسط» في لندن بيانا اصدره شيخ مشايخ بكيل الشيخ ناجي بن عبد العزيز بن عبد الله الشايف قال فيه «ان هناك عدة جهات في صراع على القواسم المشتركة للوجاهة والمال في اليمن وليس للأمن والاستقرار والخير والرخاء، وان وراء تلك فئات يمنية مختلفة في البيئة والمصلحة تبنت احزابا نعتوها باسماء متعددة وان كلا منهم يعمل تحت ستار حزبه خوفاً من المواجهة باسمائهم الحقيقية وبوجدانهم الذاتي ويعملون للتخلص من بعضهم البعض بأيديهم ويستعيرون اسماء من فئات يمنية اخرى يلبسونهم اعمالهم بعضهم على بعض للتغرير بالمال او الضغط».



القبض على يمنيين بتهمة تفجير عبوة ناسفة بقرب منـــزل العطـاس بصنعـاء

صنعاء ـ ا . ش . ا ـ تمكنت سلطات الامن اليمنية من القاء القبض على شخصين قاما بتفجير عبوة ديناميت بالقرب من منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني مساء الجمعة الماضى وذكرت وكالة الانباء اليمنية أن الانفجار لم يسفر عن اية اضرار .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

اليمن في ذكرى مرور عامين على الوحدة

تغيرت ملامح الجنوب وانفلت الأمن في الشمال

الهيمنة الشطرية للحزبين الحاكمين ما زالت قائمة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

عدن: من لطفي شطارة

تقترب يوم ٢٢ مايو (ايار) الحالي ذكرى مرور عامين على الوحدة بين شطري اليمن وسط مسلسلات عنف وعمليات اغتيال تعرض لها عدد من القادة اليمنيين وكان آخرهم المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الذي حاول ثلاثة اغتياله في منزله.

كما شهد اليمن وعلى امتداد الاشهر الاخيرة مظاهرات واضرابات تركز معظمها في عدن بالاضافة الى مشاكل اخرى تعاني منها دولة الوحدة.

ولعل اقتراب هذا اليوم يتطلب وقفة لمراجعة التجربة اليمنية على امتداد العامين الماضيين بعد ان توحدا في اطار دولة واحدة وعلم واحد، وان كانت ما زالت تخضع لحكم حزبين منفصلين ينتمي كل منها الى احد الشطرين، هما الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، وتتداول عملتي الريال والدينار (الدينار يساوي ٢٦ ريالا).

وليس من المتوقع ان يستمر هذا الوضع طويلا، اذا تواصلت الاستعدادات لانهاء الفترة الانتقالية المقرر لها نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، واجراء اول انتخابات تشريعية حرة في البلاد، لنقل السلطة الى الحزب الاكثر شعبية عبر صناديق الاقتراع.

وقد اتفق الحزبان الحاكمان، عند توقيعهما على اتفاقية الوحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ على أسس النظام الجديد، وحددا الفترة المطلوبة للمرحلة الانتقالية، لانجاز دمج وتوحيد كافة المؤسسات والمرافق السيادية، وانهاء مظاهر التشطير في مختلف اوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودمج القوات المسلحة وأجهزة الأمن، وتوحيد القوانين المختلفة.

وفي ضوء خبرة العامين الماضيين، تدرك القيادة اليمنية اكثر من اي وقت مضى الصعوبات التي رافقت مسيرة دولة الوحدة، وخاصة تلك المرتبطة بالنواحي الاقتصادية، التي شكلت تحديا امام حكومة حيدر ابو بكر العطاس، بعد عودة اكثر من مليون يمني مغترب بعد بضعة اشهر من قيام الوحدة، عقب الموقف اليمني من ازمة الخليج.

كما عجزت حكومة العطاس ايضا عن مواجهة مشكلة الاختلال الامني، وتزايد عملية الاغتيالات السياسية بصورة حازمة، نظراً لتقاسم الحقائب الوزارية بين الحزبين الحاكمين.

ومن ناحية اخرى فإن هناك ادراكا لدى القيادة اليمنية لأهمية الالتزام باتفاقية الوحدة، بعد الضغوط التي مارستها احزاب المعارضة ضد السلطة، بسبب استمرارية بقاء الوضع شاذا كما هو عليه، والعواقب التي قد تنجم اذا ما أصر الحزبان الحاكمان على الاستمرار في الحكم بالصورة التي عليها الحال الآن، وهو ما اطلقت عليه الاحزاب اسم حالة «القسمة».

فقد بدأ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قبل اكثر من ستة اشهر في الاعلان عن ضرورة انهاء المرحلة الانتقالية في وقتها المحدد، ودعوة جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية للتوقيع على ميثاق العمل الوطني، لتحديد ملامح النظام المقبل بعد اجراء الانتخابات، والالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والنهج الديمقراطي، والتعددية السياسية، واحترام الراي والراي الآخر.

وعلى الرغم من تشكيك الاحزاب وصحفها بصورة مستمرة من دعوة الحزبين الحاكمين الى انهاء المرحلة الانتقالية، وطرح هذه الصحف لأكثر من سيناريو لطبيعة التحالف القائم بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، وتأكيداتها ان هناك نية لديهما في تمديد المرحلة الانتقالية تحت حجج كثيرة، منها عدم الانتهاء من دمج بعض المؤسسات السيادية، او ان الحالة الامنية غير المستتبة في البلاد ربما تكون ذريعة لاعلان حالة الطوارئ، وتعليق الدستور، وبالتالي بقائهما في السلطة، يظل كل ذلك في سياق الاحتمالات التي تطرحها الأحزاب السياسية، وموضوعا للنفي من الحزبين الحاكمين في أكثر من مناسبة.

ويقول المراقبون ان الحكومة والقيادة تتفهمان حساسية المرحلة،



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

ومتطلباتها في ترسيخ الديمقراطية، وافساح المجال لمشاركة الاحزاب في تسيير شؤون البلاد، عبر النتائج التي ستحددها صناديق الاقتراع، ومن ثم لا يجوز الاستعجال في اطلاق الاحكام، خاصة وان ستة اشهر فقط باتت تفصل الجميع عن صناديق الاقتراع، التي اكدت القيادة اليمنية على حتمية اجرائها في نوفمبر المقبل ليختاروا ممثليهم، بعد ان استكمل مجلس النواب (البرلمان) مناقشة قانون الانتخابات المنظم لها.

عدن.. عامان من الوحدة

من الصعب الحديث عن الوحدة اليمنية التي تحققت بين النظامين الشموليين السابقين اللذين كانا يسيران في اطار مرحلة الراسمالية شمالا والاشتراكية جنوبا، وكل ما رافقها من نجاحات من جانب وصعوبات من جانب اخر دون الحديث عن عدن العاصمة السياسية لليمن الجنوبي قبل الوحدة والعاصمة الاقتصادية والتجارية بعدها فهذه المدينة التي ترقد بين احضان الجبال التي تطوقها وتسترخي على نسمات البحر الدافئة تسترعي انتباه كل من زارها قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠ وبعد هذا التاريخ حتى يومنا هذا.

رياح التغيير

يصف الكثير من ابناء عدن يوم ٢٢ مايو انه اليوم الذي ودعت فيه مدينتهم سياسة هيمنة الحزب الواحد والخلاص من القوانين المصادرة لحقوق المواطن. وقد لعبت ظروف رياح التغيير في ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي التي تهاوت انظمته ونظريته دفعة واحدة. والواحدة تلو الاخرى تباعا وكان لتلك الرياح القوية تاثيرها البالغ على النظام الماركسي، في عدن منذ ان تخلى الاتحاد السوفياتي السابق عن كافة الانظمة الموالية له ومنها النظام السابق في جنوب اليمن.

ورغم ان الرئيس السابق علي ناصر محمد كان قد سعى منذ وصوله الى الحكم في نهاية عام ١٩٨٠ الى اتباع سياسة خارجية مرنة تقرب عدن من الدول العربية والخليجية وتهدف الى ايجاد علاقات مصالح متبادلة مع الغرب للحصول على مساعدات ومعونات اقتصادية واسعة، فإن ذلك لم يستمر طويلا فجاءت احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ المأساوية وأبعد علي ناصر محمد من الحكم وفر الى الشمال الذي استقر فيه حتى يوم اعلان الوحدة غادره الى سورية.

لقد غيرت الوحدة معالم الحياة في عدن بشكل خاص والمحافظات الجنوبية المختلفة بشكل عام وأنهت حقبة من الزمن استمرت منذ خروج البريطانيين ونيل ابناء الجنوب استقلالهم في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م اتسمت بالانغلاق التام وهي الفترة التي شهدت نزوح أكثر الخبرات العدنية المتمكنة الى اليمن الشمالي ودول الخليج المجاورة.

تغير الملامح السياسية

نعود ونقول ان عدن قد تغيرت ملامحها السياسية منذ قيام الوحدة وباتت اكثر واقعية من ذي قبل. فقد تخلصت من قبضة الحزب الواحد وتجارب المعسكر الاشتراكي التي نقلت اليا كتجربة المليشيا الشعبية وهي نظام عسكر الشعب وفق التجربة الكوبية على الرغم من ان هذه التجربة فرضت لتأديتها على جميع الشباب بعد اداء الخدمة العسكرية.

وقد تناقص الوجود السوفياتي من جنوب اليمن عقب قيام الوحدة الى اكثر من ٩٠٪ من الخبراء السوفيات الذين انتشروا في قطاعات واسعة اهمها في الجانب العسكري والصناعي وفي مختلف المشاريع الحيوية الاخرى عندما قررت اول حكومة يمنية بعد الوحدة انتهاج سياسة اقتصادية تجمع ما بين وقف المشاريع مع الدول الشرقية والتي كلفتها مبالغ طائلة دون الحصول على جدوى اقتصادية نظرا للتكنولوجيا المتخلفة التي تنفذ بها المشاريع وبين اهمية الاعتماد على الموارد الوطنية والبحث عنها بمساعدة الشركات الغربية والامريكية المتطورة وهو ما تحقق فعلا في

الجانب النفطي والاستكشافات المستمرة للنفط والغاز الذي سيبدأ استثماره للتصدير في العام المقبل.

وكان السوفيات قد اكتشفوا النفط في محافظة «شبوه» في جنوب اليمن قبل سنوات عدة من الوحدة الا ان عملية الاستثمار له لم يتمكن السوفيات من القيام به نظرا لتخلف التكنولوجيا السوفياتية في هذا الجانب الذي يكلف استثمارات ضخمة خاصة اذا ما رأينا البعد الذي يفصل بين مواقع الحقول وميناء التصدير.

ولم ينفذ السوفيات الذين وقعوا مع عبد الفتاح اسماعيل في ١٢ اكتوبر (تشرين الاول) عام ٧٩ عندما كان يتولى منصب الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني على معاهدة للصداقة والتعاون بين البلدين مدتها ٢٠ عاما مشاريع استراتيجية ذات قيمة، ولكنهم تركوا عدن والعمل لا يزال مستمرا لبناء محطة كهروحرارية منذ اكثر من ١٧ عاما ولم ينته العمل فيها حتى اليوم نظرا لقدم المحطة نفسها التي كلفت اكثر من نصف مليار دولار لا تزال ديونا مستحقة للسوفيات على اليمن دون الاستفادة من الحد الادنى من طاقتها التشغيلية.

ويمكن القول ان ما حققته الوحدة على الصعيد السياسي الذي انعكس ايجابا وتقبله المواطن بارتياح في عدن كما هو الحال في بقية مدن وقرى اليمن هو اعلان التعددية السياسية وحرية الرأي والرأي الآخر والسماح باصدار الصحف الحزبية المعارضة والمستقلة وبأتت في عدن وحدها اكثر من ٧ صحف اسبوعية صدرت بعد قيام الوحدة وعادت منها ما كانت قد منعت بعد تحقيق الاستقلال كصحيفة (الايام) العدنية.

وتلعب هذه الصحف دورا مهما في طرح الآراء وهموم ومشاكل المواطن في محاولة لايصالها الى السلطة.

الإضرابات

ولم تكن الاضرابات التي حدثت في عدن خلال العامين الماضيين من عمر الوحدة والتي شهدها عدد من المرافق والمؤسسات احدى شطحات التوجه الديمقراطي لليمن الموحد الا ان اضرابات اكثر حدة حدثت مع قيام الوحدة وكان ابرزها مطالب لتصحيح الاوضاع الادارية ومساواة المرتبات والاجور وفق الهيكل الوظيفي للعاملين في المحافظات الشمالية.

كما ألغيت اجراءات قيدت من حركة المواطن من السفر، وبفعل المتغيرات اصبح السفر حقا لكل مواطن متى يشاء والى اي مكان في العالم فاسقطت



جميع تلك الاجراءات التي كانت تأخذ شهورا عدة.

ويكتفى اليوم باستصدار جواز سفر بالاضافة الى تذكرة الطائرة فقط. ويمكن اعتبار ان ما حققته الوحدة ايضا على هذا الصعيد قد ترك اثرا في نفوس المواطنين الذين يشعرون اليوم بحرية في التنقل دون قيود او مسافة مسبقة.

الا ان مواطنين اوضحوا لمندوب «الشرق الاوسط» انه رغم ان الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام يشكلان السلطة التنفيذية والحاكمة في اليمن بعد الوحدة الا انهم لا يزالون يلمسون هيمنة الحزب الاشتراكي اليمني على بعض في مجريات الامور في عدن وبقية المحافظات الجنوبية.

وقالوا ايضا ان تدخل الحزب في الشؤون الادارية والفنية في المرافق والمؤسسات والاجهزة الادارية المختلفة قد الغي نشاطها تماما التي كانت تتدخل في اتخاذ القرارات الادارية وتعرف سياسيا بـ «الاشكال النضالية» كمصطلح اطلق على ممثل الحزب والنقابة والرقابة الشعبية واتحاد النساء واتحاد الشباب الذين كانت لهم الصلاحية كاملة في الموافقة او الاعتراض او إلغاء القرارات الادارية.

التدخل السياسي

وهذا التدخل السياسي اثر كثيرا على تراجع نظام الادارة في عدن التي ورثته من النظام البريطاني عندما كانت مستعمرة حتى عام ١٩٦٧.

وتحاول القوانين الادارية التي وضعتها الحكومة اليمنية بعد الوحدة انهاء تلك السيطرة الحزبية على القرارات الادارية والفنية البحتة ومنحت صلاحيات واسعة للمسؤول المختص والقياديين في المرافق الحكومية والاجهزة الادارية لاتخاذ القرارات وفق ما حدد نظام وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري، ومحاولة اعادة الامور الى نصابها القانوني المطلوب بعد هيمنة سياسية استمرت اكثر من ثلاثة وعشرين عاما في عدن قد احدثت ارباكات عديدة في المرافق والمؤسسات لهذا النظام الجديد وادت بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى دعوة المسؤولين اليمنيين في اكثر من مناسبة واثناء زياراته المستمرة والتفقدية لعدن الى (الصحوة) من حالة (الغيبوبة) التي اصابتهم من جراء تبدل القوانين والانظمة وضرورة تحمل مسؤولياتهم وفق ما حددته القوانين الجديدة بهدف مواكبة واقع اليمن الجديد الذي لا مكان فيه لهيمنة الحزب الواحد او الرأي الواحد.



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

لماذا العفو عن علي ناصر محمد؟

علمت «الوسط» من مصادر يمنية مطلعة ان قرار مجلس الرئاسة اليمني العفو عن علي ناصر محمد الرئيس السابق لما كان يعرف بـ «الجمهورية اليمنية الديموقراطية» يهدف الى احداث «انفراج سياسي يمني داخلي» كما يهدف الى ارسال اشارات ايجابية» الى دول الجوار اذ ان علي ناصر كان يدعو خلال فترة رئاسته الى «ضرورة الانفتاح على دول الجوار الاقليمي».

وقد اصدر مجلس الرئاسة اليمني في التاسع من ايار (مايو) الحالي قراره بالعفو عن علي ناصر محمد ومجموعة من رفاقه ابرزهم محمد علي احمد محافظ ابيَن عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي واحمد عبدالله الحسين، قائد القوات البحرية وعضو اللجنة المركزية في الحزب نفسه، الى جانب كوادر حزبية اخرى رفيعة المستوى. وكانت محكمة خاصة في عدن اصدرت احكاماً غيابية باعدام الرئيس السابق علي ناصر محمد ورفاقه الخمسة اواخر عام ١٩٨٦ بعد نزوحهم من عدن الى صنعاء نتيجة الاقتتال الدموي الذي حدث في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ بين علي ناصر وانصاره من جهة، والجناح المتشدد في الحزب الاشتراكي بقيادة عبدالفتاح اسماعيل وعلي عنتر وصالح مصلح قاسم من جهة اخرى. ولقي هؤلاء الثلاثة حتفهم في اشتباك مسلح داخل مقر قيادة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في عدن، ما ادى الى احداث دموية شهدتها عدن سقط ضحيتها قرابة ١٠ آلاف شخص. واقام علي ناصر محمد في صنعاء بعد مغادرته عدن، ثم انتقل الى دمشق قبيل اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، وقبيل مغادرته اليمن باسابيع قليلة سبقت اعلان الوحدة بين الشطرين اعلن علي ناصر اعتزاله العمل السياسي مبرراً قراره بقوله «حتى لا اقف حجر عثرة امام اعلان الوحدة اليمنية». وقال علي ناصر محمد في اول تعليق رسمي على قرار العفو «لم اطلب صدور العفو وانا انظر الى احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) نظرة مغايرة بحيث اعتقد انها كانت خطوة حاسمة في اتجاه تحقيق الوحدة».

وترجح المصادر المطلعة استئناف علي ناصر نشاطه السياسي، الذي تكفله المادة ٣٩ من الدستور الوحدوي.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنسيق حزبي لمواجهة الإرهاب في اليمن

المؤتمر الشعبي يعلن قائمة ضحاياه لينفي اتهامه في اغتيالات الاشتراكي

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اعلنت مصادر المؤتمر الشعبي العام ـ المشارك في الحكم في اليمن ـ قائمة تضم اسماء قيادات وكوادر الحزب، الذين تعرضوا لحوادث واعتداءات دون ان تذكر متى واين وقعت بالتحديد، او الاضرار التي ترتبت على تلك الاعتداءات.

نشرت القائمة صحيفة «الميثاق» الاسبوعية الناطقة باسم المؤتمر ـ في عددها الصادر امس ـ وقالت ان حوادث الاعتداء بدأت في شهر اغسطس (آب) الماضي، عندما تعرض الدكتور احمد محمد الاصبحي، امين سر اللجنة الدائمة لحادث اطلاق النار عليه في مقر عمله، وأصيب بجروح خطيرة، وهو الآن قيد العلاج في العاصمة الاردنية عمان.

وتضمنت القائمة الاسماء التالية:

١ ـ محسن علي ياسر عضو اللجنة العامة للمؤتمر ومحافظ صنعاء، الذي وضعت قنبلة في حمام مكتبه، واكتشفت قبل ان تنفجر.

٢ ـ اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وعضو اللجنة الدائمة للمؤتمر (المكتب السياسي)، والقيت قنبلتان على منزله.

٣ ـ العقيد محمد سري شائع، والقيت قنبلة على منزله.

٤ ـ العقيد حسين المسوري عضو اللجنة الدائمة وامين العاصمة صنعاء، وقد تعرض لتفجير مكتبه.

٥ ـ عبد الله علي طرموم، وحسن عبد الخالق، وعلي الفاطمي، وعارف الزوكا اطلقت النيران عليهم في مدينة عتق، واصيبوا بجروح.

٦ ـ سعيد القمري نائب رئيس المؤتمر بمحافظة لحج، اطلقت النيران على سيارته واصيب السائق.

٧ ـ فوزية القحطي مسؤولة القطاع النسائي في مدينة خمر، تعرضت لاطلاق النار وتفجير سيارتها.

٨ نبيل مقبل التمتمي، اغتيل في حرف سفيان.

٩ ـ محمد صالح ريعان نائب رئيس المؤتمر بمحافظة الجوف، فجرت سيارته واصيب ابنه بجروح.

١٠ ـ ضيف أحمد مقرع اغتيل في الوازعية بمحافظة تعز.

١١ ـ علي عبد الرب القريبي، تعرض واخوانه الاربعة لاعتداء، اسفر عن اغتيال ثلاثة منهم، واصابة اثنين بجروح.

وقالت الصحيفة «ان هذه بعض الاعمال العدوانية ـ التي تعرضت لها قيادات من المؤتمر الشعبي العام ـ لكننا مع ذلك، ومع كل ما هو واقع ومتوقع، نؤكد ثقتنا التي هي ثقة كل مواطن شريف، بأن الاعتداءات ومؤامرة الاغتيالات، واشاعة الارهاب والخوف، كل ذلك لا يستهدف الضحية بحسب، وانما يستهدف كل الوطن».

وفسر بعض المراقبين ما نشرته الصحيفة بأنه رد على ما يروج له البعض، من ان المؤتمر يقف وراء حوادث الاعتداء التي تعرضت لها بعض قيادات واعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، وبانه ايضا اشارة الى ان المؤتمر يتعرض لخطط يستهدف قيادات الدولة، والأحزاب والتنظيمات السياسية.

وكان اخر اعتداء تعرضت له قيادات من الحزب الاشتراكي اليمني، هو الذي حدث بتفجير سور منزل رئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وقبله تعرض منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة لحادث انفجار مماثل وقبلهما تعرض عبد الواسع سلام وزير العدل لحادث اعتداء نجا منه بأعجوبة.

وقال مصدر قريب من قيادة الحزب الاشتراكي اليمني ـ طلب عدم ذكر اسمه ـ ان الحزب يرفض التسرع باطلاق الاحكام والاستنتاجات السياسية بصدد دوافع الاعمال الارهابية التي تعرض لها بعض قياديي واعضاء الحزب، واهمها ذلك الحادث الذي تعرض له عبد الواسع سلام، مؤخرا والجهات التي تقف وراءها.

وأضاف المصدر ان الحزب يؤمن بأن الطريق السليم لاكتشاف دوافع هذه الحوادث والجهات التي تقف خلفها، هو اتاحة الفرصة لاجهزة حماية الشرعية ـ التي تقوم حاليا باجراء التحقيقات مع المتهمين، الذين كشف عنهم ـ للقبض عليهم، بعيداً عن اية ضغوط او احكام او اية اسقاطات سياسية، من شأنها التأثير على سير التحقيقات وتوجيهها وجهة معينة.

وأشار المصدر الى ان الحزب سبق له ان اعلن موقفه الذي يدين اعمال العنف والاغتيالات السياسية، التي وقعت في البلاد، وطالت عدداً من قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي ومقاره الحزبية، بيد انه لم يتسرع في اتهام اي جهة، ايمانا منه بان ذلك من اختصاص اجهزة حماية الشرعية، التي ينبغي تنشيطها وافساح المجال امامها لاداء واجبها، بدون اي تدخل او تأثير من خارجها.

من ناحية اخرى، بدأ المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني امس عدة لقاءات احدها مع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، والثاني مع حزب البعث العربي الاشتراكي، والثالث مع احزاب اخرى، وفي مقدمتها التجمع اليمني للاصلاح، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق، والناصريون، والاحرار



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

الدستوري، والحزب الجمهوري، حيث عقد اللقاء الاول في دار الرئاسة والثاني في مقر اللجنة المركزية، والثالث في منزل الشيخ سنان ابولحوم، وذلك بهدف تنسيق الجهود لحماية الديمقراطية، وتعزيز الوحدة الوطنية، واتخاذ موقف مشترك ومسؤول ازاء النتائج التي ستسفر عنها التحقيقات مع المتورطين في اعمال العنف والارهاب والاغتيالات السياسية، التي وضعت اجهزة الامن ايديها على بعض المتهمين فيها مؤخرا. وجاءت هذه اللقاءات تنفيذا لقرارات المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، والتي شكلت على اثرها ثلاث فرق عمل لعقد هذه اللقاءات بشكل عاجل.



المصدر : الوفد
القاهرية

التاريخ : 19 مايو 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في اليمن يدين اعمال العنف والارهاب في صنعاء

صنعاء ـ وكالات الانباء

: ادان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني امس ، اعمال العنف والارهاب والاغتيالات ، التي ادت الى مقتل عدد من قياداته واعضائه خلال الفترة الاخيرة .

اكد المكتب السياسي للحزب تمسكه بسياسة ضبط النفس ، التي يلتزم بها . كما اكد اهمية الاحكام ، والشرعية الدستورية والقانونية كوسيلة وحيدة للحفاظ على الامن والاستقرار في البلاد .

دعا المكتب ، الاحزاب السياسية والمواطنين الى التعاون لتحويل الاجراءات الامنية ، التي اتخذها مجلس الرئاسة ، ومجلس الوزراء والنواب ، الى مدخل حقيقي ، لانهاء الارهاب . كما دعا الى ترسيخ الامن والاستقرار على طريق بناء دولة يمنية حديثة يسودها النظام والقانون . اكد المكتب السياسي ان اعمال الارهاب والاغتيالات لن تمنع الحزب عن مواصلة العمل من اجل تعزيز الديمقراطية ، وترسيخ الوحدة الوطنية ، وبناء مؤسسات الدولة المدنية الحديثة . اعرب المكتب عن ارتياحه ، لنتائج المفاوضات الحدودية بين اليمن ، وسلطنة عمان . اشار الى ان هذه النتائج الايجابية من شانها خلق الاستقرار ، وتدعيم التعاون بين بلدان المنطقة . دعا الى حل القضايا الحدودية بطرق الحوار السلمي .

وبما يحافظ على حقوق الاطراف المتنازعة . كان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي قد عقد اجتماعا برئاسة سالم صالح . الامين العام المساعد للحزب تم خلاله استعراض عدد من القضايا الامنية والسياسية . تغيب علي سالم البيض الامين العام للحزب اليمني للمرة الاولى عن رئاسة اجتماع المكتب السياسي لحزبه . الذي يتقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية . لدولة الوحدة مع المؤتمر الشعبي العام .

من ناحية اخرى القت الشرطة القبض على معظم المتورطين في حادث اغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل اليمني . وعضو اللجنة المركزية للحزب . كما اعتقلت عددا من الاشخاص ، يشتبه بانهم وضعوا متفجرات خارج مقر اقامة حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن السابق . كانت بعض المتفجرات قد

انفجرت الجمعة الماضي امام مقر اقامة العطاس ، لكنه لم يسفر عن اصابة احد ، ولم يوقع اضرار مادية . نفى العطاس وجود علاقة بين الحادث الذي تعرض له .

وبين ترسيم الحدود مع سلطنة عمان . اضاف ان لجنة فنية مشتركة ستبدا خلال الاسبوع القادم عملية المسح الميداني ، لتحديد نقاط الحدود الجديد بين صنعاء

ومسقط . اكد العطاس وجود المناوئين والمناهضين لليمن ووحدتها . لكنه لم يكشف النقاب عن اسماء الدول المناهضة لليمن .



المصدر : الشعب
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

اليمن : تحالفات حزبية استعدادا لنهاية الفترة الانتقالية

صنعاء- خاص بـ«الشعب»:

يحتفل اليمنيون يوم الجمعة القادم -الثاني والعشرين من مايو- بالعيد الثاني لإعادة توحيد شطرى اليمن... ويأتى الاحتفال فى وقت تعيش فيه اليمن مخاضاً عنيفاً بسبب قرب انتهاء الفترة الانتقالية التى لم يتبق لها سوى ستة اشهر فقط، من المنتظر أن تتم خلالها الانتخابات التشريعية ليستطيع البرلمان المنتخب أن يعقد أولى جلساته فى اليوم التالى لانتهاء الفترة الانتقالية وهو يوم ٢٢ نوفمبر القادم...

لكن الشارع اليمنى منقسم على نفسه فيما يخص مسالة نهاية الفترة الانتقالية... فهناك من يؤكد أن تمديد الفترة سيتم بلاشك، ويقدم مبررات ذلك ومنها تدهور الحالة الأمنية وتفشى جرائم الاغتيالات والعنف، ومن المبررات كذلك رفض الحزب الاشتراكى(المشارك فى السلطة) للانتخابات دون أى ضمانات تكفل له الاستمرار فى السلطة!

... يؤكد انه لابد من إنهاء الفترة الانتقالية ولو شكلياً وذلك بإجراء انتخابات مضمونة النتائج مقدماً بحيث تكفل للحزبين الحاكمين(للمؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى الذى يتزعمه نائب الرئيس على سالم البيض) الاستمرار فى السلطة بنفس اسلوب التقاسم الذى تم العمل به منذ تحقيق الوحدة فى مايو ١٩٩٠م وحتى الآن!

احزاب المعارضة وعلى راسها التجمع اليمنى للإصلاح (الحركة الاسلامية) ترجح هذا الاحتمال الاخير... وقد كشفت صحيفة(الصحوة) الناطقة باسم تجمع الإصلاح فى عددها الصادر يوم الخميس قبل الماضى عن وثيقة سرية للتحالف الاستراتيجى بين الحزبين الحاكمين(المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى) ونشرت نصها بالكامل، وقد نصت الوثيقة على ضرورة إيجاد صيغة تنظيمية بين الحزبين الحاكمين خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية وما بعدها وأن يكون لهذه الصيغة إسم وقيادة، ونصت الوثيقة على أن يدخل الحزبان الانتخابات القادمة بقائمة موحدة وبرنامج مشترك.

عدوى التحالفات أصابت كذلك أحزاب المعارضة... حيث أعلن مؤخرا عن التوقيع على اتفاق للتعاون والتنسيق بين كل من التجمع اليمنى للإصلاح وحزب البعث العربى الإشتراكى (جناح العراق)... وقد اثار هذا الاتفاق- هو الآخر- جدلا كبيرا بسبب الطابع الفكرى المتميز لكل من التنظيمين على حدة... فالتجمع اليمنى للإصلاح يعتبر الحركة الإسلامية الرئيسية فى البلاد ويمتلك امتداداً شعبياً واسعاً، بينما حزب البعث يمثل الحركة القومية الرئيسية... ومع أن هذا الاتفاق شكل مفاجأة للبعض وصدمة للبعض الآخر، إلا أن معظم احزاب المعارضة رحبت به واعتبرته خطوة جادة لتكتل عريض يواجه احتكار الحزبين الحاكمين للسلطة وانفرادهما بها وتصرفهما فى اموال البلاد وتسخيرهما لاجهزة الإعلام لما يخدم مصالحهما!



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

حوار البنادق والديناميت فى اليمن

د. محمد فراج أبو النور ★

أصبح العنف السياسى ظاهرة شبه يومية في حياة المجتمع اليمني. فلايكاد يمر يوم دون وقوع حادث اغتيال أو محاولة اغتيال، أو اعتداء على مقر حزب من الأحزاب أو منزل زعيم سياسى أو صدام مع السلطات فى مدينة من مدن اليمن أو قرية من قراها.

وكانت أبرز الحوادث الأخيرة هي الاعتداء على منزل رئيس الوزراء ابوبكر حيدر العطاس وهو في الوقت نفسه عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكي اليمني. وقبل ذلك بأيام كان قد تم اعتداء مشابه - بالمتفجرات - على منزل عضو مجلس الرئاسة اليمنى سالم صالح محمد، وهو أيضا عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى.

وأسفرت محاولة لاغتيال عضو اخر للمكتب السياسى للحزب هو السيد عبد الواسع سلام وزير العدل اليمني عن اصابته بجراح بليغة وفقدان إحدى عينيه.

وإذا كانت أغلب حوادث الاغتيال ومحاولات الاغتيال موجهة ضد كوادر الحزب الاشتراكى اليمنى فليس معنى ذلك أن بقية الأحزاب بمنجاة منها.

وتتبادل الأحزاب والاتجهات السياسية الاتهامات فيما بينها صراحة أو ضمنا. لكن من الصعب اثبات شيء بصورة قاطعة، لأن الجناة يظلون مجهولين فى الأغلبية الساحقة من الأحوال. ويشير الحزب الاشتراكى مثلا بأصابع الاتهام إلى «قوى الظلام وأعداء الوحدة»، التي يمكن استنتاج أن المقصود بها هى القوى القبلية والأصولية المتطرفة. بينما تشير مصادر «المؤتمر الشعبي العام» إلى الصراعات بين أجنحة الحزب الاشتراكي من ناحية، وبينها جميعا وبين بعض الفصائل اليسارية الأخرى كسبب رئيسى لانتشار ظاهرة الاغتيال السياسى.

وإن كانت هذه المصادر تقلل من أهمية الظاهرة. وتشير إلى أنها ظاهرة مألوفة فى اليمن فى ظل الانتشار الواسع للسلاح فى الريف والمدن. والواقع أن هذه الحقيقة الأخيرة تمثل الخلفية العامة للعنف السياسى فى اليمن وخاصة فى الشمال حيث ظل الطابع القبلى يلقي بظلاله الكثيفة علي الحياة السياسية. ولم تنجح الدولة في فرض سلطتها علي الريف، حيث بقيت السيطرة الحقيقية لمشايخ القبائل.

وفى ظل التخلف الاقتصادى والاجتماعي الشديد، وسيطرة القبلية، مع ضعف هياكل السلطة وانتشار السلاح بدون ضوابط يمكن فهم السهولة التي تتحول بها الخلافات والصراعات السياسية إلى العنف.

وخاصة فى مجتمع لا تتوافر له القنوات الكافية لممارسة الصراع السياسى فى اطر ديمقراطية، ويفتقر إلي تقاليد مستقرة للتعددية، والحوار بين القوى السياسية سواء في الشمال أو فى الجنوب.

وقد شهد شمال اليمن موجة شديدة من العنف قبيل الوحدة بين شطريه، قادتها القوى القبلية والأصولية المتطرفة فى الشمال، التي اعتبرت دستور الوحدة «علمانيا».

وتصر هذه القوى على رفض التعاون مع الحزب الاشتراكي وتدعو لإقصاء زعمائه عن المشاركة فى حكم الدولة الموحدة، باعتبارهم «شيوعيين».

ومن ناحية أخرى فإن التنازلات التي قدمها الحزب الاشتراكي لإتمام الوحدة اثارت غضب بعض الاتجاهات الأكثر راديكالية فى الحزب. وفى ظل مناخ التخلف العام الذى اشرنا إليه فإن احتدام الصراع السياسي حول قضايا الوحدة وبناء الدولة الموحدة كان بدوره عاملا أساسيا فى تصاعد العنف السياسي بكافة اشكاله.

ثم جاءت المشكلات الاقتصادية الحادة التى وأكبت حرب الخليج وتلتها لتضيف بعدا جديدا بالغ التعقيد لمشكلات اليمن الأصلية. فقد أدى موقف الحكومة اليمنية من ازمة الخليج إلى عودة عدد يتراوح ما بين ٨٠٠ ألف ومليون مهاجر يمني من دول الخليج وخسر اليمن تحويلات هؤلاء اليمنيين من العملات الأجنبية التى كانت تقدر بمليارين من الدولارات تمثل المصدر الأساسى للعملات الصعبة للبلاد. وكان من هؤلاء ٣٥ ألف يمنى تم ترحيلهم من الكويت.

وهكذا وجدت الحكومة اليمنية نفسها أمام ضرورة إيجاد فرص عمل لهذه الأعداد الغفيرة من المواطنين العائدين، وإعادة تأهيلهم ودمجهم فى اقتصاد البلاد، وإيجاد مساكن لهم وإذا وضعنا فى اعتبارنا البطالة الكبيرة التى كانت موجودة أصلا لأمكننا أن نتصور مدى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة لعودة هؤلاء المهاجرين.

وبالنسبة لاقتصاد متخلف كالاقتصاد اليمنى كانت هذه الأعباء الضخمة والمفاجئة بمثابة كارثة حقيقية خاصة بعد فقدان اليمن عام ١٩٩١ نصف مليار دولار من المساعدات والقروض الميسرة من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

الدول وصناديق الانماء الخليجية. وهكذا تفاقمت البطالة بصورة حادة، وتدهور مستوى المعيشة بشدة مما أدى الانتشار السخط الاجتماعي واندلاع المظاهرات واضرابات العمال والموظفين احتجاجا علي التدهور الحاد لمستوى المعيشة.

ومثل تفاعل كل هذه العناصر التاريخية والحادثة، السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية تربة خصبة لانتشار العنف السياسي وزيادة حدته بالصورة التي أشرنا إليها.

وقد أدى تصاعد موجة الاغتيالات السياسية في الفترة الأخيرة إلي استنفار أمني واسع من جانب السلطة والتي تعرضت لانتقادات حادة من جانب الاحزاب السياسية والنقابات المهنية بسبب عجزها عن حماية الأمن والاستقرار وأعلنت الحكومة اليمنية عزمها علي إصدار قانون لتنظيم حمل السلاح، في سياق خطة أمنية شاملة تهدف للسيطرة علي الوضع الأمني في العاصمة صنعاء والمدن الكبرى. لكن العقبة الكبرى التي تواجه قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح والخطة الأمنية هي معارضة القوي القبلية والأصولية لهما. إذ ترفض هذه القوى بإصرار أية محاولة لتنظيم حمل السلاح أو فرض هيبة السلطة والقانون، بدعوى تناقض مثل هذه الإجراءات مع تقاليد المجتمع اليمني ونمط حياته.

ونظرا للقوة الكبيرة الذي تتمتع بها هذه القوى، وجذورها العميقة في الواقع اليمني وخاصة في الشمال، فإن احتمالات نجاح الحكومة في تطبيق الخطة الأمنية تبقي مشكوكا فيها في ظل الظروف الراهنة. ولا يعني ذلك استحالة تحقيق اى تقدم في مواجهة العنف السياسي المنفلت في اليمن. فمن شأن موقف حازم تتخذه الحكومة، وتؤيدها فيه بقوة الأحزاب الديمقراطية والنقابات، أن يساعد علي الحد من العنف تدريجيا في العاصمة والمدن الكبرى علي الأقل.

لكن تحقيق نجاحات كبرى في مواجهة العنف السياسي ـ ناهيك عن استئصال جذوره ـ هي مهمة يتطلب تنفيذها جهودا هائلة لتغيير وجه المجتمع اليمني بصورة جذرية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للريف والمدينة، واجتثاث جذوره القبلية، وتطوير اليات المشاركة السياسية. بما يكفل ترسيخ قيم مستقرة تعتمد الحوار وصناديق الاقتراع اداة لحسم الخلاف السياسي وتداول السلطة. وهذه مهمة قد يحتاج انجازها إلى اكثر من جيل.



سالم صالح لـ «الشروق» بعد يوم من محاولة اغتياله:

أتهم «التخلف واعداء الوحدة»

الانتخابات محسومة وفي موعدها واجراؤها سيعزز مصداقية السلطة



صنعاء ـ «الشروق»:

■ توجهت «الشروق» الى سالم صالح بعد يوم من محاولة اغتياله، والتقته في منزله، واطلعت على الاضرار التي خلفتها العبوة الناسفة، التي وضعت في ممر يفصل منزله عن منزل يجري بناؤه. لكنها لم توضع باحكام لذلك اقتصرت اضرارها على الماديات، ولم تتمكن من نسف تجمع «القات» الذي كان يناقش موضوع التحالف بين الاحزاب.

وصلنا الى منزله، وكان الرجل هادئا، وضابطا لاعصابه، وعندما قلنا له الحمد لله على السلامة، ابتسم وقال: لم اعتقد ان الامر كان يمكن ان يثير كل ردود الفعل هذه. وخلال حوالي اربع ساعات استغرقتها الجلسة معه، كانت المكالمات الهاتفية تنهال من اصقاع شتى من العالم، موسكو، انقرة، باريس، ... من شخصيات دولية وعربية ويمنية. وكان منزله عامرا بالوفود التي جاءت لتهنئته بالسلامة، من شتى انحاء اليمن.

قلت له كيف تفسرون هذا التعاطف معكم وبعضهم يقول في صنعاء ان مسؤولي الحزب الاشتراكي يعيشون حالة عزلة، وهم منبوذون من قبل الشعب لانهم انغمسوا في امتيازات السلطة؟ فاجاب: اعتبر هذا التقدير يتجاوز شخصي، ليصب في اطار تكريم الحزب الاشتراكي، الذي بنى انجازات ودولة قانون وامن في الجنوب. وهو عندما حقق الوحدة تنازل عن امتيازاته في الدولة السابقة. فليس من المعقول الحديث عن طرف يتنازل عن امتيازات في دولة من اجل الوحدة، ليكون هدفه الغرق في امتيازات جديدة. ذلك تبسيط للامور. اما التجاوزات الفردية وما يسمى بالانغماس في الامتيازات، فهي في البداية امور مضخمة وتعبر عن حالة الاختلاط التي نعيشها وهي الاصطياد في الماء العكر، ثم انها جزء من المعركة التي تخاض لارهابنا على ابواب الانتخابات المقبلة، وارجوك دعنا ننتقل الى الحديث وطرح الاسئلة، لانك تستطيع زيارة بيوت المسؤولين الذين يجري الحديث عنهم، وسترى مدى المبالغة والتجريح.

□ **من تتهمون في محاولة الاغتيال التي حاولت استهدافكم؟**

■ لا اتهم احدا بعينه، لكن يمكن تعليق المحاولة على مشجب التخلف واعداء الوحدة. ونحن من جانبنا كحزب مارسنا ضبطا كبيرا للنفس، يحسدنا الجميع عليه، لكن كما ترون فان العملية آخذة بالتصاعد، في الامس القريب كانت محاولة اغتيال الاخ وزير العدل عبدالواسع سلام (اشتراكي)، واليوم جاء دور سالم صالح، والله وحده يعلم من سيكون المرشح غدا على قائمة اعداء الوحدة. ولكننا، كما اشرت، لن نسمح للاستفزازات ولا للحاقدين والموتورين، ان يجرونا الى معارك هامشية، في الوقت الذي نخوض فيه معركة الوحدة والتنمية ومواجهة التخلف. وارجوك ان نطوي هذا الملف لاننا نريد ان نكبر مع الوحدة، ونكون قدوة لهذا الشعب الذي يطمح الى الامن والاستقرار والعيش الكريم، ودعنا ننتقل الى الاسئلة الاساسية.

□ **كيف تفسرون تصاعد ظاهرة «العنف» والاغتيالات، كحزب شريك في السلطة؟**

■ العنف ظاهرة مستهجنة وغير حضارية ولا ديمقراطية، وليست من عادات ولا اخلاقيات شعبنا اليمني المسالم المسلم. ونرى انها ظاهرة طارئة لانها ضد منطق التطور، واصرار الجميع على انجاز مهام بناء مؤسسات الدولة المدنية المحكومة بالقوانين والتشريعات المعاصرة. والعنف ايا كان شكله، يقف عائقا امام تعزيز الوحدة الوطنية لانه يذكي نار الفتنة، ويزيد من خوف المواطن، حيال استفحال ضرره. وهو تهديد خطير لخيار الشعب اليمني في الوحدة والديموقراطية. لكنه محكوم بالفشل لانه ظاهرة شاذة عن مجتمعنا، لا تتوافر له الارضية للانتشار والتحول الى اسلوب في الممارسة السياسية.

صحيح ان العنف وجه اساسا ضد حزبنا لاخراجه عن مسؤوليته وجره الى هذه الحلبة العقيمة، غير اننا واعون للاهداف والمخاطر الكامنة وراء هذه الاغتيالات. ولن يستطيع دعاة العنف والغدر ان يضربوا عزم حزبنا الذي كان سباقا في اعلان الديموقراطية والتعددية. ثم ان حزبنا يرى ان العنف منطق الضعفاء واسلوب عقيم في حل الخلافات. وان محاولة تاجيج الفتن والنزاعات الضيقة، سوف يدفع الجميع فاتورتها في النهاية، كما ان العنف سوف يضرب الجميع، من دون تمييز. وهو الخطر، كل الخطر على الوحدة.

□ **في ظل هذه الاجواء المتوترة، كيف تنظرون الى مسالة التحالف بين الحزبين الحاكمين، والتي تثير معارضة من جانب بعض**



المصدر : المشروق اللبنانية

التاريخ : ٢٠ ايار ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوى؟

■ نحن حزبان حليفان منذ فجر الوحدة، يوم تعاهدنا على الوفاء بجميع التزاماتنا حيال ما اتفقنا عليه، لبناء دولة متطورة تأخذ الافضل مما كان في النظامين السابقين. وهذا التحالف الذي يسير وفق آلية فعالة اثمر نتائج طيبة خلال العامين الماضيين، ونحن الآن بصدد استكمال دمج ما تبقى من آلية النظامين، خلال المدة المتبقية من الفترة الانتقالية، كي نتمكن من التفرغ لمهام اكبر

تتعلق ببناء الدولة الحديثة وتاصيل الديموقراطية المحكومة بالدستور والقوانين. وذلك لن يتأتى الا عبر المزيد من التضحيات والتفاهم ووضع الامور في نصابها الصحيح، بما يعني تمثيل المصلحة العليا للشعب والوطن. يضاف الى ذلك، ان مسألة التنسيق والتحالف بين شريكي الوحدة، تفرضها عوامل موضوعية، منها انهما كانا الحزبين الحاكمين في الشطرين، اللذين وقعا اتفاقية الوحدة، وهما اللذان تحملا ويتحملان اعباء ذلك

والنتائج المترتبة عليه. وهذا لا يعني بالطبع حصر «التحالف» او التنسيق بينهما، وسوف تشهد الايام المقبلة مزيدا من الحوارات مع الاحزاب الاخرى، للتوصل الى صيغة تنسيق او تحالف تضم احزابا اخرى، على قاعدة حماية منجزات الوحدة والديموقراطية والتعددية وبناء مؤسسات الدولة الحديثة القائمة على اساس سيادة القانون والنظام. ونحن في الحزب الاشتراكي ليست لدينا حساسية تجاه اي احد، ونرى ان بناء اليمن مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع من خلال الاشتراك في ادارة دفة الحكم، طالما ان القواسم المشتركة تجمعنا حول هدف سام ونبيل.

□ **لكن هناك من يعتبر ان تجربة تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين، كانت مليئة بالاخطاء والثغرات خلال العامين الماضيين؟**

■ ارى ان اي تقويم لتجربة العمل المشترك بين الحزبين، يجب ألا ينظر اليه نظرة معزولة عما كان عليه الواقع قبل سنتين في اليمن، والا جاء مبتورا وخارج السياق العام. انها اول تجربة تطبق في التاريخ المعاصر، بين حزبين لهما منطلقات فكرية كانت غير متقاربة، لكنها صبت في النهاية لمصلحة الشعب والوطن. اما الصعوبات التي برزت والتعقيدات التي تنمو لتعيق احيانا انسجام الشريكين، فان منشأها عدم معرفة اليمن تجربة مشابهة، حيث لم تواجه اي قوى سياسية معاصرة حالة مماثلة، تضعها امام مهمات وطنية لها كل هذه التشعبات

والتداخلات. لذا فان تقويم التجربة، لابد ان تسوده الصرامة والموضوعية. فنحن انجزنا العديد من القضايا المهمة، وهناك مهام وواجبات ماتزال تنتظرنا.

□ **هل تؤثر المنابع الفكرية المختلفة على تسارع عمليات دمج الاجهزة وخصوصا الجيش؟**

■ اظن ان مسألة المنابع الفكرية، ليست عاملا حاسما في التعجيل او تأخير دمج اجهزة الدولتين السابقتين، او انها تشكل عائقا امام آلية تنفيذ المهام الآنية، لاننا نقوم بذلك على اساس الاتفاقيات والقوانين، وبناء على مواد دستور الجمهورية اليمنية. ولا علاقة للاجتهادات الفكرية، ومنابعها، بذلك، ولا حتى القناعة الشخصية، لان الهدف اسمى.

□ **ثمة تخوفات من ان يلجأ الحزبان الحاكمان الى تمديد «المرحلة الانتقالية»؟**

■ هي فترة انتقالية وليست مرحلة، كما يتحدث بعضهم، لها بداية ونهاية. اي انها محددة بعامين ونصف العام، وسوف تنتهي في تاريخها المحدد، والعمل جار بوتيرة سريعة من اجل استكمال مهام هذه الفترة. ولا ارى ان هناك دواعي للقلق والتخوفات حول امتدادها او تطويلها بطرائق سرية. اما حول ضرورتها، فنحن نرى انها مثلت ضرورة حتمية للانتقال القانوني الآمن من شكلين سابقين لدولتين يمنيتين، الى دولة واحدة تتطلب الانصهار في بوتقة واحدة، والغاء كل

ما يتعلق بالنظامين السابقين. وهذه الضرورة الحتمية تطلبت ايجاد وسائل الانتقال وآليات الصهر باسلوب هادىء وغير متسرع، كي لا تبرز فجوات هنا ونشاز هناك. من هنا جاء تفضيل خيار المرور بهذه الفترة لاستكمال انجاز المهام العاجلة، وقد اتفقنا نحن وشريكنا «المؤتمر» على كل ذلك. والنصوص معلنة ومعروفة من قبل الجميع.

□ **نفهم من كلامك ان الانتخابات التشريعية سوف تكون في موعدها المحدد، من هنا الى ستة اشهر؟**

■ الانتخابات التشريعية سوف تجري في موعدها المحدد من دون اي تأخير. وقانون الانتخابات يجري نقاشه الآن في البرلمان. ونحن نؤمن بقيام انتخابات حرة وديموقراطية ونزيهة، وصندوق الاقتراع هو الحكم ما بين الجميع. واضيف ان مسألة الانتخابات محسومة ولا تحتمل اي تلكؤ او تأخير، لان اجراءها في الموعد المحدد من شأنه ان يعزز من مصداقية السلطة القائمة حاليا، ويعطي صورة مشرقة، لان الحزبين الحاكمين يعبران في هذه الحالة عن التزامهما بالدستور. وهي في



الوقت ذاته نقلة ضرورية لمعرفة حجم وتأثير مختلف القوى السياسية في الساحة اليمنية، وسوف تعكس مقدار فهم الممارسة الديموقراطية، والتمسك بأصول اللعبة السياسية.

تجربة الجزائر

□ لكن، في ظل التوتر الامني القائم، الا تخشون من «سيناريو» قريب من التجربة الجزائرية الاخيرة؟

■ لا نخشى شيئا من قبيل الذي حصل في الجزائر، لان لكل بلد ظروفه وخصائصه وتجاربه. والقوى السياسية في كل بلد لها اهدافها ومنطلقاتها التي ترى انها الاصلح لبلدها. والكل يعرف ان تجربة الجزائر حكمتها معايير مختلفة سواء في ما يتعلق بتعبيرات السلطة القائمة ومشاكلها، او بالمضامين التي كانت المعارضة ترفع شعاراتها على اساسها.

تختلف الامور في اليمن. ونحن نرى ان صندوق الاقتراع، لا يعني مؤشرا على احداث انقلاب شامل في اجهزة الدولة، وليس له علاقة بمسالة الغاء مؤشرات استعمارية في اللغة او الحياة الاجتماعية كما هو الحال في الجزائر مثلا. انما الهدف الرئيسي يكمن في الايمان بالممارسة السياسية الديموقراطية، وبمبدأ تداول السلطة سلميا. وما دام الجميع يؤمنون بالديموقراطية والتعددية لصيانة الوحدة، ومراعاة حقوق الجميع، وما دام الكل عاقدا العزم على نبذ العنف والتعصب او قسر الآخرين على انتهاج ذلك، فلا خوف من اي نتيجة كانت.

□ تتحدثون عن هذه القضايا وكأنها ثوابت، لكنها في الواقع هي مجرد افكار تحتاج الى التجسيد، كيف ترون السبيل الى ذلك؟

■ يمكن تجسيد ذلك من خلال «ميثاق شرف» بين الاحزاب، الذي نحن بصدد انجازه. هذا «الميثاق» يعني الطموح لصياغة آلية طوعية وأدبية، يلتقي الجميع حول مضامينها الانسانية الوطنية الديموقراطية، تلتزم الجميع اخلاقيا بممارسة الحوار الديموقراطي المتكافئ، بما يجنب التجربة السياسية الفنية في بلادنا، من اي انفلات تعسفي او عنف يجنح بسفينة الوحدة عن طريقها الصحيح.

□ ما هي مبررات هذا «الميثاق» الذي تتحدثون عنه. طالما ان الدستور نص على جميع الثوابت التي ذكرتم؟

■ هذا «العقد الادبي» الطوعي، لا يعد التفافا على الدستور او تدجينا لقوانين الدولة وتشريعاتها، لانه لا يتداخل مع عمل مؤسسات الدولة، ولا ينتقص منها، بل نراه رديفا طيبا، لتأكيد التمسك بمفاهيم الديموقراطية والتعددية والحوار الخلاق الذي لا غنى عنه لاي حزب سياسي او تنظيم.

و«ميثاق الشرف» له مدلول سياسي وديموقراطي عميق لانه يعني التفاف جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية حول عهد ادبي طوعي، يعطي للجميع حقوقاً متساوية في الطرح والنقاش، من دون استثناء لاي طرف، مهما كان حجمه ورؤاه الفكرية. ثم انه يؤكد على الممارسة الديموقراطية نهجا عمليا ثابتا في اي خلاف او صراع سياسي.

□ لكن بعض الاحزاب في المعارضة تفسر هذا «الميثاق» على انه آلية تحالف اجباري، يطرحها ويفرضها الحزبان الحاكمان؟

■ هو ليس آلية تحالفية لاجبار الآخرين على التمسك بها، بل ضرورة حياتية لتطوير الممارسة السياسية، واحترام كل طرف حق الآخر. وتؤكد مضامينه على ان الاخلال بالالتزام بهذا «العهد الطوعي»، هو اخلال بالقيم الرفيعة والتراث الفني بالحكمة التي يتمتع بها شعبنا اليمني. ويترتب على ذلك اعطاء الآخرين مؤشرات عن تراجع من لم يلتزم على ما التزم به، انه لن يترفع عن ممارسة الاساليب المستهجنة في الحياة السياسية والتي جاء بها «الميثاق». وأجد انه من الضروري التأكيد هنا على ان الصيغة (المشروع)، الذي توصلنا اليه، من خلال لجنة التنسيق العليا للحزب الاشتراكي و«المؤتمر» لا يعني وثيقة نهائية غير قابلة للنقاش والجدل والتعديل.. لا، انما نحن بادرنا الى صياغة هذا المشروع وقدمناه الى الجميع ونشر في الصحف، بهدف مناقشته وايجاد رأي عام يغنيه بما يقربه من اتفاق الجميع. ■■

الخوف والجوع بحكمان اليمن

حوار السلاح والاغتيالات بات مرتبطا بالحوار السياسي، والسباق ساخن بين الحلول وبين «الانفجار»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق اللبنانية

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

صنعاء ـ بشير البكر

■ اعادت محاولة اغتيال عضو مجلس الرئاسة اليمني، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد طرح الاسئلة ذاتها التي تكررت في مناسبات مماثلة، حول الاهداف، والاطراف المستفيدة لكن الاستنتاجات هذه المرة على درجة عالية من الخطورة. واولها، ان ما كان يراد استهدافه هو الاعتدال الذي مثله الرجل سواء داخل الحزب الاشتراكي او خارجه. فهو يعتبر من الرجالات الذين هدأوا الخواطر بعد احداث يناير ـ كانون الثاني في الجنوب العام ١٩٨٦. وقاد بعد ذلك عملية الانفتاح والتعددية والاصلاح. وبرز كاحد صانعي الوحدة، عندما ترأس مع الدكتور عبدالكريم الارياني لجنة العمل السياسي، التي وضعت التصورات لمفهوم الشراكة في السلطة بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. ويواصل الحوار الآن مع الاحزاب الاخرى لايجاد قواسم مشتركة حول معركة الانتخابات التشريعية المقبلة، والمرحلة اللاحقة لها.

يضاف الى ذلك انه برز كرجل دولة يحظى بالتقدير في الاوساط المحلية، ويؤخذ برايه في الاوساط العربية والدولية. هذه العوامل المتشابكة في شخصيته،شجعت طرح الاسئلة حول العملية وابعادها، في الوقت الذي يمر فيه اسبوع على مباشرة خطة امنية لضبط السلاح السائب، وبدأت تعطي ثمارها. ثم انها المحاولة الثانية التي استهدفت مسؤولا كبيرا في الدولة خلال اقل من ثلاثة اسابيع.

لذا تولد انطباع عام لدى الاوساط العليا، يتمثل في ان الدولة غير قادرة وحدها على ضبط الامن. وعليه، بدأ بعض المسؤولين بالتفكير جديا لانشاء قوى امن ذاتي على طريقة شيوخ القبائل، الذي يحرس الواحد منهم مئات المسلحين. ويعد هذا التفكير طعنا في مصداقية الدولة. ويتحدث المواطنون العاديون عن الجوع والخوف، ويقولون ماذا بقي لنا من الدولة، اذا كانت غير قادرة على تامين الامن والرغيف؟ وتستنتج الاوساط المراقبة في صنعاء، ان التململ العام، بدأ يعكس حجم المحاولة الجارية عن صورة دولة الوحدة. اذ يصعب تفسير تداخل عاملي الخوف والجوع، من دون الوقوف امام نتيجة من هذا النوع.

وتؤكد غالبية المصادر في صنعاء، ان حوار السلاح ليس منفصلا عن الحوار السياسي الدائر الآن، خصوصا وان اطرافا داخلية كثيرة تريد ان تؤكد وجودها وتنال حصتها من الدولة المقبلة، فهي صبرت على تقاسم السلطة بين الحزبين الرئيسيين، خلال العامين المنصرمين، ويبدو انها لن تسمح لهذا المبدأ ان يستمر في المرحلة الآتية. وتوحي المؤشرات كافة ان القوى المتضررة من امكانية تحالف الحزبين لن تسمح بذلك، وهي تعمل على افشاله سلما ام حربا.

وقد انعكست هذه الاجواء على مداولات وحوارات الاحزاب اليمنية التي اعلنت عن نفسها، والتي بلغ عددها قرابة ٤٠ حزبا حتى الآن.

لمن تقرع الاجراس؟

ويبدو التنافس على اشده بين هذه الاحزاب هذه الايام قبل الانتخابات التشريعية المقبلة التي سوف ترسم اول خارطة للتعددية السياسية. ويتركز الجدال الدائر بين الاحزاب في الدرجة الاولى حول صيغ للتحالفات. واكثر ما يحظى بالاهتمام هو امكانية التحالف بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر والاشتراكي) والذي يمكن ان يقطع الطريق على الاحزاب الاخرى، وكذلك مشروع التنسيق الذي اعلن بين حزب البعث (جناح العراق) و«التجمع اليمني للاصلاح»، والذي هو خليط من «الاخوان المسلمين» ومشايخ القبائل بزعامةالشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم قبيلة «حاشد» كبرى قبائل اليمن.

«الشروق» حضرت جلسة للحديث عن التحالفات ومخاطر المستقبل، ضمت الحزب الاشتراكي، والبعث (جناح العراق)، واحد الإحزاب الناصرية التي يبلغ تعدادها ستة احزاب. ونظرا للطبيعة الخاصة للقاء، وبناء على طلب منظميه، فانها تكتفي بايراد مقتطفات من رأي كل حزب.



المصدر : الشروق اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

■ الحزب الناصري الديمقراطي: بعد ان عرض وجهة نظره في مفهوم توسيع قاعدة المشاركة في السلطة من جانب القوى السياسية ذات الحضور الشعبي، انتقد مبدأ تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين. وقال احد مندوبيه، ان انطباعا اساسيا تكوّن لدى الاحزاب الموجودة خارج السلطة، يتمثل في ان الحزبين الحاكمين يتصارعان على الحكم، وهذا ادى الى انفصام ما بين الشعار والممارسة. واضاف انه لا يوجد تصور متكامل لدى الحزبين حول آفاق المرحلة التالية للفترة الانتقالية، بل هناك من يرى وجود التباين اكثر من الاتفاق بينهما، وقال انه اذا لم توجد حلول سريعة فسوف يحصل الانفجار.

واوضح مندوب الحزب الناصري انه بات من الصعب الفصل بين الحزبين الحاكمين، بسبب مهام الوحدة التي تدفع الى تلاحمهما، لان ذلك يعزز مصداقيتهما ويساعد في الدفاع عن الانجازات.

■ الحزب الاشتراكي: قدم المندوب الاشتراكي في البداية مداخلة للدفاع عن التجربة التي كانت سائدة في عدن منذ الاستقلال عن بريطانيا العام ١٩٦٧، وطالب بوضعها في سياقها وتقويمها «بروح نقدية مسؤولة، لان الاحكام المتسرعة تخلق صعوبات وتنافراً». ورد على الانتقادات التي تقول انه كان يجب وضع تصور شامل لعملية الوحدة وآلياتها، قبل الاعلان عنها. وقال «كان من الممكن وضع تصور من جانب الحزبين الحاكمين، قبل قيام الوحدة، حيال كافة المسائل التي تثيرها المعارضة الآن، سواء توسيع قاعدة المشاركة ام تداول السلطة بالطرائق السلمية. الا ان ذلك كان يصعب انجازه لجهة الوقت والظروف. ولو اننا تاخرنا شهورا قليلة، لكانت تفاعلات ازمة الكويت، حالت دون قيام الوحدة».

اضاف «ان عامين من الوحدة افرزا سلبيات كثيرة، ولو كنا نتصور انها سوف تحصل، كما قامت الوحدة. ثم انه ليس البرنامج السياسي هو وحده الذي يعصم عن الخطأ. والدليل على ذلك ما يحصل الآن في افغانستان، من اقتتال بين رفاق السلاح، تحت الراية والاهداف نفسها».

وكشف مندوب «الاشتراكي» ان حزبه لم يتحالف حتى الآن مع شريكه في الحكم «المؤتمر»، ونفى الاخبار التي تتداول في صنعاء حول ذلك، وقال ان ما يجري بين الحزبين حتى الآن هو حوار لا يتجاوز حدود الحوارات التي تجري مع الاحزاب الاخرى. واضاف ان لجنة رباعية شكلت من الحزبين الحاكمين لمناقشة ارضية تصور مشترك، لكنه جرى تسريبها الى الصحافة وقامت بنشرها صحيفة «الصحوة» الناطقة باسم «التجمع اليمني للاصلاح». وحول مسألة التحالفات، قال ان الحزب الاشتراكي لا يعارض اي تحالف بين احزاب المعارضة، واعتبر ذلك امراً من شأنه ان يعزز الوحدة.

ودافع المسؤول عن موقف حزبه خلال عامين من الوحدة، فأشار الى انه اكثر الاحزاب التي دفعت دما في سبيل حماية التجربة من خلال الاغتيالات. واضاف «ان الاعلام موجه ضد الاشتراكي، هل هو بؤرة غير وطنية؟ اتركوا صناديق الاقتراع تحكم على ذلك، من دون اللجوء الى المحظور، الذي يمكن ان يؤدي الى كارثة كبيرة. واشار الى وجود شرائح ترى ان سلبيات الوحدة والديموقراطية اكثر من ايجابياتها. لكننا نبحث عن نقاط التقاء تمثل قواسم مشتركة بين الجميع، تحت شعار: «اذا لم نحتمل بعضنا كيمنيين اليوم، فسوف نضطر الى احتمال الآخرين مرغمين غداً».

حزب البعث

■ حزب البعث: ابدى مندوبو «البعث»



المصدر : الشروق اللبنانية

التاريخ : ٢٠مايو١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتياحا لمداخلة مندوب «الاشتراكي»، لان العلاقات بين الحزبين، كانت شبه معكرة، على خلفية البيان المشترك للتنسيق ما بين «البعث»، و«الاصلاح» الذي يشن حربا قاسية ضد «الاشتراكيين». لكن، وفي كل الاحوال، بدا مندوب «البعث» اكثر تشاؤما في عرضه للوضع السائد، وصورة المستقبل. وقال «كانت الوحدة فرصة مهمة من اجل ترتيب اوضاعنا، وقدرنا انه بعد انجازها، سوف تسير الامور، على غير المسار الذي كانت عليه سابقا. ولو واصلنا الاندفاع بالحماس والوتيرة نفسها، لكننا اليوم رسمنا الخط الدقيق لتحركنا».

وحدد اسباب فشل التوجه الى مسؤولية الشريكين في الحكم: «وللامانة اقول ان المسؤولية تقع على عاتق الحزبين الحاكمين. ونحن من جانبنا ننظر بتشاؤم الى المستقبل، اذا لم يتبلور الجانب المشرق في الوحدة بصورة سريعة». واوضح ان ذلك يتطلب اعادة النظر من جانب الحزبين وقمة السلطة (صحوة ضمير) بمفهوم الحرص على سلامة الوحدة والبلد، والتعامل مع بعضهما بصدق، ومع ما يعانيه المواطن، امنيا، وسياسيا، واقتصاديا. وقال «استغرب وجود شخصيات داخل الحزبين الحاكمين على راسهما الرئيس ونائبه. واتساءل: هل يجهلون فعلا ما يختلج في نفوس المواطنين من اقصى البلد الى اقصاه؟ فما الذي يمنع ان يغيرا النظرة اليهما كحزبين حاكمين، من خلال اشاعة المصداقية، خصوصا وان كل القوى السياسية الاخرى، على استعداد للتعامل معهما بايجابية». واضاف: «اذ استمر الوضع هكذا، فلا اعلم ما هي النتائج. المتاعب تتراكم. والمواطن يعاني الجوع والخوف. وهذا قد يؤدي الى الانفجار وحصول الكارثة. لكن، وبما اننا نعرف مواطن الخلل، فنحن نقتدي بالمثل القائل (صلاح الراس في صلاح الجسد)، وهذا يمكن ان يترجم عن حرص الحزبين الحاكمين على الوحدة ومشاركة الآخرين في توسيع اطارها. والامر في هذا المجال، يكمن في انفتاحهما وتجاوزهما حاجز الخوف، الامر الذي يفتح امامهما الطريق للوصول الى ما يريدان بسرعة كبيرة تضاهي اضعاف ما يمكن ان تحققه القرارات الشكلية والنظرية. اقول بامانة ان الشبح مخيف جدا. اذا لم يستدرك بالوطنية الصادقة والحرص العالي».

واختتم حديثه بالقول ان اي تقارب بين الحزبين الحاكمين، لا يزعجنا على الاطلاق، لان تفاهم الشريكين، يجنبنا المتاهات، ويشكل صمام امان للوحدة وللمستقبل ، شريطة ان يكون تفاهمهما على ارضية المصلحة العليا والتفاهم بمصداقية مع الآخرين. ■■



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

لجنة رباعية تجري اتصالات لعقد مؤتمر وطني

العطاس : اتفاق كامل على ترسيم الحدود مع سلطنة عمان

☐ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ كشف السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان بلاده توصلت الى اتفاق كامل على ترسيم الحدود مع سلطنة عمان «وستبدا اللجان الفنية قريباً بتحديد المعالم الرئيسية على الطبيعة» على طول خط الحدود التي تبدأ من راس نوبة ضربة علي في البحر العربي جنوباً، وانتهاء بنقطة المسح الجغرافي على خط الطول ٥٢ درجة وخط العرض ١٩ درجة شمالاً.

وقال في تصريح تنشره اليوم الاربعاء صحيفة «يمن تايمز» الاسبوعية الصادرة في صنعاء بالانكليزية، ان الصيغة النهائية للاتفاق تعد حالياً، وسيوقعها كل من الرئيس علي عبدالله صالح، والسلطان قابوس بن سعيد، واقترحت اليمن «ان يكون توقيع الاتفاق في صنعاء ونامل بان يتم ذلك قريباً».

وعن الحالة الامنية التي باتت تؤرق المواطنين قال ان الاجهزة المختصة «تبذل حالياً كل الجهود من اجل كشف مخططي هذه الاعمال ومدبريها، واستطعنا كشف بعض



المصدر : الحيـــــاة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو 1997

الخيوط وبالفعل قبض على خمسة اشخاص ويلاحق عدد آخر صارت هوياتهم معروفة لدى الاجهزة الامنية».

واعتبر ان ثمة «مؤشرات تربط بين ما حصل مساء الجمعة الماضية قرب منزلي والاعتداء على وزير العدل».

وسئل هل هناك ايد اجنبية وراء هذه المحاولات، فاجاب: «لا استطيع ان اقول شيئاً في هذا الشان». واوضح ان الذين ارتكبوا هذه الاعمال هم من «الفئات التي تشعر بان مصالحها تضررت من الوحدة، بعدما كانت اعتادت ان تقبض من الدولة ومن جهات اخرى».

ورداً على سؤال عن العلاقة بين الحزب الاشتراكي الذي ينتمي اليه ويحتل مقعداً في مكتبه السياسي والمؤتمر الشعبي العام، وهل يناور المؤتمر في علاقته مع الاشتراكي، قال العطاس: «الحوارات المكثفة بيننا جارية، وادت الى نتائج طيبة في شان صياغة مشروع للتحالف الاستراتيجي بين الحزب والمؤتمر باعتبارهما شريكين. وهذا التحالف مهم بالنسبة الى مستقبل اليمن ووحدته (...) ونحن لا نريد ان نصدق ما يثار في هذا المضمار بين الحين والآخر، وليست لدينا اي قرائن تجعلنا نشك في ان المؤتمر يناور في علاقته مع الحزب، بل لدينا الثقة الكاملة بقيادة المؤتمر، ويجري التواصل بيننا باستمرار، وان قضية التحالف بين الحزب والمؤتمر قضية مهمة، ومع ذلك لا نريد للحزب والمؤتمر ان يحتكرا الساحة السياسية».

من جهة اخرى علمت «الحياة» ان لقاء عقد مساء الاثنين الماضي في منزل الشيخ سنان ابو لحوم احد ابرز مشايخ قبائل بكيل ضم شخصيات اجتماعية وسياسية ونيابية بارزة. ودرس المجتمعون امكانات الدعوة الى عقد مؤتمر وطني عام لمناقشة الازمة السياسية والاقتصادية وسبل وضع حد لحال التدهور الامني، خصوصاً بعد سلسلة الاعتداءات المسلحة التي تعرض لها مسؤولون كبار في الدولة والحزب الاشتراكي، وتقريب وجهات النظر بين الفئات السياسية المختلفة من اجل «خلق جو من التلاحم الوطني وسد الثغرات امام اعداء الوحدة والديموقراطية الذين يسعون الى زرع بذور الفرقة والفتنة واليمن على ابواب اول انتخابات تقام على اساس التعددية الحزبية». وتمخض الاجتماع عن تشكيل لجنة رباعية من السادة: علي جبر علوي وكيل وزارة النفط والثروات المعدنية ومحمد عبدالله الفسيل النائب في البرلمان، وعبدالقدوس المضواحي احد قادة التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، والدكتور محمد عبدالملك المتوكل. وكلف اعضاء اللجنة مهمة الاتصال بالشخصيات الاجتماعية والسياسية والمنظمات المهنية والابداعية لشرح اهداف المؤتمر المقترح ودعوتها الى الاشتراك في اعماله.
كما تقرر عقد لقاء ثان الاسبوع المقبل للشخصيات والفاعليات التي ستوافق على الدعوة الى مثل هذا المؤتمر، لتحديد تاريخه والمواضيع التي يجب ان يتضمنها جدول اعماله.

لقطات

■ كشف مصدر مطلع في وزارة الدفاع اليمنية ان عدد قوات الجيش التي انزلت الى المدن الرئيسية لمساعدة قوى الامن في تطبيق الخطة الامنية، بلغ ٦ آلاف عنصر. وقال ان امر الخطة الامنية منوط في هذه المرة بوزارة الدفاع وليس وزارة الداخلية التي اعتبرت مقصرة في ضبط التسيب الامني.

وذكر العميد هيثم قاسم وزير الدفاع لـ «الشروق» ان الجيش سوف يبقى في الشارع حتى يستتب الامن، وان الخطة تقضي بالبدء بالمحافظات الرئيسية ثم التوسع بالتدريج. ولم يعلق على القول ان الجيش اليمني سبق الجيش الجزائري في النزول الى الشارع، فالاول نزل بعد ٦ ايام من الانتخابات التشريعية، في حين نزل الثاني قبلها بـ ٦ اشهر.

□ ذكرت مصادر مطلعة لـ «الشروق» ان نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض، غادر صنعاء متوجها الى عدن عشية نشر قرار العفو عن علي ناصر وجماعته. وقالت ان البيض ابدى انزعاجا من عدم نشر قرار آخر تم اتخاذه من قبل مجلس الرئاسة بالعفو عن ١٦ محكوما من «الجبهة الوطنية» (تنظيم شمالي سابق كان مواليا للحزب الاشتراكي). وتاخير اعلان القرار الثاني حوالي ٢٤ ساعة ترك الاشتراكيين في حالة انزعاج، لأن العديد من اوساطهم فسرت موافقتهم على قرار العفو عن علي ناصر بانها عبارة عن صفقة.

يذكر ان البيض «حرد» في اكثر من مناسبة سابقة.

■ تفيد مصادر في صنعاء، بان استعمال المسؤولين لكلمة «فترة انتقالية» بدلا من «مرحلة انتقالية»، هو نوع من تطبيع يهدف الى الايحاء بان الفترة الانتقالية هي عامين ونصف عام، وقابلة للتمديد، ولكن وفق تسمية جديدة هي المرحلة الانتقالية. وهذا التفسير من جانب المصادر «المشاغبة»، يوحي بتاجيل الانتخابات التشريعية التي يؤكد غالبية المسؤولين انها سوف تجري قبل موعدها المحدد.

■ اجمعت مصادر ديلوماسية اجنبيةوعربية في صنعاء، على القول ان واشنطن ابلغت الى الحزبين الحاكمين ضرورة تعزيز الديموقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة. وقالت المصادر ان واشنطن ترى في تحالف الحزبين، ايجابية كبيرة، لانه يحفظ الاستقرار ويمنع التوتر، ويعزز من الديموقراطية في المنطقة. واضافت ان الادارة الاميركية ترى في الديموقراطية اليمنية، ظاهرة تستحق الاشادة لانها تنزع نحو توسيع قاعدة المشاركة، التي تعتبرها ضمانة استمرارها. وفي الوقت ذاته نصحت الادارة الاميركية بضرورة عدم الاستئثار بالسلطة.

العطاس : التوصل لاتفاق حول ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان

حملة إعتقالات يمنية لضبط المسئولين عن محاولات الاغتيال الأخيرة

صنعاء ـ وكالات الأنباء ـ اكد حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن انه تم التوصل إلى اتفاق حول ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان . وقال العطاس فى تصريحات ادلى بها لصحيفة « اليمن تايمز » التى تصدر بالانجليزية فى صنعاء وتنشره فى عددها الصادر اليوم ان اللجان الفنية المختصة بترسيم الحدود بين البلدين تستعد للقيام بتحديد نقاط الحدود بين البلدين على الطبيعة مشيرا إلى انه يجرى حاليا تجهيز الصيغة النهائية للاتفاق .

وحول الامن فى اليمن قال انه تم القاء القبض على خمسة اشخاص من المواطنين فى الاحداث الاخيرة المخلة بالأمن بينما تلاحق اجهزة الامن آخرين هويتهم معروفة لديها .

وكانت صحيفة الميثاق اليمنية الصادرة فى صنعاء امس الاول قد كشفت النقاب عن خمس محاولات لاغتيال عدد من المسئولين الحكوميين وقيادات التنظيمات والأحزاب السياسية فى اليمن وقالت الصحيفة ان هناك أحد عشر آخرين من القيادات تعرضوا لمحاولات اغتيال بعضهم تم اغتياله بالفعل والبعض الآخر أصيب بجراح خطيرة . لكن الصحيفة لم تشر إلى اسماء هؤلاء المسئولين أو مناصبهم .



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

النقطة الاخيرة كانت "مثلث وادي حبروت"

تأكيد من عمان للاتفاق على ترسيم الحدود مع اليمن

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ علمت «الحياة» امس ان الزيارة التي قام بها السيد عبدالعزيز الرواس وزير الاعلام العماني لصنعاء هذا الاسبوع كانت زيارة حاسمة انتهت الى الاتفاق الكامل بين البلدين على ترسيم كل نقاط الحدود بينهما.

وقالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» ان السيد الرواس ابلغ الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح موافقة السلطان قابوس بن سعيد على الاقتراح اليمني الذي كان حمله وزير الخارجية الدكتور عبدالكريم الارياني الى مسقط يوم ٩ ايار (مايو) الجاري في شأن طريقة تسوية الخلاف المتعلق بالنقطة الحدودية الاخيرة في اطار اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين. واوضحت المصادر ان هذه النقطة تعرف باسم «مثلث وادي حبروت». وبموجب الاقتراح الذي تضمن تحديداً للمناطق التي ستكون في حوزة عمان والمناطق التي ستكون في حوزة اليمن في هذه المنطقة، سيحصل العمانيون على مساحة من الارض تقوم فيها قلعة عمانية قديمة، وسيحصل اليمنيون على مساحة من الجهة الاخرى، وان اقتضى ذلك تعديلاً جزئياً في المسار المستقيم لترسيم خط الحدود.

واعتبرت موافقة السلطنة على الاقتراح بعد اسبوع واحد فقط من عرضه وبعدما درسه فنيون وخبراء في المساحة، مؤشراً الى توافر النية الحسنة والارادة السياسية لدى البلدين لانهاء موضوع الحدود وفتح صفحة جديدة في العلاقات سياسياً وامنياً واقتصادياً.

واضافت هذه المصادر التي تعتبر قريبة من المفاوضات الدائرة بين البلدين ان تطورين اساسيين كسرا الجمود الذي ساد محادثات الحدود بين البلدين منذ العام ١٩٨٢، الاول هو اتخاذ القيادة السياسية في كلا البلدين قراراً جريئاً بتولي الموضوع بنفسها مباشرة بدل اللجنة الفنية المشتركة التي كانت شكلت لهذا الغرض، الامر الذي وفر الحسم السياسي على اعلى مستوى. والتطور



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

الثاني هو التغيير الكبير في الآراء والتفاهم الكبير الذي تبعه نتيجة الزيارات التي قام بها فريق ميداني مشترك لمعاينة الحدود على الطبيعة اذ اتضحت حقوق كل طرف.

وحددت نقطة التحول في مفاوضات البلدين بشهر ايلول (سبتمبر) ١٩٩١ متذكرة في هذا الصدد بما شهدته مسقط وصنعاء في هذه الفترة من حركة اتصالات مكوكية استمرت حتى تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها.

ورداً على سؤال عن الخطوة المقبلة بعد ان يصبح الاتفاق جاهزاً للتوقيع عليه، قالت المصادر ان البلدين على وشك دخول مرحلة «الصياغة القانونية» للاتفاق السياسي والفني الذي تم التوصل اليه، مشيرة الى وجود صيغ عدة في هذا المجال مثل تقديم كل طرف مشروع اتفاق يستخلص منهما مشروع موحد، او ان تلتقي لجنة من الطرفين فتعد مشروعاً واحداً للاتفاق ترفعه الى القيادة في كل من البلدين.

وذكرت بوجود لجنة وزارية خماسية في اليمن شكلت منذ فترة طويلة مهمتها الاعداد القانوني لاتفاق الحدود مع عمان وتضم وزراء الدفاع والخارجية وشؤون مجلس الوزراء والعدل والشؤون القانونية. كما ذكرت بوجود ديوان التشريع التابع لمكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية في سلطنة عمان المكلف الموضوع نفسه.

وتوقعت المصادر التي اعتبرت ان حكمة السلطان قابوس ونظرته الى العلاقات مع الجيران كعنصر اهم من «كيلومتر من الارض هنا او هناك» كانتا من الاسباب الرئيسية لانجاح مفاوضات الحدود. كذلك توقعت الا يقتصر الاتفاق على مجرد خط الحدود، بل ان يتضمن ملاحق تكميلية اخرى تنص على التفاهم السياسي والاقتصادي، وقد يشمل اتفاقات على اقامة مناطق اقتصادية حرة مشتركة وتشجيع الاستثمارات في البلدين. ونوهت في هذا الصدد باتفاق الحدود الذي وقعته عمان والمملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩، وشمل اضافة الى موضوع ترسيم الحدود ملاحق تتعلق بحقوق الرعي وجوانب اخرى.

ووافقت على صحة المعلومات التي تقول ان اليمن وجهت دعوة الى السلطان قابوس بن سعيد لزيارتها رسمياً وتوقيع اتفاق الحدود. واضافت ان العاهل العماني وافق من حيث المبدأ على الدعوة، خصوصاً ان كبار المسؤولين في صنعاء وفي مقدمهم الرئيس اليمني ونائبه ورئيس وزرائه زاروا عمان سابقاً.

وعلى رغم ان هذه المصادر اكدت ان توقيع الاتفاق في مسقط او صنعاء لا يثير مشكلة من اي نوع، الا انها توقعت ان يجري التوقيع قريباً وان يحاط بمراسم احتفالية كبيرة.



مجلس النواب اليمني يقر قانوني الانتخابات وتنظيم حمل الأسلحة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

صادق مجلس النواب اليمني أمس على مشروعي قانون الانتخابات العامة وقانون تنظيم حمل الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والاتجار بها، بعد ان حازا الاغلبية المطلوبة بين أعضاء المجلس في التصويت النهائي عليها، في إطار عملية الاسراع بإصدار التشريعات الجديدة لانهاء الفترة الانتقالية والاعداد لعقد الانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ووضع حد للعبث بالأوضاع الأمنية.

وتمت المصادقة على مشروعي القانونين بعد الجدل الذي أثاره بين النواب وفي أوساط الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية. وتعدى هذا الجدل أيضا الى الدوائر القبلية والاجتماعية في مختلف أرجاء اليمن، مما ترتب عليه إرجاء التصديق على قانون الانتخابات لعدة مرات متوالية.

وكانت فترة الانعقاد الأخيرة هي أطول فترة للجلسات البرلمانية منذ إعلان دولة الوحدة، واستمرت منذ يوم ١٨ ابريل (نيسان) الماضي حتى أمس، وتناولت مشروعي القانونين المذكورين، اضافة الى القضايا التي طرحها مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء على المجلس، وعلى رأسها خطة الحكومة لاقرار الأوضاع الأمنية.

وقبيل المصادقة على مشروعي القانونين في الاجتماع الذي ترأسه الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس المجلس استمع المجلس الى تقرير من العقيد غالب مطهر القمش وزير الداخلية والأمن حول التحقيقات التي تجري للكشف عن المتهمين في محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام، ومحاولتي تفجير منزلي سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء.

نائب الرئيس اليمني يدعو لمؤتمر وطني لبحث انجازات الوحدة خلال عامين

عدن: من لطفي شطاره

دعا علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني حزبه والمؤتمر الشعبي العام (الشريكين في الحكم) الى تقديم تقييم كامل للاتفاقات الوحدوية التي تمت بين حكومتي شطري اليمن سابقا، وطرحها على مؤتمر وطني تشارك فيه كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية، لمناقشة العمل الوطني، وتقييم تجربة عامين من عمر الوحدة اليمنية، وذلك لتهيئة الظروف للانتقال الى شرعية الدستور بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وشجب نائب الرئيس اليمني ـ الذي كان يتحدث امس في عدن امام المشاركين في الندوة العلمية التطويرية والتطبيقية حول الاصلاح والبناء الوطني ـ اعمال العنف والارهاب التي تستهدف ضرب الوحدة والديمقراطية، وقال «المزعج من تلك الاصوات التي ارتفعت بهستيريا ضد الديمقراطية، هو صوت العنف والارهاب، وعلينا ان نبحث عن الاسلوب المناسب لاسكات صوت العنف والارهاب، الذي يراد به تمزيق اليمن، وادخاله في دائرة العنف والفتنة».

وشدد علي سالم البيض على ضرورة تماسك الجميع لمجابهة هذا الوضع، واقامة تحالفات وطنية واضحة وعلنية لحماية الوحدة، «حتى لا ينجر اليمن الى طريق العنف والارهاب، طريق الهلاك والدمار»، مؤكدا ان هذا الطريق لا يستهدف شخصا او شخصين، وانما هو موجه لضرب التجربة الديمقراطية.

وقال ان «الشعب لن يفرط بالوحدة، ولن يتراجع عن الديمقراطية، ولن ينساق الى الفتنة»، داعيا الجميع الى التماسك ورص الصفوف وتكريس التسامح، واقامة جبهة شعبية ضد الارهاب والعنف لخلق مناخ جديد يساعد على التطور والتقدم.

وأراد نائب الرئيس اليمني ـ من خلال كلمته، التي جاءت عشية احتفالات الشعب بمناسبة مرور عامين على تحقيق الوحدة، الذي تصادف يوم الجمعة ٢٢ مايو (ايار) ـ التركيز على المسائل التالية:

ـ ماذا نُفذ من اتفاقات الوحدة، خاصة تلك التي اكدت على الاخذ بالافضليات والايجابيات التي تحققت في كل شطر سابقا.

ـ تأكيد دور الحزبين الحاكمين في تحقيق الوحدة اليمنية، وامكانية تحالفهما في هذه المرحلة قبل انتهاء الفترة الانتقالية، والدخول في الانتخابات التشريعية، وهو ما اشار اليه نائب الرئيس اليمني نصاً بقوله «بعض الاحزاب تريد أكل الكعكة دون دفع الثمن».

ـ التحذير المباشر الى الجهات التي تقف وراء الارهاب والاغتيالات الموجهة الى اعضاء حزبه، مؤكدا عدم قدرة الحزب الاشتراكي اليمني على السكوت امام موجة العنف التي تلحق باعضائه وقال «الى هنا وكفاية».

ـ تأكيد المستقبل المشرق الذي ينتظر اليمن في ظل المعطيات الاقتصادية والمؤشرات النفطية الاخيرة، ومدى اهمية الاستقرار والامن لجلب مزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، وانه بدون ذلك الاستقرار لن يجازف مستثمر بالعمل في اليمن.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الاوسط»

الاغتيالات السياسية تستهدف ضرب التنمية الدستور ينظم عملية تشكيل الأحزاب

عدن: من لطفي شطاره

اكد جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ـ وأحد ابرز قيادات الحزب ـ ان ما يتعرض له الحزب الاشتراكي اليمني من محاولات اغتيال، تنبع من الرغبة في اثارة المشاكل والفتن في البلاد، وقال ان حزبه سيحتكم الى القانون والعدالة للرد على مثل هذه الهجمات، خاصة ان هناك بوادر طيبة من مجلس الرئاسة والحكومة والاجهزة الامنية، لتطبيق الخطة الامنية، والبحث عن المشتبه فيهم.

وأوضح ـ في حديثه لـ «الشرق الاوسط» ـ ان هناك عدداً من المعتقلين السياسيين لم يطلق سراحهم بعد، وعبر عن امله في ان يطلق سراحهم في القريب العاجل.

وفي ما يلي نص الحديث:

منذ قيام الوحدة اليمنية وقيادات حزبكم تتعرض للاغتيالات والاعتداءات المسلحة حتى وصلت الى قيادات عليا في الحزب مثل الامين العام المساعد ورئيس الحكومة، لماذا هذا الهجوم على حزبكم دون الاحزاب الاخرى على الساحة السياسية اليمنية؟

ـ الوصول الى الحقيقة كاملة سوف يستغرق بعض الوقت، لمعرفة دوافع القوى والاشخاص الذين يقفون وراء هذه الاغتيالات، ولكن التفسير الاولي لذلك هو ان استهداف الحزب الاشتراكي اليمني انما ينطلق من رغبة هذه القوى في اثارة المشاكل والفتن في البلاد، لأن الحزب الاشتراكي حزب اساسي وشريك اساسي في قيام الوحدة واعلان الديمقراطية والتمسك بها، وأنا افسر الموضوع بأنه لا يستهدف اشخاصاً معينين في الحزب، وإنما يستهدف مشروع الحزب الحضاري الوحدوي الديمقراطي الذي يهدف الى تحديث اليمن وعصرنتها وإخراجها من التخلف والتحاقها بالدول المتقدمة، وطبيعي ان يصطدم هذا المشروع بمصالح قوى معينة، تستفيد من التخلف وتدني المستوى المعيشي في البلاد.

وهذا المشروع يستفز هذه المصالح، لأن هناك من يعتاش على الانفلات الامني، ومن نمت مصالحهم في ظل ظروف انعدام القانون. ويبدو ان صوت الرصاص اسمع العالم هذا الهجوم، ولكن لا يمكن فصل هذا الهجوم عن الهجوم الآخر عبر الصحافة، وبعض خطباء المساجد الذين يهاجمون الحزب ويكفرون اعضاءه، فهذه عملية متكاملة، ويمكن وصفها بالهجوم الشامل على الحزب من الكلمة الى الرصاص.

● **هل تتهمون الاصوليين بالوقوف وراء هذه الاعمال، والهجوم على الحزب؟**

ـ سياسة الحزب لا تتهم اي شخص او حزب بعينه، ولا نريد كحزب ان ندخل في حروب كلامية دون براهين كافية، بل نريد ترك ذلك للقضاء والنيابة العامة للتحقيق فيه، وعندما تقول كلمتها سوف نقول كلمتنا بعد ذلك.

● **ما هي ردة الفعل التي سيتخذها الحزب اذا ما كشفت كافة الادلة عن الجهة التي تقف وراء الهجوم على حزبكم؟**

ـ لا يمكن للحزب ان يسلك اي سبيل للرد على مثل هذه الافعال سوى سبيل النظام والقانون من خلال الدولة واجهزتها، وكذا العدالة والدستور التي نريد منها ان تحترم حقوق الانسان، حتى ذلك الذي يتهم بمهاجمة اعضاء الحزب او مراكزه، ونحن حتى الآن نراهن على قوة الرأي العام الذي يستنكر هذه الافعال، ونراهن ايضا على العدالة والقانون، ونطالب بتطبيقه، واعتقد ان هناك بعض البوادر الطيبة من خلال قرارات الحكومة ومجلس الرئاسة والبرلمان واجهزة الامن في تطبيق الخطة الامنية، من خلال البحث عن المشتبه فيهم والخارجين عن القانون، وليس لدينا اي وسيلة اخرى، وكل هذه الحوادث ضد الحزب لا تؤثر عليه لأنه لا يسلك منهجاً مؤقتاً ولكنه منهج عام.

● **كيف تنظرون الى قرار العفو العام عن السياسيين المحكوم عليهم او المطلوبين للعدالة؟ وما**



المصدر : الشرق الاوسط (التنية)

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هو موقف حزبكم اذا اسس علي ناصر محمد حزباً او عاد الى الحياة السياسية للدخول في الانتخابات المقبلة؟

- قرار العفو هو تحصيل حاصل، لاننا اعتبرنا قيام دولة الوحدة يجب ما قبله وليس لدى الحزب رغبة اطلاقاً في الالتفات الى مشاكل الماضي، او تصفية حسابات مع احد، لان العنف السياسي قد ساد الساحة اليمنية لسنوات عديدة، واذا اردنا ان نسير الى الامام فعلينا ان نلغي التفكير الثأري. اما في ما يتعلق بتشكيل حزب سياسي لعلي وانصاره فهذا امر متروك لهم، ونحن لسنا قيمين على القانون، او لاننا الذين نحدد من يحق له ان يؤسس او لا يؤسس حزباً سياسياً.

هناك قانون للاحزاب، وهناك الدستور، ومن خلاله ينبغي النظر الى ذلك، وفي اعتقادي انه يحق لاي مواطن ان يؤسس حزباً اذا اراد.

● **ما هو الموقف الذي سيتخذه حزبكم اذا ما طلب علي ناصر العودة اليه؟**

- اللجنة المركزية للحزب لها نظامها الداخلي ولوائحها، والحزب ينظر في كل حالة بعينها، ويقيمها في ضوء النظم الداخلية والحيثيات الموجودة، وأريد ان اقول أن هناك عدداً من المعتقلين كانوا في الشمال قبل الوحدة اطلق سراحهم، ولكن هناك البعض ما زال رهن الاعتقال، ونأمل ان يطلق سراحهم.

● **بصفتكم رئيساً سابقاً لحزب الوحدة الشعبية اليمنية «حوشي» - الذي اندمج مع الحزب الاشتراكي اليمني بعد قيام الوحدة - ما هي حقيقة الانشقاقات بين صفوف حزبكم بعد انفصال الجبهة الوطنية الديمقراطية، والاعلان عن حزب «فتاح» التصحيحي؟**

- تأسس الحزب الموحد عام ١٩٨٩، ولكن جناحه في شمال اليمن ظل فرعاً غير معلن عنه، من حيث انه ينتمي للحزب الاشتراكي اليمني.

ولكن كانت هذه تسمية اجرائية، مراعاة للظروف السياسية التي كانت سائدة بين شطري اليمن، ومن ثم جاء اسم «حزب الوحدة الشعبية»، وقد كلفت لقيادة الجبهة بقرار من المكتب السياسي للحزب وهي، مهمة ذات طابع فني، انا لا استطيع ان اقول انه لا توجد انشقاقات على الاطلاق، ولكن هذه القضية جرى تضخيمها اكثر مما ينبغي، هناك بعض العناصر التي اعتقدت ان الحزب لن يحل مشاكلها بعد الوحدة على النحو المطلوب، وبالذات اولئك الذين بدون اعمال او مرتبات، ولذلك قرروا ان يعملوا باسم الجبهة الوطنية الديمقراطية، وهذا حق لهم وأمر طبيعي، لان هذه هي الديمقراطية الحقيقية.

وفي ما يتعلق بتيار «فتاح» التصحيحي، فهو تيار وهمي عبارة عن مجموعة من البيانات والاوراق بايعاز من بعض الجهات لإثارة ضجة داخل الحزب. وتوضيحاً فإن الحزب الاشتراكي اليمني لديه نظام داخلي جديد يسمح للاعضاء بممارسة حق الاختلاف علناً، والتعبير عن ارائهم، وليس لدينا خوف من اعلان اختلافنا حول اية قضية من القضايا الموجودة.

● **هل هناك تنسيق بين الحزب والمؤتمر (الحزبين الحاكمين) للاندماج في حزب واحد، قبل الدخول في الانتخابات التشريعية المقبلة؟**

- المطروح هو ليس الاندماج ولكن التحالف، اي الانتقال من الشراكة الى التحالف، وطبيعي ان تبحث الاسس الموضوعية لمثل هذا التحالف. وبالنسبة للحزب فلديه سياسة ثابتة بالنسبة للتحالف مع المؤتمر الشعبي العام، وعلى استعداد للتحالف مع اي قوى وأحزاب وطنية اخرى اذا ما امكن الاتفاق على برنامج سياسي وعلى قضايا البلاد، والحديث عن الوحدة بين اي حزب وآخر هو حديث مبكر، قبل ان يجرب هذان الحزبان الزمالة، والعيش مع بعضهما، لانه حتى قيام الاحزاب للوحدة - الآن - لا يمكن ان تكون ذات قالب واحد، ويمكن ان يكون داخلها تياراتها، وهذا ما يجب ان نتوقعه.



اليمن والوضوح

■ بالنسبة الى عدد كبير من اليمنيين يأتي الاحتفال بالذكرى الثانية للوحدة في جو يفرض مراجعة شاملة لأحداث العامين الماضيين بسلبياتها وايجابياتها، وذلك حتى يصير في الامكان الانتقال الى المرحلة المقبلة، مرحلة الانتخابات العامة في ظل نظام التعددية السياسية، فتكون الديموقراطية صمام امان للوحدة وليس الباب الذي تدخل منه كل انواع المشاكل فيزداد الوضع في البلد سوءاً وتدهوراً وتتحول الوحدة بمثابة الشماعة التي تعلّق عليها كل المصائب في حين انها براء منها.

مرة اخرى لا بد من التذكير قليلاً بالظروف التي تمت بها الوحدة لئلا يكون استسهال في القفز الى اعطاء الاحكام: كان البديل من الوحدة في الجنوب العودة الى انواع مختلفة من الصراعات في ظل ازمة اقتصادية خانقة وغياب الممول الاساسي للنظام، اي الاتحاد السوفياتي. وكان البديل من الوحدة في الشمال عدم القدرة هذه المرة على الوقوف موقف المتفرج مما يجري في الجنوب على غرار ما حصل اثر احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. فالنظام في الشمال كان يدرك تماماً ان اي احداث تقع في الجنوب ستنعكس عليه سلباً، اضافة الى انه لم يكن مستبعداً ان تمتد اليه بطريقة او بأخرى.

باختصار شديد كانت الوحدة، اضافة الى كونها الوضع الطبيعي في بلد مثل اليمن، المخرج الوحيد لأهل الشمال والجنوب في آن، وتوجه الشمال الى الجنوب على غرار انتقال اهل الخطيب لطلب يد الخطيبة ولم يرفض الشمال اي طلب تقدم به اهل الخطيبة في سبيل اتمام الوحدة في اسرع ما يمكن.

الآن تمت الوحدة ولم يعد مطلوباً المحافظة عليها كوحدة لأنها تحولت امراً واقعاً، ولم يعد الخطر في وجود انفصاليين في الشمال او في الجنوب، بل الخطر من نوع آخر مختلف تماماً، اي من سلسلة من اعمال العنف يمكن ان تتطور في اتجاه ادخال البلاد في حلقة مفرغة تأكل الاخضر واليابس ولا يكون فيها رابح. ولا شك في ان مثل هذا الخطر ليس وهماً وهو ليس من الاخطار التي يمكن الاستخفاف بها في ضوء ما شهدته البلاد من احداث في الاسابيع الاخيرة. وهي احداث تظهر ان الوضع الامني ليس على ما يرام وان الاختراقات ممكنة في غياب تصور واضح لمرحلة ما بعد الوحدة التي يفترض ان تبدأ مع انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وحده مثل هذا التصور الواضح يمكن ان يكفل تجنيب البلاد سلسلة من الهزات. ولا يكفي في هذا المجال القول ان الجميع ملتزم انهاء الفترة الانتقالية بل لا تزال مطروحة منذ اشهر عدة الاسئلة نفسها، اي كيف الوصول الى نهاية الفترة والوضع في البلد متماسك، وكيف ستجري الانتخابات وفي ظل اي ظروف وما هو نوع التحالفات المقبلة وما هي الضمانات للحزب الاشتراكي حتى يصير ممكناً الحديث عن جيش واحد في البلد وعن اجهزة امنية فعالة؟. ان المرحلة تحتاج الى الوضوح اولاً والى حكومة انتقالية تتمثل فيها كل القوى السياسية كي يتأمن تجاوز فترة الاشهر الستة المقبلة بأقل مقدار من الأضرار، اذ لا يكفي القول ان الوحدة في خير حتى يتمكن المواطن العادي من القول انه يستطيع ان ينام وأبواب بيته مفتوحة. فقبل الوحدة كانت مشاكل وبعد الوحدة مشاكل، ومشاكل ما بعد الوحدة لا يمكن ان تعالج بأي شكل بالطريقة نفسها التي عولجت بها مشاكل ما قبل الوحدة.

خيرالله خيرالله



المصدر : الوطن العربي
اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢



علي عبد الله صالح أفلت من محاولة اغتيال

اليمن : صراع القبائل والسلطة

قادة الحزب الماركسي في عدن يتعاطون الخمور علناً

لعبة شد الحبل بين الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، والتي اتخذت طابعاً دراماتيكيا في كثير من الأحيان، امتدت الآن إلى قوى اجتماعية وسياسية تنذر بمزيد من الانهيار في هياكل السلطة، وربما ينسحب ذلك إلى تصدع البناء الاجتماعي.

فالقرار الذي اقره مجلس النواب اليمني مؤخراً بفرض خطة أمنية تحظر على المواطنين حيازة السلاح قصد به - كما تؤكد مصادر يمنية مطلعة - تجريد القبائل الكبيرة في اليمن من أسلحتها، وفرض هيمنة الحزبين الحاكمين دون غيرهما من القوى الاجتماعية والسياسية على الساحة اليمنية.

وقد جاء الرد بأسرع مما تصور قادة الحزبين الحاكمين في دولة الوحدة، اذ بعد أقل من ٢٤ ساعة من تصديق البرلمان اليمني على الخطة الأمنية، جرت محاولة لتفجير منزل عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد، وفي أعقابها جرت معركة بالذخيرة الحية بين حراس بيته، ومجهولين حاولوا اقتحام البيت، اعتقاداً منهم ان اجتماعاً لمجلس الرئاسة كان منعقداً في لحظة الهجوم.

ومعروف ان مجلس الرئاسة اليمني هو أعلى سلطة في البلاد، ويضم الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض. فضلاً عن قيادات أخرى من الحزبين الحاكمين. والمثير هنا ان هيئة مجلس الرئاسة افلتت بأعجوبة من الكمين بعد ان تقرر في اللحظة الأخيرة تأجيل الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في الزمان والمكان اللذين تمت فيهما عملية تفجير بيت عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد.

عضو في البرلمان اليمني قال: ان موجة العنف في اليمن أسرع من محاولة احتوائها، ربما لأن العنف انتقل إلى فئات اجتماعية جديدة، هم المحبطون في قاع الهرم الاجتماعي.

عضو آخر كشف لـ «الوطن العربي» حقيقة مثيرة حين قال: ان البرلمان كان يناقش مع الحكومة قضية الاعتداء الذي وقع على وزير العدل، في الوقت الذي كانت تجرى فيه محاولة تفجير منزل عضو الرئاسة اليمني.

وأردف قائلا: لقد عارضنا في داخل البرلمان مشروع قانون يحظر على المواطن اليمني حيازة سلاح من دون ترخيص، لأننا نعرف ان كل مواطن يمني مسلح وهذه قضية قديمة، لها أبعاد اجتماعية، وأخرى قبلية، ولا نستطيع في يوم وليلة ان نغير الأحوال. والا نكون قد قفزنا فوق الواقع، ولن نحقق شيئاً يذكر.

ويضيف المحلل السياسي الحاج علي السقاف رئيس تحرير مجلة «الآمال العربية»

المستقلة : ان سلاح اليمني كعرضه ، لا يفرط فيه أبداً مهما كانت الأسباب والمبررات ، واليمنيون بطبيعتهم شعب مسالم ، لا يميل إلى العنف ، الا إذا شعر بالظلم الاجتماعي أو السياسي ، وإذا كانت حكومة الحزبين الحاكمين تريد محاصرة ظاهرة العنف والاغتيالات السياسية ، فليس بمثل هذا القرار ، ولا بتطبيق خطط أمنية ، وفتح المعتقلات . وإنما بالانفتاح الحقيقي على التيارات السياسية في البلاد . واجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة . يشعر فيها المواطنون والأحزاب انهم شركاء في صنع سياسة بلادهم ، وليست مفروضة عليهم من أعلى .

ويقول رئيس قسم مكافحة السرقات في اليمن العقيد عبد الرحمن الشرجبي ان الاجراءات الأمنية الجديدة التي اتخذتها السلطات اليمنية استهدفت تحجيم ظاهرة السيارات المسروقة التي تجري في شوارع اليمن بدون لوحات أرقام معدنية . وقد بدأت هذه الظاهرة عام ١٩٨٩ ، لكنها انتشرت بصورة واسعة النطاق بعد أزمة الخليج ، وعودة ٢٥٪ من قوة العمل اليمني التي كانت تعمل في دول الخليج . وخصوصاً السعودية إلى البلاد من دون ان تتوفر لها فرص عمل حقيقية ، مما ساهم في تحول العاطلين الى لصوص ، وعصابات قطاع طرق . كما تحول البعض الآخر إلى قتلة مأجورين (مرتزقة) يعملون لصالح من يدفع اكثر .

وتشير التقارير الأمنية الصادرة حديثا في صنعاء إلى ضبط ٤٠٠ قطعة سلاح في منطقة «آب» الواقعة على بعد ٢٣٠ كيلو متراً من العاصمة صنعاء . كما تم ضبط حوالي ٢٠٠ سيارة تسير في الطرق العامة من دون لوحات أرقام معدنية . هذا في الوقت الذي تسيطر فيه حالة من الغضب والتذمر في أوساط القبائل الكبرى في الشمال «حاشد» و «بكيل» وكذلك في الجنوب . بسبب الاعتقاد السائد حالياً ان خطة الحكومة الأمنية موجهة في الأساس ضد القبائل المسلحة ، وتذهب بعض المصادر السياسية إلى أن ثمة مواجهة محتملة في القريب العاجل بين السلطة اليمنية ، والقبائل الرئيسية في اليمن ، بدعوى فرض الأمن في البلاد ، بعد ان حاول الحزب الاشتراكي اليمني الوقيعة بين المؤتمر الشعبي الذي يقوده علي عبد الله صالح والقبائل اليمنية ، عندما زعمت قيادات في الحزب الاشتراكي ان اكثر من ٢٠ عنصراً قيادياً في الحزب تعرضوا خلال الشهور الستة الماضية إلى اغتيالات على يد عناصر تنتمي لقبائل يمنية .

وكان عبد الله محمد لطف عضو الحزب الاشتراكي اليمني لقي مصرعه بمحافظة تعز عندما تعرض لوابل من الرصاص وهو في طريقه إلى منزله . وفيما لم تصدر السلطات المختصة أي بيان يشرح ظروف الحادث وملابساته . كما اختفى الجناة وسط الزحام . فان عناصر قيادية في الحزب الاشتراكي اشارت من طرف خفي إلى الاتجاهات الأصولية الاسلامية المتحالفة مع حزب التجمع من اجل الاصلاح بقيادة الشيخ عبد الله الأحمر ، شيخ مشايخ قبيلة حاشد .

وقد أصدر الحزب الاشتراكي بياناً سياسياً ندد فيه بظاهرة الاغتيالات السياسية ، واقتحام مقراته ، وطالب البيان بخروج مسيرات احتجاج على ما تشهده البلاد من فوضى امنية . وحذر البيان الذي وقعه على سالم البيض رئيس الحزب ، ونائب رئيس الجمهورية من ان الحزب لن يستطيع ان يقف مكتوف الأيدي ازاء هذه الأوضاع .

تقول مصادر يمنية ان الحزب الاشتراكي اليمني

حاول استغلال مصرع الفتاة لينا مصطفى عبد الخالق ابنة عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني لاتهام عناصر اصولية وقبلية بقتلها ، في حين ان «لينا» تركت رسالة وقعتها بامضائها ، وببصمة أصبعها ترجع فيه سبب انتحارها إلى ضيقها من ممارسات والدها ، وسلوكياته العدوانية داخل البيت . وتؤكد المصادر ان اقتراح تجريد المواطنين اليمنيين عن الأسلحة قدمته عناصر من الحزب الاشتراكي اليمني في أعقاب اصابة وزير العدل في محاولة جرت لاغتياله . وان هدف الحزب هو تأمين وجوده في الشارع اليمني الذي يناصبه العداء ، خصوصاً في عدن . فقيادات الحزب الاشتراكي تجاهر بتعاطي الخمور ، ولا تراعي التقاليد الاسلامية في الممارسات والسلوكيات . وقد اكتشف المواطنون



المصدر : الوطن العربي
المنامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

أنصار علي ناصر يهددون علي سالم البيض

لا يوجد بيت في اليمن بدون قطعة سلاح

الذين يسكنون في الحارات المجاورة لمسجد بلال بشارع تعز جنوب دار الرعاية الاجتماعية وجود مصنع للخمر البلدي على مقربة من المسجد، وبالبحث والتحري اتضح ان ثلاثة من العناصر القيادية في الحزب الاشتراكي اليمني (الماركسي) هم أصحابه. وقد لجأ المواطنون أولاً إلى قسم الشرطة فلم يحرك ساكناً، فقاموا عقب صلاة الجمعة بفتح المصنع وتحطيم كل ما بداخله من قوارير، وزجاجات وبراميل. كما حطموا جميع معدات تقطير وصنع الخمر، وقد جند المسؤولون الثلاثة ميلشيات الحزب لقمع الجماهير الغاضبة، وجرت مواجهة أصيب فيها عدد من المواطنين، ورغم ذلك لم يتم تحرير محضر في قسم الشرطة.

وقالت مصادر يمنية معارضة ان النظام وقد شعر بعزلته العربية والدولية، وتفاقم أزماته السياسية والاجتماعية، والأمنية في الداخل. حاول الانفتاح على القوى السياسية والأحزاب لكنها لم تستجب لهذا المخطط، وقد حذرت الجبهة الديمقراطية المتحدة، الحكومة من المواقف السلبية تجاه الممارسات الارهابية التي اخلت بالأمن والاستقرار، وقالت الجبهة في بيان لها انها تحمل مجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب مسؤولية ما يحدث.

وفي الاطار نفسه، أي السعي إلى اكتساب مصداقية سياسية، وتوسيع دائرة المتعاطفين مع النظام، كانت قرارات العفو عن مجموعة الرئيس علي ناصر محمد، والذين كانت قد شملتهم من قبل أحكام بالاعدام والسجن المؤبد، وتقول مصادر يمنية ان مجموعة «كوادر قوى ٣٠ يناير» في عدن دعت جميع ضحايا الصراع السياسي من أعضاء التنظيمات السياسية والمواطنين إلى الاشتراك في مسيرة احتجاج، وطالبت المجموعة التي تضم أنصار الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد الحكومة باعادة ممتلكاتهم التي تم الاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة، وتسوية أوضاعهم الوظيفية وكل ما حاق بهم من ظلم نتيجة الصراع في صفوف الحزب الاشتراكي في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

جاء ذلك في الوقت الذي تجري فيه لقاءات غير معلنة بين الحزبين الحاكمين في اليمن، وقادة وزعماء الأحزاب والتنظيمات غير المشاركة في الحكم بهدف ضمان تأييد هذه الأحزاب للخطة الأمنية الجديدة التي جرى تنفيذها مؤخراً في البلاد، وتؤكد مصادر يمنية ان عمر الجاوي أمين عام حزب التجمع اليمني الوحدوي شن هجوماً لاذعاً على خطة الحكومة الأمنية، واتهمها باثارة الفتنة بين القبائل، لأن القبائل لن تقبل بسهولة تنفيذ قرار تسليم الأسلحة التي في حوزتها، فجزء من كيان هذه القبائل هو امتلاكها للأسلحة، حتى وان لم تستخدمها على الاطلاق، كما انه في ظروف الانفلات والفوضى الأمنيين، وعجز أجهزة الشرطة عن فرض الانضباط في الشارع اليمني، فان المواطنين من حقهم استخدام كافة الوسائل للدفاع عن النفس.

إلى هذا يشير مراقبون سياسيون إلى ان الأوضاع في اليمن مرشحة لمزيد من التردي على كافة الأصعدة، وان هناك احتمالات قوية لتأجيل الموعد النهائي للمرحلة الانتقالية في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم. لأجل غير مسمى، وهو الأمر الذي تعارضه قوى سياسية عديدة في اليمن.

صنعاء - الوطن العربي



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٢

في خطاب الذكرى الثانية للوحدة اليمنية

علي صالح يؤكد العزم على تنظيم انتخابات حرة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ أكد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح في خطاب ألقاه امس في مناسبة الذكرى الثانية لاعلان الوحدة اليمنية «عزم الدولة على تأمين كل الظروف والمناخات الملائمة لاجراء الانتخابات العامة بطرق حرة وديموقراطية واحترام نتائج صناديق الاقتراع، وإرادة الناخبين».

وقال في عرضه لوضع بلاده بعد سنتين من الوحدة انه «يحدونا الامل الكبير بأن يحرص الجميع على الانتقال بالوطن الى مرحلة الشرعية الدستورية من خلال الانتخابات الاشتراعية لمجلس النواب المقبل تطبيقاً لاتفاق الوحدة والتحلي بروح المسؤولية والوطنية التي تقتضي مقداراً اكبر من التلاحم الوطني ورص الصفوف، والتنافس السلمي الشريف من خلال البرامج، مؤمنين ايماناً عميقاً بأن لا بديل من المشاركة الوطنية لانجاز المهمات الماثلة امام البلاد في هذه الظروف الصعبة التي لا يستطيع احد ان ينجزها بمفرده».

الاغتيالات

وتطرق الى الوضع الامني في البلاد مشيراً الى «وجود واقع جديد في ظل المناخات الديموقراطية والتعددية السياسية. غير ان كل تلك التحولات الايجابية لم تخل من بعض السلبيات والاخطاء ومحاولات الابتزاز السياسي التي رافقت تجربتنا الديموقراطية التعددية اضافة الى مؤامرات القوى المعادية التي لا ترغب في ان يكون لليمن خياره الديموقراطي الحر، وهو ما يفسر حدوث بعض الظواهر الغريبة عن اخلاق شعبنا وتقاليده وقيمه المتمثلة في الاغتيالات السياسية واعمال التخريب والارهاب.

ومهما يكن الامر، فإننا نجدد تأكيد ايماننا الراسخ بأن الديموقراطية لا يمكن معالجتها الا بمزيد من الديموقراطية. اما الاعمال التي تندرج ضمن الجرائم المهددة لأمن الوطن واستقراره ووحدته الوطنية، فاننا سنواجهها بحزم ومن خلال الوسائل الشرعية الكفيلة اعلاء سلطة النظام والقانون والتصدي لكل من تسول له نفسه النيل من امن الوطن او التآمر على نهجه الديموقراطي وسيادته الوطنية، مؤمنين بأنه لا ديموقراطية دون حماية ولا حماية دون تطبيق سيادة النظام والقانون».

عامل استقرار

وعلى الصعيد الخارجي قال: «ان بلادنا ستسعى جاهدة الى ان تكون مصدر قوة وتطور ونمو لها ولجيرانها ولكل اشقائها، وعاملاً اساسياً في تحقيق الامن والاستقرار وهو ما عبرنا عنه منذ لحظة ميلاد الجمهورية اليمنية وما سنستمر في العمل من اجله ونسعى الى تحقيقه على مستوى الجزيرة العربية والخليج ودول القرن الافريقي بشكل خاص والدول الشقيقة الاخرى في وطننا العربي بشكل عام، متوخين دائماً السعي الى تحقيق الانسجام والتكامل بين المصالح القطرية ومصالح امتنا العربية.

وفي هذه المناسبة نؤكد مجدداً حرص بلادنا على تسوية قضايا الحدود مع جيرانها بالوسائل السلمية والقانونية معبرين عن ارتياحنا للشوط الكبير الذي قطعته محادثات الحدود بين بلادنا واشقائنا في سلطنة عمان التي تجسد حقيقة ان الطريق الوحيد لتسوية منازعات الحدود بين البلدان المتجاورة هو طريق الحوار والتفاهم المشترك والاحترام المتبادل وضمان الحقوق التاريخية والقانونية لكل الاطراف».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢

اليمن في ذكرى مرور عامين على الوحدة

مجلس النواب لم يفرض قوته كسلطة تشريعية وتغيير الحياة البرلمانية رهن باتفاق الحزبين الحاكمين

صنعاء: «الشرق الاوسط»

بالنسبة لكثير من اليمنيين فإن تجربة مجلس النواب «البرلمان» الموحد لم تأت بجديد على الواقع العملي خلال العامين الاولين لدولة الوحدة، وإن اتاحت فرصة للاطلاع على كيفية عمل هذا المجلس من خلال الجلسات التي يبثها التلفزيون.

ذلك ان هذا المجلس الذي يتكون مع اعضاء مجلس الشورى لما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية (١٥٨ عضواً) واعضاء مجلس الشعب الأعلى لما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١١٢ عضواً) اضافة الى اعضاء تم تعيينهم في الايام الاولى لدولة الوحدة وعددهم ٣١ عضواً، لم يتمكن بعد من فرض قوته كسلطة تشريعية خولها دستور دولة الوحدة الكثير من الصلاحيات.

وعند السؤال عن سبب هذا الوضع الذي يعيشه مجلس النواب اليمني يقال للوهلة الاولى ان هناك اتفاقية موقعة بين الحزبين الحاكمين جعلت من الصعوبة بمكان إحداث اي تغيير غير عادي في الحياة البرلمانية اليمنية على الاقل خلال الفترة الانتقالية لدولة الوحدة التي حددت بثلاثين شهراً منذ مايو (ايار) ١٩٩٠م.

كما ان هذا المجلس (البرلمان) يعد بصورة او بأخرى برلمانا معينا لا يتمتع بقوة البرلمان المنتخب مباشرة من الشعب. فنظراً الى تركيبة هذا المجلس، الذي جاءت به ظروف تحقيق الوحدة اليمنية، وجد اعضاؤه انفسهم بين ممثل لأحد الحزبين الحاكمين او ممثل لغيرهما من الاحزاب والتنظيمات السياسية، لم تسمح بوجود كتلتين رئيسيتين (حكومة ومعارضة) كما هو حال سائر المجالس البرلمانية في الدول الديمقراطية، بل ان كثيراً من أعضاء المجلس الذين ينتمون لأحد الحزبين الحاكمين ومن الاعضاء المعينين من رئيس مجلس الرئاسة وقفوا احيانا يوجهون انتقادات حادة وأسئلة واستفسارات للحكومة وكأنهم يقفون في صف المعارضة.

كما ان انشغال عدد كبير من اعضاء المجلس وخاصة اولئك الذين يمثلون الحزب الاشتراكي اليمني وكانوا قبل الوحدة اعضاء في مجلس الشعب الاعلى بمهامهم التنفيذية بحكم المسؤولية التي تحملوها بعد الوحدة ومنهم علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اضافة الى عدد من اعضاء الحكومة والمحافظين والمسؤولين على جهات عديدة ـ انشغال هؤلاء جميعاً ـ جعل اعمال المجلس لا تبدو مثيرة وكبيرة الاهمية كما يعتقد البعض.

ان ما يقوم به مجلس النواب اليمني هو عبارة عن تحصيل حاصل.. كما قال احد اعضاء المجلس لـ «الشرق الأوسط»، وهو ايضا عبارة عن بداية لتجربة برلمانية قد يكتب لها النجاح والاستمرار والتطور الى الافضل اذا ما سارت الامور بشكل طبيعي ولم يحدث ما يعكر صفوها.

ورغم ما يقال عن دور محدود يؤديه مجلس النواب فإن ذلك لا يعني ان اليمنيين لا ينظرون اليه بنوع من التفاؤل، ولا يعتبرونه ملجأ مهما يمكن الاستئناس به لحل مشاكلهم بما فيها بعض المشاكل الصغيرة الخاصة، حيث يفاجأ رئيس المجلس في كثير من الاحيان بشكاوى وطلبات من مواطنين شعروا ان رئيس البرلمان يمكن ان يحل مشاكلهم، كما ان جدول اعمال المجلس لا يخلو عادة من مناقشة مشاكل عامة مزمنة كانت او طارئة اضافة الى ما يطرحه كثير من اعضاء المجلس من ملاحظات ووجهات نظر حول قضايا محدودة الاهتمام، او تهم المناطق التي جاءوا منها.

وهذا لا يعني ان هذا البرلمان لم يتسبب احيانا في شيء من القلق للحكومة او انه لا يتمتع بقوة طلبها مجتمعة (او طلب احد اعضائها) واستجوابها واحيانا ايضا توجيه عبارات قاسية من النقد واللوم والعتاب كما حدث في موضوع المشاركة اليمنية في المفاوضات متعددة الاطراف بخصوص السلام في المنطقة عندما استدعى البرلمان وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الارياني ليستفسر منه عن حيثيات قرار الحكومة بالمشاركة اليمنية في هذه المفاوضات وطلب منه ومن الحكومة عدم اتخاذ قرار متعلق بهذه القضية دون الرجوع اليه (الى البرلمان)، وكذلك كما حدث في موضوع مباحثات الحدود اليمنية ـ العمانية. ومايزال البرلمان اليمني حتى اليوم يواصل مراقبة جهود الحكومة في تثبيت الامن والاستقرار في البلاد والحد من حوادث العنف والاغتيالات التي كثرت اخيرا.

اما التصديق على مشروعات القوانين الجديدة التي قدمتها او تقدمها الحكومة فهو عملية تستغرق فقط بعض الوقت وتثير احيانا بعض الجدل كما هو حال مشروعات قوانين التعليم والاحزاب والتنظيمات السياسية والانتخابات العامة وغيرها من القوانين التي كانت وماتزال مثار نقاش. وتلجأ

الحكومة في كثير من الاوقات الى استصدار قرارات من مجلس الرئاسة بالقوانين التي يمكن ان تثير جدلا داخل المجلس، اختصارا للوقت ومن اجل استكمال القوانين الوحدوية اللازمة لتسيير الامور ومنع الازدواجية التي تعاني منها بعض قطاعات الحياة بسبب الاستمرار في العمل بموجب القوانين السابقة «التشطيرية».. على ان تحال هذه القوانين في ما بعد للمجلس لكي يناقشها ويصادق عليها.

ومع كل هذا فيرى صحافي يمني بارز ان تجربة مجلس النواب اليمني هي تجربة متميزة، خاصة ان المجلس وحدوي ويمثل لأول مرة في التاريخ اليمني الحديث ابناء اليمن من اقصاها الى اقصاها. ويعتقد عبد الوهاب الروحاني رئيس تحرير جريدة «٢٢ مايو» الاسبوعية ان لا احد يستطيع ان ينكر الانجاز الوحدوي الذي قدمه المجلس من خلال مناقشته واقراره لعدد كبير من مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة وهي قوانين وحدوية حلت محل قوانين الشطرين السابقين.

واستدرك قائلا: صحيح ان بعض هذه القوانين لا يطبق الا انها تظل بانتظار التنفيذ متى ما انتهت تداخلات الفترة الانتقالية التي - نحن اليمنيين - نعتبر انها مرحلة تؤسس لبناء دولة جديدة وعصرية.

وقال الروحاني: شيء اخر لا بد من الاشارة اليه وهو ان اعضاء مجلس النواب رغم انهم يشكلون مجموع المجلسين التشريعيين السابقين لقيام دولة الوحدة الى جانب بعض المعنيين ويمثلون في الغالب الحزبين الحاكمين، فإنهم خلال العامين الماضيين من عمر الوحدة استطاعوا ان يجسدوا من خلال جلسات اعمالهم المتتابعة مفهوم تمثيل الشعب، سواء في الجوانب التشريعية او في جانب الرقابة على انشطة السلطة التنفيذية التي ظهر على نشاطها كثير من الهفوات. واستطاع هؤلاء النواب ان يضعوا النقاط على الحروف ويبينوا للحكومة بعض الاخطاء ومسارات الحل السليمة.

واختتم الصحافي اليمني رأيه بقوله: وفي ضوء هذا المفهوم نعتبر ان مجلس النواب هو احد الحلقات الايجابية التي جسدت العمل الديمقراطي في البلاد، خاصة اذا ما تذكرنا ان جميع جلساته تنقل عبر التلفزيون ويتابعها ابناء الشعب اليمني جميعا.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد مقتل جندي ومدنيين بسبب فتاة

نائب رئيس الأركان اليمني يحاول احتواء التوتر بين الجيش وأهالي الجوف

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ما زال العقيد الركن علي محمد صلاح نائب رئيس اركان القوات المسلحة اليمنية يحاول جاهدا تهيئة نفوس سكان مدينة الحرم في محافظة الجوف، اثر موجة القلق والرعب التي اصابتهم منذ يوم الجمعة الماضي، واضطرتهم الى ترك منازلهم واللجوء الى مناطق اخرى، بسبب الاشتباك المسلح الذي وقع بينهم وبين بعض جنود الجيش في المنطقة

وذكرت مصادر مطلعة ان حالة التوتر السائدة «قد تسفر عن حوادث عنف جديدة غير محمودة العواقب، إذا لم تبادر السلطات المختصة بارضاء الاهالي والاستجابة لمطالبهم».

وكان اهالي مدينة الحزم الذين يبلغ عددهم نحو ١٥ الف نسمة قد فوجئوا بحشود كبيرة من جنود الجيش تتجول في انحاء المدينة، وتقصف المنازل والقرى المجاورة بشكل مكثف، في اعقاب اشتباك بين الجنود وبعض المواطنين، أسفر عن مقتل احد الجنود ومواطنين اثنين واصابة شقيقهما الثالث بجروح.

ولم تخف حالة الرعب نسبيا الا بعد وصول نائب رئيس الاركان، وبنله

التتمة .... ص ٤



جهدا كبيرا لتخفيف حدة التوتر بين الاهالي وافراد الجيش، وعرضه تحكيم شيوخ المنطقة حسب الاعراف والتقاليد، وتقديمه قطعا من السلاح هدية لهم، وطلبه مهلة من الوقت للنظر في اسباب المشكلة والعمل على حلها.

ولم يعرف بعد حجم الخسائر المادية او البشرية الناتجة عن الحادث، الا ان مصدرا مطلعا اكد لـ «الشرق الاوسط» ان عددا من المنازل تضرر نتيجة للقصف، من بينها منزل حسن عبد الله العراقي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في المحافظة.

وكان التوتر بين افراد الجيش ـ الذين تقع معسكراتهم قرب المدينة ـ والاهالي قد نشأ يوم الاربعاء الماضي، عندما قتل جنديا كان يتحرش باحدى الفتيات، بعد ان نهره طفل صغير كان يمشي مع الفتاة، وقذفه بالحجارة فرد الجندي باطلاق الرصاص على الطفل، واصابه اصابة بالغة، فظن بعض المواطنين الذين شاهدوا الطفل ملقيا على الارض، انه قتل، واطلقوا الرصاص على الجندي فأردوه قتيلا.

وعلى اثر حادث الاربعاء طوقت وحدات من الجيش المنطقة، وطلبت تسليم قاتل الجندي، الا ان بعض الاهالي عرضوا انفسهم رهائن، حتى يتسنى لهم معرفة من اطلق الرصاص على الجندي، ولكن الجنود لم يقبلوا ذلك، واستمروا في اطلاق النار. وهذه هي الحادثة الثانية من نوعها في منطقة مأرب والجوف التي تسفر عن زيادة حدة التوتر بين افراد من الجيش والاهالي، حيث وقعت الحادثة الاولى عام ١٩٨٨، في مأرب، عندما تطورت واقعة صغيرة حدثت بين بعض الجنود وامرأة كانت تقود سيارة «مهربة» الى اشتباكات بين الاهالي ووحدات من الجيش، ولكن القيادة اليمنية تمكنت من حسمها بعد جهود مضنية.

ويشتهر اهالي محافظتي الجوف ومأرب بحمل السلاح، والمحافظة على عادات وتقاليد اصيلة، ومعظمهم من البدو الرحل، وان كانوا قد توطنوا في بعض القرى والمدن الصغيرة في السنوات الاخيرة، استجابة لتشجيع الحكومة اياهم على الاستقرار وامتهان الزراعة، وغيرها من الحرف التي تجعلهم يساهمون في عملية التنمية والبناء، وقدمت لهم بعض الخدمات الاساسية لترفع من مستواهم.

وفي مواجهة التطورات الاخيرة، فقد طلب المواطنون من القبائل حمايتهم من الجيش، وقد اعلنت قبائل همدان والشولان التعبئة وطلب المساندة من قبائل اخرى مجاورة، لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع تحرش جنود الامن والجيش بالمواطنين مستقبلا.



اليمن: صالح يعترف بالانهيار السياسي

صنعاء - «صوت الكويت»، وكالات:

اعترف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالانهيار الامني والسياسي في بلاده متهما ما اسماه بـ «قوى معادية» في انها لا ترغب في ان يكون لليمن خياره الديمقراطي الحر. ويذكر انه لم تجر في اليمن حتى الان انتخابات تشريعية حرة على اساس التعددية السياسية.

وقال صالح في خطاب اول من امس، بمناسبة الذكرى الثانية للوحدة اليمنية «اننا سنواجه بحزم الذين يهددون الديمقراطية والوحدة الوطنية». واعترف الرئيس اليمني بأن تجربة العامين الماضيين لم تخل من السلبيات والاخطاء ومحاولات الابتزاز السياسي. وكان اليمن شهد في الاوان الاخير عمليات هجوم ومحاولات اغتيال لعدد من كبار المسؤولين من بينها وزير العدل عبد الواسع سلام وتفجير عبوات قرب منزل رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس. واخيرا، اكد صالح «عزم الدولة على تأمين جميع الظروف لاجراء انتخابات عامة بطرق حرة وديمقراطية واحترام نتائج صناديق الاقتراع وارادة الناخبين».



اليمن في ذكرى مرور عامين على الوحدة

تراجع عدد الأحزاب من ٤٠ الى ٢٠ بسبب التمويل

اتجاهات تنادي بتأجيل التعددية والانتخابات

صنعاء - «الشرق الأوسط»

رغم أن قائمة أسماء الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية قد تضمنت في الشهور الأولى لقيام دولة الوحدة اليمنية اكثر من أربعين حزباً وتنظيماً وتجمعاً وجبهة إلا ان هذا العدد قد تناقص بعد مرور اقل من سنتين الى حوالي ٢٠ حزبا وتنظيماً بالرغم من الأجواء السياسية المشجعة وحرية الرأي والتعبير التي كفلها دستور الدولة واتفاقية الوحدة التي وقع عليها علي عبد الله صالح أمين عام المؤتمر الشعبي وعلي سالم البيض أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ومكنتهما من الاستمرار في الحكم واقتسام السلطة حتى اليوم.

ويعتقد كثير من المراقبين وحتى بعض زعماء الأحزاب والتنظيمات السياسية انفسهم ان تجربة التعددية السياسية في اليمن ما زال امامها الكثير من المراحل حتى تنضج، وأن الشعب اليمني ليس مؤهلاً بعد لممارسة هذه التعددية كما هو حال كثير من الشعوب التي استطاعت ان تصل إلى مرحلة القدرة على التمييز بين كل حزب وآخر وبرنامج وغيره. فالتجربة اليمنية في نظر كثير من اليمنيين لم تكن وليدة ضغوط داخلية او نتيجة لتداعيات مرحلة التشطير التي عانت منها البلاد لسنوات طويلة.. بل جاءت بقرار فوقي كان له حدوده وقيوده التي جعلت الكثير يشعرون ان لا جديد يذكر في مسألة الحكم والإدارة. وان الجديد الذي جاءت به الوحدة هو اطلاق حرية التعبير عن الرأي وتكوين الأحزاب واصدار الصحف فقط. اما إحداث التغيير المطلوب في اسلوب الحكم والإدارة فهو أمر ما يزال بعيداً الى حدا ما.

ويرجع انخفاض عدد الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في المقام الاول الى مشكلة التمويل خاصة بالنسبة للاحزاب حديثة الإعلان او التي لم تكن لديها قواعد شعبية او ايديولوجية سابقة، والتي ظهرت في الآونة الاخيرة مستغلة الأوضاع الجديدة لدولة الوحدة، ومعتمدة على بعض الأموال المتوفرة لدى مؤسسيها. فكثير من الاحزاب والتنظيمات السياسية التي نشأت بعد الوحدة لم يفكر مؤسسوها او اصحابها بمعنى ادق بشكل دقيق في الصعوبات التي قد تواجههم فيما بعد. وهو الأمر الذي جعلهم يلجأون لعدة أساليب من اجل الحفاظ على مكانتهم والبقاء في الساحة السياسية اليمنية..

فمن هؤلاء من قرر الانضمام لحزب آخر اكثر قوة ومقدرة على البقاء حتى وان اختلفت بعض الافكار ومنهم من قرر الارتماء في احضان واحد من الحزبين الحاكمين لضمان الحصول على التمويل المطلوب. وهناك من اكتفى فقط بالتوقيع على البيانات وحضور الاجتماعات دون اي نشاط ميداني او جماهيري يذكر..

وفي انتظار بدء اعمال لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية التي نص عليها قانون الاحزاب وعين رئيسها واعضاؤها سيكون على عدد كبير من الاحزاب اليمنية ان تحسم مسألة بقائها في الساحة السياسية اليمنية اولاً باثبات ان لها قواعدها الشعبية وتقديم كشف باسماء اعضائها كما نص القانون ثم بالكشف عن مصادر تمويلها وانشطتها المختلفة.

فالبرغم من ان قانون الاحزاب قد صدر منذ عدة اشهر وان رئيس واعضاء اللجنة قد عينوا منذ عدة اشهر ايضاً، فإن الملاحظ ان هذه اللجنة لم تبدأ بعد اعمالها التي ترتكز اساساً في تلقي طلبات تأسيس الاحزاب والنظر فيها وفقاً للقانون الذي اشترط ان يتقدم عدد لا يقل عن ٧٥ مؤسساً مصدقاً على توقيعاتهم من رئيس اي من المحاكم الابتدائية في الجمهورية بطلب كتابي لتأسيس اي حزب او تنظيم سياسي بحيث يكون الحد الأدنى للعضوية في الحزب او التنظيم السياسي عند التأسيس لا يقل عن الفين وخمسمائة عضو شريطة ان يكونوا من اغلب محافظات الجمهورية بما فيها أمانة العاصمة صنعاء..



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك شروط اخرى يرى كثير من المراقبين انها ستكون قاسية جداً بالنسبة للعديد من الاحزاب الصغيرة، وان لجنة شؤون الأحزاب سيكون امامها حالات صعبة تضطر معها لعدم الموافقة على الطلبات المقدمة اليها.

اما الأحزاب القوية القادرة على الاستمرار في الساحة والتي لا تواجهها مشكلة التمويل فتتمثل اولا في الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) واللذين كانا حتى وقت قريب (قبل الوحدة) هما التنظيمان الوحيدان المسموح لهما بالوجود وبممارسة السلطة، ولا يزالان حتى الآن يتمتعان بنفس النفوذ القوي وان خفت قوته الى حد ما واصبحت شعبيته محل نقاش وجدل ودراسة.

فهناك الحزبان وبحكم وجودهما في السلطة لا يمثل التمويل بالنسبة لهما اية مشكلة تذكر إذا ما يزال في مقدورهما سحب اية مبالغ من الخزينة العامة وتمويل انشطتهما التنظيمية والانفاق على مختلف جوانب اعمالهما.

بل ان الوحدة جاءت بالنسبة لهما كفرصة ثمينة لتوسيع قواعدهما على مستوى البلاد كلها بعدما كان كل حزب منهما يستحوذ على شطر واحد فقط قبل الوحدة وهذا التوسيع او الانتشار تكبدت نفقاته الخزينة العامة للدولة وما زالت تفعل حتى يومنا هذا.

وهناك التجمع اليمني للإصلاح الذي يتمتع بقاعدة شعبية عريضة في أوساط القبائل والمتدينين ولا يواجه مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالتمويل وقد تمكن من توسيع قواعده حتى على مستوى المحافظات الجنوبية والشرقية (جنوب اليمن سابقاً) وهو يحصل على دعم من الموازنة العامة للدولة لم يتحدد بعد مقداره لكن زعماءه يتمتعون بنفوذ في السلطة ويحصلون على ما يريدون إضافة الى ما يصلهم من مصادرهم الخاصة.

ويأتي بعد الحزبين الحاكمين والتجمع اليمني للاصلاح احزاب متوسطة استطاعت ان تصمد خلال العامين الماضيين بسبب الدعم الذي حصلت عليه من الحكومة لتاريخها الطويل او لعلاقتها بالنضال ضد الاستعمار والنظام السابق وبسبب المكانة الكبيرة التي يحظى بها زعماء هذه الاحزاب في المجتمع اليمني بحكم مسؤوليتهم السابقة.

وهناك مصدر دخل لم يكشف النقاب عنه بعد ولم تعترف به هذه الاحزاب صراحة، وهو الذي يأتي من الأحزاب القومية المشابهة في الخارج. كحزب البعث بجناحيه العراقي والسوري والتنظيمات الناصرية او الوحدوية.

وقد حدد قانون الاحزاب بشكل دقيق كيفية توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة التي يمكن ان تقدمها الخزينة العامة للدولة للأحزاب والتنظيمات السياسية بينما ترك للجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية ان تقترح المبلغ المطلوب سنوياً على مجلس الوزراء والذي بدوره يعتمده في مشروع الموازنة العامة للدولة، حيث جاء في القانون ان المبلغ الاجمالي يجب ان توزع نسبة ٢٥٪ منه على الاحزاب والتنظيمات التي لها تمثيل في مجلس النواب بصورة متساوية. على أن توزع الـ ٧٥٪ على سائر الاحزاب والتنظيمات وفقاً لعدد الاصوات التي حازها مرشحوها في الدورة الانتخابية لمجلس النواب.. ولا يستحق الحزب او التنظيم السياسي نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الاصوات التي حازها مرشحوه تقل عن ٥٪ من مجموع الاصوات

ورغم كل هذا ـ فإن القانون قد ترك توزيع هذه الاعانة خلال الفترة الانتقالية الى قرار لمجلس الرئاسة بناء على ما تصل عليه لجنة تشكل من الاحزاب والتنظيمات السياسية.

ولم يعرف بعد مبلغ الاعانة الذي صرفته الدولة خلال العامين الماضيين من عمر دولة الوحدة إلا ان مصادر حزبية اكدت ان توزيع هذا المبلغ يخضع لإعتبارات عديدة اهمها علاقة قادة اي حزب او تنظيم سياسي برأس الدولة وبالحكومة.

وبانتظار نتائج الانتخابات العامة التي يمكن ان تجري قبل نهاية الفترة الانتقالية ستكون مسألة التمويل قد تحددت، وسيكون على كل حزب ان يواجه مستقبله على ضوء معطيات المرحلة المقبلة

الاشتراكي والبعث يتفقان على لجنة تنسيق

رابطة ابناء اليمن "تحذر من اوضاع "مأسوية": غياب العدل والاستقرار وراء حمل السلاح

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ اعرب حزب رابطة ابناء اليمن (راي) عن «قلقه البالغ حيال الاوضاع المأسوية، التي وصل اليها اليمن امنياً وسياسياً واقتصادياً وادارياً خلال العامين الماضيين. وحمل الحكومة المسؤولية عن «عدم التجاوب مع كل الطروحات المخلصة للخروج بالبلاد من هذه المازق». واعلن ان «العنف في غياب العدل والاستقرار السياسي هو سبب حمل السلاح»، مطالباً بتشكيل حكومة ائتلافية لتشرف على الانتخابات.

جاء ذلك في بيان اصدرته اللجنة المركزية للحزب مساء اول من امس بعد يومين من انعقاد دورتها الثانية التي تزامنت والذكرى الثانية لاعلان الجمهورية اليمنية ودولة الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

ونسبت اللجنة المركزية اسباب «الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها الشعب اليوم الى سوء الاوضاع في عهد التشطير التي رُحِّلت الى عهد دولة الوحدة». وحمل البيان مسؤولية عدم اشراك «القوى الخيرة» في البلاد لوضع الحلول العملية لهذه المشاكل. واستعجل عقد «مؤتمر اقتصادي» في صنعاء «لتشخيص الامراض الاقتصادية وتحديد كيفية معالجتها». وطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها لتحسين ظروف معيشة المغتربين والعائدين وتامين فرص العمل لهم.

ودعا المسؤولين والاعيان والمشايخ والاحزاب السياسية الى «حل مشاكل الاراضي الزراعية والاسكانية ومشاكل الثأر».

ودان العنف والاغتيالات التي شهدتها الساحة اليمنية اخيراً.

وتطرقت اللجنة المركزية الى قانون حيازة الاسلحة الذي اقره اخيراً مجلس النواب، واكدت على ضرورة وضع الضوابط اللازمة لحمل السلاح في المدن، ورات ان «حيازة المواطنين السلاح ليست سبباً في تفشي الجرائم واعمال العنف، بل ان العنف في غياب العدل والاستقرار السياسي هو سبب حمل السلاح ليدافع به المواطن عن نفسه، ولو وجد العدل والامن والاستقرار السياسي لتخلى تلقائياً عن حمل السلاح».

واكدت مجدداً ضرورة استعجال عقد «مؤتمر وطني لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية لتقويم» الفترة الانتقالية بكل سلبياتها وايجابياتها وكيفية تنظيم العملية الانتخابية المقبلة «ولتحديد التعامل ما بعد الفترة الانتقالية وايجاد القواسم بين الاحزاب والتنظيمات السياسية لخدمة المصلحة الوطنية العليا لليمن».

وطالبت بتشكيل «حكومة ائتلافية» من الاحزاب الرئيسية «لتقود ما تبقى من الفترة الانتقالية ولتشرف على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وحريتها». وكررت «اقتراحها باستقالة الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض من حزبيهما - وهو الاقتراح الذي وافقا عليه - ليضمن الشعب ابعاد رأس الدولة عن صراع شريكي الحكم».

وجددت مطالبتها بتنفيذ «القانون الذي وضعه الشريكان لابعاد الجيش والأمن عن العمل الحزبي لتكون تلك المؤسسات حارسة للوطن وليست تابعة للاحزاب الحاكمة».

الى ذلك، انبثقت عن حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) والحزب الاشتراكي اليمني لجنة تنسيق مشتركة عقدت سلسلة اجتماعات خلال الايام الاخيرة درست خلالها «ما تعيشه البلاد من سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية وانتشار العنف قبل انتهاء الفترة الانتقالية، في اليمن. وجاءت اللجنة المشتركة في اطار المشاورات واللقاءات المتواصلة بين الاحزاب للبحث في الاوضاع الامنية والتنسيق في ما بينها لتعزيز الحوار وتكريس التنسيق من اجل تطويق اعمال العنف.

واعلن الحزبان في بيان مشترك صدر في صنعاء في ٢٠ ايار (مايو) الجاري اتفاقهما على مواصلة الحوار والتنسيق والتشاور تجاه «القضايا الوطنية والقومية التي من شانها تطوير العمل السياسي وايجاد مجالات ايجابية بين القوى السياسية».

واكدا اهمية لقاءاتهما وشددا على نقطتين: «ادانة الارهاب واعمال العنف التي شهدها اليمن اخيراً واصبحت ظاهرة تهدد الديموقراطية والوحدة، لا سيما تلك التي استهدفت عدداً من اعضاء الاحزاب والتنظيمات السياسية، وما تعرض له اعضاء في الحزب الاشتراكي خصوصاً. والتوكيد على حق كل حزب في خياراته السياسية بما فيها اقامة علاقات سياسية ثنائية او اي شكل من اشكال التنسيق او التحالفات في اطار الثوابت الوطنية على الا تكون موجهة ضد اي حزب او تنظيم».

واعتبر الحزب الاشتراكي ما توصل اليه حزب البعث العربي الاشتراكي مع التجمع اليمني للاصلاح من اتفاق على التعاون والتنسيق بينهما «حقاً من حقوقهما سيساهم في تعزيز علاقات العمل الوطني ومساره الديموقراطي».

وكان تنظيم بعثي يطلق على نفسه «حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن - جناح ام المعارك» اصدر بياناً ندد فيه بالتحالف بين «العناصر المرتدة» وحزب التجمع اليمني للاصلاح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

على صالح يحذر من الارهاب

صنعاء - وكالات الانباء :- تعهد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح فى الذكرى الثانية لتوحيد شطرى اليمن باستمرار المنهج الديمقراطى . والانتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية مع إنتهاء الفترة الانتقالية . وإجراء الانتخابات العامة تطبيقا لاتفاقية الوحدة اليمنية .

وحذر الرئيس اليمنى فى بيان له بهذه المناسبة من أن الحكومة ستتعامل بحسم مع مؤامرات القوى المعادية وأعمال التخريب والارهاب غير انه لم يذكر القوى المعادية بالتحديد .

وأضاف أن اليمن سيظل وفيا لكل من يحمى مصالح الأمة العربية . ويؤدى إلى إقامة سلام عادل فى المنطقة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٢

صنعاء تتطلع إلى «عام الانطلاقة» في ظل الشرعية الدستورية

الإجماع السياسي يحقق التنسيق وينفي الوصاية والديمقراطية اليمنية تحتاج إلى أنياب لردع الإرهاب



عبد الله حموده يتابع تجربة اليمن في ظل ديمقراطية الوحدة، ويرصد بعض نقاط الخطر التي تهدد مسيرته نحو الازدهار على طريق الاستقرار.

مع مرور عامين على تحقيق الوحدة بين شطري اليمن يوم الجمعة الماضي، بدأت الدولة الموحدة مرحلة جديدة في السباق مع الزمن نحو القرن الحادي والعشرين، بعد ان بدأت المرحلة السابقة في نفس السباق نحو القرن العشرين في الستينات من هذا القرن، والفارق بين المرحلتين هو ما تحاول الفترة الانتقالية - التي بدأت يوم ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ - انجازه، وهو تنسيق خطى العدو في المرحلة الثانية من السباق، بعد ان كان لكل من الشطرين خطاه الخاصة به في المرحلة الاولى.

وجاء خطاب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في مناسبة الذكرى الثانية للوحدة، ايذانا ببدء سباق آخر، يتعلق بضرورة تنسيق الخطى بين جميع ابناء اليمن في مختلف المحافظات، استعدادا لبدء المرحلة الثانية من السباق الاساسي في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، بوضع اسس الاستقرار التشريعي والسياسي، بما يضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد واجهت السلطة اليمنية على مدى العامين الماضيين تحديات متعددة، تبرز من بينها حالة الانفلات الامني، التي اودت بحياة ما يقارب العشرين شخصا من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، وعدد آخر من اعضاء المؤتمر الشعبي العام، تراوحت الاتهامات بشأنها بين التصفية الحزبية في اطار التنظيم الواحد، او تسوية الحسابات بين التنظيمات المختصمة، او الارتكاب بواسطة «أيد خفية» ذات توجهات اجرامية لاثارة الوقيعة وغرس بذور الصراع بدلا من اللجوء الى اسلوب الحوار.

وصاحب حالة الانفلات الامني موجة الاضرابات العامة التي شلت الحركة في معظم المحافظات الجنوبية قبل شهرين، وامتد اثرها الى بعض المناطق الرئيسية في الشمال، واكتسبت مغزى سياسيا خاصا عندما توقف العاملون في صحيفة «١٤ اكتوبر» - لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني - عن العمل، رغم انها يفترض ان تتحدث باسمه، فتحول موقفها - بصورة مؤقتة - من الترويج لسياساته الى الاحتجاج عليها.

وبينما رأى المراقبون السياسيون في اضراب الصحيفة والاضرابات الاخرى نوعا من التعبير المتطور في اطار الديمقراطية، استمر الانفلات الامني يؤرق الكثيرين في دوائر السلطة وخارجها، ليس فقط بسبب استمراره، ولكن لانه اوضح ايضا عجز الاجهزة الامنية عن رفض هيبة الحكم، وأكد ان الديمقراطية الوليدة مازالت رضيعة ليس لها اسنان، وأظافرها ناعمة اضعف من ان تخمش اولئك الذين يتجرأون عليها.

ولما كانت شرعية الحكم في ظل نظام ديمقراطي لا تتحقق الا على اساس شعبية الحاكم، فإن القيادة اليمنية تنبهت في الاشهر الاخيرة الى ضرورة توسيع قاعدة السلطة، من خلال دور اكثر اهمية للمجلس الاستشاري (الذي يضم عناصر حزبية لا تنتمي الى هذين المتشاركين في السلطة، اضافة الى عدد من الشخصيات الاجتماعية ذات الوزن على الصعيدين اليمني والعربي).

وجاءت الخطوة الثانية على هذا الطريق في صورة اصدار العفو الشامل عن الرئيس السابق علي ناصر محمد «وجماعته»، وكذلك عن اعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كانت تعارض الحكم في شمال اليمن قبل الوحدة، قبل ان تنضوي تحت لواء الحزب الاشتراكي خلال العامين الاخيرين، وفتح المجال امام الجميع للمشاركة في النظام الحزبي، تمهيدا لاحتمالات المشاركة في الحكم حسب ما يتقرر في الانتخابات المقبلة.

وقد تعرضت القيادة اليمنية لانتقادات متفاوتة في الحدة بسبب اقتسام الحكم بين الحزبين اللذين كانا يحكمان شطري اليمن قبل الوحدة، واستبعدت القسمة عناصر ذات كفاءة من خارج الحزبين، كما استبعدت عناصر «غير ذات ولاء» من داخل صفوفهما ورأى بعض النقاد ان اقتسام السلطة كرس الشطرية بدلا من ان يساعد على دمج المؤسسات، فقد تولى كل وزارة وزير من احد الحزبين، ونائب وزير من الحزب الآخر، فبدا وكان الأمر لا يعدو ان يكون حكومة في السلطة وحكومة اخرى «في الظل»، مما يشير الى ان عملية الدمج الحالية، لا تتعدى المظهر الى الجوهر، والا فلماذا لا يوكل الى وزير من احد الشطرين امر وزارة وحدوية تمثل السلطة في مجال عملها على مستوى اليمن الموحد؟

ويقدم الشكل العام للحكومة اليمنية - على هذا النحو - وقودا من



المصدر : [illegible]رق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢

الحجة لأولئك الذين ينتقدون عملية دمج المؤسسات من ناحية، ويثير الكثير من التساؤلات عن التنسيق بين الحزبين الحاكمين ذاتهما من ناحية اخرى، ويأتي بعد ذلك سؤال ثالث حول مدى الاستقرار في اليمن، حتى يمكن التوصل الى انجازات على صعيد الازدهار وحل المشكلة الاقتصادية، بتلبية الاحتياجات الاساسية في المدى القصير، ووضع اساس التنمية الاقتصادية الانتاجية في المدى الطويل.

وبطبيعة الحال فان توفير حل للمشكلتين يتوقف على تشجيع الاستثمار اليمني والعربي والاجنبي، وبناء هياكل مؤسسية تنظم هذه العملية على ارض الواقع، وتوفر الضمانات القانونية اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، وايجاد حالة من التوازن لحماية الانتاج الوطني، وتنظيم اجراءات التعامل في الصرف الاجنبي، بحيث يقترن فتح الباب امام استيراد السلع الاساسية والمواد الخام، بتشجيع التصدير وفتح اسواق خارجية امام المنتجات اليمنية.

ولا يكتمل عرض خبرة تجربة الفترة الانتقالية خلال العامين الماضيين بدون ذكر الانجازات البرلمانية في مجلس النواب، فقد اثبت الكثير من اعضاء البرلمان فعالية دورهم في الممارسة، واستطاعوا ان يملأوا الفراغ النيابي في اطار النظام السياسي من خلال توجيه الاسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات للوزراء، ووصل الامر ببعضهم الى حد تحذير بعض اعضاء الحكومة، والتهديد بسحب الثقة منهم او من الحكومة ككل، وهو امر لا يحدث الا في الديمقراطيات العريقة.

ومع ذلك وقعت الحكومة اليمنية في خطأ الانفراد في الرأي عندما حاولت طرح ميثاق العمل السياسي دون مشاورات مستفيضة مع الاحزاب والتنظيمات التي يتعين عليها الالتزام به، كما اعلنت عن تقديم مشروع قانون الانتخابات العامة الى مجلس النواب قبل ان تكتمل دراسة ردود الفعل له من جانب الاحزاب غير المشاركة في الحكم، ومشرع قانون تنظيم حمل السلاح والذخائر والاتجار بها دون مناقشة مع شيوخ القبائل الذين يمثلون الشخصية الوطنية للشعب، ويحملون على اكتافهم تراثه التاريخي.

ولو ان اختيار اعضاء البرلمان الحالي كان بالانتخاب العام، لما اثار الأمر احتجاج احد من اولئك الذين لم يتمتعوا بالتمثيل فيه، ولكن التجربة اوضحت ان النظام السياسي اليمني (وهو يضم القيادة والحكومة والقوات المسلحة والبرلمان والسلطة القضائية والاحزاب والتنظيمات السياسية، والنقابات والمنظمات الشعبية ذات الاثر السياسي، والقبائل كمؤسسات سياسية ـ اجتماعية) يتمتع بالقدرة على معالجة الخطأ قبل فوات الاوان، وتمت المراجعة قبل المصادقة، فهدأت المعارضة. وبينما تمثل القدرة على التصحيح احد عناصر التفاؤل، يعتبر التخوف من ان تشعر القيادة اليمنية بوطأة المشكلات ـ في ظل القيود التي يفرضها واقع صعب ـ فتلجأ الى سياسات البحث عن مخرج سهل في المدى القصير على حساب انجازات اضمن وأبقى في المدى الطويل.

ومعروف ان مهمة القيادة في نظام ديمقراطي مثل قيادة زورق في بحر مائج ذي جو عاصف، تحفز الظروف قبطانه على اليقظة الدائمة والحذر البالغ، وتكون ثمرة ذلك الوصول بالزورق الى بر الامان، ولو على حساب صلابة الحاكم الذي تتعرض قيادته للاختبار المستمر. ولو ركن الحاكم الى الراحة في بحر هادئ لربما تعرض زورقه لخطر الانجراف مع تيار بطيء، بحيث لا يشعر بنفسه الا وهو على بعد مئات الاميال عن هدفه.

ويؤكد علماء السياسة على ضرورة احترام الخط الفاصل بين التنظيمات العلنية، التي تسهم في البناء الديمقراطي باستخدام الكلمة الصادقة، والمنظمات السرية التي تهدم هذا البناء باستعمال السلاح والمتفجرات، لأنه لا يستطيع احد ان يحصل على ثمار الديمقراطية دون ان يدفع ثمنها.

وما يحدث في اليمن الآن من احتجاجات الحكومة في مواجهة النقد لا يعدو نوعاً من المساومة لتخفيض الثمن من حيث المبدأ، ولكنها اذا زادت عن حد معين ربما تحولت الى نوع رفض الديمقراطية وتحجيمها على مستوى القمة، يهدد بتحويل التنظيمات العلنية الى منظمات سرية، تهدد ما تحقق من انجازات في عامي الوحدة.

وقد حدد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء مهام المرحلة المقبلة بأنها تتلخص في تصحيح الخلل التشريعي، وسد الثغرات التنظيمية في الجهاز التنفيذي، واتخاذ قرارات حاسمة ضد الفساد. ويمكن اضافة نقطة اخرى الى ذلك تتعلق باتخاذ «اجراءات اكثر حسما ضد الانفلات الامني والعنف».

ومن المؤكد ان النقد الذي ينهمر على الحكومة اليمنية في مطر ديمقراطي ساعد المهندس على بلورة النقاط الثلاث التي ذكرها، ومن المتوقع ايضا ان تسهم مهلة الاشهر الثلاثة التي منحها مجلس النواب للحكومة لاقرار الامن، وهددها بسحب الثقة اذا لم تنجح في ذلك في نهاية المهلة، في ابراز النقطة الرابعة والحث على تنفيذها.

ويعتبر اقرار النقاط الاربع معا، ووضعها موضع التنفيذ، اسهاما حقيقيا في وضع اساس ما اسماه العطاس «عام الانطلاق» في ١٩٩٢، كما سيسهم تكريس الديمقراطية في تحقيق مفهوم «الاجماع السياسي» لخدمة عملية الانطلاق، وكذلك فأن الإقدام على الانتخابات العامة في موعدها سينفي عن القيادة اليمنية تهمة فرض الوصاية، وربما ساعدها على البقاء في السلطة في اطار تحالف سياسي اوسع.

ومازالت الديمقراطية اليمنية تحتاج الى انياب تكشر عنها عند «الضرورة» لحماية نظامها، واقرار الشرعية التي تحدد متى تكون هذه «الضرورة».



اليمن في ذكرى مرور عامين على الوحدة

المعارضة فشلت في حرمان عدن من المنطقة الحرة وانتشار المتاجر أعاد للمستهلكين متعة التسوق

عدن: من لطفي شطاره

اتفقت حكومتا شطري اليمن عند التوقيع على اتفاقية الوحدة في ٣٠ ديسمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨٩ ـ بعد جميع اللقاءات التي تمت بين مسؤولين من الحكومتين سابقاً، كانت تهدف الى ترتيب الاوضاع المختلفة لنقل اتفاقية الوحدة من الورق الى الواقع الملموس ـ على اعتبار عدن عاصمة اقتصادية وتجارية لليمن.

ولم يأت هذا القرار وهذه التسمية من فراغ، ولكن كانت حكومة جنوب اليمن تراهن على دور مهم يجب ان تلعبه عدن في ظل الجمهورية اليمنية الموحدة، لما تمتلكه من مقومات تؤهلها ان تلعب دوراً مهماً في مجال التنمية الاقتصادية لليمن من خلال اعلانها (منطقة حرة) لأسباب عدة، اهمها السمعة الدولية التي يتمتع بها ميناء عدن الذي كان يحتل مرتبة متقدمة في عداد الموانئ العالمية في ظل الوجود البريطاني في جنوب اليمن، وكذا وجود مصفاة النفط التي ما زالت حتى اليوم تعمل بنصف طاقتها، وامكانية تطوير نشاطها ضمن عملية تموين سفن الشحن العابرة.

وعلى الرغم من ان حكومة اليمن الموحدة استجابت الى تلك المعطيات، وقررت في اجتماع مشترك ضم مجلسي الرئاسة والوزراء في عدن قبل نهاية عام ١٩٩٠، اعلان عدن منطقة حرة. وذلك بعد نقاشات مستفيضة، في وجه محاولات لنقل هذا القرار الى مدينة الحديدة او المكلا، على اساس ان عدن تنقصها الخدمات والهياكل الاساسية لقيام المنطقة الحرة.

وكان رد الفعل الخارجي والارتياح الذي قوبل به هذا القرار من جانب رأس المال اليمني المغترب، جعل القيادة اليمنية تكثف جهودها لتفعيل القرار وتنفيذه.

ومن المقرر ان يبدأ مجلس الوزراء مناقشة قانون المناطق الحرة بعد اسابيع قليلة، ويعطي الضوء الاخضر لقيادة الهيئة العامة للمناطق الحرة والتي يترأسها عبد القادر باجمال ـ وهو وزير سابق في عهد الرئيس علي ناصر محمد، واقتصادي معروف ـ للبدء في تنفيذ الاعمال الاستثمارية في المنطقة الحرة، التي حددتها شركة (ريتون) الاميركية التي اجرت الدراسة المتكاملة للمنطقة الحرة.

آمال كبيرة

ويعلق المواطنون في عدن على هذا القرار آمالاً كبيرة تفوق ما تعلقه عليها الحكومة من آمال كمصدر دخل غير محدود للعملة الصعبة التي ستوفرها الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية، داخل المنطقة التي لا تزال بكراً بسبب الجمود في النشاط التجاري اثناء الحكم الماركسي السابق لجنوب اليمن.

وقد اصبحت عدن منذ اعلانها منطقة حرة حلبة سباق مفتوحة، تتسابق في ساحتها الخيول التواقة الى الصدارة والفوز بقطعة الحلوى، التي حرم اهلها ـ على مدى سنوات طويلة ـ من اقتطاع جزء منها.

واصبحت اراضي الاستثمار التي توزع لا تهدف الا لمزيد من الاتجار وليس الاستثمار، وان كانت الدولة تستهدف تخفيف معاناة الناس في الجانب السكني، الذي يعتبر اكبر مشكلة تواجه الحكومة منذ سنوات، وهو مبرر عملية البناء العشوائي والاستيلاء على الاراضي.

للعرض فقط

ولا يمكن الحديث عن عدن ـ خلال عامين من الوحدة ـ دون الحديث عن الانتعاش التجاري التي تشهده الاسواق العامة، وتدفق الخضر والفواكه، واختفاء ظاهرة الطوابير الطويلة في الاسواق. الا ان الارتفاع الجنوني للأسعار جعل الكثير من هذه البضائع للعرض فقط.

ويعلل محللون اقتصاديون ظاهرة ارتفاع الاسعار بزيادة نفقات الحكومة من خلال بند الاجور والعلاوات والنفقات الاخرى المرتبطة بالهيئات، والتوسعة التي شهدتها سواء بسبب التعيينات او لأغراض تسييرها، وينطبق ذلك على الهرم الاداري من القمة الى القاعدة وقد انعكست تلك النفقات بشكل واضح في العجز الكبير في ميزانية الدولة لعامي الوحدة، ولكنها لم تكن مجرد القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث ان العجز المتراكم في دولتي اليمن قبل الوحدة لم يكن بوزن كومة القش، بل اضعاف ذلك بكثير لاسباب مختلفة، منها سوء التدبير في استغلال الموارد المتاحة.

أسباب العجز

ومع هذا العجز ـ الذي يثقل كاهل الحكومة ودولة الوحدة ـ كانت النتائج التي ترتبت على حرب الخليج، وعدداً آخر من العوامل التي تركت اثرها بشكل متسارع:

● فقد توقفت مساعدات الاتحاد السوفياتي العينية المادية والمالية، وبعوثات المنظومة الاشتراكية سابقاً.

● وتدفق المغتربون عائدين الى بلادهم، بعد ان كانت تحويلاتهم من النقد الاجنبي تشكل مورداً اساسياً ومهماً لشطري اليمن قبل الوحدة، بل



اصبحت عودتهم تشكل اعباء اضافية على دولة الوحدة، تمثلت في الحاجة لاستيراد المزيد من السلع الغذائية، وتوفير السكن والرعاية الطبية وفرص العمل وغيرها من الخدمات، وتأثرت ايضا انشطة عديدة مرتبطة بحياة المغتربين، منها النقل الجوي لشركتي الطيران «اليمداء» و«اليمنية»، والنقل البحري لاحتياجات المغتربين من مواد البناء والسلع الاستهلاكية الاخرى، وتأثرت كثيرا الانشطة المدرة للنقد الاجنبي.

وفقدت اليمن ما لا يقل عن ملياري دولار في ظل ندرة وتصاعد الاسعار التبادلية للريال والدينار بالعملات الاجنبية، اذ لم تصبح اسعار السلع المستوردة مرتفعة فحسب، بل ان ارتباط انتاج العديد من السلع المنتجة محلياً، والمحاصيل الزراعية والانتاج السمكي ايضا بالعديد من السلع المستوردة، جعلها تتأثر هي الاخرى الى حد كبير.

ويقول حسن حبيشي وكيل وزارة التجارة والتموين (فرع عدن) وهو اقتصادي معروف ـ ان ابرز الاسباب التي جعلت الاسعار في تصاعد مستمر هي:

ـ الغاء الحكومة سياسة دعم اسعار السلع الاساسية والمنتجات الزراعية والسمكية واحتياجات الاطفال بشكل عام والاطفال الرضع بشكل خاص، مما دفع الى تحميلها اسعاراً كبيرة.

ـ غياب سياسة سعرية واضحة للسلع المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج، عدا السلع الاربع الاساسية: الدقيق والقمح والارز والادوية الرئيسية، مما فتح الباب واسعاً امام المتطفلين للربح السريع، في قفزة واحدة دون مراعاة وضعية ذوي الدخل المحدود.

ـ بقاء عملتين في السوق اثر في كثير من الحالات باحتساب الريال كورقة نقدية تساوي الخمسين فلساً.

حلول المشكلات

وفي ظل هذه الصعوبات المتراكمة، تجتهد الحكومة اليمنية في وضع الحلول للخروج من المشاكل الاقتصادية، وذلك عن طريق تحرير جزئي للتجارة بفتح مجال التصدير امام السلع ذات المنشأ اليمني دون الحاجة لتراخيص التصدير وازالة الاجراءات المعرقلة لذلك، والسماح بالقيام بالتصدير من اي منفذ جمركي مع حق الاحتفاظ بعوائد التصدير من النقد الأجنبي.

واصبح الاستيراد مفتوحاً ايضاً، وحققت المرحلة الانتقالية للقطاع الخاص مزيداً من الفرص الاستيرادية، بعد ان كانت نسبة مشاركته في المحافظات الجنوبية ضئيلة جداً بالمقارنة بقطاع الدولة والقطاع التعاوني، وفي جانب الواردات وسعت الحكومة قائمة السلع المسموح باستيرادها، واقتصرت قائمة الممنوعات على السلع الزراعية والمحاصيل المنتجة لحمايتها امام المنافسة من السلع المستوردة.

وكان لهذه القرارات فعلها في السوق، على العرض والطلب، فتدفقت السلع المنتجة محلياً على مستوى الجمهورية اليمنية الى داخل اسواق عدن والمحافظات الجنوبية الاخرى بشكل ملفت للنظر، وبكميات كبيرة ملأت المتاجر الصغيرة بسلع غذائية واستهلاكية لم يكن الحصول عليها امراً يسيراً.

على ان ذلك كله جاء ومعه نسبة عالية من التضخم نغصت كثيراً على ذوي الدخل المحدود، مما جعل الكثير منهم يبدون معارضتهم العلنية لارتفاع الاسعار، وانتقدوا الاجراءات الوحدوية التي جاءت بها، غير مدركين ان الاسباب الاقتصادية والمالية لم تكن مرتبطة بتأثيرات قيام الوحدة بل ان قيام الوحدة حد كثيراً من تأثيرات التضخم وانها كانت عاملاً مساعداً لتوفر السلع بالوفرة الملموسة في الاسواق اليوم.

وهكذا كان للاجراءات الوحدوية في مجالي الاستيراد والتصدير انعكاسات تمثلت في زيادة عدد المتاجر والمكاتب التجارية، وما زالت اعدادها تتزايد يومياً.

يؤكد وكيل التجارة والتموين في عدن حسن حبيشي ان مئات السجلات التجارية ـ التي اصدرها فرع وزارته في عدن قد عكست ذلك التوسع في نشاط المحلات التجارية، التي باتت تزين عدن، وأوجدت متعة التسوق الحقيقية عند المواطن، الذي ظل سنوات طويلة محروماً منها



تقرير إخباري

الوحدة اليمنية تخيب امال الجنوبيين

عدن، صنعاء، الدوحة، ـ «صوت الكويت»: دخلت الوحدة اليمنية عامها الثالث وسط هواجس كبيرة اخذت تعتري الجزء الجنوبي من دولة اليمن الموحدة وقد بدأ عدد من المسؤولين اليمنيين الجنوبيين يتحدثون علناً عن خيبة أملهم من دولة الوحدة وما ارتكبته من اخطاء زادت من عزلتها، ويقول عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ان السكان في الجزء الجنوبي صدموا لبروز ظواهر جعلتهم يشعرون بالفوارق الطبقية بين الجنوب والشمال لاسيما بعد تطبيق نظام اقتصادي يخلو من اشراف الدولة.

ويشير المسؤول اليمني الى احلام الشعب اليمني في الجنوب بدولة قوية تضم ١٤ مليون نسمة وبموارد اقتصادية تعتمد في دعمها على التحويلات الكبيرة من العملة الصعبة التي كانت تتدفق من «المغتربين» اليمنيين الذين كانوا يعملون في السعودية والكويت. ويقول «لقد تبددت احلام الجنوبيين وهم يعتقدون ان اخطاء الحكم في الشمال اوصلتهم الى ما هم عليه الان».

ويصف عضو اللجنة المركزية الموقف اليمني من ازمة الكويت بانه اوقع دولة الوحدة الفتية في خطأ قاتل «وهذه نتيجة طبيعية للتحليلات غير المنطقية والضاربة في خيالات واوهام انصار العراق» ويؤكد ان الطريق سيكون مملوءاً بالمخاطر والتعرجات والانفاق المظلمة اذا لم تتدارك القيادة السياسية الموقف.

من جهته يتحدث مسؤول آخر يتولى منصباً دبلوماسياً في دولة خليجية عن ظاهرة البيروقراطية وتفشي الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية، ويقول «انها اصبحت ابرز انجازات الوحدة» ويستعرض المسؤول خيبة الامل التي اصيب بها سكان الجنوب «فبعد ان كانوا يحلمون بالاستقرار وغياب شبح العدو الشقيق عنهم اذا هم يواجهون اليوم اعداء من كل جانب خلقتهم لليمنيين الجنوبيين دولة الوحدة» ولا يشك هذا المسؤول اليمني بان قراءة الموقف من ازمة الكويت كانت بالمقلوب «وعلينا ان نتحمل نتائج تلك القراءة».

الى ذلك تتحدث التقارير في عدن عن غياب سلطة القانون وانتشار العنف والاسلحة والارهاب وتفكك المجتمع اليمني ويقول تقرير وزعته قيادة الحزب الاشتراكي اليمني على فروع الحزب في المحافظات الجنوبية بمناسبة مرور عامين على الوحدة «لقد حافظت عدن على الامن الداخلي في الجنوب طوال الربع القرن الماضي منذ انسحاب القوات البريطانية منه الا ان دولة الوحدة زعزعت الامن الداخلي ولم يعد المواطن يشعر بالاطمئنان الى قدرة السلطات المحلية على حفظ امنه وسلامته وسلامة ممتلكاته» ويتوقع التقرير الذي وزع بطريقة سرية حزبية ولا يحمل صفة العمومية «ان تتعرض عرى دولة الوحدة للانفراط ويتهدم ما بناه الشب اليمني من انجازات اذا لم يتم تدارك الامر بسرعة».



افتتاح مستشفى ومجمع سكني في عدن مولتهما السعودية

صالح: هجرة يهود اليمن اشاعات وسنواجه بحزم معارضي الوحدة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من حسين محمد سعيد:

■ افتتح رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس في عدن امس مستشفى مولته السعودية، في حين اعلن الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح انه «لم تبق الا اللمسات النهائية لتوقيع الاتفاق النهائي» لترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان.

واكد ان «لا تراجع عن الوحدة اليمنية، وايا تكن المعارضات سنواجهها بحزم»، نافياً تقارير عن هجرة يهود يمنيين الى اسرائيل، واعتبر ان «اجهزة اعلامية معادية اثارت الموضوع لتشويه سمعة اليمن»، ووصفه بانه اشاعات.

وقال الرئيس اليمني في مؤتمر صحافي عقده امس في القصر الجمهوري في صنعاء وحضره نحو مئة صحافي يمني وعربي واجنبي «نحن نشعر في اعتزاز بالشوط الكبير الذي قطعناه في مفاوضات الحدود مع الاشقاء في عمان، ولم تبق الا اللمسات الاخيرة لتوقيع الاتفاق النهائي لحسم قضية الحدود مع سلطنة عمان. اما بالنسبة الى الاشقاء في المملكة العربية السعودية فنحن على استعداد بالروح ذاتها التي سادت المفاوضات مع سلطنة عمان، لان نبدا بالمفاوضات الخاصة بالحدود، في الوقت الذي يرغب الطرف الآخر وبما يضمن حقوق الطرفين».

وتابع: «نحن في اليمن اكدنا باستمرار علاقاتنا مع اشقائنا في دول الخليج، وليست هناك من جانب اليمن علامة استفهام حول علاقاتها مع جيرانها. وشوه موقف اليمن في اثناء ازمة الخليج، وكان موقفاً واضحاً (...) وبالنسبة الى الاشقاء في الكويت فان اليمن تقدر الكويت تقديراً عالياً وتقدر وقوفها الى جانب الثورة اليمنية، ولكن حصل سوء فهم في اثناء الازمة».

وتطرق الى الاوضاع الداخلية في اليمن معلناً ان «الوحدة اليمنية مثل الثورة اليمنية لا تراجع فيها وأياً تكن الصعوبات والمعارضات سنواجهها بحزم. كنا نعلم سلفاً بالصعوبات التي كانت ستواجهها ثورتا سبتمبر واكتوبر، وكان نجاحهما نتيجة اصرار اليمنيين الشرفاء الذين وقفوا وحققوا انتصارهما (...) وعلى هذا الاساس سنصمد وسنواجه التحدي بتحد اكبر امام اية قوة معادية للوحدة اليمنية».

وعن اليهود اليمنيين قال علي صالح ان «اجهزة اعلامية معادية اثارت هذا الموضوع لتشويه سمعة اليمن». وزاد: «ان اليهود اليمنيين يعاملون كمواطنين يمنيين ولا صحة اطلاقاً لما يشاع عن ان يهوديا يمنيا سيهاجر الى الاراضي العربية المحتلة». واكد ان اي يهودي يمني من حقه ان يسافر للعلاج او التجارة في اوروبا او اي قطر عربي.



وتطرق الى المساعدات الخارجية لليمن، قال: «لا توجد اية مساعدات تقدمها روسيا الآن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بل ان بعض الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، ربما طلب المساعدة من اليمن. وعلى رغم ذلك نحن مستعدون للتعاون مع جمهورية روسيا الاتحادية والجمهوريات الاخرى».

افتتاح مستشفى ومجمع سكني

في الوقت ذاته افتتح رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس مستشفى عدن العام الذي شيد بتمويل من السعودية. وحضر حفلة الافتتاح السيد محمود عراسي محافظ عدن وعدد من المسؤولين. واعرب وزير الصحة الدكتور محمد علي مقبل عن «شكر القيادة السياسية اليمنية حكومة المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز» ونوه بالمساعدات المختلفة لليمن في مجالات التنمية.

واشاد بـ «بالتعاون الاخوي القائم بين البلدين الشقيقين اليمن والسعودية، والذي يعتبر هذا المستشفى احدى ثمراته». وشكر «الاشقاء من المملكة العربية السعودية الذين شاركوا في الاحتفال».

واقيم المستشفى على ساحل كريتر في منطقة صيره ويحتل مساحة ١٤ الف متر مربع، واستغرق بناؤه نحو ٢٧ شهراً بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. ونفذت المشروع مجموعة «بن لادن» السعودية وبلغت نفقاته ٨٣ مليون ريال سعودي. ويستوعب مئتي سرير وزود احدث الاجهزة والمعدات.

وافتتح ايضا مشروع سعودي آخر في مدينة المعلا في عدن، وهو مجمع سكني يضم ١٩٢ شقة. واحتلت مساحته نحو ٢١ الف متر مربع. اما تكاليفه فبلغت ٤٤ مليون ريال سعودي، وهو ايضا هبة من السعودية.

واكد السيد محمد عبدالله الصقير المدير العام لصندوق التنمية السعودي في كلمة القاها اعتزازه «بالمشاركة في افتتاح مشروعي الاسكان والمستشفى اللذين قدمتهما حكومة المملكة العربية السعودية هبة الى الشعب اليمني الشقيق». واثنى على «الجهود التي بذلت من اجل انجاز المشروعين» مؤكداً انهما «يمثلان احد الشواهد على صلة الاخوة العميقة التي تربط بين الشعبين السعودي واليمني».



الإعلام الرسمي يتجاهل غياب البيض

مجلس الرئاسة اليمني يصادق على قانون تنظيم حمل الأسلحة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

صادق مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه أمس على مشروع قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والاتجار بها، وقالت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» التي أوردت النبأ ان مجلس الرئاسة عقد اجتماعه برئاسة الفريق علي عبد الله صالح (دون ان تشير الى عدم مشاركة نائب رئيس المجلس علي سالم البيض الموجود في عدن)، وبحضور الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء، وان المجلس ناقش القضايا المدرجة على جدول أعماله، ووقف أمام العديد من المستجدات المحلية والعربية والدولية واضافت الوكالة أن المجلس اقر عددا من مشاريع اللوائح التنظيمية لبعض الوزارات، وانشاء المجلس الوطني للسكان.

ولم يقر المجلس ـ كما كان مقرراً ـ مشروع قانون الانتخابات العامة، الذي صادق عليه مجلس النواب في نهاية الاسبوع الماضي، حيث يعتقد ان الحكومة ترغب في اعادته للبرلمان اليمني لإقرار التعديلات التي ترغب في ادخالها عليه، خاصة تلك المتعلقة بعدد دورات الانتخابات، وبالدوائر الانتخابية، لأن البرلمان وافق على اجراء الانتخابات بنظام دورة واحدة فقط، كما وافق على ان تقسم الجمهورية اليمنية الى ٣٠١ دائرة انتخابية يمثل كل منها نائب واحد فقط على اساس ان كل ٣٥ ـ ٤٠ الف نسمة يمثلهم نائب واحد، مع السماح بزيادة او نقص ٥ في المائة فقط بالنسبة لعدد السكان، وهو الأمر الذي ابدت الحكومة تحفظات بشأنه، بعد طرح مشروع القانون امام البرلمان، حيث ترغب في ان تتم الانتخابات بنظام الدورتين، كما ترغب في ان يبقى تقسيم الدوائر كما كان عليه الحال قبل إعلان قيام الجمهورية اليمنية، حتى لا يقل نصيب المحافظات الجنوبية من التمثيل النيابي، اذا ما تم العمل على اساس التوزيع السكاني، لانهم في تلك الحالة سيمثلون اقل من ربع عدد اعضاء البرلمان المقبل.



المصدر : الأمـــــالى
القاهرية

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

علي سالم البيض :

الحزب الاشتراكي اليمني لم يطلب تأجيل الانتخـابات

أكد علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني . ونائب رئيس مجلس الرئاسة ان حزبه علي استعداد كامل لدخول الانتخابات العامة دون اية مخاوف من نتائجها . ونفي البيض ما تردد حول رغبة الحزب الاشتراكي اليمني في تمديد الفترة الانتقالية السابقة علي الانتخابات . جاءت التصريحات في اجتماع امانة الحزب الاشتراكي اليمني في العاصمة صنعاء . لمناقشة التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب .

ووصف سالم البيض الاغتيالات التي تستهدف اعضاء الحزب الاشتراكي بانها اساليب تسعي لضرب الوحدة الوطنية ووأد العملية الديمقراطية الجارية في اليمن ودعا البيض الي ضرورة حشد كافة امكانيات القوى الوطنية

والديمقراطية في اليمن للحفاظ علي الوحدة وترسيخ دعائم الجمهورية باعتبارهما ثمرة نضال الشعب اليمني .

خلاف على حزمة قات في اساس الصدامات المسلحة

اليمن: ٢٤ بندقية الى المشايخ لتطويق ذيول حادث الجوف

□ صنعاء - .
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ أوضح الشيخ محمد ناجي الشايف عضو مجلس النواب اليمني امس ما نشرته الصحف اليمنية عن الحادث الذي وقع في منطقة الجوف والذي شهد اطلاق الجيش النار من مدينة الحزم. وقال محمد ناجي الشايف وهو ممثل المنطقة في مجلس النواب في تصريح الى «الحياة» ان جندياً ذهب برفقة زميل له لشراء حزمة من القات «دخل في مشادة مع البائع بسبب السعر. وأطلق البائع النار على الجندي فقتل. عندئذ اطلق صديق الجندي النار على شقيق البائع واصابه بجروح نقل على اثرها الى المستشفى».

وقال الشايف ان الجنود «شنوا هجوماً على مدينة الحزم استخدموا فيه الاسلحة الثقيلة وأسفر الهجوم عن مقتل اثنين من المواطنين وإصابة اثنين آخرين بجروح وتعرض منزل الشيخ عبدالله بخوت العراقي، شيخ همدان للقصف».

واوضح انه اتصل فوراً بالمسؤولين في صنعاء لابلاغهم تفاصيل الاحداث التي تجري في منطقة دائرته الانتخابية والحد من تصرفات القوات المسلحة ضد المواطنين، وان نداءه لقي استجابة في صنعاء، فارسلت القيادة العسكرية العقيد علي صلاح، نائب رئيس هيئة الاركان والسيد محمد عبدالله كده، محافظ الجوف اللذين عقدا اجتماعا مع مشايخ المنطقة الذين سلمت لهم ٢٤ بندقية، حسب العرف القبلي، وشكلت لجنة من الجانبين للنظر في القضية وتقديم المسؤولين عن هذه المشكلة الى المحاكمة.

واستنكر الشايف الحادث واهاب بالحكومة «اتخاذ اجراءات صارمة ضد محدثي الفتنة والاقتتال بين ابناء الشعب الواحد».

وكانت صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام احد الحزبين الحاكمين في اليمن قالت ان قوة من الجيش قصفت بعد ظهر الجمعة الماضي مدينة الحزم في الجوف والقرى المجاورة لها بمدفعية الدبابات الثقيلة. وأشارت الى مشكلة نشبت بين الجيش والمواطنين في المحافظة، لكنها ذكرت ان لجنة بدأت الاثنين البحث في اسباب المشكلة لايجاد الحلول لها.



اليمن ترحب بمبادرة زايد

صنعاء ـ الشروق

■ حظيت المبادرة التي اطلقها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات، ودعا فيها الى استعادة التضامن العربي، صدى واسعا وترحيبا طيبا في اليمن.

وقد اجرت صحيفة «يمن تايمز» حوارا مع رئيس وزراء اليمن حيدر ابوبكر العطاس، خلال طباعة «الشروق»، جاء في بعضه: «اننا نحتفظ لسمو الشيخ زايد بمكانة تعمر قلوب اليمنيين. ولا يمكن ان نقول سوى ان هذا الرجل اسهم بشكل كبير في اعادة بناء اكبر صرح تاريخي عرفته اليمن، وهو بناء سد مارب العظيم».

كما تناولت كبريات الصحف اليمنية التصريحات واشارت الى اهمية المبادرة. فقد ذكرت صحيفة «الثورة» اليومية في افتتاحيتها ان «تلك الدعوة تقدم الكثير من دوافع الامل والتفاؤل بمستقبل عربي يعيد للوطن العربي مكانته ووجوده السياسي الفاعل في اطار السياسة الدولية ومواقع التاثير فيها».

وكتب نائب رئيس تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية تحت عنوان: «صرخة زايد» يقول: «عبارات صادقة وواضحة من الشيخ زايد نتمنى ان تنعكس أولا على عودة الدفء للعلاقات اليمنية ـ الاماراتية وان تكون مدخلا طيبا لفتح صفحة جديدة في مسار العلاقات العربية ـ العربية يسمو فيها العرب فوق خلافاتهم وجراحاتهم».■■

الشيخ عبدالله الاحمر لـ «الشروق»:

اليمن كله جيش ووضعنا يختلف عن الجزائر

■ يُعَدّ الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، زعيم قبيلة «حاشد»، «كبرى قبائل اليمن»، الواجهة المباشرة لحزب «التجمع اليمني للاصلاح»، الذي هو كناية عن تحالف بين بعض رموز القبائل وحزب «الاخوان المسلمين» الذي يتزعمه الداعية المعروف عبدالمجيد الزنداني، صاحب المدرسة «الوهابية» في اليمن.

بدأ التحالف بين «بن الاحمر» و«الاخوان المسلمين» منذ الايام الاولى لمحادثات الوحدة، اي في ربيع العام ١٩٩٠، لكنه أعلن عن نفسه بعد قيامها في ٢٢ مايو ـ ايار من العام نفسه، وكان الحضور الاساسي الاول له، اختبار قوته السياسية، هو قبل عام، عندما حاول منع الاستفتاء على دستور الوحدة، بسبب معارضته للمادة الثالثة من الدستور التي تنص على «ان الشريعة الاسلامية هي احد مصادر التشريع». وقد فشل تحالف «الاخوان المسلمين» و«القبائل» في اسقاط الدستور الذي حاز على نسبة تجاوزت ٩٠ في المئة. لكن «الحلف» الذي يوصف بالسري لم يهضم فشله هذا، وهو يعمل الآن من أجل الحصول على حصته في السلطة المقبلة، التي ستنبثق عن الانتخابات التشريعية المقبلة والمقررة قبل نهاية الفترة الانتقالية في نوفمبر ـ تشرين الثاني المقبل.

توحي المؤشرات كافة بأن «تحالف» القبائل وحزب «الاخوان المسلمين».. ينهج خطا تصعيديا يطرحه كبرنامج انتخابي في الطريق الى الانتخابات المقبلة، وهو يهدف بالدرجة الاولى الى افشال اي امكانية للتحالف ما بين الحزبين الحاكمين. وبالنسبة لـ «الاصلاح» يعني افشال «التحالف» حلوله في المرتبة الثانية في الانتخابات المقبلة، اي بعد «المؤتمر» الذي ترشحه بعض الاوساط لاحتلال المرتبة الاولى، وابعاد الحزب «الاشتراكي»، وهذا لا يعني فقط دفعه (الاشتراكية) الى مرتبة متأخرة، بل تهميش «الفكرة» التي يحاول ان يعمل لها، وهي بناء الدولة الحديثة، والتي تتناقض كليا مع منطق شيوخ القبائل و«الاخوان المسلمين» من جوانب مختلفة لكل من طرفي «التحالف». وتجمع الاوساط المطلعة ان هذا التحالف، يخوض معركة «النصيب الثاني» في السلطة القادمة، في شتى الاتجاهات، حتى لو كلفه ذلك تعطيل الانتخابات.

يكمن سر تحالف «الاخوان» مع الشيخ الاحمر، في انهم يستطيعون من خلاله توسيع قاعدتهم الشعبية وسط «القبائل» وكذلك الاستفادة من رصيده في «اللوجستيك» والتعبئة، وبالتالي دخول الحياة السياسية ومعترك الانتخابات من باب واسع. اما الشيخ

حاوره في صنعاء: بشير البكر

«الاحمر» فيمكنه ان يوظف قدرة «الاخوان» التنظيمية لصالحه، وهي تنامت عبر اعوام طويلة من العمل الحزبي بالطرق السرية، وتدفق المساعدات الخارجية.

تقدر الاوساط السياسية المطلعة ان قوة «الاخوان» ليست بالحجم الذي يصورونه لاعتبارات عدة، أولها انهم يعيشون انقسامات داخلية بين التيار «الوهابي» الذي يمثله الشيخ الزنداني، و«التيار الدولي للاخوان المسلمين» الذي يمثله في اليمن عبدالله ياسين. وهذا التجاذب بين الطرفين ادى مع الوقت الى نشوء فصائل اسلامية اخرى، تبلغ حوالي ثمانية وتتنوع اجتهاداتها من «الجهاد الاسلامي» حتى حزب «الله».. واحدى اهم الاوراق التي يراهن عليها خصوم تحالف «الاخوان» و«القبائل»، هي تعميق الخلافات داخل «الاخوان»، الذين تضاءل الدعم الخارجي لهم، وكانوا يتلقونه تحت شعار «محاربة الشيوعية»، كما ان خروجهم مؤخرا من حزب «المؤتمر الشعبي» ضيق كثيرا من مجالهم الحيوي. فهم كانوا يستفيدون من امكانات



المصدر : الشروق الجمعية

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حزب موجود في السلطة، اذ استطاعوا من خلاله سابقا، توسيع دوائر عملهم في المساجد واجهزة التعليم وخصوصا «المعاهد الدينية» التي يقارب عددها ٥٠٠ معهد، يسيطرون على معظمها حتى الآن.

وفي كل الاحوال، لا تبدو حالة «التحالف» بين «الاحمر» و«الاخوان» مرشحة لوقت طويل، لاسباب كثيرة. منها: ان مصالح الاول لا تشجعه على الذهاب بعيدا في «التحالف». فهو من الناحية العملية يدرك ان «سلطة القبيلة» آخذة في التراجع لصالح سلطة الدولة، لذلك يعمل على تعزيز مواقعه الاقتصادية ليظل طرفا رئيسيا في لعبة التوازنات. فهو مثلا يختلف معهم على مفهوم السياحة. فهم يصدرون البيانات ويملأون صحفهم بكتابات تحض على منع السياحة التي يتحكم احد اولاد الاحمر ببعض مفاتيحها وهي تدر عليه اموالا طائلة. يضاف الى ذلك ان التزمت الذي يبديه بعض قيادات «الاخوان» تجاه تطبيق الشريعة واقامة الحدود، يُنفر «الاحمر»، لانه لا يساعده في دخول اللعبة السياسية، بل يضعه في مواجهة تيار واسع في المجتمع يدعو الى «العصرنة» والتحديث. ويضاف الى ذلك سبب آخر، هو عدم امان «الاخوان» لجانب الشيخ «الاحمر»، فهم يرون فيه رجلا قادرا على تغيير تحالفاته وفق حركة بوصلة السلطة، لذلك، يمكن ان يزن تحالفاته بناء على حركة مصالحه، التي يمكن ان تتطور لتتقاطع مع اطراف اخرى موجودة في السلطة. من هنا يبدي «الاخوان» حذرا كبيرا حيال حركة «الاحمر» وقد برزت في الآونة الاخيرة مؤشرات تدل على بداية خلاف بين الطرفين، على خلفية وثيقة التنسيق بين «الاصلاح» وحزب البعث (جناح العراق) الذي يتزعمه مجاهد ابوالشوارب، نائب رئيس مجلس الوزراء. وتقول الاوساط المطلعة، ان «الاحمر» هو الذي أوصل «الاصلاح» إلى التحالف مع «البعث» لسببين، الاول هو الاستفادة من رصيد «البعث» في أجهزة الدولة وخصوصا «الامن» والقوات المسلحة، والثاني بسط سلطته على جزء من قبيلته (حاشد) الموجودة في «البعث»، وينبع مصدر التململ في صفوف «الاخوان» من ان «البعث» حزب علماني، يتعارض خطه السياسي مع «الشريعة» برغم موافقة «البعث» على ما ورد في وثيقة التنسيق من عبارات «سلفية» جاهزة، وبعيدة عن روح العصر.

وحسب تقدير مصادر مطلعة، فان «الاخوان» حائرون في أمرهم: هل يواصلون «التحالف» مع الاحمر الذي يوظف رصيدهم في معركته للوصول الى حصة في السلطة، أو ينسحبون، حارمين انفسهم من مظلة كبيرة يوفرها لهم؟

وبعيدا عن تحالفه مع «الاخوان»، فان «الاحمر» يعتبر نفسه مركز القوة الثاني في اليمن بعد رئيس الجمهورية، وهو يتصرف على هذا الاساس، لذلك يبدو التناحر بينه وبين «الحزب الاشتراكي» على أشده، لان الاخير يدافع عن مواقعه في السلطة، والتي يعتبر انه حصل عليها بسبب نضاله الطويل، وجنوحه الى الاعتدال، الذي كان السبب الرئيسي في تحقيق الوحدة.

ضرب الشيخ الاحمر موعدا خاصا لـ «الشروق» في احد منازله الكثيرة التي هي مثار حديث الناس عبر ارجاء اليمن، ويتداخل الخيال بالواقع في وصفها. الا ان الامر لا يخلو من الحقيقة وان غلف ببعض المبالغات، فهي تشبه قلاعا عسكرية يوجد داخل كل منها عشرات المسلحين، الذين تختلف درجة استنفارهم وفقا لوجود الشيخ في المنزل. وتقول روايات مؤكدة ان «الاحمر» ما يزال يحتفظ بسجن خاص، في احد بيوته في صنعاء، يودع فيه المخالفين من جماعته، وكذلك المحكوم عليهم في المنازعات القبلية التي يجري الاحتكام فيها اليه.

ذهبت «الشروق» الى منزله في منطقة «الروضة» القريبة من المطار، وفاجأنا في البداية، غير مظاهر المسلحين بالاسلحة الاوتوماتيكية والقناصات، وجود حصان ابيض عند مدخل المنزل، وسط غابة من السيارات اليابانية التي تتكاثر بمئات الآلاف كل عام في شوارع صنعاء، كتعبير حي عن اقتصاد الفخفخة والدكاكين والتهريب. كان «مقيل» «الاحمر» عامرا ببعض «الشيوخ» والناس العاديين، وهو يتربع في الوسط، يفتي في الصغيرة والكبيرة. وبين لحظة واخرى يقترب منه عاجز او طفل او مسن، يطلب منه المعونة، البعض يريد العلاج في عمان (موضة دارجة في اليمن هذه الايام وتعتبر هدية كبيرة اذا حصل عليها المريض)، والبعض الآخر يطلب تدخل الشيخ في فض نزاع له مع الدولة، وآخرون يطمحون الى موافقته لارسال اولادهم للتعلم في الخارج. وهو يعد ان يعالج المسألة، يحيل الكتاب الموقع الى شخص يجلس في

الزاوية يشبه «صاحب البريد» في زمن الائمة، حتى ليبدو الشيخ وكانه الباقي من عهود الائمة والسلاطين. لولا انه يبرز اهتمامه بالتحديث و«العصرنة»، وكبُرهان على ذلك قام بتدريس اولاده في الخارج.

كان الشيخ «الاحمر» قد طلب مشاهدة الاسئلة مسبقا، لكنه لحظة وصولنا لم يكن قد اطلع عليها، وقال ان ذلك حصل بسبب انشغاله في اليومين الاخيرين بمتابعة قانون «حيازة الاسلحة»، والتي كانت الجلسة التي حضرناها في منزله مخصصة في جانب منها لمناقشته والرد على مناقشات النواب لمواده، وقد بدأ حديثه بالقول ان الدولة تتجاوز الواقع عندما تضع قانونا لتجريد الشعب من السلاح.

واضاف نحن ضد انتشار السلاح، لكنه ضروري لحماية الناس. ونحن على استعداد لتخفيف الحراسات من حولنا، شريطة ان ينطبق ذلك علينا، وعلى المسؤولين في الدولة.

وبعد ذلك انتقلنا الى طرح الاسئلة فكان الحوار التالي:

□ ما هو تقييمكم لمسيرة عامين من الوحدة؟

■ الوحدة كانت حلم وامنية كل اليمنيين، وتحقيقها انجاز عظيم، لانها تتويج لنضال شعبنا عبر عقود كثيرة. وللانصاف أقول، ان كل اليمنيين ساهموا في صنعها، ثم اذا كان هنالك انفصال في الماضي ما بين الانظمة، فالشعب كان واحدا في الشمال والجنوب. وكان «التشطير» موجودا بين النظامين بسبب وجود الاستعمار في الجنوب. وبعد خروج الاستعمار البريطاني من هناك، كان الامر الطبيعي هو حصول الوحدة، الا ان الظروف كانت غير ملائمة، لان الجنوب عاش حربا أهلية، وصنعاء كانت محصرة، ثم استولى على الحكم في الجنوب حزب الجبهة القومية في البداية، والذي تحول بعد ذلك الى حزب «ماركسي»، هو الآن الحزب الاشتراكي. وهو الذي اعلن استقلال الجنوب وكون دولة خاصة به. وبقي الحوار ما بين النظامين متواصلا الى ان أراد الله ان تعود لحمة اليمنيين الى بعضهم، في اعلان دولة الوحدة التي هي قدر ومصير كل يمني.

□ عارضتم كحزب دستور دولة الوحدة، هل لا تزالون عند موقفكم. وفي حال فوزكم بالاغلبية في انتخابات البرلمان المقبل، هل ستعملون على تغيير بعض مواده؟

■ ليكن معلوما، ان المواد التي طالبنا بتعديلها، تعمل السلطة الآن على تعديلها. والسلطة المتمثلة في الحزبين الحاكمين، تحاول الآن اقناع مجلس النواب والقوى السياسية بذلك.

□ هل لكم انك تذكروا على سبيل المثال مادة تحاول السلطة تعديلها؟

■ كل المواد التي طالبنا بتعديلها والتي عارضنا الاستفتاء على الدستور من اجلها ومنها المادة الثالثة التي تنص على: ان الشريعة الاسلامية احدى مصادر التشريع. وكما معلوم نحن طالبنا بتعديل هذه المادة لتصبح: «الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد للتشريع». والآن وصلت الدولة الى قناعة بضرورة التعديل، وقلنا لهم مؤخرا، حبذا لو قبلتم رأي الشعب في حينه، لكنتم جنبتم الناس الانقسام ووفرتم على الدولة الاموال التي صرفت من اجل الاستفتاء. وهنا لا نقول سوى ان الرجوع الى الحق فضيلة.

□ كيف تنظرون الى امكانية «تحالف» المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية المقبلة؟

■ اذا حصل ذلك، فنحن نعتبره من قبيل الالتفاف على الديموقراطية، فهما كحزبين حاكمين لا يصح لهما ذلك، بل ان التحالف جائز بين الاحزاب المعارضة في اي بلد كان. والسبب الاضافي هو ان الحزبين الحاكمين لم يصلا إلى السلطة عن طريق الانتخابات، لذلك فان عملية التحالف بينهما موجهة ضد الاحزاب الاخرى حكما.

□ لو دعاكم احد الحزبين الحاكمين للتحالف معه، هل تلبون ذلك؟

■ نفضل التحالف مع الاحزاب الصغيرة التي هي خارج السلطة، لانه ليس من الديموقراطية بمكان ان نقبل التحالف مع الحزبين الحاكمين، ضد الاحزاب التي هي خارج السلطة.

□ كيف تبررون تحالفكم مع حزب البعث (جناح العراق)، مع انكم تنتمون إلى منابع فكرية مختلفة، وخصوصا ما يتعلق بالشريعة؟

■ ما حصل بيننا وبين البعث لم يكن تحالفا، انما هو تنسيق نعتبره امرا مشروعا بين كل الاحزاب، ونحن بصدد الوصول الى شيء مشابه مع اكثر من حزب. ومن الثوابت التي اتفقنا عليها مع «البعث»، هو «ان الاسلام عقيدة وشريعة».



□ ما هو تفسيركم لتنامي ظاهرة «العنف» والاغتيالات في الآونة الاخيرة؟

■ ما تسمونه ظاهرة «العنف» وما تقولون انها تنامت، هذا لم يتنامَ الا في اجهزة الاعلام المحلية والخارجية، التي ضخمت ما هو واقع، والذي يحصل هو اقل مما يقال بكثير. وعندما نسمع من اجهزة اعلام العالم وعلى راسها اميركا ولندن، نستغرب ذلك، خصوصا وانهم يتحدثون عن محاولات اغتيال المسؤولين، فلم تحصل اي محاولة من هذا القبيل سوى تلك التي استهدفت وزير العدل (جرى الحوار قبل محاولة اغتيال سالم صالح).

□ كيف تفسرون الاغتيالات التي جرت لاعضاء مسؤولين في الحزب الاشتراكي؟

■ لم تكن هنالك اغتيالات سياسية، وانما يمكن ان تكون المسالة ناجمة عن صراعات داخلهم كحزب، او خلافات شخصية ما بين افراد بدافع الثار القبلي او ما يشبه ذلك. وهنا استثني حادثة اغتيال عضو الحزب الاشتراكي حسن أو حسين الحريبي (وهنا تدخل من يصحح للشيخ عبدالله ان الاسم هو حسن وليس حسين وان المعني من حزب التجمع الوحدوي وليس من الحزب الاشتراكي)، وهو الحزبي الوحيد الذي اغتيل في حادث غامض ولم تكشف ملابساته، لانه لم يعرف حتى الآن انه يوجد بين هذا الانسان خلاف شخصي او ثار مع آخرين. وبقية الحوادث هي طبيعية ومعروفة لكن الصحافة والاعلام تعمل على تضخيمها لامر ما.

□ اليمن مرشح لان يكون بلدا سياحيا، ما هو فهمكم للسياحة؟

■ من المعروف ان متطلبات السياحة، توفير الامن والاستقرار ووسائل النقل والاقامة والراحة. وذلك سوف يتوافر بعون الله.

والسياح الاجانب موجودون الآن في اليمن، ولن يتعرض اي سائح لاي مضايقة او اعتداء في طول اليمن وعرضه. ونأمل ان يتوسع هذا المجال.

□ ما هو في تصوركم السبيل المفيد للتعامل مع عائدات النفط؟

■ لعائدات النفط اولويات، اولها الزراعة، ومن ثم الصناعة. اي الجوانب الانتاجية، وبعون الله سوف يتحقق ذلك. لانه ليس هنالك جدال حول هذا الموضوع. فالمسؤولون والمختصون مجمعون على ذلك ويسيرون نحوه.

□ اشرتم في احد التصريحات الصحفية، الى ن الصحافة اليمنية تجاوزت حدودها ما هو مفهومكم لحدود الصحافة؟

■ هذا ما يقوله الجميع وليس انا فقط، في بلد حديث العهد بالتعددية والحزبية والديموقراطية، يجب وضع ضوابط لحرية لصحافة. لان الاسفاف والتجني على الغير، سواء قوى داخل اليمن او خارجه، يعتبر خارجا عن الحدود او زائدا عنها.

□ زرتم المملكة السعودية مع عدد من

> التركيبة القبلية
> حضارية وافضل من
> الحزبية

مشايخ اليمن وقابلتم الملك فهد، هل بحثتم في العلاقات اليمنية ـ السعودية؟

■ نعم زرنا السعودية مع عدد من المشايخ منهم الاخ سنان ابو لحوم، وكانت الزيارة بغرض «العمرة»، واستقبلنا الاخوة السعوديون، كما تجري عادة الاعراف، وعلى غرار ما يحصل لشخصيات العالم العربي والاسلامي التي تاتي لهذه المناسبة.

□ هناك اخبار تتداول في بعض الاوساط عن خلافات تتعلق بالحدود بين اليمن والسعودية، وعن ضغوطات سعودية على شركات النفط الاجنبية العاملة في اليمن، ما هو موقفكم من ذلك؟

■ خلافات الحدود موجودة بين كل الدول.

□ لكن البعض يقول ان السعودية لا تريد حلها مع الرئيس علي عبدالله صالح، بل هي تعمل من اجل ازاحته عن السلطة، فما هو رايكم؟

■ هذا لم نسمعه وهو امر غير مقبول. ولكن لا يعني ذلك ان السعودية ترفض الحوار مع اليمن. فهما جاران توجد بينهما قواسم مشتركة لا ترقى اليها اية علاقات بين بلدين آخرين، وان كانت حصلت بعض التباينات اثناء ازمة الخليج الاخيرة، فهي

ليست اكثر من سحابة صيف.

□ في حال فوز حزب «الاصلاح» في الانتخابات ما هو تصوركم لشكل الدولة التي سوف تبنونها؟

■ يتطلب العالم الثالث، ونحن منه، العدل والديموقراطية، وتوفير العيش وتحقيق الرخاء، وطموحنا تحقيق ذلك. العدل الذي كفله الاسلام، وان تكون الشريعة هي السائدة وهي المصدر الوحيد لكل القوانين والتشريعات.

□ في هذا الاتجاه ما هو نموذج الحكم العربي السائد الذي ترونه قريبا من طروحاتكم؟

■ الصحافي اكثر خبرة مني ومن غيري.

□ ما هو رايك بالتجربة السودانية على سبيل المثال؟

■ لكل بلد تجربته وظروفه. السودان بلد مترامي الاطراف ويجمع ديانات عدة. اما نحن في اليمن فشعب مسلم مئة في المئة وعربي، لا توجد بيننا لا جاليات غير عربية ولا اسلامية. والشريعة الاسلامية هي التي حكمت اليمن منذ الاسلام، وهي المرجع الذي يعالج قضايا اليمنيين ويحل مشاكلهم، وهي الفاصل في كل شيء، ولهذا ليست لدينا مطالب اخرى كتجمع يمني للاصلاح، مثلما هو الحال في السودان او غيرها. ونحن نعتقد بالشريعة، فلسنا مثل بعض البلدان كالجزائر التي تحكمها القوانين الوضعية، ثم جاءت الصحوة الاسلامية لتطالب بالغاء ذلك.

□ الا تخشون من تكرار التجربة الجزائرية في اليمن؟

■ قلنا لكم ان لكل بلد ظروفه ونحن شعب عربي مسلم، والشريعة مطبقة.

□ لكن في الجزائر تدخل الجيش لالغاء نتائج الدورة الاولى للانتخابات؟

■ اليمن كله جيش، والوضع هنا يختلف عن الجزائر وعن غيرها.

■ كيف تنظرون للازمة الليبية ـ الغربية والموقف العربي منها؟

■ نراها قضية ظالمة وما تريده الولايات المتحدة والدول الغربية هو فرض حكم القوي على الضعيف. والا كيف يبرر المنطق هذا السلوك الحاصل، لانه لا يوجد في القوانين الدولية، ما يلزم ليبيا تسليم مواطنيها المتهمين. اما الدول العربية، فعليها ان تكون ايجابية مع ليبيا اكثر مما هي عليه الآن، والا فسوف يطبق عليها المثل القائل «اكلت يوم اكل الثور الابيض».

□ ما هو مفهومكم للزعامة القبلية؟

■ التركيبة القبلية حضارية وهي افضل من الحزبية واكثر التزاما منها. وفيها من العادات والتقاليد والضوابط والاخلاق، ما لا يوجد في الكثير من الاحزاب. ونحن في اليمن ننفرد بهذه التركيبة وهذه التقاليد، ونعتز بذلك جدا، كما نحرص على تطوير هذه المعطيات كي تصبح مواكبة للعصر، من خلال ازالة الشوائب والتمسك بالجوانب المشرقة فيها، وهي كثيرة. واعتزازنا وتمسكنا بها يفوق اي اعتبار آخر

——

أوساط شعبية يمنية تتعجل نتائج التحقيقات

زعيم حزبي برلماني ينفي شائعات عن علاقته بمحاوله اغتيال سلام

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اصدر مجاهد القهالي الأمين العام لتنظيم التصحيح الشعبي الناصري في اليمن ـ وهو عضو في مجلس النواب ـ «نفياً قاطعاً» الشائعات التي ترددت حول علاقته بحادث محاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل اليمني قبل بضعة اسابيع. وقال انها لا تعدو «التلفيقات والأكاذيب والدس والافتراء والبلبلة المفضوحة»، بهدف «زعزعة الاستقرار في البلاد وشق الوحدة الوطنية، وتوجيه الاساءة الى التنظيم قيادة وقواعد».

وأوضح السياسي اليمني ان هذه الشائعات «استهدفت أيضا الايقاع بين الحزب الاشتراكي اليمني (الذي ينتمي اليه وزير العدل) والتنظيم الذي يتزعمه. كما استهدفت الاساءة الى بعض القبائل اليمنية وتشويه مواقفها، التي لم تكن ـ يوما من الأيام ـ الا مع الوحدة والديمقراطية»، في نفي للاتهامات لشخصه وتنظيمه وقبيلته في الحادث.

واستنكر القهالي صدور «تصريحات مغرضة من جانب واجهات اجتماعية ذات وزن كبير وتأثير عام، لم تستند الا على الرغبة الذاتية، حيث وضعت نفسها مكان أجهزة الشرعية في البلاد».

وكانت صحيفة «التصحيح» ـ التي يصدرها التنظيم ـ قد خصصت مساحة كبيرة للرد على «المزاعم والشائعات المضادة»، التي رددتها خلال الاسابيع الماضية ـ منذ محاولة اغتيال الوزير اليمني، الذي يقضي فترة للعلاج في الخارج ـ ما أسمتهم بـ «دوائر موتورة»، للمساس بالمكانة الاجتماعية والسياسية للقهالي الأمين العام للتنظيم، ومقرر اللجنة العسكرية والامنية في مجلس النواب اليمني.

ونشرت الصحيفة تصريحاً للعقيد حسان حسن نائب وزير الداخلية والأمن ورئيس اللجنة الأمنية المكلفة بالتحقيق في الحادث، وفي حادثي التفجير اللذين وقعا قرب منزلي سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء ـ والثلاثة من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني ـ قال فيه ان «السلطات الأمنية تواصل عملها لملاحقة واكتشاف المتورطين في اعمال العنف والارهاب المختلفة، التي استهدفت شخصيات حزبية وعامة وحكومية».

وقال المسؤول اليمني ان اللجنة ستذيع بياناً مفصلاً عندما تتوصل الى نتائج هامة تكشف عن هوية المتورطين في جرائم الاغتيالات والقبض عليهم».

وكان قد تردد في اوساط شعبية ان بعض الذين ألقي القبض عليهم كانوا قد اختلفوا حول توزيع مبلغ من المال في ما بينهم، ثم تبادلوا إطلاق النار، ونقلوا الى احد المستشفيات العامة حيث أسعفوا، وهناك ألقت قوات الأمن القبض عليهم، بعد ان اعترف أحدهم بأن له علاقة بالحادث، وأن المبلغ الذي اختلفوا على توزيعه كان ثمن المحاولة.

وتحركت قوات الأمن للقبض على مجموعة اخرى من المتهمين اعترف ضدهم زملاؤهم المقبوض عليهم في المستشفى، وهم ينتمون الى منطقة «عيال سريح»، التي ينتمي اليها مجاهد القهالي.

ولم توضح الجهات الأمنية بعد هذه الأنباء او تنفيها، وينتظر الناس صدور بيان رسمي يتضمن اخر ما توصلت اليه التحقيقات الجارية، وهوية المقبوض عليهم كما وعد العقيد حسان حسن نائب وزير الداخلية في تصريحاته.



الجيش يحاصر الجوف والصراع يشتد داخل القوات اليمنية

فشل الوساطة بين صالح والبيض

صنعاء، عدن:
عبد الرحمن خبارة، وكالات:

بدأت ملامح الانهيار السياسي تظهر علانية في اليمن بعد اخفاق محاولات التسوية بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض الذي ترك مقر عمله في صنعاء واعتكف في منزله في عدن، وفي غضون ذلك اندلعت صراعات في أوساط القوات المسلحة والقيادات السياسية، فيما حاصر الجيش منطقة الجوف وشبت حرائق في مؤسسة حكومية كبيرة.

وقد افادت مصادر يمنية معارضة امس ان الرئيس اليمني الاسبق عبد الله السلال اخفق في محاولته تقريب شقة الخلاف بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وفي صنعاء تقدمت ثلاثة احزاب محلية من بينها الفرع اليمني للحزب الحاكم في العراق الى التوسط بين مؤتمر الشعب العام الذي يتراسه علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي الذي يقوده علي سالم البيض في وقت عبرت مصادر قريبة من الاحزاب عن خيبة املها في امكانية تسوية الأزمة بين الحزبين الرئيسيين على خلفية الاغتيالات السياسية واتهامات لمسؤولين كبار بالتورط فيها.

وتقول مصادر مطلعة ان الامور تنهار في شكل ملحوظ وان الظروف مهيئة الى مزيد من الانشقاق السياسي في البلاد وان العديد من الاحزاب ينظر الى التطورات بعين المراقبة لمعرفة ردود الفعل ونوايا رئيس الجمهورية ازاء المطالبة باجراء الانتخابات في وقتها المحدد.

وعلمت «صوت الكويت» ان اجتماعاً مهماً عقده سياسيون يمنيون في منزل الشيخ سنان ابو لحوم في صنعاء للبحث في الاعداد لـ «المؤتمر الوطني» الذي يتكفل ضبط الاوضاع السياسية وتأمين اجراء انتخابات عامة. وقد تكونت على هامش هذا اللقاء لجنة رباعية من قادة بعض الاحزاب واعضاء مجلس



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

القوى السياسية اليمنية تتفق على عقد مؤتمر وطني في شهر

□ صنعاء - «الحياة»:

■ عقدت نحو ١٥٠ شخصية يمنية تمثل الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والابداعية اجتماعا صباح امس في صنعاء تلبية لدعوة من لجنة الاتصال التي شكلت في ١٨ ايار (مايو) الجاري لبلورة فكرة عقد مؤتمر وطني، واتفقت على عقد المؤتمر في غضون شهر.

وناقش المجتمعون على مدى ٣ ساعات الدوافع الى عقد مؤتمر يضم كل الفاعليات السياسية والاجتماعية العاملة في اليمن من دون استثناء.

واكد المتحدثون في الاجتماع الذي كان بمثابة لقاء موسع للتشاور ان المؤتمر المنوي عقده ينبغي ان يكون مؤتمرا «للانقاذ والبناء الهدف منه ليس توجيه النقد «الى احد او تحميل طرف معيّن في الحكم مسؤولية الاوضاع، بل البحث عن السبل الكفيلة بـ «دفع الخطر عن الوطن والاجماع على آلية لتشخيص الازمة ليتسنى معالجتها».

وقال السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ان «المؤتمر الوطني لن يعقد من اجل المصالحة بين اطراف معيّنة في السلطة، لأن الكل يريد ان يعرف الداء وبالتالي وصف الدواء لمعالجته، وان مهمة المؤتمر هي البحث في موضوع رئيسي بات يقلق الجميع وهو: اليمن الى أين؟».

واشار السيد محمد عبدالله الفسيل عضو مجلس النواب في كلمة افتتح بها اللقاء الى ان كل التحركات السابقة التي قامت بها الاحزاب والفاعليات الاجتماعية «اثمرت تهدئة الازمة وليس معالجتها. والمعالجة لا يمكن ان تأتي من داخل السلطة (...) لذا من واجب القوى والعناصر الخيّرة في الشعب اليمني ان تبادر في مسؤولية باقناع القيادة السياسية بكل وسائل الاقناع للخروج من الازمة والخلل الشاملين وصولاً الى بناء دولة تحقق ارادة الشعب وتحترم خياراته».

ولاحظ المجتمعون ان «الوطن يمر



في مرحلة حرجة، ولا بد من مساهمة الجميع لكي تصل السفينة الى بر الأمان. ولتحقيق ذلك لا بد من ان يكون لكل القوى الخيرة راي واضح ومحدد في الخطوات العملية التي يجب اتخاذها منذ اليوم وحتى قيام مجلس نواب منتخب. ويمكن لهذه القوى والعناصر التعبير عن رأيها من خلال لقاء وطني واسع يضم الفاعليات الاجتماعية والتنظيمات والاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية».

واتفق المجتمعون الذين كانوا يمثلون الخريطة السياسية اليمنية باكملها اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الحزبين الحاكمين)، ورابطة ابناء اليمن، والتجمع اليمني للاصلاح والتجمع الوحدوي اليمني والحزب الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث والاحزاب الناصرية والاحزاب الاسلامية، على ان يسمي كل حزب سياسي ومنظمة نقابية واتحاد مهني او ابداعي مندوبه في اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي تقرر ان تعقد اول

اجتماع لها في العاشرة قبل ظهر غد السبت لتحديد مهمات اللجان الفرعية وانتخاب قيادة للجنة، للشروع في الاعداد الفعلي للمؤتمر الذي تم التشديد على ضرورة عقده سريعاً، اشترط المجتمعون الا تتجاوز اعمال التحضير للمؤتمر شهراً واحداً.

«مؤتمر وطني» الشهر المقبل رغم معارضة صنعاء

صالح «يخطف» اثنين من الاشتراكي ويضمهما الى قيادة حزبه

صنعاء - عبد الرحمن خبارة
لندن - «صوت الكويت»:

اتخذ حزب مؤتمر الشعب العام الذي يقوده الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خطوة جديدة ضد شريكه في السلطة الحزب الاشتراكي اليمني بضم اثنين من شخصياته القيادية الى قوام لجنته الدائمة، في حين دعت شخصيات وهيئات سياسية الى عقد مؤتمر وطني لحل الأزمة السياسية في البلاد، حيث كان الحزبان الحاكمان يعارضان ذلك ويدعوان بدلاً عنه الى عقد «مائدة مستديرة» لتقديم مشورة للحل المطلوب. واختارت اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب العام امس كلاً من وزير الأمن السابق احمد مساعد حسين عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ومحافظ مدينة ابين محمد علي احمد، عضو اللجنة المركزية للحزب عضوين في اللجنة الدائمة في خطوة تصعيدية للخلاف بين الحزبين الحاكمين الذي تفاقم منذ اسبوعين على خلفية حملة اغتيالات طالت قياديين وكوادر للاشتراكي اتهمت فيها دوائر متنفذة في صنعاء. وكان مساعد واحمد قد انضما الى الفريق الحزبي الذي ايد الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، واعتبرا المنفذين لخطة تصفية مجموعة عبد الفتاح اسماعيل عام ١٩٨٦ غير أنهما ابتعدا عن ناصر منذ ثلاث سنوات قبل ان يخطفهما الرئيس صالح ويضمهما الى قيادة حزبه اول من امس.

وقالت مصادر الأحزاب اليمنية ان خطوة الرئيس صالح موجهة بالاساس الى شريكه في السلطة ونائب الرئيس علي سالم البيض، الذي كان يأمل تجميع الشخصيات المتنافرة القديمة لمواجهة حملة تصفية الحساب التي يواجهها الحزب الاشتراكي وقياداته.

الى ذلك عقد امس مئة وعشرة من الشخصيات السياسية، تمثل مختلف الاحزاب والتيارات والتنظيمات المهنية، اجتماعاً في صنعاء للتهيئة لمؤتمر وطني يقوم ببحث وسائل الخروج من الوضع المتفجر في اليمن، وذلك في اطار دعوة وجهتها «لجنة سباعية» عقدت اجتماعاً لها الاسبوع الماضي في منزل الشيخ سنان ابو لحوم.

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٣

صالح «يخطف»

وافتتح الاجتماع محمد عبد الله الفسيل وهو احدى الشخصيات السياسية بقوله «مرحباً بكم.. في هذه المرحلة التي عم فيها الفساد والافساد، وعم فيها الخلل الشامل كل ارجاء الوطن.. ووصلت فيها الامور الى حد ينذر بأوخم العواقب».

وتحدث رئيس رابطة ابناء اليمن عبد الرحمن الجفري بقوله «اليمن في خطر.. والخطر داهم.. والأزمة شاملة فيما ابدى الكثيرون مشاعر القلق ازاء انفلات الأمن والأزمة الاقتصادية الخانقة.

وكانت الدعوة لعقد مؤتمر وطني قد واجهت معارضة واسعة من قبل الحزبين الحاكمين اللذين كانا يطالبان بعقد «مائدة مستديرة» استشارية تقوم بابداء المشورة فقط في ما يتعلق بالأزمة التي تعصف باليمن منذ ازمة الخليج ووقوف صنعاء الى جانب الغزو العراقي للكويت.

وحمل ممثلو احزاب معارضة حكومة صنعاء مسؤولية الأزمة وقالوا، ان التساهل امام حوادث الاغتيال والانتقام ساعد في دفع الامور الى حالة الشلل التام.

ويذكر ان الحزب الاشتراكي اليمني وافق عشية عقد هذا الاجتماع على فكرة عقد المؤتمر الوطني متخلياً عن تضامنه مع مؤتمر الشعب العام بالتمسك في فكرة المائدة المستديرة، وقال زعيم الحزب علي سالم البيض، بهذا الصدد «ان عقد المؤتمر الوطني سيساعد في تسوية الأزمة الحادة ومعالجة كل القضايا المطروحة».

وابلغت مصادر المجتمعين «صوت الكويت» انه اختيرت ٣٣ شخصية للاعداد للمؤتمر خلال الشهر المقبل، حيث يتوقع ان يعارضه الرئيس اليمني الذي قال الاسبوع الماضي في مؤتمر صحافي ان الحل هو بعقد «مائدة مستديرة» فقط.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

عامان على دولة الوحدة اليمنية في الصراع على الهوية

فى مثل هذه الايام وقبل عامين ولدت دولة عربية جديدة نتاجا لتجربة فريدة فى التجزئة والتشطير ثم اعادة الوحدة، انها اليمن التى اعادت توحيد نفسها بعد أكثر من ثلاثة قرون عانت فيها احتلالا اجنبيا ثم استقلالا فى ظل تشطير لمدة زادت قليلا على العقدين.

والتجربة اليمنية فى الوحدة بقدر ما فيها من جوانب عامة بقدر ما فيها من جوانب غاية فى الخصوصية تميزها عن غيرها من تجارب الوحدة العربية.

إن فهم الحالة اليمنية فى الوحدة والتجزئة لا يستقيم إلا من خلال المنظور التاريخى وفى التاريخ القديم وكما الوسيط والمعاصر عرف اليمن دولا ذات سلطات مركزية بسطت سلطانها على كل اليمن الطبيعى ومن أبرزها دولة معين ثم دولة سبأ التى استمرت حتى القرن الخامس قبل الميلاد، ودولة حمير اخر الدول اليمنية القديمة، وقد استمر الحال فى العصور الوسيطة والتى عرفت فترات ازدهار وتوحد انجبت بدورها اسماء يمنية لامعة فى مجالات عديدة، ولم يخل تاريخ اليمن من فترات ضعف وكانت تلك الفترات هى المقابل الموضوعى لعصور القوة والمنعة، وفى تلك الفترات انقسمت البلاد وتجزأت إلى اقاليم ومدن ضعيفة ومتناثرة، وتعددت قوافل المحتلين الذين كانوا عادة ما يواجهون بمقاومة من الشعب اليمنى إلى أن يحين موعد الرحيل، والواقع ان غياب العنصر الاحتلالى كان غالبا ما يتبعه توحد يمنى، إلا أن تلك القاعدة ارتبكت فى بعض الفترات ومن بينها فترة ما بعد الجلاء البريطانى عن الجنوب اليمنى المحتل نوفمبر ١٩٦٧، ولكن تصور الكثيرون انذاك ان نهاية حقبة الاحتلال البريطانى لابد وان تتبعها وحدة الجزء المستقل حديثا مع الجزء الأكبر، إلا أن الواقع لم يكن مؤهلا لهذه النتيجة المنطقية إذ ظل على اليمن الطبيعى ان يعانى فترة اخرى من التشطير.

تاثير الديمقراطية

لقد انتجت تلك الحقبة من التشطير فى ظل الحكم الوطنى اليمنى الخالص تجربتين مختلفتين فى ادائهما السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكذلك فى علاقاتهما الدولية وفاقم من الامر الاستقطاب الدولى الذى القى بظله على علاقات وتوجهات كل شطر يمنى، وجرت وقائع قتال وصدام مسلح على الحدود مرتين فى السبعينات، وكادت نفس الوقائع أن تتكرر مرتين اخريين فى الثمانينات، كما ظلت نفس الأولويات السياسية والاجتماعية هى العنصر الحاكم فى علاقة الشطرين ببعضهما البعض ومع ما جرى من تغير يمنى فى الجنوب خاصة بعد احداثه الدرامية فى يناير ٨٦، وعربى نحو الانفراج النسبى فى النصف الثانى من الثمانينات ودولى حيث الخروج من دوامة الحرب الباردة وسطوع الفكرة الديمقراطية سياسيا والليبرالية واليات السوق اقتصاديا، فى ظل هذه الاتجاهات الكبرى اعاد اليمنيون حساباتهم فى الوحدة والتشطير وصولا إلى دولة الوحدة مثلما اعلنت فى مايو ١٩٩٠.

لقد انطوت عملية الوحدة اليمنية على امرين جوهريين اولهما البعد التنظيمى الاجرائى والثانى ربط إعادة التوحيد بالديمقراطية، وكلا الامرين يمثلان فى واقع الامر الخبرة الفريدة لتجربة الوحدة اليمنية والتى تميزها عن كافة التجارب الوحدوية العربية السابقة عليها.

لقد أبرزت الوحدة اليمنية مدى اهمية المسائل الاجرائية والتنظيمات والتى تحتوى فى داخلها سمات التدرج من جانب وتجميع الخبرات من جانب ثان وايجاد الية لتبادل الاراء والاتفاق السياسى والفنى من جانب ثالث، وأيجاد مخرج سياسى معنوى ومادى يقابل شعورا اصيلا لدى الشعب اليمنى فى الشطرين، وفى هذا الصدد تبرز تجربة اللجان الوحدوية المشتركة التى انيط اليها مهام معينة

حسن أبوطالب *

لانجازها، وتبرز ايضا الاجتماعات الدورية سواء بين القيادة السياسية والحزبية في الشطرين أو بين رئيسي الوزراء واعضاء الحكومتين لاقرار مشروعات قوانين دولة الوحدة والاتفاق على مبادىء دمج الاجهزة المتماثلة وكيفية تطبيقها عمليا.

إذا انتقلنا إلى بعد المشاركة الشعبية فسوف نجد تطبيقها في خطوات عديدة منها تبادل زيارات وفود الجمعيات والتنظيمات التطوعية والنقابية والمهنية والابداعية والتى اتخذت بدورها قرارات بالاندماج وتوحيد التنظيمات المتشابهة تحت إطار تنظيمي واحد يشمل الاعضاء في الشطرين، كما أن اقرار التعددية الحزبية وانهاء دور الحزب الواحد مثلما حدث في الجنوب في مطلع ٩٠ في الوقت الذى اتفق فيه على انجاز الوحدة في غضون عام وبما لا يتجاوز نوفمبر ٩١ ساعد بدوره في احياء الاحزاب القديمة ودفع القوى السياسية إلى الاعلان عن نفسها، وتحفيز مواطنين اخرين على تكوين احزابهم الخاصة بهم، ولذا شهدت الفترة السابقة مباشرة على الوحدة تعددية واقعية حتى على الرغم من عدم تقنين ذلك رسميا في أى من الشطرين، وتواكب مع ظهور تلك الاحزاب مخرجين متكاملين الاول منهما ضغوط شعبية مكثفة عملت على عدم التراجع عن هدف الديمقراطية والتعددية، أما المخرج الثاني فهو المناداة بأن يكون هناك دور واضح وملموس لكافة القوى السياسية في الشطرين في عملية الوحدة جنبا إلى جنب الحزبين الحاكمين، وهما الاشتراكى في الجنوب والمؤتمر الشعبي العام في الشمال، كان لهذه الضغوط والمطالبات اثرها المباشر في اقرار التعددية السياسية كنظام سياسي لدولة الوحدة، ويبدو لى ان مجرد الاقرار ومقابلة مثل هذه الضغوط الشعبية بما سعت اليه، كان تعبيرا عن مشاركة شعبية رئيسية، أخذت شكلا سلبيا في الظاهر ولكنها استطاعت من خلال هذا الشكل السلبى الظاهرى أن تصيغ نظام دولة الوحدة بما رأته انه النظام الاصلح وهنا لا يستطيع المرء انكار الدور المعنوى للمناخ الدولى الساعي إلى اعتبار الديمقراطية المخرج الامثل من ورطات النظم الشمولية وعثراتها سياسيا واقتصاديا وهو الاتجاه الذى ساد العالم في نهاية الثمانينات.

إن الربط العضوى بين الوحدة والديمقراطية هو الجانب الابرز في خصوصية التجربة اليمنية وهو الجانب الذى يحمل اليات حماية التجربة ويدفع إلى استمراريتها شريطة الالتزام بشروط الديمقراطية وهو ما يحلو للبعض بتسميته بقواعد اللعبة وليس الخروج عليها، ومن ثم فإن مستقبل دولة الوحدة مرهون بمدى ايمان كل القوى السياسية اليمنية سواء التى بلورت نفسها في أحزاب علنية أو تلك التي تتخفى وراء يافطات من أى نوع بالعملية الديمقراطية كاملة.

تحدى العنف

إن الذكرى الثانية للوحدة اليمنية تاتي في ظل ظروف واوضاع اقل ما توصف به انها قاسية وغير طبيعية وتتصادم من حيث الجوهر مع العملية الديمقراطية، ونشير هنا تحديدا إلى محاولات الاغتيال السياسى التى تكثفت في غضون الشهرين الاخيرين واستهدفت اعضاء عديدين من احزاب وقوى سياسية مختلفة وثمة اسباب متباينة وراء تلك الاغتيالات ولكنها تجتمع على كونها تحديا كبيرا امام الوحدة، انه الصراع بين الانضباط الامنى وبين الفوضى الشاملة التي تريد بعض القوى اغراق اليمن الموحد فيها، ولعل ادراك الغالبية العظمى من الاحزاب السياسية والتنظيمات التطوعية والنقابية لمثل هذه الغاية هو الذى يحرك جهودها الجماعية من أجل الوقوف الحازم ضد تلك الظاهرة المفزعة امنيا وسياسيا ولكم اثبت المجتمع المدني في اليمن حيويته الفائقه في غضون العامين الماضيين فكانت هناك الاضرابات واللجان العامة المشكلة بين اكثر من حزب سياسى لمواجهة مشكلة اجتماعية أو سياسية، أو لمحاربة جوانب نقص خطير في التجربة. وتبرز في هذا الصدد اسماء لجان من أجل وضع ميثاق شرف للعمل السياسي أو محاربة الفساد المتفشى في الإدارة والسياسة معا، أو للوقوف أمام الانفلات الامني، أو لتعميق الايمان بالديمقراطية وضرورة تداول السلطة والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الحر، ولاشك أن كافة فئات المجتمع المدني اليمني وبغض النظر عن عدم مشاركة غالبيتها مباشرة في السلطة ومؤسساتها يقع عليها العبء الاكبر في حماية دولة الوحدة، وفى نقل اليمن الموحد نقلة كيفية على صعيد الديمقراطية والتنمية ومواجهة التخلف الضارب فروعه واصوله في البلاد، والخروج من دائرة التخلف وميراث التشطير، ان هذا الدور لا يقل اهمية عن اصدار القرارات والتعليمات، ويزداد العبء على المجتمع المدني في الفترة القادمة ليس فقط في مواجهة الانفلات الامني، والاغتيالات السياسية والقوى المحركة لها بل أيضا من أجل صياغة مشروع حضارى شامل لليمن في ظل وحدته.

ولا يخفى ان الفترة الانتقالية المفترض انهاؤها في نوفمبر القادم على فكرة جوهرية قوامها الانتهاء من مواجهة الجزء الاكبر من ميراث التشطير، ووضع قواعد الدولة الجديدة، وبالرغم من انه قد انجز الكثير في الفترة الماضية إلا أن هناك جانبا اكبر مازال بحاجة إلى فترة أخرى، ونشير هنا تحديدا إلى مسألة اندماج القوات المسلحة التي تحتاج إلى اكثر من ثلاث سنوات اخرى لاتمام البرنامج المتفق عليه مسبقا قبل اعلان دولة الوحدة، وثمة اعتقاد قوى مفاده ان الانصياع إلى رغبة الانهاء الفورى للفترة الانتقالية دون اتمام برنامج توحيد المؤسسة العسكرية من شأنه ان يجعل احتمالات التعثر والانقسام الاجتماعى السياسى واردة.

ويرى أصحاب هذا الاعتقاد أن المسألة ليست انهاء أو مد الفترة الانتقالية وانما هى تحقيق وظائف تلك الفترة من ترسيخ دولة الوحدة وانجاز ما يجب انجازه وانه بالتالى يمكن تأخير او مد الفترة الانتقالية مرحلة أخرى يتفق عليها بين كافة القوى السياسية، وان تتاح فرصة تمثيل القوى السياسية غير الممثلة في البرلمان الحالى ليشارك الجميع في اتمام ما يجب اتمامه من توحيد.

هذا الطرح يقابل في الواقع باعتراضات عدة ويرى المعترضون ومنهم قوى سياسية رئيسية، ان من الضرورى انهاء الفترة الانتقالية في موعدها بغض النظر عن التحديات الحقيقية التى تواجه بناء السلطة المركزية، وان الضرورى الالتزام باتفاق اتمام الانتخابات العامة في غضون عامين ونصف من قيام دولة الوحدة.

المسألة في اليمن ليست مجرد افكار متقابلة ولكنها توازنات قوى تبدو احيانا غير واضحة واحيانا اخرى متغيرة وغير ثابتة، ومن هنا يحيط قدر كبير من الغموض بطبيعة القرار النهائي في هذا الصدد على الرغم من ان الفترة المتبقية على إجراء الانتخابات – في حالة انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد تماما – لا تزيد على ستة اشهر.

إن الصراع بين هاتين الفكرتين هو في الواقع صراع بين تصورين رئيسيين لدولة الوحدة، انه صراع على هويتها داخليا وخارجيا، انه التحدى الاكبر الذى ينتظر اليمن الموحد، وينتظره ايضا كل العرب.

---

* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة «الاهرام»



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

العطاس: الحكومة تتجه الى تفعيل دور الأجهزة الأمنية

مجلس الرئاسة اليمني يقر قانون حمل السلاح

☐ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ عقد مجلس الرئاسة اليمني اجتماعاً امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس المجلس حضره رئيس مجلس النواب السيد ياسين سعيد نعمان ورئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس. وبثت اذاعة صنعاء ان المجلس بحث في العديد من المستجدات داخلياً وعربياً ودولياً، والقضايا المتصلة بتعزيز جهود البناء الوطني في كل المجالات.

واضافت ان المجلس اقر عدداً من اللوائح التنظيمية التي رفعتها اليه الحكومة والخاصة ببعض الوزارات وهي: مشروع اللوائح التنظيمية لكل من وزارات الصحة العامة والاوقاف والارشاد والمواصلات والخدمة المدنية والاصلاح الاداري والصناعة والتموين والتجارة والاسكان والتخطيط الحضري، واقر ايضاً قانون تنظيم حمل الاسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والاتجار فيهما، وصادق على انشاء مجلس وطني للسكان.

وكان العطاس قال اول من امس «ان ترسيخ دعائم الامن والاستقرار وتحقيق العدل هما الاساس الحقيقي لبناء الدولة اليمنية الحديثة». ودعا الاجهزة المعنية والمواطنين الى المشاركة في تنفيذ المهمات الواردة في برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي.

وقال رئيس الوزراء خلال اجتماعه مع رؤساء فروع الوزارات وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية في محافظة تعز، ان سياسة الحكومة بعد اقرار برنامج الاصلاح تتجه نحو تفعيل دور الاجهزة الامنية بما يمكنها من تنفيذ مهماتها ودعمها بالامكانات المناسبة، اضافة الى وجود التشريعات المختلفة التي تنظم جوانب الحياة.

وأكد اهمية «التزام تنفيذ البرنامج الاستثماري باعتباره المعيار لوضع البرامج والخطط اللاحقة». ودعا الى التركيز على «قطاع الانتاج كونه الرائد لقطاع الخدمات» وحض الاحزاب والتنظيمات السياسية ووسائل الاعلام على «الاضطلاع بالدور المؤمل منها وتوجيه الناس الى الاستفادة من الامكانات والطاقات التي توسعت بعد تحقيق الوحدة للتحرك والانطلاق صوب المستقبل وبناء القاعدة الاساسية للتنمية والديموقراطية والنشاط الاجتماعي».

وشدد على ان «الوحدة تتعزز بالعمل والجهود والمثابرة وليس بالكلام وكذلك بالتزام النقد الموضوعي الذي يوصل الى الحقيقة».

وأكد اهمية «الحد من الاستهلاك وتعاون الجميع لتحقيق هذا الهدف». وأوضح ان الحكومة تعمل على «معالجة وضع الاسعار من خلال تنظيمها وحماية الصناعة المحلية باعتبارها القاعدة الانتاجية والاساس لبناء اقتصاد وطني قوي».

وأشار في كلمته الى «المعالجات التي وضعت لاستيعاب العائدين وتقديم الدعم اللازم لهم وفتح المجالات امامهم للعمل». وقال ان الحكومة تعمل على «تشجيع استثمار الرأسمال الوطني والعربي والاجنبي وأن قانون الاستثمار يفتح آفاقاً ومجالات واسعة»، مؤكداً «اهمية التعاون البناء وتكثيف اللقاء بين المسؤولين والاستفادة من الآراء المطروحة للخروج بنتائج ومعالجات لمختلف المواضيع».



اعتقال اثنين من مطلقي الرصاص على وزير العدل

اشتباكات مسلحة في مدينة الحزم اليمنية

صنعاء ـ وكالات: قالت السلطات اليمنية انها القت القبض على اثنين من الاشخاص الذين حاولوا اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام مؤخرا في صنعاء حيث ادى ذلك الى تصدع الحكم الذي يتقاسمه الحزبان الرئيسيان.وقال مصدر مسؤول بوزارة الداخلية اليمنية ان اجهزة الامن القت القبض على الرجلين بعد مطاردتهما في مدينة صعدة الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتر الى الشمال من العاصمة صنعاء.

واضاف ان هناك شخصا ثالثا ما زالت اجهزة الامن تبذل جهودها لالقاء القبض عليه ووصفه بأنه العنصر الرئيسي والفاعل في الجريمة وكان الوزير اليمني قد تعرض لمحاولة الاغتيال بينما كان يسير في سيارته في شوارع صنعاء حيث فتح مسلحون النار على سيارته فأصابوه بجراح نقل على اثرها الى المانيا لتلقي العلاج.

الى ذلك قال مصدر مسؤول في صنعاء ان مشادة كلامية بين اثنين من الجنود وبعض المواطنين في مدينة الحزم بالجوف تطورت الى اطلاق النار اسفر عن مقتل جندي واصابة الاخر بجراح كما اصيب اثنان من المواطنين بجراح مماثلة.

وارجع المصدر الذي نفى ان تكون المدينة تعرضت الى القصف سبب الحادث الى سوء فهم بين الجنديين وبعض المواطنين الذين ميحاولون استفزاز افراد القوات المسلحة والمساس بسمعتها ودورها في حماية المواطنين، مشيرا الى تشكيل لجنة لبحث ومتابعة القضية والقبض على مدبريها.



المصدر : الحياة (الدولية)

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة الدفاع اليمنية تنفي قصف مدينة الحزم

صنعاء: المعتقلون اربعة في محاولة اغتيال وزير العدل

□ صنعاء - «الحياة»:

■ أعلن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية امس ان اجهزة الامن قبضت في اليومين الماضيين على عنصرين من المتهمين في محاولة اغتيال السيد عبدالواسع سلام وزير العدل اليمني، اواخر شهر نيسان (ابريل) الماضي في صنعاء. وارتفع بذلك عدد المعتقلين في هذه القضية الى اربعة، اذ اعلن سابقاً توقيف شخصين يعتقد بان لهما علاقة بمحاولة الاغتيال.

واوضح المصدر في تصريح الى الوكالة اليمنية الرسمية (سبأ) ان الاجهزة الامنية تمكنت من القبض على العنصرين في محافظة صعده، الا ان العنصر «الرئيسي والفاعل في محاولة الاغتيال ما زال فاراً وأجهزة الامن تتابعه للقبض عليه، واستكمال التحقيق في القضية وتقديم الجناة الى العدالة لينالوا جزاءهم».

من جهة اخرى نفى مصدر مسؤول في وزارة الدفاع اليمنية ما تناقله بعض وسائل الاعلام الحزبية، ومنها صحيفة «الميثاق» الاسبوعية عن قصف قوة من الجيش مدينة الحزم في محافظة الجوف والقرى المجاورة لها بمدفعية الدبابات الثقيلة يوم الجمعة ٢٢ ايار (مايو) الجاري.

وفي تصريح الى صحيفة «٢٦ سبتمبر» الصادرة عن القوات المسلحة انحى المصدر باللائمة على وسائل الاعلام التي تناقلت الخبر وضخمت الحادث «في الوقت الذي كان من الاجدى بها ان تتقصى الحقائق والكتابة بصدق عما حدث». ونبه الى وجود من «يتعمد اثارة مثل هذه المواضيع ليسيء الى العلاقة الجيدة التي تربط بين المواطنين وافراد القوات المسلحة».

اول رواية

وفي اول رواية رسمية لما شهدته المدينة اواخر الاسبوع الماضي قال المصدر: «ان ما حدث هو مشادة كلامية بين اثنين من الجنود وبعض المواطنين تطورت الى اطلاق نار راح ضحيته احد الجنود واصيب الآخر ونقل الى المستشفى فيما اصيب اثنان من المواطنين في الاشتباك».

ونفى ان يكون منزل الشيخ عبدالله العراقي شيخ همدان تعرض لأي اعتداء. واشار الى ان الوضع «طبيعي الآن هناك».

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

المدوسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

المجال مفتوح أمام كل الأحزاب للمشاركة في الانتخابات

نواصل العمل لإقرار الأمن وتوفير ضمانات الاستثمار

علاقاتنا مع دول الخليج أقوى من الأزمات العابرة

عدن: من لطفي شطاره

اكد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها بلاده حالياً ليست وليدة الساعة، ولم تأت نتيجة لقيام الوحدة، ولكنها ترجع الى ظروف اقتصادية كانت تعيشها اليمن قبل قيام الوحدة.

وقال العطاس في حديث خاص لـ «الشرق الأوسط» في مناسبة مرور عامين على قيام الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو (أيار) عام ١٩٩٠ - ان برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي أعدته حكومته يهدف الى تقليص حجم جهاز الدولة (الوزارات)، لتخفيف العبء الكبير الذي تتحمله الميزانية، من جراء التوسع في أجهزتها المختلفة ومنها ديوان مجلس الوزراء.

ووصف العطاس - الذي يعتبر أول رئيس وزراء بعد قيام الوحدة - علاقات بلاده مع الدول الخليجية بأنها علاقات جوار وتاريخ وعقيدة، وأنها أقوى من الظروف العابرة التي افرزتها أحداث أزمة الخليج.

وفي ما يلي نص الحديث:

● بعد مرور عامين على قيام الوحدة بين شطري اليمن سابقاً، ازدادت الصعوبات الاقتصادية، واصبحت البطالة تهدد اليمن، فما أسباب ذلك؟

- حقق شعبنا اليمني وحدته المباركة بعد نضال طويل وكبير من اجل هذا الهدف، وانجز شعبنا احد أهدافه الكبيرة. وبكل تأكيد فإن تحقيق هدف كهذا لا بد ان تواجهه عدد من الصعوبات، ولكن بنفس الارادة التي استطاع شعبنا تحقيق وحدته، يواجه الصعوبات التي تعترضه، ولعل أهمها هي الصعوبات الاقتصادية.

الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها اليمن اليوم ليست وليدة الساعة، ولم تأت بقيام الوحدة، ولكنها ظروف اقتصادية كانت تعيشها اليمن قبل الوحدة. صحيح انه بسبب أزمة الخليج ازدادت هذه الأوضاع تعقيداً، حيث عاد الى اليمن ما يقارب مليون مغترب، إلا ان اليمن استطاعت استيعاب ابنائها العائدين اليها، دون ان يحدث ذلك أزمة حادة في الظروف الاقتصادية والمعيشية للشعب اليمني، وتسعى الحكومة بكل جهدها للتغلب على الأزمة الاقتصادية، عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية في الجمهورية، وبالذات تطوير واستخراج الثروات النفطية والمعدنية التي تختزنها الأرض اليمنية، واعطاء اهتمام كبير لقطاعي الزراعة والأسماك، باعتبارهما قطاعين انتاجيين، ومن خلال ذلك اتاحة فرص كبيرة لابناء اليمن للعمل في هذه المجالات .

وقد رصدت الدولة مبالغ كبيرة في اطار البرنامج الاستثماري العام الحالي بما يقارب ١٥.٨ مليار ريال لمشروعات في مجالات الاقتصاد والخدمات المختلفة، حتى تستوعب اعداداً من ابناء شعبنا للعمل فيها، بالاضافة الى الاستثمارات في مجالات النفط التي تعمل فيها مجموعة كبيرة من الشركات الاجنبية المتخصصة في هذا المجال.

عملة واحدة

● ما هي الاسباب التي ادت الى تعويم العملة؟ ولماذا لم تستقر عملة واحدة في التداول؟

- اليمن كانت في السابق دولتين، لهما علماهما وعملتاهما المختلفتان، وكل القضايا السيادية الاخرى تم توحيدها بدون صعوبة، لكن بالنسبة للعملة فهي قضية ليست بالسهلة، فقد كانت الفكرة هي البحث في عملة جديدة بدلاً عن العملتين الحاليتين (الريال والدينار)، وبعد دراسات لهذا الموضوع استقر الرأي ان يتم استبدال الدينار، والابقاء على الريال اليمني، مع استحداث طبعات جديدة منه تستوعب الظروف الجديدة بعد قيام الجمهورية اليمنية، وهناك ترتيبات متخذة لطرح العملة الواحدة وهي الريال، على ان تسحب عملة الدينار تدريجياً من الأسواق.

● كيف يجري تسوية ديون اليمن الخارجية؟ وما هي أسباب تعويم العملة؟ وهل ادى ذلك الى ارتفاع الأسعار المتزايد، وهل هناك شروط فرضها صندوق النقد الدولي على اليمن؟

- أبداً. اليمن لن ترضخ لأي نوع من الضغوطات الاقتصادية من أي جهة، سواء من الجهات الممولة أو الجهات الأخرى، فنحن نحافظ على التزاماتنا الخارجية، ونقوم بتسديد الاقساط الواجب علينا سدادها - وبالذات مع المنظمات الدولية والاقليمية العربية الممولة للمشروعات الاقتصادية. والحكومة تبذل الآن جهودها لاعادة جدولة القروض الحكومية. أما القروض الأخرى فقد رصدت الحكومة - ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها - مبالغ لا بأس بها لتسديد الاقساط الواجب سدادها خلال عام ١٩٩٢ بصورة منتظمة.

● لم يتعود المواطنون في ما كان يعرف بجنوب اليمن على ارتفاع الأسعار، بسبب الدعم الحكومي للمواد الغذائية. كيف تواجه حكومتكم مسالة الارتفاع المتصاعد للأسعار؟

- ارتفاع الاسعار هو ظاهرة عالمية، وليست اليمن الوحيدة التي تنفرد بها. الوضع الحقيقي هو ان اليمن سابقاً كانت عبارة عن سوقين مختلفين، ولكل سوق كان له سياساته، أما اليوم فإن السوق اليمنية اصبحت واحدة، ووحدت الانظمة الاقتصادية، واليمن تتجه اليوم نحو الحرية الاقتصادية، أي ما يسمى باقتصاد السوق،

باعتبار ان ذلك هو الطريق الذي يتيح الفرصة أمام الاستثمارات لكي تزدهر، وأمام رأس المال الوطني للاستثمار بدون قيود في اي من المجالات.

وبرنامج الاستثمار الذي اصدرته الحكومة يوضح هذه السياسة. أما سياسة الدعم التي كانت تتبع قبل الوحدة ـ وبطرق مختلفة سواء في شمال اليمن او جنوبه ـ لم تعد موجودة منذ الوحدة، وبالتالي برزت بعض الظواهر في صورة ارتفاع الأسعار.

واعتقد ان هذه ظاهرة مؤقتة، يعتمد اختفاؤها على تطور الاقتصاد، وتطور الانتاج، وهذا ما نسعى الى تحقيقه.

برنامج الاصلاح

● بالنسبة لبرنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي قدمته حكومتكم هل يتضمن تقليص عدد الوزارات؟ وكيف سيتم ذلك؟

ـ لقد تضمن برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل موضوعات عدة، واتجاهات وسياسات في مختلف المجالات، مثل مجال بناء سلطة الدولة، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مختلف السياسات القطاعية بالنسبة لتطوير الاقتصاد الوطني في الجمهورية اليمنية، واحد هذه الموضوعات تقليص مكونات جهاز الدولة، باعتبار ان الحكومة اليمنية في ظل الوحدة ورثت جهازين من حكومتي ما قبل الوحدة، وكان لا بد ان تستوعب الدولة هذين الجهازين، وانعكس ذلك في مختلف أجهزتها بدءاً من مجلس الوزراء، ولكن مع توحد مختلف الانظمة والطاقات، مع السياسة الاقتصادية الجديدة التي تنتهجها الحكومة، لا بد من العمل على تقليص جهاز الدولة، وبالتالي تخفيض العبء الكبير الذي تتحمله من جراء ذلك، واتاحة الفرص للعمل في مجالات أخرى مختلفة ومتعددة، وبالذات في الجوانب الانتاجية، وذلك لأن الحكومة تنهج اليوم هذه السياسة الجديدة، وكان وظيفتها تتحدد في الجانب التنظيمي. أما جانب إدارة العملية الاقتصادية والخدمية المختلفة فستكون من مسؤولية المؤسسات الخاصة او المختلطة بالاضافة الى المؤسسات العامة، التي تنجح في أداء مهمتها، لكن التوسع الذي كان موجوداً قبل الوحدة ليس مستحباً ان يستمر اليوم.

● إذن هل يمكن القول ان سياسة حكومتكم تتجه نحو بيع القطاع العام؟ او اشراك القطاع الخاص للاستثمار في مؤسسات القطاع العام، خاصة تلك التي لا تستطيع الدولة الاستمرار في دعمها؟

ـ الحكومة تسعى الى اشراك رأس المال الوطني في إدارة بعض اكبر المؤسسات الخدمية والانتاجية المختلفة بحيث تعطي مجالاً لرأس المال الوطني، والاستفادة من خبراته وامكانياته في تعزيز قدرات هذه المؤسسات.

اما المؤسسات الناجحة فمن الطبيعي ان الدولة ستقدم لها مزيداً من الامكانيات، وستدعمها على الاستمرار، وكل مؤسسة لا تتوفر لها الظروف ستعمل الدولة على تقليص نشاطها، واحالة العاملين فيها الى مجالات أخرى.

فرض القانون

● تواجه عدن عدداً من الصعوبات، اهمها البناء العشوائي الذي وصفته عدد من الصحف المحلية بانه محاولة من البعض لافشال قيام المنطقة الحرة، ما تعليقكم؟

ـ البناء العشوائي ليس لاعاقة قيام المنطقة الحرة، ولكنه تسابق على الارض بنظرة الى ان عدن ستنتقل الى موقع اقتصادي مهم في الجمهورية اليمنية.

وبالتالي سيكون للارض ثمنها في العملية الاقتصادية، بالتالي هناك محاولات غير مشروعة وغير منظمة الحصول على قطع الارض بطرق مشروعة او بغيرها، وتعمل الحكومة لايقاف هذه العملية.

وشددنا اخيراً على ضرورة الالتزام بالنظام والقانون، وعلى ان لا يسمح بأي شكل من الاشكال لأي شخص ـ مهما كان وضعه الاجتماعي ـ أن يقوم ببسط نفوذه على أراضي الدولة، ووجهنا الاجهزة المختلفة في محافظة عدن لكي تخطط وتمنح كل المستحقين قطع الارض سواء للبناء الشخصي أو للاستثمار، وان تمنع بشكل بات المضاربة والمتاجرة بالارض، لأنها ستكون احد العوامل المشجعة للتنمية الاقتصادية والازدهار في المنطقة الحرة في عدن.

● كيف تقيمون نتائج الاستكشافات النفطية في اليمن؟ وما هي التسهيلات التي تقدمونها للشركات للاستثمار في هذا المجال؟

ـ النتائج النفطية مشجعة جداً، وبعد قيام الوحدة انتهجت الحكومة سياسة جديدة في مجال الاستكشافات النفطية، وبدأت هذه السياسة في اواخر عام ١٩٩٠، ثم شهد عام ١٩٩١ نجاحاً كبيراً في تحقيقها، كما انها اعتمدت على عنصرين اساسيين:

اولاً: توزيع مناطق الجمهورية حسب المعلومات المتوفرة عنها الى بلوكات باحجام صغيرة ومتوسطة، وإنهاء السياسة القديمة التي كانت تعطي مساحات واسعة وكبيرة.

ثانياً: فتح المجال لكل الشركات من جميع أنحاء العالم للاستثمار في بلادنا، وبالذات الشركات التي تتوفر لديها القدرات المالية والفنية للعمل في هذا المجال.

وقد حققت هذه السياسة نجاحاً كبيراً، واستطعنا رغم الظروف الدولية ان نستقطب كبريات الشركات العاملة في مجال النفط

وهناك اكثر من ٢٥ شركة تعمل في الاستكشافات النفطية في اليمن، والاستكشافات الأخيرة في مجال النفط مشجعة جداً، وتبرز ان الجمهورية اليمنية تختزن كميات كبيرة من هذه الثروة الوطنية.

ضمانات الاستثمار

● ما هي الضمانات التي وفرها قانون الاستثمار للمستثمرين؟ وما هي المجالات التي فتحها امامهم؟

ـ بكل تاكيد فإن قانون الاستثمار اعطى ضمانات واسعة للمستثمرين في الجمهورية اليمنية، واليمن تشجع كل المستثمرين اليمنيين والعرب والاجانب، وتدعوهم للاستثمار فيها، وليست هناك اي عوائق أمامهم، وهناك من الضمانات ما يوفرها القانون والقوانين الاخرى، بحيث يتمتعون بكامل الحرية للتصرف في استثماراتهم، ولن ترضخ بأي شكل من الاشكال للتوجيه المركزي أو التأميمات، التي كانت تخيف كثيراً من المستثمرين في السابق، واهم تلك الضمانات هي السياسة الجديدة التي تتبعها الحكومة اليمنية في الانتقال الى اقتصاد السوق، الذي يعطي المستثمرين ضمانات أوسع للاستثمار في اليمن.

● الاستقرار والأمن عاملان مهمان للاستثمار، كيف تعالج حكومتكم تلك الاختلالات التي حدثت اخيراً، واسفرت عن اغتيالات سياسية في الشارع العام؟

ـ الأمن والاستقرار هما التنمية والمستقبل، ولذلك تسعى الحكومة بكل الجهد لتوفير عوامل الأمن والاستقرار في الجمهورية، وفي الفترة الاخيرة برزت بعض الحوادث المخلة بالأمن، ومنها محاولات الاغتيال او الاغتيال السياسي، وربما كان ذلك هو العامل الاكثر إخلالاً بالأمن، وإضراراً بالوحدة الوطنية، وقد عملت الحكومة على القاء القبض على عدد من المتهمين في عدد من القضايا، منها قضية التفجيرات التي تمت قرب منزلي.

فقد تمكن حراس المنزل من إلقاء القبض على المشتبه فيهم او المتهمين بالقيام بهذه العملية، وتجري التحقيقات معهم حالياً، ومع مجموعة من المتهمين الذي القي القبض عليهم في قضية محاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل.

كما تمكنت اجهزة الامن في الفترة الاخيرة ـ وهي تسير في تنفيذ خطة الاجراءات الأمنية التي اقرها مجلس الوزراء اخيراً ـ من القاء القبض على العديد من المجرمين، والعناصر التي تعمل للاخلال بالامن في بلادنا، والخيوط التي بدأت تبرزها التحقيقات التي تجرى مع من تم إلقاء القبض عليهم ستمكن الحكومة من وضع اليد على العناصر المحركة والدافعة لهذه العمليات الضارة باليمن ووحدتها ومستقبلها.

الاغتيال السياسي

● بصفتكم عضواً بارزاً في الحزب الاشتراكي اليمني، كيف تفسرون الحوادث التي يتعرض لها اعضاؤكم بصورة مركزة؟

ـ محاولات الاغتيال تستهدف قوى



كثيرة سواء من الحزب او المؤتمر (المؤتمر الشعبي العام المشارك في الحكم) اضافة الى شخصيات اخرى، وأولى هذه العمليات بدأت في محاولة اغتيال عمر الجاوي (رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني)، وهكذا صارت هذه العمليات لا تستهدف الاشخاص ولا الأحزاب، ولكنها تستهدف اليمن ومنهاجها الديمقراطي، وبالتالي هي اعمال مضرة بالوحدة الوطنية والوحدة اليمنية.

● هل ستشترك جميع الاحزاب في الانتخابات المقبلة؟ وهل هناك قيود ستوضع على نشاطها بعد الانتخابات؟

- ليس هناك قيود على الديمقراطية، ولكن هناك قوانين تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

● تدعو الاحزاب السياسية الى عقد مؤتمر وطني شامل، بينما يدعو الحزبان الحاكمان الى عقد اجتماع طاولة مستديرة، ما هي الاسباب؟

- دعوة المناقشة مقرة في برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي تضمنه (ميثاق الشرف) السياسي، اما شكل هذه المناقشة، اي ان تكون مؤتمراً أو مائدة مستديرة، فاعتقد انها أمور تنظيمية وشكلية، المهم مضمون هذه المناقشة والى ماذا تهدف.

● هناك من يشكك في انتهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد، ما صحة ذلك؟ وهل تعتقدون ان جميع الاحزاب مستعدة للانتخابات؟

- لا اعتقد ان جميع الأحزاب مستعدة للمشاركة في الانتخابات، لان أحزاباً كثيرة ظهرت على الساحة السياسية في اليمن اخيراً، ولكن كل من لديه القدرة ومستعد لأن يخوض هذه المعركة الانتخابية المقبلة ليس أمامه اي حاجز أو قيود، فالمجال مفتوح لجميع الاحزاب للمشاركة في الانتخابات، وعليها ان تصوغ تحالفاتها كما تراها مناسبة.

ولكن أهم ما يهمنا في هذه المسألة هو التأكيد على قضية الوحدة الوطنية، لا أن تكون العملية الانتخابية لاثارة الجروح القديمة، أو العوامل التي يمكن ان تضر بهاتين القضيتين.

اما الفترة الانتقالية فستنتهي في وقتها المحدد، وهذا اتفاق واضح ومحدد.

● كيف تسير عملية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان؟

- تسير هذه العملية بشكل جيد، فقد تم حسم نقاط الخلاف التي كانت عالقة خلال المفاوضات السابقة، واللجنة الفنية تعمل في الميدان لوضع النقاط الاساسية على الحدود، بدءاً من رأس ضربة علي على البحر، وانتهاء بالنقطة على المحتسب الجغرافي ١٩ ـ ٥٢، وفي تقديري فإن اللجنة ستنتهي من وضع النقاط الاساسية لنتمكن ـ بعد انجاز هذا العمل ـ من صياغة الاتفاقية بين بلادنا وسلطنة عمان.

● كيف تقيمون علاقة اليمن مع دول الخليج بعد الأزمة التي مرت بها المنطقة؟

- علاقة اليمن مع جيرانها هي علاقات جوار وتاريخ وعقيدة، وما هو حادث اليوم ليس إلا ظروفاً عابرة، افرزت اسبابها احداث ازمة الخليج، ولكن في تقديرنا ان العلاقات الاخوية والروابط التاريخية التي تربطنا بالمنطقة اقوى، وتجعلها تتغلب ـ مع هذه البلدان ـ على العوامل التي طرأت بسبب ازمة الخليج، وتتغلب عليها وتتقشع مثل هذه السحابة التي غيمت على العلاقات اليمنية مع هذه البلدان.

المصالحة السياسية

● بعد قرار العفو العام عن الرئيس السابق علي ناصر محمد، هل تستبعدون عودته لمزاولة العمل السياسي والدخول في الانتخابات إذا ما رغب؟

- المجال مفتوح لكل القوى والشخصيات، وليس هناك من محددات غير ما يقرره قانون الانتخابات الذي اقره مجلس النواب (البرلمان) اخيراً.

● هل تتجه الحكومة لإعلان مصالحة عامة بين القبائل اليمنية لانهاء قضايا الثأر؟

- المصالحة كانت من الموضوعات التي شملها برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل تحت الباب الخاص بانهاء الموروثات الاجتماعية والسياسية القديمة.

القضية الأولى تتجه للعفو العام عن كل المسجونين والمحكوم عليهم، وتسوية الخلافات بين الاحزاب نفسها وبين الاحزاب والحكومة التي ترجع الى ما قبل قيام دولة الوحدة، وفتح صفحات جديدة، واصدار قرار العفو الذي ذكرتموه سابقاً، نكون بذلك انجزنا هذه المهمة، ودعونا في هذه الفترة الى ان تعلن الاحزاب والتنظيمات السياسية ذاتها تخليها عن اساليب الارهاب والعنف في معالجة قضاياها السياسية والخلافات في ما بينها.

وهناك الموضوع الآخر الخاص بمعالجة قضايا الثأر، التي ما زالت تشد اليمن الى الماضي والتخلف، وبالتالي فالحكومة تسعى الى إزالة تأثير هذه المسألة عن المواطنين اليمنيين، وان تعقد صلحاً بين كل القبائل لانهاء الثأر، والتخلص من عوامل الاخذ بالثأر، ومعالجة كل قضية من هذه القضايا كقضية جنائية، وتقوم الاجهزة الأمنية المختصة بالقاء القبض على كل من يمارس القتل سواء تحت غطاء الثأر او غيره من القضايا السياسية، ونشعر ان هذه إحدى القضايا المهمة التي تحضر لها مناقشات واسعة، ونأمل ان ترحب كل القبائل والمشايخ بهذا العمل، الذي سيعيد جميع فئات المجتمع الى طريق العمل والبناء، بدلاً من ان يظل قطاع واسع منهم يتربص فيه كل واحد للآخر، وبالتالي يخرجون عن إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وننظر لهذه المسألة في اطار نظرتنا للمشروع الحضاري، وتحديث اليمن ـ الذي لا تتحمل الحكومة مسؤولية تنفيذه وحدها ـ ولكننا ندعو جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية ورجال القبائل والمشايخ الى الاستجابة لتحقيق ذلك.



المصدر : الحياة (المدينة)

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الوطني في تموز

اليمن: ممثلو قبائل المهرة يوافقون على الحدود مع عمان

□ صنعاء - «الحياة»:

■ قالت مصادر مطلعة في صنعاء لـ «الحياة» امس ان ممثلي قبائل منطقة المهرة اليمنية وافقوا على ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان. واوضحت ان ممثلي القبائل الذين كانوا يعترضون على الترسيم بحجة ان الخط المتفق عليه يمر في اراضيهم، ابلغوا اعضاء مجلس الرئاسة موافقتهم على الاتفاق الذي توصلت اليه صنعاء ومسقط. واشارت الى ان الرئيس علي عبدالله صالح استقبل اول من امس ممثلي القبائل في حضور السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والسيد ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب وعدد من المسؤولين.

وتوقعت المصادر نفسها ان يوقع الرئيس اليمني والسلطان قابوس اتفاق الحدود الشهر المقبل. واذا تعذر ذلك ستعقد قمة عمانية - يمنية في تموز (يوليو) المقبل في ابعد تقدير.

ويذكر ان اعتراض بعض قبائل المهرة على اتفاق الحدود كان العقبة الاخيرة في طريق توقيعه.

من جهة اخرى عقدت الاحزاب والتنظيمات السياسية والاتحادات المهنية والابداعية والنقابية اجتماعاً في صنعاء قبل ظهر امس لانتخاب لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني الذي علمت «الحياة» من مصادر مطلعة انه سينعقد في النصف الاول من شهر تموز المقبل. وانتخبت بطريقة الاقتراع السري لجنة تحضيرية من ٤٠ شخصاً يمثلون ١٧ حزباً وتنظيماً سياسياً و١٥ اتحاداً نقابياً ومهنياً وابداعياً و٨١ شخصية مستقلة.



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩١

أمين عام تنظيم التصحيح الشعبي الناصري في اليمن

نطالب بتكافؤ الفرص وعدم التأثير على الانتخابات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قال مجاهد القهالي ـ الامين العام لتنظيم التصحيح الشعبي الناصري ـ ان انعقاد المؤتمر الوطني الشامل في اليمن يعتبر «مسألة هامة» في تحديد ضوابط وأسس ممارسة الحياة الديمقراطية، والاتجاهات الرئيسية لما بعد الفترة الانتقالية، ووضع الاجراءات الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص، وتلافي استخدام الاجهزة الحكومية والمال العام والارهاب للتأثير على سير الانتخابات العامة المقبلة.

واضاف القهالي ـ في تصريحات خاصة لـ «الشرق الاوسط» ـ ان هذه الاجراءات ضرورية، «اذا ما اردنا ان تستمر تجربتنا الديمقراطية». فالانتخابات تتطلب عملية تهيئة كاملة، يجب ان يسبقها تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه ـ بين شطري اليمن سابقا ـ في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨٩.

وتطرق القيادي اليمني الى موقف التنظيم الشعبي الناصري من الانتخابات المقرر تنظيمها قبل نهاية الفترة الانتقالية فقال «نحن مع الانتخابات، ولكننا مع التهيئة الكاملة لاجرائها، ومع تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه، مثل بناء دولة النظام والقانون، ودمج القوات المسلحة اليمنية، وحظر وجودها في المدن الرئيسية، وتنفيذ مهام الاصلاح المالي والاداري، وعقد المؤتمر الوطني، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الاحزاب، كما انه لا بد من تقييم المرحلة الماضية من عمر دولة الوحدة، ودراسة سلبياتها وايجابياتها».

وجدير بالذكر ان القهالي كان واحدا من القيادات السياسية في اليمن الشمالي ـ قبل الوحدة ـ التي اضطرت الى اللجوء الى الشطر الجنوبي في عام ١٩٧٨، وظل هناك حتى إعلان الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠، ومن ثم فإنه يعرف قيمة النظام الديمقراطي الذي اتاح له فرصة تأسيس التنظيم السياسي الذي يتزعمه.

واستطرد السياسي اليمني قائلا «اما اذا تمت الانتخابات في ظل هذه الظروف، فاننا نعتبرها احتيالا على الديمقراطية، مما يجعلنا نفقد الثقة في مصداقية الممارسة الحقيقية لها، بعد انتهاء الفترة الانتقالية». واضاف «لسنا مع التباكي على الديمقراطية، والمناداة بسرعة اجراء الانتخابات في الوقت المحدد، ولكننا نرى انه لا بد من تكافؤ الفرص، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم استخدام موازنة الدولة واجهزتها في التأثير على الانتخابات».

وحول ما يدور في الساحة السياسية اليمنية من حوارات وتحالفات، وتنسيق مواقف بين الاحزاب والتنظيمات السياسية قال امين عام تنظيم التصحيح الشعبي الناصري «نحن اجرينا حوارات مع مختلف القوى السياسية والتنظيمات الموجودة في البلاد دون استثناء، ونواصل هذه الأيام حواراتنا مع عدد من التنظيمات ذات التوجه الإسلامي والقومي، ومع الحزب الاشتراكي اليمني، ونحن مع الحوار مع الجميع، ونؤكد لمن نتحاور معهم على اهمية تكافؤ الفرص، واهمية الحفاظ على الديمقراطية وتقييم ما مضى من الفترة الانتقالية، كما نؤكد على اهمية التوزيع العادل للمخصصات المالية للنشاطات السياسية بالتساوي، وبحسب حجم وجود كل تنظيم».

واستمر يقول «اننا لسنا مع هيمنة حزب او طرف على هذه الموارد المالية، وحسب علمنا فان بعض التنظيمات كالتجمع اليمني للاصلاح يتقاضى اكثر من ٧٠٠ مليون ريال سنوياً لدعم انشطته المختلفة، بينما معظم التنظيمات لم تتلق شيئاً كدعم، وتنظيمنا واحد منها».

ورداً على سؤال حول خلفيات ما تعرض له التنظيم وقيادته من حملة تستهدف القاء التهمة عليه، فيما يتعلق بحادث محاولة الاغتيال التي تعرض لها عبد الواسع سلام وزير العدل اليمني في اوائل هذا الشهر، قال مجاهد القهالي «لقد ترددت جملة من الشائعات، تزامنت مع تصريحات لأوساط سياسية وشخصيات اجتماعية خاصة من التجمع اليمني للاصلاح، عكست النوايا المبيتة لهذه القوى التي ارادت ان تعبر عن رغبتها الذاتية في التعامل مع الحياة الجديدة التي تعيشها اليمن في ظل الوحدة والتعددية السياسية».

وذكر ان «هذه التصريحات كانت واضحة للرأي العام المحلي والخارجي بما تضمنته من احكام سبقت احكام القضاء، كما ان ما قدمته من معلومات سبقت بها اجهزة الاختصاص في وزارة الداخلية والامن، يعني انها كانت تعلم مسبقا بكل شيء، وانها لها نفوذ في السلطة، ونفس الشيء ينطبق على ما تعرض له الحزب الاشتراكي اليمني، حيث يتردد ان ما يتعرض له من اعتداءات شملت بعض قياداته واعضائه ومقراته واضاف قائلا «وانا شخصياً اعرف جيدا ان الحزب الاشتراكي بقيادة الأخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، ومنذ عام ١٩٨٩ الغى اسلوب التآمر داخل الحزب كلية، حتى كلمة «بيني وبينك»، او «معلومات من اجلك وحدك» الغيت داخل الحزب، واستبدل هذا كله بأسلوب المكاشفة والمصارحة، وممارسة الديمقراطية داخل الحزب».

واضاف امين عام تنظيم التصحيح الشعبي الناصري قائلا «وبالاضافة الى محاولة التشكيك في علاقتنا مع الحزب الاشتراكي اليمني، الذي ينتمي اليه الوزير سلام، نعتقد أن هذه القوى ما زالت تحقد علينا كتنظيم، كان لنا وجود منذ «حركة ١٣ يونيو التصحيحية» ١٩٧٤، وهذا لا يعني ان الخلاف كان قائماً بينها وبين اشخاص او قيادة الحركة، وانما بينها وبين توجه عام داخل البلاد في ذلك الحين».

واختتم حديثه قائلا: «اننا كنا نعتقد ان الوحدة قد محت ما قبلها، وان كافة الخصومات السياسية قد زالت، وحل بدلا منها الديمقراطية، لكن هذه القوى سرعان ما كشفت عن نفسها، وارادت الايقاع بين التنظيم والحزب الاشتراكي اليمني، اللذين تربطهما علاقات متينة وحميمة، كما تعمدت الايقاع بين الحزب وبعض القبائل اليمنية، التي يحظى الحزب بوجود منظم فيها، ويحتل مكانة رفيعة المستوى في اوساطها».

وقال «وحسب معلومات حصلت عليها من وزير الداخلية والامن، فإن الاشخاص الرئيسيين الذين القي القبض عليهم بتهمة التورط في حادث الاعتداء الذي تعرض له الوزير عبد الواسع سلام معروفين بان لهم سوابق جنائية، ومطلوب القبض عليهم بتهم عديدة، ابرزها سرقة السيارات».



أسباب رفض علي ناصر محمد العودة الى اليمن

■ صنعاء – عفاف زين

علمت «الوسط» من مصادر مقربة من علي ناصر محمد الرئيس اليمني الجنوبي السابق، ان هذا الاخير لا ينوي العودة الى اليمن حاليا، على رغم صدور قرار العفو الرئاسي عنه، وعن مجموعة من انصاره الشهر الماضي. واوضحت المصادر المقربة من الرئيس اليمني الجنوبي السابق لـ «الوسط» ان علي ناصر محمد لا ينوي العودة الآن الى اليمن للاعتبارات الرئيسية الآتية:

- تفاقم ظاهرة العنف السياسي في البلاد، ما قد يشكل مصدر خطر على حياة علي ناصر محمد ومجموعته التي تقيم معه في دمشق.
- التريث ريثما تتم الانتخابات النيابية، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، فتتضح الصورة الحقيقية للقوى السياسية في البلاد، ما يتيح لعلي ناصر فرصة تحديد موقعه في هذه الخريطة وقوتها الشعبية.
- علي ناصر يرفض ان يكون «سلال جديد او ارياني آخر»، نسبة الى اول رئيسين في اليمن بعد سقوط عهد الامام، وهما المشير عبدالله السلال والقاضي عبدالرحمن الارياني، اللذين اعتكفا في منزليهما وانهيار حياتهما السياسية في فترة مبكرة. ويطمح علي ناصر محمد الى احتلال موقع قيادي جديد في الجمهورية اليمنية، وان يكن زواجه من سيدة سورية الجنسية يحول دون وصوله الى منصب رئيس جمهورية، حسب نص الدستور اليمني ■



المصدر: شؤون الاوسط
اليمنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ: يونيو ١٩٩٢

البيئة المحلية والخارجية لتجربة الوحدة اليمنية

عبدالجليل مرهون(*)

مقدمة

مع نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ تنتهي الفترة الانتقالية التي يشهدها اليمن منذ ولادة الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من ايار / مايو ١٩٩٠. ومع قرب نهاية هذه الفترة تقترب البلاد من أول استحقاق دستوري كبير هو الانتخابات النيابية.

هذه الانتخابات ينتظرها المراقبون بمزيد من الأمل، وبمزيد من القلق في آن معاً: الأمل في وضع حد للتشرذم السياسي الداخلي؛ والقلق من زيادة هذا التشرذم وتضوره إلى درجة الصراع والتعارك على المستويات الحزبية والقبلية والجهوية، وهذا القلق يساور الجزء الأعظم من المراقبين.

إن خريطة جديدة للتحالفات الحزبية بدأت تتبلور الآن في الساحة اليمنية، وهي تتجاوز الايديولوجيا إلى المصلحة السياسية، وتتجاوز المصلحة السياسية إلى المصلحة القبلية، وتتجاوز كل ذلك إلى المصالح الشخصية. وسيكون تشرين الثاني / نوفمبر المقبل، على الرغم من انه خريفي وفق مقاييس المناخ والزمان، صيفاً حامي الوطيس وفق مقاييس السياسة. فالبشائر والنذر سوف تتسابق وتتبارى في تشرين اليمن. والبعض يخشى تكرار النموذج الجزائري وتداعياته المريرة... ذلك النموذج الذي أضحى شبحاً يلاحق بعض اليمنيين، وأملاً يحلم به بعضهم الآخر. ويخشى البعض الآخر هيمنة اقليمية جديدة لاتقتصر هذه المرة على شمال الوطن بل تشمل جنوبه أيضاً. ويخشى بعض آخر شبح التجزئة وعودة البلاد إلى نقطة الصفر...

على محور داخلي آخر، فإن الاوضاع الاقتصادية بظروفها الراهنة واحتمالاتها المستقبلية لا تقل إثارة وسخونة عن الاوضاع السياسية. وفي هذا العام سيحقق اليمن اكتفاءً ذاتياً من الغاز الطبيعي، الذي اكتشفت منه احتياطات تكفيه لمدة قرنين مقبلين، وتجعله من الآن وصاعداً مالكاً لثاني اكبر إحتياطي من الغاز في الوطن العربي بعد دولة قطر.. وثروة الغاز والنفط في اليمن هي اليوم محط أنظار الكثير من المؤسسات والعواصم العالمية. وقد بدأ السباق



المتحدة الاميركية وما كان يعرف بـ «الاتحاد السوفياتي». وقد تعزز هذا الوضع وتنامى في إثر أحداث ١٩٧٨– ١٩٧٩ في الشطرين الجنوبي والشمالي.

٣ ـ تطرف الفكر «الوحدوي»: لقد تطرف الفكر «الوحدوي» في الشمال حين اعتقد وآمن بمنهج الالحاق والضم طريقاً لتحقيق وحدة اليمن، معتمداً على ما يمتلكه من تفوق مادي وسكاني، واعتزازاً بمجد الشمال التاريخي. وقد كان هذا الشعور بالتفوق سبباً رئيسياً في عرقلة الكثير من المساعي وإضاعة الكثير من الفرص. كما أن اليسار في الجنوب، بسبب تحليلاته النظرية المجردة البعيدة من الواقع، اعتمد حتى وقت قريب مقولة ترى أنه «لا يمكن أن تتم الوحدة اليمنية على أرض واحدة بين الكادحين اليمنيين [العمال والفلاحين] والاقطاع والبرجوازية»، وتأسيساً على هذه المقولة اعتقد «الوحدويون» في الجنوب أن وحدة اليمن تمر عبر إسقاط النظام السياسي «البرجوازي» في الشمال.

٤ ـ غياب الديموقراطية: إن غياب الحياة النيابية في الشمال حتى عام ١٩٨٨، وغياب حرية الاحزاب والتعددية السياسية فيها، واعتماد الجنوب منهج الحزب الواحد في النظام السياسي، وانعدام حرية الصحافة والتعبير في الشطرين هي عوامل رئيسية ساهمت في ابعاد الدور الشعبي وتنحيته عن القرار السياسي، وتالياً عن حقه في العمل على إعادة الوحدة إلى شطري الوطن.

٥ ـ طبيعة التنشئة السياسية: فقد تمت عملية التنشئة السياسية في مجالي التعليم والقوات المسلحة في كلا الشطرين على أساس من العداء والصراع، ونشأت الشبيبة في الجنوب على النظر إلى النظام في الشمال باعتباره العدو الطبقي، واعتمد التوجيه السياسي للقوات المسلحة في الشمال على «أن العدو هو الجنوب».

٦ ـ وجود قوى محلية ذات نزعة انفصالية: تجسدت هذه القوى بتشكيلات ورموز قبلية وسياسية رأت في التجزئة سبيلاً للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، واستمدت هذه القوى دعمها من جهات إقليمية ودولية.

لقد أدت هذه العوامل دورها الفاعل في تكريس التجزئة، ودفعت بالشطرين إلى نزاعين مسلحين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ أسفرا عن ضحايا وخسائر بشرية ومادية.

ب ـ عوامل الوحدة

١ ـ أزمة النظامين في الشمال والجنوب: كان كل من النظامين السياسيين في شطري اليمن يعيشان أزمة داخلية لم تكن خافية على الكثيرين، وذلك في الفترة القصيرة السابقة للوحدة. ففي الجنوب كانت الخلافات الداخلية في الحزب الاشتراكي الحاكم في منحى تصاعدي، وكان احتمال تكرار أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ يلوح في الافق. وفي



بين الكبار على استثمار اليمن، ودخل في هذا السباق الكثير من عناصر الصراع ومعطياته إقليمياً وعالمياً.

إلى جانب هذا الصراع هناك صراع آخر يدور بين الانسان اليمني وبين ظروفه التي ما برحت قاسية. فهو لا يزال يعيش في بلد يسود تخلف شديد بنيته التحتية. ولا تزال قوانينه الاقتصادية مزدوجة، اذ يتم التعامل فيه بعملتين نقديتين (الدينار والريال)، ولا يسعه إلا تصدير النفط والغاز عبر شركات أجنبية تقاسمه الإنتاج. إنه الامل الذي يمازجه القلق. الامل في النهوض بعد الركود الطويل؛ والقلق من التعثر تحت وطأة تركة التخلف، وتنافس المحتكرين الكبار، وضغط السياسة مجسدة في دول وقبائل.

وعلى الصعيد الخارجي، هناك تحالفات وروابط إقليمية ودولية تأخذ طريقها إلى التبلور؛ وهناك بدايات تفجر صراعات إقليمية كانت مستترة وهناك استقطاب وتنافس دولي مكشوف على هذه الارض المثقلة بالآلام والآمال: مشروع «تحالفي» مع مسقط، ومشروع مصالحة مع الكويت، ومشروع أزمة مع السعودية... وفتور مع واشنطن، وود مع باريس، وتنافس بين العاصمتين المذكورتين، وأمور أخرى... اتحدت جميعها، فكان الوهج في السياسة الخارجية رديفاً لوهج السياسة الداخلية وسخونتها في مركب الظروف اليمنية الراهنة التي تشد اليوم أنظار الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والاستراتيجيين والمحللين.

يسعى هذا البحث لدراسة اليمن في إطار تجربته الوحدوية؛ إذ يدرس المقومات وعوامل التجزئة والوحدة؛ ومرحلة الانضاج وانجاز الوحدة؛ ويدرس العوامل الاقليمية والدولية المانعة أو الدافعة لهذا الانجاز؛ ويبحث في مقومات الضعف والقوة في تجربة الوحدة على مستوى الاداء الاقتصادي والاداء الاجتماعي والسلوك السياسي؛ كما يعالج مستقبل هذه التجربة وآفاقها على المستويات الدستورية والادارية والاقتصادية والاجتماعية؛ ويدرس واقع التحالفات القائمة أو الاقليمية أو المحتملة ومستقبلها على المستوى الداخلي والاقليمي والخارجي.

اولاً: اليمن بين عوامل الوحدة وعوامل التجزئة

١ ـ الاسس التاريخية للوحدة اليمنية

إرتبطت حضارة اليمن قبل فجر الاسلام بدول معين وحضرموت وقتبان وسبأ، وذلك حين اتيح بعض الاستقرار السياسي لكل منها، علماً أن أياً من هذه الدول لم يملك سوى أجزاء محددة من اليمن، بينما ارتبطت بداية افول حضارتها بقيام الدولة الحميرية وهي الدولة التي وحدت ما غدا يطلق عليه الجغرافيون اسم اليمن السعيد. وقد توسعت الدولة الحميرية خارج



اليمن في اتجاه شمال الجزيرة العربية، وتحكمت في شرايين التجارة ما بين الشرق والغرب عقب السيطرة على طرقها التي تمر في اليمن.

وفي فجر الدعوة الاسلامية، تعامل النبي الاكرم (ص) ومن بعده الخلفاء الراشدون مع اليمن كجزء لا يتجزأ من الدولة الاسلامية، يعينون الولاة من اليمنيين والقرشيين وغيرهم. ومنذ عهد المامون العباسي بدأت التطلعات في اليمن نحو إنشاء دولة شبه مستقلة (تابعة شكلياً للخلافة)، تماماً كما حدث في الأطراف الأخرى للدولة الاسلامية، بفعل ضعف الدولة المركزية في بغداد. ومن بين جميع الدول او الدويلات التي قامت في اليمن منذ عهد الخليفة المامون حتى غزو المماليك ثم الحكم العثماني لليمن كانت هناك بضع دول اشبه بدول مركزية ـ حتى ولو لبعض الوقت ـ كالدولة الزيادية والدولة الصليحية والدولة الايوبية والدولة الرسولية. كذلك، فإن دولة الائمة القاسميين لم تظفر بإقامة دولة يمنية مركزية واحدة ـ وهي آخر دولة مركزية ـ إلا بعد حرب طويلة قادتها الطائفة الزيدية بفضل تماسكها الطائفي ووحدتها السياسية، بعدما سقطت آخر دولة، هي دولة الطاهريين، تحت وطأة الغزو المملوكي للبلاد.

٢ ـ الصراعات الداخلية وتقسيم اليمن

إن التنازع الذي كان قد دب في كيان السلطة الحميرية، واصرار الاقيال والاذواء على الانفراد بمناطقهم بعيداً من مركز الدولة، وضعف هذا المركز نفسه والصراع المذهبي بين اليهودية والمسيحية، وما أدى إليه من سقوط للدولة المركزية أيام ذي نواس الحميري، إن هذا الوضع قد تكرر مرة أخرى وحال دون قيام دولة مركزية واحدة في اليمن منذ عهد المأمون العباسي وحتى تمزق دولة القاسميين الرّسيين.

لقد تمزقت الدولة القاسمية الرّسية بفعل الصراع الداخلي الذي استمر طوال القرن الثامن عشر، فبدأ انفصال حضرموت في مطلع ذلك القرن، سبقه استقلال عُمان، وتلاه انفصال عدن ولحج، خلال الربع الثاني من القرن نفسه. وما أوشك القرن على نهايته حتى كان الجنوب اليمني قد اتم عملية انفصاله عن حكم صنعاء، وتحول إلى امارات متعددة.

٣ـ دور القوى الخارجية في تكريس التقسيم

أ ـ الحكم العثماني في الشمال

بدأت علاقة العثمانيين المباشرة باليمن عام ١٥٣٨ حينما استطاعت حملتهم السيطرة



المصدر : شؤون الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

على عدن وعلى جزء من الساحل التهامي. وقد دام الحكم العثماني الاول لليمن قرابة القرن من الزمان، حيث انسحبوا عام ١٦٣٥. بيد أن الدولة العثمانية، على الرغم من انسحابها هذا، ظلت متمسكة بحقوق السيادة على اليمن، ولم يترك العثمانيون فرصة إلا وانتهزوها لتأكيد هذه السيادة. ومع تنامي حالة الاضطراب الداخلي في البلاد في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، المتمثل بالصراع على الامامة، استنجد أحد الزعماء المحليين بالسلطان العثماني عبد المجيد. واستجابة لهذه الدعوة ودعوة تجار تهامة وأعيانها، أصدر الباب العالي أوامره بالتوجه الى اليمن على رأس قوة ضاربة أبحرت من ميناء جُدّة ووصلت إلى الحُدَيدة حيث رحب بها الاهالي في ١٩ نيسان / ابريل ١٨٤٩. وفي فترة لاحقة قررت الدولة العثمانية تطبيق سياسة مركزية على ولاية اليمن بحسب قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤، فقامت بتقسيمها إلى اربعة ألوية، هي صنعاء والحديدة وعسير وتعز.

ب ـ الاحتلال البريطاني للجنوب

في الثامن من نيسان/ ابريل ١٦٠٩ بدأ البريطانيون اول اتصال لهم باليمن، الذي استمرت علاقتهم به ذات طابع تجاري حتى ايار/ مايو ١٧٩٩ حين قاموا بأول عمل عسكري تمثل باحتلال جزيرة ميون اليمنية. وفي السادس من ايلول/ سبتمبر ١٨٠٢ عقدت بريطانيا مع سلطان لحج وعدن معاهدة صداقة وتجارة عدها المؤرخون بداية التدخل البريطاني في شؤون عدن، إذ إن بنودها تنتقص من سيادة سلطان لحج وعدن حيث أعطى هذا فيها الفرصة للبريطانيين للتدخل في شؤون سلطنته. وفي عام ١٨٢١ وقع الإمام الزيدي مع البريطانيين معاهدة تجارية تحت تهديد الاسطول البريطاني وقصفه ميناء المخا. وكانت الخطوة الأكثر خطورة هي قيام الاسطول البريطاني باحتلال عدن بصورة كاملة في كانون الثاني/ يناير ١٨٣٩. واستكمالاً لهذه الخطوة سارع البريطانيون في العام نفسه الى الزام سلاطين المناطق الداخلية المحيطة بعدن ومشايخها بتوقيع اتفاقات هدنة، استحالت في سنوات لاحقة معاهدات حماية.

ج ـ الاتفاق العثماني ـ البريطاني وتقسيم اليمن

نظراً إلى حالة الهدوء النسبي التي سادت العلائق البريطانية ـ العثمانية، بعد استيلاء العثمانيين على صنعاء عام ١٨٧٢، حاول البريطانيون إنهاء أي أسباب لخلافات ومنازعات قد تحدث بين الجانبين في المستقبل. لذا صدرت التعليمات إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن عام ١٨٧٧ للعمل على وضع تسوية مع والي اليمن العثماني، وذلك بتعيين الحدود بين منطقة النفوذ العثمانية والنواحي التسع المحيطة بعدن التي تربطها اتفاقات ببريطانيا. وفي شباط/ فبراير ١٩٠٢ التقى الضباط العثمانيون والضباط البريطانيون ليستأنفوا عملهم في الضالع،



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

المنطقة الحدودية التي كانت مصدر خلاف دائم. وبحلول شهر ايار/ مايو ١٩٠٤ انجزت بعثة بريطانية مسحاً كاملاً للحدود وقعه مندوبون عثمانيون بالاحرف الاولى في ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٠٥، وقد عد هذا المسح وثيقة ديبلوماسية رسمية، وعلى أساسه وقع اتفاق تحديد الحدود من قبل الجانبين في لندن في الثاني من حزيران/ يونيو ١٩١٤، ليعلن تقسيم اليمن إلى شطرين شمالي عثماني وجنوبي بريطاني.



د ـ إستقلال عسير

في ظروف تاريخية مؤاتية، تحالف والي عسير المتمرد محمد علي الادريسي مع الاستعمار الايطالي الذي كان يرى في تهامة «الارض الخلفية» لمستعمرته اريتريا. وبمساعدته وتدخله العسكري المباشر تمكن الادريسي عام ١٩١٢ من إقامة الاساس الاول لإمارته في منطقة صبيا ـ ابو عريش في عسير تهامة. بيد أن الامام الزيدي تمكن عام ١٩١٥ من استرجاع تهامة من الادارسة بدءاً من الحديدة حتى حرص، إلا أن محاولته التوسع شمالاً نحو عسير وجنوباً نحو النواحي التسع اصطدمت بقوى إقليمية ودولية. وبعدما اخفق البريطانيون في كسب الامام الزيدي خلال الحرب العالمية الاولى اتجهت انظارهم إلى الادريسي في عسير، حيث



عقدوا معه أول معاهدة في الثلاثين من نيسان/ ابريل ١٩١٥، تعهد لهم فيها مهاجمة العثمانيين والعمل على طردهم من قواعدهم في اليمن، وفي المقابل تعهدت له بريطانيا حماية إمارته وتوسيع رقعتها.

وهكذا نجد أن الاستعمار البريطاني قد استغل ضعف دولة الخلافة الاسلامية العثمانية وانهيارها ليفرض عليها توقيع اتفاق الحدود وتجزئة اليمن الى شطرين شمالي وجنوبي، ومن جهة اخرى دعم محمد الادريسي ليقيم كياناً سياسياً مستقلاً في عسير.

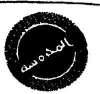
٤ ـ الصراع بين عوامل الوحدة وعوامل التجزئة

أ ـ عوامل التجزئة

تمثلت عملية التجزئة بعوامل عدة، ابرزها:

١ ـ قيام دولتين ذواتي سيادة: في السادس والعشرين من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ أطاحت الثورة في شمال اليمن حكم بيت حميد الدين واقامت نظاماً جمهورياً بدعم وتدخل مباشرين من مصر الناصرية. وكان الشطر الجنوبي لا يزال تحت الاحتلال البريطاني. وعندما تأسست الجبهة القومية في الجنوب وبدأت كفاحها المسلح كان هدفها إجلاء المحتل البريطاني وإعادة الوحدة للوطن. وقد أعلنت في بيانها التأسيسي «الخوف من منح الجنوب الاستقلال الشكلي لهذه الدويلة مستقبلاً في سبيل تعميق تجزئة الاقليم اليمني». بيد أن الجبهة القومية سارعت إلى إعلان دولة مستقلة حين نال الجنوب استقلاله في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧، ولم تتحقق الوحدة اليمنية، وإنما استمر الانقسام وتكرس، ولكن هذه المرة بتسمية يمنية، حيث أعلن قيام «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» بدلاً من التسمية السابقة (اتحاد الجنوب العربي).

٢ ـ تباين النظامين السياسيين. إضافة إلى قيام دولتين ذواتي سيادة على الارض اليمنية الواحدة، دخل عنصر آخر في البنية السياسية لهاتين الدولتين ساهم في تعميق التجزئة، وهو عنصر التباين الايديولوجي. فقد أدت أحداث ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ في الشطر الشمالي إلى إزاحة الإتجاه الراديكالي واعتماد سياسة بعيدة من التوجهات الناصرية واليسارية، في حين أدت أحداث ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ في الشطر الجنوبي إلى صعود التيار اليساري الماركسي المتشدد واستلامه مقاليد السلطة. وقد أسفر هذان الحدثان المتعاكسان في الشمال والجنوب عن حالة استقطاب حاد على الاراضي اليمنية على الصعد الفكرية والسياسية والاجتماعية، كما جعلا من اليمن ساحة خصبة للحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات



الشمال كان المؤتمر الشعبي هو الآخر يشهد المزيد من الخلافـات، وكانت التحديات من قبائل حاشد تواجه رئيس البلاد الذي ينتمي إليها، وكانت هناك قوى إقليمية غير راضية عن الرئيس الشمالي. هذه الازمات السياسية ـ ولرب ضـارة نافعة ـ دفعت القيادتين إلى التفكير بمزيد من الجد في مشروع الوحدة الاندماجية الذي يعطي الجميع مزيداً من القوة.

٢ ـ سقـوط الخيار العسكري: إن تجربة الصراع طـوال عشرين عاماً لم تـؤد إلى نتائج وحـدوية كـان يبتغيها كل طـرف. ولم يستطع النظام في الشمال إثبـات وجوده على حسـاب النظـام في الجنوب، والعكس صحيح. ولم تعـد الحروب الحدودية وإثـارة القبائل والاحـزاب السياسيـة هنا أو هنـاك قادرة على إسقـاط هذا النظـام او ذاك ولا انجاز وحـدة «الحاقية» أو «ثورية».

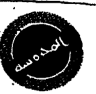
٣ ـ اكتشـاف النفط: حيـن ظهر النفـط في شمـال اليمـن اولاً تسـاءل الكثيـرون هل ان هذا الحدث سيقرب من هدف تحقيق الوحـدة اليمنية ام لا. وفي البدء بدا وكان النفط سوف يساعد على الهروب من تحقيق الوحدة، باعتبـار أن الشمال قد اضحـى لديه ثروة نفطية. ولكن بعدمـا تم اكتشاف النفط في الجنوب، وثبت وجـود إحتياطي نفطي كبير هناك حـدث التوازن المطلوب بين الشطرين، وبدا امكان التوازن المستقبلي ـ ولو البعـيد ـ مع الجيران قائماً. واخيراً بدت مسألـة الخوف على مستقبل هذه الثـروة واراضيها في الداخل وفي الاطـراف قائمـة لدى النظامين السياسيين، الامر الذي بات يتطلب المزيد من النشاط الوحدوي.

٤ ـ إرتفاع مستوى الوعي الشعبي بضرورة الوحدة وضرورة الاسراع في انجازها: تأثر هذا الموقف الشعبي بالنموذج الالماني... وتالياً بضغط الشارع على قيادته لأخذ زمام المشروع الوحدوي والسير به إلى حيز التنفيذ.

٥ ـ دور الفـرد او الزعامـة: يرى البعض أن الـزعيمين علي عبد الله صـالح وعلي سالم البيض قد حققـا ما يشبه المعجزة، ودخـلا في مغامرة محسـوبة لإنجاز الوحـدة، في وقت كان الكثيرون يشككون في امكان تحقيق هذا الإنجاز. وقـد تعرض البيض في عدن وغيرها من المدن الجنوبيـة للنقد الحزبي لتوقيعـه اتفاق تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٨٩ لأنه لم يستشر المكتب السياسي. وكان رده بأنه يفصل بين دور الفرد والظروف الموضوعية.

٥ ـ قيام الوحدة اليمنية

واخيراً... تغلبت عوامل الوحدة على عوامل التجزئة، وانتصرت الارادة الوحدوية، وتحقق للشعب اليمني حلمـه التاريخي، وبزغ فجـر الثاني والعشرين من ايـار/ مايـو ١٩٩٠، معلناً الميلاد الجديد لليمن الموحد.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

تعود بدايات مسيرة عملية الوحدة اليمنية إلى مطلع السبعينات حين اتفقت قيادتا الشطرين، في تعز في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، على البدء بـاتخاذ اجراءات تأليف اتحاد فيدرالي يمني. ومنذ ذلك الحين تعددت المحاولات لتحقيق الوحدة اليمنية، فكان اتفاق طرابلس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ الذي جاء بعد صدام شباط/ فبراير وآذار/ مارس من العام نفسه والذي تجدد في ايلول/ سبتمبر، ثم اعقبته محاولة الوحدة بين الشطرين تحت رعاية الجامعة العربية. بيد أن اتفاق طرابلس الغرب لم يقدر له النجاح، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى التغيرات السياسية الحادة التي اخذت طريقها الى كلا الشطرين. وفي إثر تدخلات عربية اتفق الطرفان مرة أخرى على تنشيط المساعي الوحدوية، فكان اتفاق قعطبة في شباط/ فبراير ١٩٧٧. بيد أن حظ هذا الاتفاق لم يكن بـافضل من سابقه، بل إن الشطرين دخلا عملياً في مواجهة عسكرية في آذار/ مارس ١٩٧٩، اعقبها إعادة طرح المشروع الوحدوي.

إلا أن تحفظات بعض الجهات الإقليمية، وعدم الجد في السير خلف المشروع حالت دون تطويره وجعله حقيقة ملموسة. بعد ذلك جاءت أحداث كانون الثاني/ ينـاير ١٩٨٦ في عدن لتجمد أي مشروع جدي للوحدة، إلى أن تم احتواء انعكاساتها السلبية. وعقب ذلك تحركت مسيرة المشروع الوحدوي، وتم التوصل إلى اتفاقي تعز وصنعاء في نيسان/ ابريل وايار/ مايو ١٩٨٨. وكان ابرز نتائج هذه الخطوات الاتفاق على عملية الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية في كل من محافظتي مارب وشبوة، وخفض عدد القوات المسلحة في نقاط التمركز الحدودية، وتفعيل نشاط المجلس اليمني الأعلى، واحياء لجنة التنظيم السياسي، وإعداد البرنامج المرحلي المتعلق بدستور دولة الوحدة وإحالته إلى مجلس الشعب والشورى في الجنوب والشمال. ثم جاء إتفاق عدن في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ الذي أقره الرئيسان علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وقد تضمن اقرار مشروع دستور دولة الوحدة المنجز من قبل اللجنة الدستورية المشتركة عام ١٩٨١، وإحالته إلى مجلسي الشورى والشعب في الشطرين للموافقة عليه، وتفعيل نشاط المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية المختلفة والاسراع في إنجاز أعمالها خلال فترة زمنية أقصاها شهران.

ويتسم اتفاق عدن هذا بخواص عدة لم تكن حاضرة في محاولات الوحدة السابقة. فقد جاء هذا الاتفاق بصورة تدريجية ولم يأت بعد صدام عسكري بين الشطرين كما هي حال المحاولات السابقة، وترافق من جهة اخرى مع عملية مراجعة شاملة لتجربة الشطر الجنوبي على المستويات الاقتصادية والسياسية مع سعي جاد للاصلاح وإشاعة الديموقراطية.

خلال الفترة التالية مباشرة لاتفاق عدن تشعبت عملية إنجاز اتفاق الوحدة، حيث تضمنت خطوات على اكثر من صعيد يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ ـ لقاءات القمة: فقد تم اكثر من لقاء بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض،



استهدفت تقويم أعمال اللجان المشتركة وتكليف مجلسي الوزراء في الشطرين عقد اجتماعات مشتركة للخروج بتصور حول دمج الوزارات والمرافق والمؤسسات المختلفة في الشطرين، والبحث في سبل تسريع الوحدة، والتصدي لعوائقها، وإصدار عفو عام عن المواطنين المدانين بتهم سياسية.

ب ـ اجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء في الشطرين: تم الإجتماع الاول في صنعاء في العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، حيث جرى الإتفاق على تاليف مجموعة عمل لبحث النشاط العسكري والأمني ومجموعة لبحث النشاط الاقتصادي والمالي، ومجموعة ثالثة لبحث النشاط الاجتماعي والخدمات. اما الاجتماع الثاني فقد تم في عدن في الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٠ لمتابعة تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه في اللجان الثنائية وبحث الصعوبات التي تواجه بعض عمليات الدمج بين الاجهزة المختلفة في الشطرين. وتم التصديق في هذا الاجتماع على ٤٦ مشروعاً مختلفاً لقوانين دولة الوحدة. كما دعيت الوزارات التي لم تؤلف لجاناً وحدوية الى تاليفها في فترة زمنية لا تتجاوز نهاية نيسان/ ابريل ١٩٩٠.

حدد اتفاق عدن فترة عام واحد لتحقيق الوحدة. إلا أن التطورات الداخلية والمخاطر والظروف الإقليمية والدولية أدت إلى الاسراع في مشروع الوحدة وإنجازه في الثاني والعشرين من ايار/ مايو ١٩٩٠، أي قبل الموعد المحدد بستة أشهر.

ثانياً: العوامل الإقليمية والدولية في الوحدة اليمنية

١ ـ طبيعة العوامل الإقليمية

لقد أحدثت الوحدة اليمنية توازناً جديداً في المنطقة. وكانت بالتالي موضع تحفظ لبعض القوى الإقليمية، انطلاقاً من حسابات هذه القوى واعتباراتها الخاصة. ومن طبيعة الامور أن تتحفظ دولة ما على وحدة اندماجية بين دولتين مجاورتين لها. ويفترض هنا أن تعمل الدولة الوليدة على إزالة التحفظات والمخاوف حيالها بسلوكها السياسي الخاص في الساحة الإقليمية والدولية.

وتعد السعودية اكبر طرف إقليمي يرتبط باليمن بشبكة واسعة ومعقدة من التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ولهذا كانت الاعتبارات الإقليمية لتوحيد اليمن تعنيها مباشرة. وهنا سعت السعودية، في السنوات القليلة السابقة للوحدة اليمنية، لمزيد من العمل والتحرك على ترسيم الحدود وحل القضايا المعلقة بينها وبين جيرانها اليمنيين. وحتى الاشهر والايام الاخيرة قبل قيام الوحدة اليمنية كانت هناك اتصالات كثيفة بصنعاء لتسوية هذا الموضوع، كما قام الامير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، بزيارة عدن لبحث



الموضـوع نفسه. بيـد أن الحكومتين في صنعـاء وعـدن ابدتـا تحفظهما على مشروع الترسيم لانشغالهما بترتيب البيت اليمني واستحقاقات الوحدة، إضافة إلى اعتبارات أخرى، وخصوصاً أن موضوع الحدود اليمنية مع السعودية يتداخل بكثير من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

وتمثل معاهدة الطائف الموقعة في ايار/ مايو ١٩٣٤ ابرز معاهـدة حدودية بين اليمن والسعـوديـة. وهي المعاهـدة التي وقعت في إثـر نـزاع مسلح وقع بين الجانبين على الاطـراف الشمالية والغربيـة لليمن. وتنص المادة الاولى من المعاهدة على «انهاء حـالة الحرب بين مملكة اليمن والمملكة العـربية السعودية». وتـوضح المادة الرابعة خط الحدود الذي تم الاتفـاق عليه والذي يفصل ملكية كل من المملكتين المتعـاهدتين والذي يبدأ من النقطة الفـاصلة بين «ميدي» و«الموسم» على ساحل البحـر الاحمر، مروراً ببعض المناطق اليمنيـة، حتى ينتهي في القرب من نجـران... وتلـزم المادة الخامسة الطـرفين «عـدم إيجاد أي بنـاء محصن في مسافـة خمسـة كيلومترات من كل جانب من جانبي الحدود». ويبقى مفعول المعـاهدة سـارياً لمدة عشرين عاماً قمرياً قـابلة للتجديد. وقد جـدد الاتفاق مرتين حتى الآن. وتطالب السعوديـة في الوقت الراهن باعادة تجديده. بيد أن الموقف اليمني بعد الوحدة يكتنفه الكثير من التحفظ.

وهناك مسائل حدودية أخرى بين الجانبين... منها مسألة حدودية على أطراف ما كان يعرف بجمهـورية اليمن الـديموقراطيـة الشعبية. وقـد نشب هذا الخلاف في إثـر الاشتباك المسلح بين الجانبين عام ١٩٧٠. ويدور هذا الخلاف حول ملكية مناطق «شرورة» و«الوديعة» ومناطق أخـرى مجاورة. وتقول السعـودية ان منطقـة «شرورة» قد اقتطعتهـا بريطـانيا من الاراضي السعودية عام ١٩٥٥. وفي الوقت الراهن هناك حملات تجنيس يمنية وسعودية لابناء هذه المناطق الذين يفضل الكثير منهم الحصـول على الجنسية السعودية بسبب الاغراء المادي الكبير.

وكـانت المسـائل الحدوديـة قد تفـاقمت بين الجارين السعـودي واليمني (بشطـريـه السـابقين) عقب اكتشاف النفـط في اليمن. وارسلت السعوديـة مـذكـرات رسمية للشطـرين ولشركات النفط العاملة فيهما توضح فيها مسألة ملكية الاراضي المكتشف فيها النفط سواء في مأرب أو في شبوة، ومنعت بعض شركـات النفط في المناطق الجنـوبية من القيام بـالمسح الذي كانت تجريه ، الامر الذي أدى حينها إلى وقوع صدامات عسكرية محدودة. وقد ارسلت وزارة الخارجية السعـودية خطاباً الى شركة «هنت» الاميركية العـاملة في اليمن عام ١٩٨٤، مفاده أن طاقم الشركة الاستكشافية قد انتهك حـرمة الاراضي السعودية. وقد أعترضت «هنت» على ذلك مستعينـة بخريطـة زودتها بها وزارة الخارجيـة الاميركيـة تظهر ان منطقـة امتيـاز مأرب ـ الجوف تقع بكاملها داخل نطاق اراضي الجمهورية العربية اليمنية. كما قدمت وزارة الخارجية



اليمنية في صنعاء احتجاجاً على هذا الحادث.

وفي الفترة الاخيرة تجددت الاحتجاجات السعودية الموجهة الى شركات النفط الاجنبية العاملة في الاراضي المختلف عليها في اليمن. وبالفعل، فقد توقفت شركة فرنسية عن اعمال التنقيب وتبحث شركة كندية الموقف نفسه. واحتجت صنعاء على الانذار السعودي للشركات الاجنبية باعتبار ان السعودية خاطبت هذه الشركات بصورة مباشرة ودون علم الخارجية اليمنية ـ حسبما يقول بعض المصادر المطلعة. وقد اخذ الخلاف بين الجارين ابعاده المختلفة... ودخلت فرنسا على خط الرياض ـ صنعاء عبر وساطة قام بها وزير خارجيتها رولان دوما الذي عرض المشكلة في الرياض وصنعاء. وفي باريس كانت هذه المشكلة محور محادثات وزير الخارجية الفرنسي مع نظيره اليمني الذي زار العاصمة الفرنسية اواخر نيسان/ ابريل الماضي. والجدير ذكره ان احتجاجات الرياض الاخيرة على الشركات الاجنبية العاملة في الاراضي المختلف عليها في اليمن لم تشمل الشركات الاميركية.

هذه المسألة الحدودية مع الجار الكبير، وما يكتنفها من تعقيد وتشعب، وما يصاحبها من اعتبارات سياسية واقتصادية بالغة الاهمية، مثلت في رأي بعض المراقبين احد العوامل الاقليمية الدافعة للاسراع نحو انجاز المشروع الوحدوي بين شطري اليمن.

وعلى محور اقليمي آخر، كان قيام مجلس التعاون العربي أحد العوامل الدافعة للمسيرة الوحدوية لشطري اليمن، من حيث تخفيفه من حدة الضغوط والعراقيل التي تواجه تلك المسيرة. وفي هذا الصدد يذكر بعض المصادر العليمة أن اقتراحاً عراقياً وجه لشطري اليمن بالاسراع في عملية التوحيد عبر دمج مجلس الوزراء ومجلسي الشورى والشعب في الشطرين... وأن هذا الاقتراح جاء خلال لقاء الرئيس العراقي صدام حسين بالرئيس اليمني الشمالي علي عبد الله صالح وامين عام الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض خلال زيارتهما المشتركة لبغداد قبل اشهر من اعلان الوحدة اليمنية.

وعلى محور أقليمي ثالث، اضافت التطورات المتسارعة في القرن الافريقي عنصراً آخر الى مركب الشعور بالخطر الخارجي ـ لدى الشطر الجنوبي تحديداً ـ إذ كان من المحتمل أن يؤدي سقوط نظام الرئيس الاثيوبي منغستو هيلامريام، في ظل معطيات دولية غير مؤاتية، الى انعكاسات سلبية صعبة على النظام الحاكم في عدن. فقد كان هناك تحرك أميركي على خط النزاع الاثيوبي ـ الاريتري بعدما أصبحت جبهات تحرير أريتريا والتيغري والاوغادين تهدد جدياً باسقاط هيلامريام وتقسيم اثيوبيا. فموسكو التي اخذت تنسحب من مسرح الاحداث تقدمت بطلب الى فرنسا بالتحرك لحلحلة الازمة، بيد أن واشنطن بادرت سريعاً الى تطويق الدور الفرنسي ونجحت في شق صفوف الثورة الاريترية عندما ابرمت اتفاقاً منفرداً مع آسياس



المصدر : شؤون الأوسط
الحمنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

افورقي، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا في ايلول /سبتمبر ١٩٨٩. هذا العنصر الإضافي في مركب الشعور بالخطر الخارجي دفع هو الآخر بمسيرة الوحدة اليمنية إلى الأمام.

٢ ـ نمط المتغيرات الدولية

أ ـ الاطار السياسي للمتغير الدولي

في ما مضى اقتضى منطق المواجهة بين القطبين، الولايات المتحدة الامريكية وما كان يعرف بـ «الاتحاد السوفياتي»، توسيع رقعته لتشمل كل بقعة من بقاع المعمورة، فلم يبق بلد بمنأى عن الحرب الباردة، ومن لم يحظ باهمية استراتيجية فقد كانت له أخرى اقتصادية أو سياسية... وما هو اليوم مسألة منافسة قد يكون في الغد ساحة حرب. ولما كانت الحرب الباردة بمثابة اعداد للمواجهة الشاملة، فقد اقتضت كسب الحلفاء وتحييد الأعداء... وخصوصاً في العالم الثالث، الذي حاز مكانة خاصة في الحرب الايديولوجية الدائرة، فاستبعاداً

جنوب اليمن هو حزب التجمع الوحدوي الذي ضمت لجنته التحضيرية رئيس اتحاد الكتاب اليمنيين عمر الجاوي ومحمد عبده نعمان.

وما ساعد على بروز التنظيمات بسرعة، على الرغم من عدم حصولها على تراخيص العمل بصورة علنية... العفو العام الذي اصدره الرئيس حيدر العطاس، الذي شمل حتى الذين تورطوا في أحداث عام ١٩٨٦، ولم يستثن سوى علي ناصر محمد واثنين من مساعديه. وكذلك وفي الاتجاه الانفتاحي نفسه، تم توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل شرائح اجتماعية مختلفة، كما أعيد الاعتبار الى جميع الرموز والاشخاص الذين شاركوا في الثورة اليمنية (ثورة ١٤ تشرين الأول / اكتوبر) بصفة خاصة الى قحطان الشعبي وسالم ربيع علي. وعلى مستوى السياسة الخارجية عبرت الدورة الاعتيادية الخامسة عشرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي عن ارتياحها لما سمته اتجاهات نمو العلائق مع بلدان اوروبا الغربية في ضوء الرغبة المشتركة لتطوير هذه العلائق في مجال التعاون الثنائي الاقتصادي والثقافي والعلمي.

وكانت «الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديموقراطي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦» الصادرة عن الحزب الإشتراكي اليمني عقب أحداث كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ قد صرحت بـ «أن اليسار الانتهازي لم يستوعب في البداية اهمية مبدأ التعايش السلمي بين الانظمة الاجتماعية المختلفة، مما دفع به الى ممارسة بعض الأعمال المتطرفة والمغامرة التي حدت من تطور العلاقات الطبيعية لبلادنا مع الدول المجاورة». واكدت في هذا الجانب ضرورة «مواصلة تطوير العلاقة مع البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة على اساس مبدأ التعايش السلمي واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة». وفي هذا



المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

الصدد بذلت الحكومة العدنية منذ عام ١٩٨٩ مساعيها لاعادة العلائق بالولايات المتحدة الاميركية. واجرى سفيرها في الامم المتحدة السيد عبد الله الأشطل لهذا الغرض محادثات مع السفير الاميركي هناك توماس بيكرنغ، الذي أعرب عن رغبة بلاده في تطوير العلائق الثنائية مطالباً الحكومة العدنية بالتخلي عن دعم الحركات «الارهابية». كذلك، بادرت عدن لاعادة علائقها بالقاهرة عام ١٩٨٩، الامر الذي أدى آنذاك الى عتب بعض الحكومات والفصائل الوطنية في الساحة العربية.

وخلاصة القول ان الانفراج في العلائق الدولية وتواري الحرب الباردة بين القطب الاميركي وما كان يعرف بالقطب السوفياتي، واتجاه دول اوروبا الشرقية نحو كسر طوق السوفيات عن أعناقها، قد انعكس ايجاباً على طبيعة التوجهات الديموقراطية والوحدوية في شطري اليمن. ذلك ان الاتجاه نحو الديموقراطية وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية واقتراب السياسة الخارجية في كلا الشطرين نحو المزيد من التماثل في حركتها الاقليمية والدولية قد وفر المناخ المؤاتي لدفع مسيرة الوحدة وانجاز المشروع الوحدوي. وتلك هي آليات المتغير الدولي في الوحدة اليمنية.

المصدر : المجمع المدني
التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضوابط والقيود لضمان عدم اهدار المال العام او استخدامه لصالح حزب حاكم.

- وفي ظل الديمقراطية ينمو ويتطور وعي جماهيري قوي بالحقوق السياسية يكفل المزيد من الحماية الشعبية للنظام الديمقراطي.

ومع ذلك يمكن اضافة عوامل اخرى تشكل ضمانات اضافية للديمقراطية في بلادنا. من هذه العوامل ما يلي: -

١ - التحلي بمبادئ الاخلاق والصدق والعدل والمساواة والتراحم والايثار و..الخ وهذه يكفلها ديننا الاسلامي الحنيف.

٢ - توفر ايمان قاطع بمبادئ الحرية والنخوة والاباء و..الخ وهذه مبادئ تكفلها التنشئة القبلية الاصيلة في مجتمعنا ذات الاصل الحضاري المشهود.

٣ - توفر نظام تشريعي ودستوري وقانوني سليم.

٤ - استكمال هيئات القضاء وتقوية ودعم استقلاله والحرص على نزاهته.

٥ - استكمال عمليات دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التي لا تزال مشطرة.

٦ - يبدو ان المعضلة الرئيسية والتي تدور حولها معظم المخاوف المطروحة بالساحة ترجع الي السلطات الواسعة وغير المألوفة التي خولها الدستور لمجلس النواب.

اذ انه بناء علي المادة (٨٢) من الدستور فان الحزب الذي سيحصل علي الاغلبية في مجلس النواب لن تقتصر صلاحياته علي حق تشكيل الحكومة فحسب بل تتعدي ذلك الي حق تشكيل رئاسة الجمهورية حيث نصت المادة علي ان (رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة اعضاء ينتخبهم مجلس النواب) وبالتالي فان الحزب



الفائز سيملك من الصلاحيات ما يمكنه من تغيير كافة المسئولين علي كافة المستويات في كل من المؤسسات العسكرية والمدنية، وتغيير القوانين والانحراف بالبلاد في الاتجاه المعاكس ان اراد ذلك. و... الخ.

ولتجاوز هذه المعضلة يتطلب الامر في تقديري تعديل المادة(٨٢) ،(٨٣) من الدستور بحيث يكون انتخاب رئاسة الجمهورية من قبل الشعب بطريقة الانتخاب الحر المباشر. وحيث ان اي قرار جمهوري (بقانون او بالمصادقة علي اتفاقية او بتعيين مسئول مدني او عسكري او بانشاء هيئة او مؤسسة او بالغائها او الحد من صلاحياتها) لابد ان يحوز علي موافقة كل من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء فان الانتخاب المباشر من قبل الشعب لرئاسة الجمهورية سيعمل علي ايجاد نوع من التوازن الايجابي الذي يعمل علي ترشيد القرارات.

٧ - التخلي عن المركزية والعمل على توزيع السلطات ودعم مجالس الحكم المحلي المنتخبة او توسيع صلاحياتها. ■



اليمن ترحب ببيان السعودية بشان الحدود

صنعاء - وكالات الانباء : - رحبت اليمن بالبيان الذى اصدرته المملكة العربية السعودية حول مشكلة الحدود بين البلدين . وقال مصدر يمنى مسئول ان بلاده إستقبلت باهتمام بالغ البيان السعودى .

ونقل راديو صنعاء عن المصدر قوله ان اليمن حريص على التوصل إلى حلول عادلة ومرضية ، تعزز روابط الاخاء وحسن الجوار بين السعودية واليمن .



المصدر : شؤون الاوسط
١ الصفحة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

ثالثاً:مقومات القوة والضعف في التجربة الوحدوية

١ ـ الاطار الدستوري لدولة الوحدة

انجز دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٨١ من قبل اللجنة الدستورية المشتركة للشطرين الشمالي والجنوبي. وقد اقر هذا الدستور وتمت المصادقة عليه في اتفاق عدن الموقع في الثلاثين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩، من قبل رئيس الجمهورية العربية اليمنية علي عبد الله صالح وامين عام الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض.

وفي أسس الدولة ينص الدستور على أن الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، وأن الاسلام دين الدولة، والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع (المواد ١، ٢، ٣).

وفي نظام الرئاسة ينص الدستور على أن رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة اعضاء ينتخبهم مجلس النواب على ان ينتخب مجلس الرئاسة عقب انتخابه رئيساً له من بين اعضائه لمدة خمس سنوات شمسية هي المدة الدستورية للمجلس (المواد٨٢، ٨٤، ٨٧).

وينص الدستور على ان السلطة التشريعية يمثلها مجلس النواب، وهو الذي يقرر القوانين والسياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية ويمارس التوجيه والرقابة على الهيئة التنفيذية. ويتألف المجلس من أعضاء ينتخبون جميعهم بطريقة الاقتراع السري المباشر. وحق الانتخاب والترشح مكفول لكل مواطن يمني لا يقل سنه عن ثمانية عشر عاماً باعتباره ناخباً، او خمسة وعشرين عاماً باعتباره مرشحاً، دون تمييز بين الرجل والمرأة (المواد ٤٠، ٤١، ٤٢). ولمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة ولمجلس الرئاسة حق طلب إعادة النظر في أي قانون أقره مجلس النواب. كما يحق لمجلس الرئاسة حل مجلس النواب بعد استفتاء شعبي (المواد٧٤، ٧٨، ٧٩).

وعن السلطة القضائية ينص الدستور على ان القضاء سلطة مستقلة في اداء مهامها، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (المادة ١٢٠).

وفي السلطة التنفيذية ينص الدستور على أن مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية، وهو الهيئة التنفيذية والادارة العليا للدولة. ويتولى هذا المجلس تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاعية وفقاً للقوانين والقرارات (المادتان١٠٢، ١٠٩).



وفي ما يتعلق بـاجهزة السلطـة المحلية ينص الـدستور على تقسيم اراضي الجمهـورية اليمنية إلى وحـدات إدارية تتمتع بـالشـخصية الاعتباريـة ويكون لها مجالس إداريـة منتخبة (المادتان ١١٧، ١١٨).

وفي الاسس الاقتصـاديـة ينص الدستـور على قيـام الاقتصـاد الوطني على العـدالـة الاجتماعية الاسلامية في العلائق الانتاجية والاجتماعية، وعلى بناء قطاع عام يرتكز على وسائل انتاجية رئيسية وصون الملكية الخاصة والتحرر من التبعية، وتحقيق تنمية شاملة تكفل إقامة علائق اشتراكية مستلهمـة من التراث الاسلامي. وتوجـه الدولة التجارة الخارجيـة والداخلية (المادتان ٦، ٩).

ولم ينص الـدستور صراحـة على حق تأليف الاحـزاب السياسيـة. بيد أنـه اوضح ان للمواطنين في عموم الجمهورية ـ بما لا يتعارض مع الدستور ـ الحق في تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابيـاً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعيـة والاتحادات الوطنية، بما يخدم اهداف الدستـور. وتضمن الدولة هذا الحق... كما تتخذ جميع الـوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن جميع الحريات للمـؤسسـات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية (المادة ٣٩).

وعن تبعات المرحلـة السابقة ينص الـدستور على أن كل مـا قررته القـوانين والقرارات المعمول بها في شطري اليمن يبقى ساري المفعول في الشطر الذي كان سارياً فيه عند صدوره الى أن يعدل وفقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور (المادة ١٣٠).

أخيراً اعطي حق تعديل الدستور كل من مجلس الرئاسة ومجلس النواب (المادة ١٢٩).

٢ ـ القوانين والتشريعات اللاحقة

في الفترة اللاحقة لقيام الوحدة اليمنيـة اصدر مجلس الرئاسة العديد من المراسيم التي تنهي حالة التمايز في النظم الاجتماعية والاقتصادية التي كان معمولاً بها في الشطرين سابقاً. وفي هذا الصـدد صدر المرسـوم الجمهوري بالقـانون رقم (١٩) لسنـة ١٩٩٢ بشأن اصدار قانـون مدني جديـد، والمرسوم الجمهوري بـالقانون رقم (٢٠) لسنـة ١٩٩٢ بشأن اصدار قانون جـديد للأحوال الشخصية. كما صـدرت مراسيم جمهورية عدة في هـذا السياق، وكان مجلس الرئاسة قـد أقر في ٢٩ آذار / مارس ١٩٩٢ إصـدار قانون المحـاماة وقانون قضـايا الدولة وقانون تنظيم فروع الشركات والوكالات الاجنبية وقانون المحاسبين القانونيين وقانون المرافعات والتنفيذ المدني...



المصدر : شؤون الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٦

٣ ـ المسألة الاجتماعية ومدى الاستجابة للتحدي

ما زالت الطبيعـة القبلية سمة عـامة للحيـاة الاجتماعية في اليمن. ولا تستثني الانماط القبليـة للحيـاة سوى فئـات محدودة من المجتمع. ويتألف التكـوين القبلي لليمن من ثـلاثـة تجمعات قبلية هي حاشد وبكيل ومذحج. وتعد حاشد التجمع القبلي الاكبر في اليمن، وتتركز في الشمال الغربي منـه وهي زيدية المذهب. اما بكيل فهي التجمع القبلي الثـاني وتتركز في شمال البلاد، وهي زيدية المذهب أيضاً. ومذحج هي التجمع القبلي الاكبر في جنوب اليمن، وخصوصاً في الحديدة وتعز وحضرموت، وهي شافعية المذهب. وقد أسقط الوضع القبلي نفسه على معظم أوجه الحياة في اليمن، بما في ذلك جوانبها الإقتصادية والسياسية.

وفي قمـة الهرم السياسي للبـلاد نجد أن مجلس الـرئاسة اليمني قـد أخذ في تشكيلتـه الاعتبارات القبلية وما يصاحبها من اعتبارات مذهبية وجهوية. فقد صيغت هذه التشكيلة على الوجـه التالي: علي عبـد الله صالـح: حـاشد ـ زيـدي؛ علي سالم البيض (النـائب): مذحج ـ شـافعي؛ عبد العزيز عبد الغني (عضو): مذحج ـ شافعي.

وحتى الآن، مـا زال «التحـدي القبلي» قـائماً، وليس في البـلاد بـرامج جـديـة لصهـر التكوينات القبليـة، وصولاً إلى المجتمع المدني. وفي شمال البلاد يبدو الطـابع القبلي أكثر بروزاً وتجلياً، ويبدو الثقل والتـأثير القبلي اكثر نفوذاً. وفي الجنوب حين خفت الظاهـرة القبلية بفعل أحـاديتها وبفعل النظـم الاجتماعية التي كـانت معتمـدة رسميـاً، برزت في الافق الاتجاهـات والنزعات المناطقية، التي بدت كأنها الـوريث المستتر للاتحاد القبلي. فالحس المناطقي قد ظهر جلياً في أحداث ١٣ كانون الثاني/ ينايـر ١٩٨٦، التي برهنت في وجه من وجوهها على قصور التنشئة الاجتماعية.

ويتجلى الجانب الآخـر لـلازمـة الاجتماعيـة في اليمن في تـدني المؤشرات الاجتماعيـة ـ الاقتصـادية على المستـويات الحضريـة والصحية والتعليميـة. فهناك تـدنٍ في نسبة السكـان الحضر قياساً على إجمالي عدد السكان، وتدنٍ في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وارتفاع في نسبة الامية ونسبة الوفيات عموماً ووفيات الاطفال دون الخامسة.

٤ ـ الاوضاع الاقتصادية

أ ـ الوضع الاقتصادي قبل الوحدة

في المؤشرات العامـة للوضع الاقتصـادي في شطري اليمن قبيل الـوحدة (١٩٨٨)، بلغ إجمالي الناتج المحلي في الشطر الشمالي ٥٠٦٩ مليون دولار، وفي الشطر الجنوبي ٩٨٠ مليون دولار، وبلغ الاحتياطي من العملة الصعبة ٢٨٥ مليون دولار في الشمال و ٨٠ مليون دولار في



الجنوب، وكان نصيب الفرد من الدخل القومي في الشمال ٦٧٦ دولار يقابله ٣٩٢ دولار في الجنوب.

وفي الشطر الشمالي، كانت النتائج المترتبة على دخول اليمن في ميدان التصدير النفطي أقل مما كان متوقعاً. بيد أن اكثر جوانب القطاع الخارجي إثارة للقلق كان الهبوط الحاد في تحويلات العمال، التي تراجعت عام ١٩٨٨ بنسبة ٦٠ في المئة، مسجلة بذلك ادنى رقم لها منذ عام ١٩٧٥. وارتفع حجم العجز في الحساب الجاري عام ١٩٨٨ نفسه بمقدار اربعة اضعاف، مقابلة بمتوسط العجز في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦. وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ هبطت قيمة الاحتياطات من العملة الاجنبية للبلاد بمقدار النصف تقريباً، قياساً على نهاية ١٩٨٧، وشهد حساب المعاملات غير المنظورة تراجعاً إضافياً خلال الربع الاول من عام ١٩٨٩. وتضمنت الموازنة المنقحة لعام ١٩٨٩ تخفيضاً يبلغ ٨٠٠ مليون ريال يمني في قيمة الانفاق، الامر الذي ادى، إضافة إلى العائدات الكبيرة من الضرائب المحصلة من إعطاء الصفة القانونية للسيارات المهربة، إلى خفض مقدار العجز في الميزانية بنسبة ٣٠ في المئة.

وفي الشطر الجنوبي، اوضحت مؤشرات عام ١٩٨٨ إستمرار العجز في الميزان التجاري للبلاد. وكانت قد طرأت زيادة كبيرة على تحويلات العمال منذ النصف الثاني من السبعينات، حيث ارتفعت قيمة هذه التحويلات من ٤٨,٨ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، إلا انها عادت إلى الهبوط عام ١٩٨٨ لتقف عند ٢٥٢,٨ مليون دولار عام ١٩٨٨. وفي العام نفسه تراجعت قيمة الاعانات الرسمية إلى ٥٢,٧ مليوناً من الدولارات مقابل ١٢٦,٥ مليون دولار عام ١٩٨٢. وفي نهاية عام ١٩٨٨ كانت قيمة الديون الاجنبية المستحقة على البلاد قد بلغت ١٩٣١ مليون دولار.

ب ـ المؤشرات الاقتصادية لدولة الوحدة

انطوت اول موازنة لليمن بعد قيام الوحدة لعام ١٩٩١ على زيادة رئيسية للايرادات المتوقعة تستهدف خفض العجز الكبير لجهة مالية الدولة. حيث بلغ اجمالي الدخل الحكومي ٣٥,٢ مليار ريال يمني مقابل ٢٤,٧ ملياراً عام ١٩٩٠، أي بزيادة ٤٣ في المئة. وتمثلت الاسباب الكامنة وراء الزيادة المرتقبة للايرادات بتصاعد اسعار النفط وتوسيع نطاق الضرائب وتطوير نظم الجباية... وقد انطوت موازنة عام ١٩٩١ على خفض ملحوظ للعجز بنسبة ٢٧ في المئة،من ٢١,٦ مليار ريال الى ١٥,٨ مليار ريال . وقد تم رصد ١١ مليار ريال (٩٢٠مليون دولار) للاستثمارات ومشروعات التنمية.

ومنذ النصف الثاني من الثمانينات يُعد النفط العامل الأهم في مسيرة الإقتصاد اليمني، أو هكذا يُتوقع له.

اكتشف النفط في الشمال عام ١٩٨٤ وفي الجنوب عام ١٩٨٧، وهو العام نفسه الذي



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٦

بدأ فيه التصدير من الشمال الذي بلغ دخله من هذه الصادرات ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩، وقُدر بـ ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠، وعند مطلع عام ١٩٩١ كان مستوى الإنتاج في الشمال ٢٣٠ ألف برميل يومياً وفي الجنوب ٢٠ الف برميل يومياً. وقدر إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط عام ١٩٨٩ بـ ٤,٧٥ مليارات برميل، منها ٣,٧٥ مليارات في ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، وقدر احتياطي الغاز المؤكد في مطلع عام ١٩٩٢ بـ ١٤ الف مليار قدم مكعب، وهو احتياطي سوف يؤهل اليمن لان تكون ثاني منتج عربي للغاز الطبيعي بعد دولة قطر.

ويجري تصدير معظم النفط الخام الشمالي عبر خط أنابيب يمتد من حقل «أليف» الى البحر الأحمر. كما أن انخفاض لزوجة هذا الخام وانخفاض محتواه من الكبريت يجعلانه مُفضلاً لدى المشترين ويعطيانه سعراً جيداً في الأسواق. وقد بدأت مصفاة مأرب عملها عام ١٩٨٦ بطاقة انتاجية قدرها ١٠٠٠٠ برميل يومياً تفي بنحو ثلث الطلب المحلي على المنتوجات النفطية. وفي الجنوب أقيم خط أنابيب يمتد من الحقول النفطية الجديدة إلى بئر علي على خليج عدن، وقد تم إكمال خط الانابيب هذا عام ١٩٨٩، وكان من المؤمل أن تصل طاقته الإنتاجية عام ١٩٩١ إلى ١٢٠ الف برميل يومياً، كما اضيفت منشآت أخرى إلى مصفاة عدن في إطار برنامج لتحديثها وتطوير إنتاجها إعتماداً على المواد الأولية المتوافرة محلياً.

ويعد القطاع الزراعي القطاع التقليدي الاهم في الاقتصاد اليمني، على الرغم من ان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٧ في المئة من اجمالي مساحة الجمهورية اليمنية، وأن المستغل منها حالياً بشكل دائم لا يتجاوز ٢ في المئة. ويساهم القطاع الزراعي في نحو خمس الناتج الاجمالي. وخلال الاعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٦ كانت نسبة العمالة في الزراعة ٥٥ في المئة من اجمالي قوة العمل. بيد ان أزمة الامن الغذائي في البلاد ما زالت في تفاقم مستمر. ويُعزى ذلك إلى الفارق بين وتائر نمو الطلب ونمو الانتاج الزراعي المحلي. وفي مؤشرات الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ يتضح أن معدل النمو السكاني في اليمن كان ٣ في المئة، ومعدل الإنتاج الغذائي ٤ في المئة، في حين زاد معدل الطلب على الغذاء ٩,٣ في المئة ومعدل الإنفاق على استيراد المواد الغذائية ١٢٤ في المئة كنسبة مئوية لعائدات التصدير المخصصة لاستيراد الغذاء.

٥ ـ صدى السلوك السياسي لدولة الوحدة

في هذا الصدد، سوف نتخذ موقف الحكومة اليمنية من أزمة الخليج نموذجاً لدراسة السلوك السياسي للدولة وانعكاساته على التجربة الوحدوية.

قد نصيب جانباً من الحقيقة حين ننظر إلى الموقف اليمني من أزمة الخليج باعتباره موقفاً شعبياً قبل كونه موقفاً رسمياً. أو أن الثاني ربما كان في أحد أوجهه انعكاساً للأول ولعلنا هنا نقترب درجة من الموقف الجزائري من الأزمة الخليجية. وحين نقوم بتفسير ا



الرسمي اليمني من هذه الازمة على أنه ـ في أحد جـوانبه ـ استجابة لحالة شعبية داخلية، فإن هذا التفسير يقودنـا الى الاعتقاد بحصول درجة عليـا من التماسك الداخلي لدولة الـوحدة من جراء هذا الموقف. بيد أن ذلك ليس الوجه الوحيد لهذا الموضوع ذي الحساسية البالغة.

يعتقد بعض المراقبين أن نتائج الموقف اليمني قد تجاوزت حسابات القيادة اليمنية، إن على مستوى سير الصراع أو على مستـوى ردود الفعل الخليجية تجاهه، لقد فـوجيء اليمنيون بأن أول نتائج هـذه الأزمة كـان تداعي مجلس التعـاون العربي الـذي علقوا عليـه بعضاً من آمالهم السياسية والإقتصـادية. وفوجئوا مرة اخرى ـ ومعهـم الكثيـر من العرب ـ بطبيـعة التعاطي الدولي (الأميركي ـ الاوروبي) مع هذه الأزمـة، والمدى الذي ذهب إليه. وكذلك فوجيء اليمنيون بردود الفعل الاقليميـة ومستوى التصعيد الذي وصلت اليـه. وقد خسر اليمنيون في هـذه الأزمة العـراق كحليف خلق لهم توازنـاً اقليمياً ووفـر لهم سيولـة في العلائق الاقليميـة واعطـاهم قدرة على المنـاورة. وانفـرطت عقدة تحالفهـم الفتي مع مصر، القوة الاقليميـة ذات الوزن السكـاني والسياسي الاول في المنطقة العربيـة، بيد أن التداعي الاكثر خطـورة للموقف اليمني جاء من السعـودية، الجار الـذي ارتبط به اليمن تاريخيـاً بشبكة واسعـة ومعقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على ان رد الفعل السعودي هذا لم يأت منفصـلاً عن سياق الفتور الذي شـاب العلاقة بين البلـدين في السنوات القليلـة الماضية. ان استثنـاء اليمن (بشطـريه) من مجلس التعـاون الخليجي، ودخول صنعـاء في مجلس التعاون العربي، والتنقيب عن النفط في المنـاطق المتنازع عليها، وتقارب، ثم تـوّحد، صنعاء مع الماركسيين في عدن تُعد جميعها عـوامل دفعت بالعلائق الثنائيـة نحو الفتور، وفي بعض الاحيان نحـو التوتر. لقد جـاء الموقف اليمني من أزمة الخليج بمثابة الصاعق الذي فجر القنبلة، بيد أنه لم يكن القنبلة نفسها.

لقد نظـر اليمنيون إلى مـوقفهم من هذه الأزمة بـاعتباره «التزامـاً بالحيـاد بين طرفين عربيين ورفضاً للوجـود الأجنبي على أرض عربية مجاورة». ونظرت اليه السعـودية باعتباره «مفاجأة للأخوة الصادقة ونكراناً للاحسان والجميل». وأياً كانت المبررات والمبررات المضادة، فإن الذي لا اختلاف فيه هو أن اليمن بموقفه هـذا من أزمة الخليج دفع بعلاقته مع السعودية إلى قمة التوتر والتصعيـد، فاتت عليه بنتائج وخيمة سياسياً واقتصاديـاً اربكت دولة الوحدة الوليدة، وأخرت الكثير من مشاريعها وتطلعاتها في الداخل والخارج. وتكفي الإشارة هنا إلى أن اجمالي الدعم السعودي الى ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية قد بلغ حتى عام ١٩٩٠ أكثر من ١٨ مليار ريال يمني، أي ما يزيـد قليلاً على ٤ مليارات دولار أميركي شملت معونات ماليـة ومشاريع عـديدة لتطـوير البنية التحتيـة. كما يمكن ملاحظـة طبيعة الـرد السعودي



وانعكاساته على الموقف اليمني من خلال ردود الفعل الخليجية الأخرى، باستثناء سلطنة عمان.

وعلى الصعيد نفسه، وخلافاً لما توقعه البعض، فإن رد الفعل الغربي على الموقف اليمني من ازمة الخليج لم يكن تصعيدياً، ولم يخلق تأزيماً ملحوظاً في العلاقة بين اليمن والعالم الغربي، الأميركي منه والاوروبي. ولعل التفسير الأقرب الى هذا الوضع هو أن الغرب يرى اليوم في اليمن النفطي، المشرف على مضيق باب المندب، بلداً اقتصادياً واستراتيجياً لن يكون مستقبله أقل شأناً من حوض الخليج، الذي خاض الحرب لأجل مكانته الإقتصادية والاستراتيجية. والكثير من الشركات الاميركية والفرنسية والكندية تعمل اليوم في قطاع النفط اليمني الذي بدت آفاقه واسعة ومغرية. كما أن شركات أميركية واوروبية ويابانية تعمل في مجالات استثمارية مختلفة في اليمن الذي تلاشت فيه وانتهت الادوار والتطلعات «السوفياتية» والأوروبية الشرقية. إن الاعتقاد الذي يبدو الآن اكثر رجحاناً هو أن طبيعة الموقف اليمني من أزمة الخليج قد دفع بالغرب للبحث عن سبل أرقى للمحافظة على سلامة علاقته بهذا البلد، وفصل الموقف منه عن السياسة الاقليمية المحيطة به، أو هكذا يجب العمل في ظل التوتر الحاصل بينه وبين جيرانه الاقليميين.

رابعاً: مستقبل التجربة الوحدوية

١ ـ دستور الوحدة بين النص والممارسة

إن دولة وليدة لم يمض على قيامها سوى عامين من الزمن، ليس من الممكن الحكم على مدى قدرتها على وضع دستورها موضع التنفيذ، وخصوصاً أن ظروفاً سياسية واقتصادية غير مؤاتية قد صاحبت هذه الولادة منذ أشهرها الاولى. كما أن الفترة الزمنية التي حددها الدستور لانجاز الكثير من الاستحقاقات الوطنية لم تنته بعد. بيد أن هذا لا يجرد الدولة من مسؤولية الاعداد لما وعدت به على مستوى النص الدستوري. فالمادة ٣٩ أعطت ضمناً حق تأليف الاحزاب السياسية، إلا أن تصريحاً واحداً لم يصدر بعد لأي من القوى التي تقدمت لوزارة الداخلية بطلبات إعلان وجودها بصفة رسمية. هذا مع العلم أن الوجود الرسمي للقوى السياسية ربما يكون أحد مقتضيات او مقدمات الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر المقبل. كما ان المادة ٢٢ من الدستور قد حصرت حق إنشاء التشكيلات العسكرية في الدولة واجهزتها الأمنية. بيد أن التشكيلات العسكرية لا تزال قائمة وبصورة كثيفة في ظواهر حزبية وقبلية شهدت بعد الوحدة مزيداً من التوسع بدل أن تشهد حالة من الإنحسار. وهذه الظواهر هي اليوم بمثابة قوى الأمر الواقع، وليس في وسع الدولة حتى الآن إلغاؤها بحكم



النص الدستوري. كما أنه لا يفهم حتى الآن ـ ولم تقدم الدولة ما يساعد على هذا الفهم ـ طبيعة الربط الذي ورد في المادة ٦ بين الاشتراكية والإسلام. فقد جاء في البند الرابع من هذه المادة «...وتحقيق تنمية شاملة تكفل إقامة علاقات اشتراكية مستلهمة من التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني».وقد نظر الكثير من المراقبين إلى هذا البند باعتباره حالة توفيقية وصيغة فضفاضة عقدت بين نظامين متباينين في منطلقاتهما الفكرية والايديولوجية.

٢ ـ مؤشرات المستقبل الاقتصادي لدولة الوحدة

في نهاية شباط/ فبراير الماضي أقر مجلس النواب اليمني الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢. وقدرت الحكومة ايرادات الموازنة الجديدة بمبلغ ٤٥,٨ مليار ريال يمني، وقدرت النفقات بمبلغ ٥٨ مليار ريال، مسجلة بذلك عجزاً قدره ١٢,٣ مليار ريال. ويقل هذا العجز بنسبة ٢١,٣ في المئة عن عجز موازنة العام الماضي. ويلاحظ في هذه الموازنة إرتفاع مخصصات قطاع التعليم بنسبة ٣٩,٦ في المئة، وقطاع الصحة بنسبة ٢٦,١ في المئة، الامر الذي يعني أن الدولة تتجه نحو إعطاء التنمية الاجتماعية جانباً أكبر من الإهتمام.

وتوضح مؤشرات قطاع النفط والغاز أن اليمن سوف يحقق في نهاية عام ١٩٩٢ اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي، الذي يمتلك منه أحتياطياً كبيراً قدر انه سوف يغطي الحاجات المحلية لمدة ٢٠٠ سنة مقبلة. وخلال السنوات الخمس المقبلة سوف يرتفع الانتاج النفطي اليمني إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً كحد أدنى.

وتعمل الحكومة اليمنية، بالتعاون مع مؤسسات نقدية دولية، على تنفيذ مجموعة مشاريع اقتصادية بهدف الحد من الأزمة الراهنة، وتطويق آثارها السلبية. وفي هذا الصدد تنفذ الحكومة اليمنية، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية، مشروعاً يرمي إلى مساعدة ٧٥٠ ألف يمني اضطروا الى العودة الى بلادهم في اثناء أزمة الخليج ـ أو تم ترحيلهم دون اختيارهم. وسوف يساعد المشروع على توسيع البنية التحتية والخدمات ومواقع الإسكان، ويدعم الانشطة الزراعية للحفاظ على المستويات الغذائية والمعيشية، ويهيىء فرص العمل للعائدين. ومن المتوقع ان تشارك الوكالة الاميركية للتنمية الدولية في التمويل بمبلغ ١٥ مليون دولار، والمانيا بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٥٠٠ الف دولار، في حين تقدم المؤسسة الدولية للتنمية ٣٣ مليون دولار. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٥٩,٥ مليون دولار.

كذلك، تقوم الحكومة اليمنية، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية، بتنفيذ برنامج يهدف الى تحسين طريق بري يمتد بطول ١٥٧ كليو متراً بين حرض والحوط. وسوف يتمكن

المزارعون، من خلال هذا الطريق، التحرك بسهولة بين المرتفعات الجبلية في الشمال الشرقي للبلاد ومنطقة تهامة. وتبلغ التكلفة الكلية للمشروع ٤٣ مليون دولار. أما المشروع الثالث الذي يجري العمل على تنفيذه بين المؤسسة الدولية للتنمية والحكومة اليمنية فيتعلق بمصائد الاسماك، ويهدف الى زيادة قدرة الانتاج، وتحسين أساليب تسويق الاسماك، إضافة الى

تحسين تقويم الموارد السمكية واداراتها، وتحسين وضع النساء في مجتمعات صيادي الأسماك. ومن المتوقع أن تشارك المجموعة الاوروبية في التمويل بمبلغ ١٦,٣ مليون دولار. ويشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار، في حين تقدم المؤسسة الدولية للتنمية ١٣,٢ مليون دولار. وتبلغ التكلفة الكلية للمشروع ٣٩,٨ مليون دولار.

المشروع الرابع في هذا الاطار، الذي يجري العمل على تنفيذه بين المؤسسة الدولية للتنمية وحكومة صنعاء، يهدف إلى وضع أساس للنهوض بنوعية التعليم في المدارس الثانوية، عن طريق رفع مستوى كادر المدرسين، ، والتخطيط للتحسينات المستقبلية. ومن المتوقع أن يشارك في تمويل المشروع صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط. وتبلغ التكلفة الكلية للمشروع ٣٥,١ مليون دولار. كما تجري الآن عمليات تنفيذ برنامج زراعي طموح بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)، وتجري محادثات ودراسات فنية لمشاريع مشتركة في القطاع الزراعي والسمكي بين اليمن وكل من فرنسا وسلطنة عمان.

إن برامج التنمية الراهنة في قطاعي النفط والزراعة تقدم صورة متفائلة نسبياً لمستقبل اليمن الاقتصادي. هذا المستقبل الذي سوف يؤدي قطاعا النفط والغاز فيه دوراً محورياً واساسياً. بيد أن هذه المقولة لا تدفعنا الى الإعتقاد بأن اليمن سوف يكون عضواً جديداً في نادي الاغنياء العرب في المستقبل المنظور. فالاستثمارات في حقلي النفط والغاز تقوم بها شركات أجنبية على أساس تقاسم الانتاج، والبنية التحتية في هذا البلد تعاني تخلفاً شديداً، ومعدلات الدخل الفردي فيه من أقل المعدلات في العالم.

٣ـ مستقبل التحالفات الداخلية

قامت حكومة الوحدة اليمنية في ايار / مايو ١٩٩٠ على أساس ائتلاف ثنائي بين الحزب الإشتراكي اليمني الحاكم في عدن، والمؤتمر الشعبي العام الحاكم في صنعاء. وتم الاتفاق على بقاء هذه الحكومة لفترة انتقالية تنتهي في تشرين الثاني نوفمبر / المقبل، تجري بعدها انتخابات نيابية ويؤلف مجلس رئاسة وحكومة جديدين، على أن تكون التعددية السياسية قوام العهد المقبل. ومع قرب الاستحقاقات النيابية وانتهاء الفترة الإنتقالية، تتجه



المصدر : شؤون الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

انظار المراقبين إلى الساحة السياسية اليمنية والى المرفأ الذي سوف ترسو عليه سفينة التحالفات والتكتلات بين القوى الفاعلة فيها. وفي الوقت الراهن يتقاسم الساحة اليمنية عدد من الاحزاب والتجمعات ذات الخلفيات الاجتماعية والفكرية المتباينة. وتبرز في الساحة ثلاثة أسماء كبيرة هي الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في عدن سابقاً بقيادة علي سالم البيض، والمؤتمر الشعبي العام (الحاكم) في صنعاء سابقاً بقيادة علي عبد الله صالح، والتجمع اليمني للاصلاح بزعامة عبد الله حسين الأحمر. وهناك تيار قومي تمثله ست تشكيلات تنظيمية للناصريين، وثلاث تشكيلات للبعثيين، إضافة إلى حزب جبهة التحرير والتجمع الوحدوي اليمني... وهناك تيار إسلامي يمثله، إضافة الى التجمع اليمني للاصلاح (سلفي)، كل من حزب الحق (زيدي) والجبهة الاسلامية الثورية (زيدية)... وهناك رابطة ابناء اليمن (رابطة ابناء الجنوب سابقاً)، وغيرها الكثير من الاحزاب والقوى.

وعند دراسة الخريطة الراهنة للتحالفات المحلية نجد هناك تحالف الأمر الواقع بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام الذي قامت عليه حكومة الوحدة اليمنية الراهنة. ويقوم هذا التحالف على مقولة أساسية مفادها أن تدعيمه يقود الى تدعيم الوحدة نفسها، وان انفراطه يعني انفراط الوحدة، والعودة الى مرحلة التجزئة والتقسيم. وهذه المقولة، وان لم تكن مطلقة، فهي تبدو واقعية ما دامت البلاد في مرحلتها الانتقالية. وتأسيساً على ذلك أنشأ التنظيمان «لجنة تنسيق» بينهما برئاسة سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني. وعلى محور ثان وخارج اطار هذا التحالف الحاكم، نجد التحالف الاشتراكي ـ الزيدي بين الحزب الاشتراكي اليمني وحزب الحق وبعض الاحزاب الزيدية الأخرى. ويبنى هذا التحالف على قاعدة الخلاف المشترك مع التجمع اليمني للاصلاح، الذي يخوض حرباً اعلامية ضد الحزب الاشتراكي والاحزاب الاسلامية الزيدية. والذي يتهمه الحزب الاشتراكي بتدبير عمليات الاغتيال المستمرة لرموزه وكوادره.

كذلك، اتجه الحزب الاشتراكي إلى تبني اصلاحات فكرية وسياسية كبيرة في منهجه، سعياً للتعايش مع الواقع الجديد وتوسيع قاعدته الشعبية في المجتمع. وفي هذا الصدد، اوضح مشروع البرنامج السياسي للحزب، الصادر في أيار/ مايو ١٩٩١ بان «الحزب الاشتراكي اليمني هو حزب الوحدة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتحديث». وانه «يستمد من تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف وقيمه واخلاقياته مضامين نضاله في نصرة المستضعفين واحقاق العدل والمساواة والحث على العمل والعلم ومواجهة الظلم والطغيان. وذلك انطلاقاً من تمسكنا بالعقيدة الإسلامية والمبادىء والأهداف النبيلة والسامية للاسلام وكونه قوة للتقدم والاخاء والمساواة». وقال البرنامج: «تقوم سياسة الحزب في هذا المجال [تربية الانسان] على



تأصيل وتعميق مشاعر الحب والولاء لله وللوطن اليمني». لقد اضحت هذه الاصلاحات في رأي الكثير من كوادر الحزب الاشتراكي ضرورة للتعايش مع الواقع، وشرطاً لنجاح الحزب في تحالفاته السياسية.

وعلى محور ثالث نجد في الساحة اليمنية ما يمكن تسميته تحالف القبيلة بين التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث الموالي لبغداد ـ جماعة مجاهد أبو شوارب. في هذا التحالف نجحت المشاعر القبلية في التغلب على التناقضات الفكرية والسياسية القائمة بين حزب قومي ليبرالي وتجمع سلفي محافظ يتجهان في سياستيهما الخارجية اتجاهين متضاربين نحو بغداد والرياض. لقد قام هذا التحالف على أساس انتماء كل من مجاهد أبو شوارب وعبد الله حسين الأحمر إلى قبيلة حاشد التي يواجهها بعض السياسيين بمحاور قبلية أخرى.

تبدو خريطة التحالفات الحزبية على الساحة اليمنية غير واضحة كثيراً حتى الآن. وذلك يعود إلى حداثة التجربة التعددية من جهة وخضوع الساحة السياسية اليمنية لحرب الاستقطاب الاقليمي من جهة أخرى، والى التعقيد البالغ لمركب العوامل (القبلية والمذهبية والجهوية والشخصية) المحددة لهذه التحالفات من جهة ثالثة. يبقى أن الاقتراب من الاستحقاقات النيابية كفيل بتحريك المشاريع التحالفية والأخذ بها نحو المزيد من التبلور.

٤ ـ مستقبل التحالفات الاقليمية والدولية

ينظر إلى العلائق اليمنية ـ العمانية الراهنة على انها الاقوى على صعيد الروابط الاقليمية للجمهورية اليمنية. وتعد التحديات الاقليمية الموازية العامل الأهم وراء هذا المستوى المتطور للعلائق. وهي علائق قفزت على تركة الماضي وتعاملت بحكمة مع ظروفه الراهنة، على مستوى الارتباط الجيوسياسي والموقف حيال الشؤون الداخلية. فقد نجح البلدان في التوصل إلى اتفاق نهائي على ترسيم الحدود بينهما... وتوسطت صنعاء في شأن داخلي خاص بالسلطنة. وتعكف لجان فنية على دراسة بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

كما أن مستقبل العلائق الثنائية بين البلدين مرشح لمزيد من التطور. وإن رهان بعض القوى على إثارة قبائل المهرة لعرقلة الاتفاق الحدودي لا يبدو أنه يلقى النجاح المنشود. ويبدو أن نتائج الانتخابات النيابية المقبلة في اليمن سوف تعكس نفسها بدرجة او بأخرى على مستقبل العلاقة بمسقط. إلا أن النتائج المتوقعة لا يرجح لها أن تعمل سلبياً في مسار هذه العلاقة.

ويرجح أن تدفع الاوضاع الاقليمية الراهنة بالعلائق اليمنية ـ القطرية نحو المزيد من التحسن.



وهناك اتجاه أخذ في التبلور لعقد صفقة مصالحة يمنية ـ كويتية يرجح ان تتم بوساطة عُمانيـة. وضمن المساعي المشتركـة لتطويق الازمـة النفسية بين الجانبين اليمني والكـويتي، أقامت السفـارة الكويتيـة في صنعاء معـرضاً فنيـاً لقي أصداء إيجابيـة في الأوسـاط الـرسمية والشعبية.

وعلى صعيد الازمة اليمنية ـ السعودية، يرجح استمرار هذه الأزمة ما لم توافق حكومة صنعاء في الوقت الراهن على الاتفاق الحدودي الموقع بين البلدين عام ١٩٣٤ الذي يؤكد سيادة السعودية على كل من عسير وجيزان ونجران، والـذي ينتهي مفعول التجديد الثاني في ايلول/ سبتمبر المقبل. وتطرح الحكـومة اليمنيـة فكرة تجميد المسألـة الحدودية حتى انتهـاء المرحلة الإنتقالية وتفرغ الـدولة لاعداد الملف الحدودي الشائك مع السعودية، الـذي يضم، إضافة إلى هذا الخلاف، خـلافات حدودية أخـرى، ويترتب عليه انعكاسات سيـاسية واقتصادية بـالغة الحساسيـة. لكن الازمة بين البلـدين لا تنبع من خـلافات حـدودية مجردة، وإن كانـت هذه الخلافات واجهـة لها، وعنواناً تتحـرك به في الـدوائر الاقليمية والدوليـة. وتجري الآن مسـاعٍ أميركية لحل الخلافات او تقريب وجهات النظر بين صنعـاء والرياض. بيد أن هذه المساعي لا يرجح لها التوصل إلى نتائج أفضل من تلك التي توصل إليهـا الفرنسيون في مساعيهم الحثيثة على خط المصالحة بين صنعاء والرياض.

لقد فشلت الجهود الفرنسية لأسبـاب كثيرة، منها أن واشنطن لا تريد لباريس دوراً في المنطقـة. وإذا كان الاميركيـون يمتلكـون في الـرياض مـا لا يمتلكـه الفرنسيـون فيهـا، فإن الفرنسيين، أيضاً، يمتلكون في صنعاء ما لا يمتلكه الاميركيون فيهـا. وتبدو المعادلة هنا قريبة من التوازن، فيما تبدو المساعي الأميركية قريبة من التعثر.

وعلى صعيد العلائق اليمنيـة ـ العراقية، هناك في اليمـن من يسعى للدفع بها إلى الأمام والإرتقاء بها إلى مستوى ذي طبيعة تحالفية. وتعمل عناصر البعث (الموالية للعراق) من خلال وزارات وأجهزة الـدولة اليمنية بهذا الاتجاه. وفي الاشهـر الاخيرة قامت هـذه العناصر بتنظيم بعثة شعبيـة إلى بغداد لـلاعلان عن «تضامن اليمن مع شعب العـراق». وما زال احـد فصائل بعث اليمن الموالي لبغداد يطلق على نفسه إسم «أم المعـارك». وفي المقابل هناك اتجاه مضاد لهذا المسعى تقوده عنـاصر «التجمع اليمني للاصـلاح» في أجهزة الدولـة اليمنية. وقـد وقفت هذه العناصر مع بغـداد في أزمة الخليج، ثم عادت بعد الأزمـة لتغير موقفها تماماً، ولتنهي «حـالة الفتور» التي حدثت في عـلاقتها ببعض القوى الاقليمية المساندة. وينظر الـرئيس علي عبد الله صالح وحلفـاؤه الإشتراكيون إلى العـلاقة ببغداد بمـزيد من التـوازن والحرص على الإمساك بتداعياتها المعقدة على السـاحة المحلية والخارجية. والعلاقة ببغداد مـرشحة للبقاء في وضعها



المصدر : شؤون الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٦

الراهن دون أن تشهد المزيد من التطور. بيد أنه يرجح للانتخابات النيابية المقبلة في اليمن أن تعكس نفسها سلباً على هذه العلاقة.

وعلى مستوى العلائق اليمنية ـ المصرية، كانت حرب الخليج الثانية نقطة انعطاف خطيرة في مسار هذه العلائق التي لم يمضِ وقت طويل على تبلورها الجديد في مجلس التعاون العربي. وكادت انعكاسات ازمة الخليج على العلاقة بين البلدين تكون حادة ونهائية، لولا المبادرة اليمنية التي تمثلت بزيارة مصالحة قام بها الرئيس علي عبد الله صالح للقاهرة في نيسان/ ابريل ١٩٩٢. ويرى بعض المراقبين أن مصر بعد خسائرها السياسية في المنطقة سوف تسعى من خلال تطوير محتمل لعلاقتها باليمن للنهوض بدور اقليمي جديد.

وعلى صعيد العلائق اليمنية بالقرن الافريقي، دخلت حكومة اليمن في مساعي وساطة حميدة في جيبوتي في مطلع عام ١٩٩٢ لوقف النزاع الدائر بين قبيلة العفار (صومالية الاصل)،

وقبيلة العيس (اثيوبية الاصل). ولا يبدو في الافق أن العلاقة بهذا البلد الصغير سوف تشهد تغيراً ملحوظاً. وكذلك، دخلت اليمن في مشروع مصالحة في اريتريا بين الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا (بزعامة أسياس افورقي) التي تقود الحكومة الموقتة في أسمرة من جهة، وبين جبهة التحرير الاريترية (ثلاثة فصائل) والحركة الاسلامية الاريترية من جهة أخرى. وسوف يتوقف مستوى العلاقة بين البلدين، وإلى حد كبير، على نتائج الانتخابات الاريترية، وعلى اللون السياسي الذي سوف تصطبغ به الحكومة المقبلة في أسمرة. وتحتفظ حكومة أسمرة بمكتب لها في صنعاء. ان وصول جبهة التحرير الاريترية إلى سدة الحكم، أو الاقتراب منه، سوف يعني تطوراً ملحوظاً في العلاقة بين البلدين.

وعلى المستوى الصومالي دخلت الحكومة اليمنية كذلك، في مشروع مصالحة بين الأطراف المتنازعة عسكرياً هناك، وقام الرئيس علي مهدي بزيارة لصنعاء في هذا الاطار. بقي أن اثيوبيا، الطرف الأهم في القرن الافريقي، تحتفظ بعلائق حسنة مرشحة للتطور مع صنعاء، وان الجبهة الديموقراطية لتحرير شعوب افريقيا، الحاكمة في أديس ابابا، ترتبط بعلائق خاصة بأكثر من طرف يمني.

وعلى مستوى التحالفات الدولية تحتفظ المانيا بعلائق اقتصادية وثيقة (غير نفطية) بصنعاء، ولديها برامج ومعاهد تدريب مهني هناك، ولا يبدو البعد السياسي على درجة ملموسة من الوضوح في هذه العلائق التي يرجح لها المزيد من التطور مع تنامي المشاريع الاستثمارية في اليمن. وتحتفظ فرنسا بعلائق اقتصادية جيدة باليمن ولديها مشاريع استثمارية في قطاعي النفط والزراعة وفي قطاعات خدماتية واجتماعية مختلفة. بيد أن البعد السياسي يُعد الاهم في العلاقة بين البلدين.



المصدر : شؤون الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يونيو ١٩٩٢

إن الفـرنسيين في علاقتهم الـراهنـة باليمن يضطلعـون بـدور سياسي يفـوق دورهم الاقتصـادي، على الرغم من أهميـة هذا الأخير. وفي هذا الصدد يـرى بيير ترزيان، مديـر مركز «بتروستراتيجي» في باريس، «أن لفرنسا رهانات سيـاسية كبيرة في اليمن، لانه البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربيـة الذي يضعف فيه التأثير الانكلو ـ ساكسوني، لذا فإن لفـرنسا فرصة كبيرة لتؤدي دوراً مهماً في هـذا البلد. ويلاحظ هذا الأمـر من خلال التعاون الفـرنسي ـ اليمني المضرد في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية». كذلك، يرى اليمنيون في علاقتهم بفرنسا البعد الدولي الأهم في سياستهم الخارجية. والعلاقـة بين البلدين تنمو بوتيرة متصاعدة، وهي مرشحة لمزيد من التطـور ـ هذا ما لم تسفر الانتخابات النيابية اليمنيـة عن هيمنة ـ أو تنامي نفـوذ ـ تيـار محلي محافظ مـدعـوم من قوى إقليميـة لها تطلعـاتها الانكلـو ـ ســاكسونية الواضـحة.

لقد سارعت الولايات المتحدة الاميركية الى توثيق علاقتها الاقتصادية باليمن مع ظهور الاحتمالات الأولى للكشف عن النفط فيـه. وتعـد شركة هنت الاميركيـة الشركـة الدوليـة الاولى الرائدة في قطاع النفط والغـاز اليمني، وهناك شركات أميركية أخـرى تعمل الآن في هذا القطاع. وتكفي الإشارة الى ان الـرئيس الاميركي جورج بوش (وكان نـائباً للرئيس في ذلك الـوقت) قد شارك الرئيس علي عبد الله صـالح في افتتاح أول مصفاة نفط في الشمال اليمني في الثاني عشر من نيسان/ ابريل ١٩٨٦. وفي مطلع آذار/ مـارس الماضي صرح راي هنت، رئيس شركة هنت، بأن «هناك قناعة متزايـدة في أوساط رجال الاعمال الاميركيين بقدراتهم في اليمن على الرغم من الصعوبات الموجودة التي لا تمثل شيئـاً، قياساً على حجم الانجازات التي تتحق في اليمن». إن العلائق الاميركية ـ اليمنية مرشحة للتطور إقتصاديـاً وسياسياً. بيد أن الطريق لا يزال طويلاً لانهاء أزمة الثقـة بين الجانبين. وأن الملف الإقليمي سوف يبقى ضـاغطاً على هذه العـلاقة. إن اليمن مرشح لمزيـد من التنافس الاوروبي ـ الاميركـي على الامســاك بمستقبله الاقتصـادي، بل السياسي أيضاً ■

من المحيط إلى الخليج

●● صنعاء ـ اصدر الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قانونا بشأن حيازة الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات وتنظيم عملية الاتجار فيها باليمن . كما تضمن القانون الذى اذاعه راديو صنعاء مجموعة من العقوبات بشأن مخالفة هذا القانون .



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

انتماء العسكريين للأحزاب مخالفة دستورية للقوانين

استمرار الاستعدادات للمؤتمر الوطني في اليمن واتهامات لرئيس الوزراء بتمييع الموقف

صنعاء: «الشرق الاوسط»

بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في اليمن اجتماعاتها برئاسة عبد القادر الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (المعارض)، وعضوية محمد عبد الله الفسيل عضو مجلس النواب (نائبا للرئيس)، والشيخ سنان ابو لحوم، وعمر الجاوي امين عام حزب التجمع الوحدوي اليمني، والدكتور محمد عبد الملك المتوكل، ورضية شمشير، وعاتكة الشامي، للانتهاء من عملية الاعداد لعقد المؤتمر، الذي سيتشارك فيه الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية والمنظمات الجماهيرية.

وكانت رئاسة اللجنة التحضيرية قد اصدرت بياناً عقب عدة اجتماعات عقدتها في اواخر الاسبوع الماضي وأوائل هذا الاسبوع، ذكرت فيه انها ـ واللجان الفرعية ـ ستلتقي في ٢٣ يونيو (حزيران) الجاري، لمناقشة ما توصلت اليه من اجل انجاح مهمتها.

وأشار البيان الى ما تمت مناقشته خلال الاجتماعات السابقة، التي شارك فيها ممثلو عدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ومجموعة من الشخصيات الاجتماعية، خاصة في ما يتعلق بمواجهة الازمات السياسية والاقتصادية والامنية التي تمر بها اليمن.

وتوصل الجميع الى اتفاق حول عقد مؤتمر وطني يبحث هذه القضايا بالتفصيل، ويطرح تقييماً للفترة الماضية من المرحلة الانتقالية، وتطلعات بشأن الفترة المتبقية منها، وكيفية تنظيم الانتخابات العامة المقبلة، ووضع اسس سليمة لمرحلة الشرعية الدستورية التالية.

ويعتبر موضوع المؤتمر الوطني هذا احد القضايا التي يدور حولها نقاش واسع داخل الحكومة، وحتى على مستوى مجلس الرئاسة اليمني، حيث يعتقد بعض المراقبين ان هناك تيارا قويا داخل الحزب الاشتراكي اليمني (احد الحزبين الحاكمين)، ينادي بعقد مثل هذا المؤتمر، بينما يرى الرئيس علي عبد الله صالح انه لا داعي له، ويمكن الاكتفاء فقط بلقاء مائدة مستديرة.

وهناك بعض الاحزاب التي تدعم وجهة نظر كل من الطرفين، الا ان ما قاله رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس لـ «الشرق الاوسط» اخيراً من ان شكل المناقشة (مؤتمر وطني او مائدة مستديرة) يعتبر مسألة تنظيمية وشكلية، قد ابعد مخاوف البعض من تطور الخلاف.

فقد اكد رئيس الوزراء اليمني على ان دعوة المناقشة هذه «مقرة في برنامج البناء والاصلاح، الذي تضمنه ميثاق الشرق السياسي»، ولكن هذا التأكيد لم يرق لبعض زعماء الاحزاب والتنظيمات السياسية، واعتبروا انه يريد فرض وجهة نظره بأية طريقة كانت.

وفي الوقت نفسه ما زال عدد من اعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عدن يواصلون محاولاتهم لإقناع نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للجنة المركزية للحزب علي سالم البيض بالعودة الى صنعاء، لحل الخلافات الدائرة داخل القيادة اليمنية، وتمكين الحزب الاشتراكي من التعامل مع التطورات المستجدة في الساحة اليمنية بروح المسؤولية التي يتحملها الحزب كشريك اساسي في السلطة.

وكان علي سالم البيض قد توجه الى عدن منذ عدة اسابيع، وتردد حينها انه قرر البقاء هناك للتعبير عن احتجاجه تجاه عدم تنفيذ بنود اتفاقية الوحدة، وتدهور الاوضاع العامة، التي يتحمل الحزب جزءاً كبيراً من مسؤوليتها.

وكانت صحيفة «الميثاق» الاسبوعية ـ التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام ـ قد اشارت في عددها الاخير الى وجود مخالفات دستورية في القوات المسلحة والامن، وذكرت انه بالرغم من القانونين رقمي ٦٦ و٦٧ لسنة ١٩٩١، الخاصين بالاحزاب والتنظيمات السياسية حرما الانتماء الى الاحزاب على ضباط وأفراد القوات المسلحة والامن، والعاملين في مؤسساتهما، وعدم الانخراط في عضوية اي منظمات او جمعيات سياسية أيا كان نوعها واتجاهها السياسي فإن كثيراً من الضباط والجنود ما زالوا اعضاء في احزاب وتنظيمات سياسية متعددة.

ووجهت الصحيفة سؤالاً بهذا الشأن ما زال يحتاج الى اجابة ـ دون ان تحدد من الذي سيجيب عليه ـ واعتبرت ان الامر ليس من السهولة بحيث يجوز التغاضي عنه، لانه يتعلق بعدم الالتزام بالقوانين، بصورة تجعل استمراره يمثل مخالفة دستورية.

محاولة اغتيال

وذكرت مصادر مطلعة في صنعاء ان الاضراب اندلع بعد مقتل احد السجناء وهو سجين سياسي حيث طالب زملاؤه بالتحقيق في ظروف مقتله.

وعلى صعيد اخر نصبت قبائل في مدينة شبوه بالجنوب كمائن لقوات الجيش التي كانت تقوم بفض اشتباكات

محلية قتل فيها خمسة اشخاص وجرح الكثيرون. وتشهد هذه المنطقة اشتباكات متزايدة منذ اسابيع حيث ترك احد زعمائها محمد عكوش مركزه في قيادة مؤتمر الشعب العام الحاكم احتجاجا على التمييز الذي يتعرض له السكان هناك على حد قوله.

خارطة المستقبل في اليمن

٣ سيناريوهات لما بعد المرحلة الانتقالية

التجاذب مستمر بين الحزبين الحاكمين في اليمن، وقوى جديدة على الخط لتنال حصتها في السلطة، والكل على محك الانتخابات المقبلة

صنعاء ـ بشير البكر

■ في الوقت الذي تنشغل الدولة اليمنية بمتابعة «الخطة الأمنية»، التي حققت خلال ثلاثة أسابيع تقدما ملحوظا لجهة «تنظيم السلاح» السائب، وضبط الأمن، تتمحور هموم الأوساط السياسية حول البحث عن الآفاق المستقبلية لمرحلة ما بعد «الفترة الانتقالية»، واجراء الانتخابات التشريعية، خلال اجل اقصاه شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني المقبل. ويستدعي هذا وذاك، اجراء تقييم لحصيلة عامين من الوحدة، بسلبياتها وايجابياتها، على طريق تحديد معالم خارطة المستقبل.

وترى أوساط يمنية مطلعة، ومختلفة الانتماءات السياسية، ان تجربة الوحدة سجلت مجموعة من الايجابيات، فهي جنبت الشعب اليمني معارك الصراع، سواء العسكرية أم السياسية، والتي كانت تهدر طاقات لا حدود لها. كما انها وحدت الامكانات والجهود في مجالات الاقتصاد والثروة الوطنية. وأدت الى نقلة نوعية من نظام «الشمولية» المعلنة في الجنوب، وغير المعلنة في الشمال، نحو التعددية السياسية وفصل السلطات واقرار ثوابت، منها تداول السلطة سلميا، استبعاد الأمن والقوات المسلحة عن العمل الحزبي. وأدى ذلك على الرغم من الاشواط المتواضعة التي قطعها، الى الحد من التوتر العام.

وتطمح الاوساط كافة اليوم، الى ان يغدو الجيش حارسا للديموقراطية، التي لا يتحرج الكثير من الاوساط اليمنية في القبول بها، حتى لو كانت على «الطريقة الجزائرية». يضاف الى ذلك، انه مع قيام الوحدة، بدأت مؤشرات النهوض الاقتصادي بالظهور. وقد حدد الدستور ذلك من خلال قطاعات عدة (عام، خاص، مختلط) تهدف الى اطلاق المبادرات امام التنافس الحر، وتشجيع الاعتماد على الذات، وخلق ضمانة للتوازن الاجتماعي الشامل، وكذلك تشجيع الاستثمار وطمأنة رؤوس الأموال الاجنبية. كما ان الوحدة عززت التوجه نحو بناء الانسان المنتج من خلال تعميم التعليم والتربية والتحديث وتحضير الريف من خلال انشاء مجالس محلية يمكنها ان تسارع في انهاء «الطوق القبلي»، وخصوصا في شمال الشمال، الأمر الذي يساعد على بسط سلطة الدولة المركزية.

ويظل من أبرز الايجابيات، الاهتمام بالثروات المعدنية وعلى رأسها النفط الذي دخل

كعنصر اساسي في دورة الحياة العامة.

وتلخص الاوساط المطلعة سلبيات مرحلة الوحدة، على النحو الآتي:

ـ أدى التقاسم الوظيفي للسلطة بين حزبي «المؤتمر الشعبي» و«الاشتراكي»، الى خلل في أداء اجهزة الدولة. ولانه قام على «الشراكة» بينهما، فانه كان يصعب من الناحية العملية التحكم بالأخطاء كافة. ومن ذلك ان مسألة محاسبة بعض المسؤولين، كان من شأنها ان تسبب شرخا في «الشراكة».

تتعلق السلبية الثانية بالخلافات التي برزت بين الحزبين الحاكمين، وأولها ما دار حول سبل حل «المشاكل» التي خلفها حكم الحزب «الاشتراكي» في الجنوب، على مستوى القطاع العام وملكيات الاراضي والعقارات المؤممة والتعاونيات الانتاجية. ونظرا الى ان دستور الوحدة لا يقر «التأميم»، فان اشكاليات كثيرة برزت على أرض الواقع حول تصفية «التركة الاشتراكية».

والخلاف الثاني بين الحزبين، هو حول «الفترة الانتقالية»، اذ يدعو البعض داخل الحزب الاشتراكي الى تمديدها، بهدف اعطاء فرصة أطول من اجل اندماج ما تبقى من المؤسسات والاجهزة.

اما الخلاف الثالث، فهو يتعلق ببعض القوانين الوحدوية التي لم يتسن لمجلس النواب مناقشتها حتى الآن. وجرت احالتها بمقتضى مرسوم رئاسي الى البرلمان المقبل، ومنها قوانين تتعلق بالاسرة والاحوال الشخصية والملكية.. الخ.

والخلاف الرابع، يتركز حول بعض ملامح المستقبل، وخصوصا صيغة مجلس الرئاسة الخماسي التي أقرها الدستور، وما اذا كانت ستبقى على ما هي عليه، ام يجري العمل على تعديلها، الى استحداث منصب رئيس جمهورية ونائب رئيس، الأمر الذي يمكنه ان يجر الى تعديلات دستورية اخرى، تعتبر من المحرمات في نظر بعض الاطراف.

في ظل هذا التجاذب بين الشريكين، لا تبدو الساحة خالية لهما كما كان عليه الأمر عشية اعلان الوحدة. وسبق لـ «الشروق» ان اشارت في عددها السادس (١٤ ـ ٢٠/٥/١٩٩٢) الى ان قوى جديدة برزت، وهي تصارع الآن من اجل الحصول على نصيبها في السلطة المقبلة.

وفي ظل الغموض الذي يكتنف مسألة «التحالف» بين الحزبين الحاكمين لخوض الانتخابات المقبلة، فان الاوساط تبدو منشغلة بتداول ورسم مجموعة «سيناريوهات» للمرحلة المقبلة.

١ ـ تتداول أوساط ضيقة جدا معلومات عن اتفاق حصل سرا بين الحزبين الحاكمين، سيجري العمل على تضمينه كبند خاص ضمن «ميثاق الشرف» ما بين الاحزاب، والذي يبدأ نقاشه خلال وقت قصير، كنوع من الدستور الادبي ما بين الاحزاب. وينص الاتفاق على تخريجة قانونية لتعديل الدستور يجري بمقتضاها، اعتبار علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية، وعلي سالم البيض نائبا له، وذلك كنوع من التقدير لدورهما الخاص في تحقيق الوحدة، وتحديد مدة قانونية لذلك بعشر سنوات. الا ان بعض المصادر المقربة من حزب الرئيس تستبعد ذلك، وتقول ان الوقت مبكر لطرح اتفاق من هذا القبيل.

٢ ـ تستبعد مصادر مراقبة امكانية التحالف بين «الشريكين» لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة. وتعزو ذلك الى ثقة حزب الرئيس (المؤتمر الشعبي) في كسب الغالبية من مقاعد البرلمان المقبل لوحده. وترى هذه المصادر ان الرئيس يعمل على ترتيب صيغة أخرى للمرحلة المقبلة تعتمد على توسيع الشراكة لتشمل اطرافا أخرى، تحقق قدرا اكبر من التوازن الحزبي والمناطقي والقبلي.

وتشير بعض التقديرات الى ان علي عبدالله صالح سوف يخوض الانتخابات من اتجاهات عدة: «المؤتمر» السلطة، بعض مشايخ القبائل، التجار، المستقلون، واذا ما قدر لهذا «السيناريو» النجاح، فان حزب الرئيس مرشح، حكما، لقيادة الحكومة المقبلة، والتحالف مع من يليه في عدد مقاعد البرلمان، من اجل اجراء التعديل الدستوري، الذي يلغي



مجلس الرئاسة ويستحدث منصب رئيس ونائب رئيس.

٣ ـ الاحتمال الثالث، هو «التحالف» بين الشريكين. وهذا امر ليس مستبعدا حتى الآن، ويجري العمل عليه من جانب الحزبين الحاكمين. الا انه في كل الاحوال، يلقى مقاومة من بعض الاحزاب والاتجاهات السياسية الاخرى، وخصوصا من جانب «التجمع اليمني للاصلاح»، الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

وتعتقد مصادر مراقبة بانه في كل الاحوال، تسير القاطرة السياسية نحو تعديل دستوري يستحدث منصب رئيس يمسك بين يديه زمام الامور. وان التركيبة المقبلة للحكم في مستوياته العليا سوف تكون على النحو التالي: رئيس شمالي، نائب رئيس جنوبي، رئيس وزراء شمالي، رئيس مجلس نواب جنوبي... شرط ان تراعي التوازنات المناطقية والمذهبية. ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: صوت الكويت

التاريخ: ٣ يوليو ١٩٩٢

كمائن للجيش وسجناء يضربون عن الطعام

محاولة اغتيال نائب رئيس الوزراء اليمني

صنعاء . «صوت الكويت»: احبط رجال الامن اليمنيون محاولة لاغتيال نائب رئيس الوزراء واحد قادة الحزب الاشتراكي محمد احمد المسدوس واصل سجناء سياسيون في مدينة ذمار الاضراب عن الطعام احتجاجا على المعاملة التي يواجهونها في معتقلهم.

وابلغت مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني «صوت الكويت» امس ان عضو المكتب السياسي للحزب ونائب رئيس الوزراء تعرض لمحاولة اغتيال من رجل حاول اقتحام مكتبه الواقع قرب بناية مجلس الوزراء في وسط العاصمة صنعاء.

وكان المسدوس احد قادة حرب التحرير في جنوب اليمن في اعوام الستينات وقد شغل مراكز عديدة منها سفير بلاده لدى بلغاريا عام ١٩٨٦، ثم عين محافظا لمدينة ابين عقب اطاحة الرئيس السابق علي ناصر محمد قبل ان يصبح عضوا في اعلى مراكز قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الذي رشحه ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الوحدة.

وقالت المصادر ان الشخص الذي حاول اغتيال المسدوس اقتحم مكتب نائب رئيس الوزراء وطلب مقابلته بالحاح غير ان الحراس شكوا في نواياه واستعانوا برجال الامن الذين سرعان ما قاموا بتفتيشه ليجدوا معه مسدسا جاهزا للاطلاق وقد اخفاه في ثنايا بنطاله من الناحية السفلى.

واكدت هذه المصادر ان تعتيما «مقصودا» جرى على الحادث بعد ان قام رجال الامن باقتياد المتهم الى جهة مجهولة، واضافت ان الحزب الاشتراكي اليمني يتابع الامر وكأنه يدع الفرصة للتحقيق بالامر قبل ان يضيفه الى سجل المحاولات التي يتعرض لها قادته وكوادره منذ شهرين وآخرها محاولة نسف منزل رئيس الوزراء ابو بكر العطاس الشهر الماضي.

الى ذلك واصل سجناء معتقلون في سجن «الاصلاحية» بمدينة ذمار من كبريات مدن الشمال الاضراب عن الطعام امس احتجاجا على المعاملة اللاانسانية التي يعاملون بها.

